BBK
بنك البحرين والكويت

ريادة برؤية مستدامة

التقرير السنوي 2025

رؤية الغد.

نشيّدها اليوم.

لطالما امتدت غايات بنك البحرين والكويت ورؤيته إلى ما هو أبعد من مجرد الأداء المالي. وباعتباره إحدى أعرق المؤسسات الماليّة الرائدة في مملكة البحرين، يضطلع البنك بدور محوري في تمكين مسيرة النمو وصون الثقة عبر الأجيال.

ويستشرف بنك البحرين والكويت آفاق المستقبل من خلال استراتيجية بعيدة المدى وقرارات مدروسة أثبتت كفاءتها وقدرتها على التصدّي لأصعب التحديات. ويواصل البنك ترسيخ دعائمه من خلال الاستثمار في الكوادر البشريّة، والارتقاء بقدراته، ودمج الاستدامة في صميم عملية اتخاذ القرار، ودفع عجلة الابتكار وفق نهج مدروس ومسؤول.

وانطلاقاً من إرثه العريق والتزامه الراسخ بمبادئ المسؤولية، يحقّق بنك البحرين والكويت قيمة مستدامة لصالح عملائه ومساهميه والمجتمع بأسره. ومن خلال التنفيذ الفعّال والمتسق والمواءمة مع أولويات التنمية الوطنيّة الشاملة، يواصل البنك بناء مؤسسة رائدة مؤهلة بقوة لدعم تطلعات مملكة البحرين، ليس اليوم فحسب، بل وللأعوام المقبلة.

المحتويات

القسم الأول - بيان عن 2025

القسم الأول - بيان عن 2024

4 الرؤية، والرسالة، والقيم
5 المؤشرات المالية
6 كلمة رئيس مجلس الإدارة
7 تقرير مجلس الإدارة
11 التصنيفات
12 أعضاء مجلس الإدارة
14 تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة
18 الإدارة التنفيذية
20 تقرير الاستدامة

القسم الثاني - التقارير والإفصاحات

القسم الثاني - التقارير والإفصاحات

29 تقرير حوكمة الشركات
46 الإفصاحات المتعلقة بالأجور والمكافآت
53 معلومات عن المؤسسة

القسم الثالث - البيانات المالية

القسم الثالث - البيانات المالية

58 استعراض النتائج المالية
60 تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى السادة المساهمين
القائمة الموحدة لـ:
63 - القائمة الموحدة للمركز المالي
64 - القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر
65 - القائمة الموحدة للدخل الشامل الآخر
66 - القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية
67 - القائمة الموحدة للتدفقات النقدية
68 إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
103 إفصاحات رأس المال التنظيمي لاتفاقية بازل 3

القسم الرابع - محاضر الاجتماعات

القسم الرابع - محاضر الاجتماعات

113 محضر اجتماع الجمعية العامة العادية

صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك البلاد المعظم

صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت

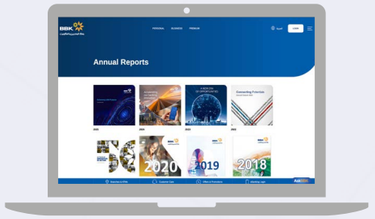

للاطلاع على النسخة الإلكترونية من التقرير السنوي 2025
تفضل بزيارة: www.bbkonline.com/annualreport2025

بنك البحرين والكويت مرخص من قبل
مصرف البحرين المركزي كبنك تجزئة تقليدي.

الرؤية والرسالة والقيم

رؤيتنا المستقبلية

سوف يصبح بنك البحرين والكويت مؤسسة خدمات مالية إقليمية رائدة في مجال المنتجات والخدمات ذات الجودة العالية وذلك عن طريق الابتكار والتقنية والعلاقات المستمرة على مدى الحياة مع العملاء.

رسالتنا

سيقوم البنك بتوسيع نطاق تواجده في المزيد من الدول التي يختار أن يعمل فيها من أجل تلبية احتياجات عملائه من الخدمات المصرفية المختلفة. إننا نؤمن بأن العميل هو القوة الدافعة وراء كل ما نفعله، فنحن لن نساوم على التزامنا المطلق بتقديم الأفضل في مجال خدمات العملاء.

إننا نؤمن بأن الموارد البشرية هي أهم موارد البنك على الإطلاق والتي تتميز بدرجة عالية من الكفاءة والتكامل والاحتراف، فنحن نغرس في هذه الكوادر مبادئ العمل وخدمة العملاء وسرعة اتخاذ القرار والشعور بأن البنك ملك لهم وذلك عن طريق التزامنا بالتدريب والتطوير وإسناد المسؤوليات والأداء الجيد في الوقت الذي نحرص فيه على مكافأة المجدين منهم من خلال اللوائح والسياسات المعتمدة لهذا الغرض. إننا مصممون على استخدام أحدث وأرقى التقنيات المتقدمة التي تساعدنا على تحقيق غاياتنا في الوصول إلى أهدافنا القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل. إننا نعتبر مساهمينا مصدراً لقوتنا المالية ويمكنهم أن يتوقعوا منا أن نحقق لهم التطور والربحية باستمرار، إنهم يقدمون لنا كل الدعم ويثقون في رؤيتنا للمستقبل.

قيمنا

الإبداع • الحماس • الريادة • الجدارة

المؤشرات المالية

	2025	2024	2023	2022	2021
مؤشرات بيان الدخل (مليون دينار بحريني)					
صافي دخل الفوائد	**117.2**	124.6	133.4	102.5	82.6
الإيرادات الأخرى	**44.6**	36.6	20.5	35.7	34.7
مصروفات تشغيليّة	**74.1**	71.3	68.7	64.5	60.8
صافي الربح العائد إلى مساهمي البنك	**80.0**	72.0	74.5	64.4	53.1
أرباح أسهم نقديّة	**%40**	%35	%30	%30	%20
توزيعات أسهم	**%0**	%0	%5	%5	%10
مؤشرات المركز المالي (مليون دينار بحريني)					
مجموع الموجودات	**4,974**	4,193	3,902	3,754	3,673
قروض وسلفيات	**2,359**	1,794	1,588	1,614	1,607
استثمارات	**1,226**	985	907	922	983
ودائع العملاء	**2,854**	2,411	2,130	2,117	2,126
اقتراضات لأجل	**405**	307	302	264	245
مجموع حقوق الملكية	**660**	624	614	599	545
الربحية					
العائد المخفّض على السهم الواحد (فلس)	**44**	40	41	36	29
نسبة مصروفات التشغيل إلى الإيرادات	**%45.8**	%44.3	%44.6	%46.7	%51.8
نسبة العائد على متوسط الموجودات	**%1.8**	%1.8	%1.9	%1.7	%1.4
نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية	**%12.8**	%11.7	%12.7	%11.7	%10.1
الربح مقابل كل موظف (دينار بحريني)	**59,058**	57,067	53,923	49,734	41,390
رأس المال					
ملاءة رأس المال	**%19.8**	%26.5	%28.1	%27.3	%23.6
نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات	**%13.3**	%14.9	%15.7	%16.0	%14.8
نسبة الرفع المالي	**%11.4**	%13.6	%14.3	%14.7	%13.7
السيولة ومؤشرات الكفاءة العمليّة					
نسبة القروض والسلفيات إلى مجموع الموجودات	**%47.4**	%42.8	%40.7	%43.0	%43.8
نسبة القروض والسلفيات إلى ودائع العملاء	**%82.7**	%74.4	%74.6	%76.3	%75.6
نسبة الاستثمارات إلى مجموع الموجودات	**%24.6**	%23.5	%23.3	%24.6	%26.8
نسبة الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات	**%29.9**	%34.4	%35.4	%31.7	%32.6
نسبة تغطية السيولة	**%320.1**	%268.5	%292.6	%301.4	%323.7
نسبة صافي التمويل المستقر	**%131.7**	%142.0	%137.6	%138.3	%136.9
نسبة القروض المتعثرة	**%2.9**	%4.2	%3.0	%3.4	%5.2
هامش الربح الصافي	**%2.7**	%2.9	%3.1	%2.7	%2.3
عدد الموظفين	**1,355**	1,261	1,381	1,295	1,282

كلمة رئيس مجلس الإدارة

> "في صميم استراتيجيتنا يكمن التزام راسخ، ألا وهو الارتقاء بتجربة العميل عبر جميع نقاط التواصل."
>
> **طارق جليل الصفّار**
> رئيس مجلس الإدارة

اختتم بنك البحرين والكويت عاماً آخر حافلاً بالإنجازات، وإذ يمضي قدماً نحو المرحلة التالية من النمو، يؤكّد مجلس الإدارة ثقته الراسخة في مسيرة البنك الريادية. فبفضل تاريخه العريق الممتد لأكثر من خمسة عقود، يواصل البنك البناء على أسس متينة تتمثل في الحوكمة الرشيدة والاستقرار المؤسسي. مدعوماً بملاءته الماليّة القوية، يتطلع البنك بثقة وعزيمة نحو المستقبل مدفوعاً برؤية واضحة وطموحة.

بدأ البنك تنفيذ دورته الاستراتيجيّة 2025-2027 بزخم وقوة استثنائيين. واختتم البنك العام الأول، والأكثر تحدياً، بنجاح لافت بفضل التنفيذ الفعّال، وتسارع وتيرة التقدّم، والمواءمة الوثيقة بين جميع إداراته وأقسامه، وذلك في ظل الدعم الكامل من مجلس الإدارة. ولا تقتصر إنجازات البنك في هذا العام التأسيسي المحوري على تحقيق أهدافه المنشودة فحسب، بل نجح أيضاً في تجاوز العديد منها في مرحلة مبكرة. وبفضل هذا الأداء القوي، أصبح بنك البحرين والكويت مؤهلاً لدخول المرحلة التالية من رحلة نموه بمزيد من الثقة والمرونة، ليمضي بذلك قدماً على مسار متين نحو تحقيق قيمة مستدامة.

في صميم استراتيجيتنا يكمن التزام راسخ، ألا وهو الارتقاء بتجربة العميل عبر جميع نقاط التواصل. إذ يواصل البنك وضع مصلحة العميل واحتياجاته في جوهر كل قراراته، لضمان إنجاز جميع المعاملات بشكل سلس وسهل، سواء في الفروع، أو عبر القنوات الرقميّة، أو مراكز الاتصال، أو إدارة علاقات المؤسسات، أو المنصات المؤتمتة وقنوات الخدمة الذاتيّة. وقد انصب تركيزنا على التنبؤ باحتياجات العملاء، وطرح حلول مخصصة، وإرساء معايير جديدة للتميّز في الخدمة. وتظل فلسفة "العميل أولاً" هي البوصلة التي توجّه ثقافتنا المؤسسيّة واستثماراتنا وتطلعاتنا بعيدة المدى.

وقد شهد العام إنجازاً بارزاً شكّل نقلة نوعية في مسيرة البنك، ألا وهو الاستحواذ الناجح على قطاع الخدمات المصرفيّة للأفراد ببنك HSBC البحرين. وتساهم هذه الصفقة الاستراتيجيّة في تعزيز مكانة البنك الرائدة في السوق، وتوسيع قاعدة عملائه، وترسيخ مكانته كإحدى أهم المؤسسات الماليّة المرموقة والجديرة بالثقة في البحرين. كما تساعد عملية الاستحواذ على توسيع نطاق حضور البنك بين مجتمع الوافدين في المملكة، والذي يمثل شريحة حيوية وذات أهمية متزايدة ضمن استراتيجيتنا الشاملة للنمو، كما ترسّخ قدرته على المنافسة بقوة في القطاع، وتقديم خدمة فائقة الجودة لقاعدة عملاء أكبر وأكثر تنوعاً.

وبالتزامن مع هذا الإنجاز، واصل البنك تقييمه لعملية الاندماج المحتملة مع بنك البحرين الوطني. إذ يمثل هذا التحالف بين اثنتين من كبرى المؤسسات الماليّة في المملكة فرصة لنقلة نوعية واعدة من شأنها إنشاء صرح مصرفي وطني رائد يتمتع بالمقوّمات والقوة الماليّة اللازمة للمنافسة ليس محلياً فحسب، بل على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي هذا الصدد، يؤكّد مجلس الإدارة التزامه الراسخ بدراسة المخرجات الاستراتيجيّة لهذه العملية وضمان أن تحقّق قيمة إيجابية طويلة الأجل لصالح المساهمين، فضلاً عن المساهمة بدور حيوي في تعزيز مرونة القطاع المالي البحريني ودعم قدرته على المنافسة على الساحات العالميّة.

هذا وقد شكّل هذا العام أول سنة كاملة تحت قيادة الرئيس التنفيذي للمجموعة، السيد ياسر الشريفي، إذ شهد البنك انطلاقة قوية اتسمت بنهج جديد للتنفيذ الفعّال والمنضبط، مع تركيز استراتيجي أكثر دقة، كما مضى البنك قدماً نحو تحقيق أولويات التحوّل بزخم أكبر. وقد كان لتفاني الرئيس التنفيذي للمجموعة وفريق الإدارة دور أساسي في تحقيق نتائج ماليّة وتشغيليّة استثنائية، مما يعزّز ثقتنا في مسار تقدّم البنك على المدى البعيد وقدرته على التنفيذ بأعلى مستوى من التميّز والكفاءة.

لا شك أن النجاح المستدام يعتمد في المقام الأول على كفاءة موظفينا والتزامهم. ومن هنا، تعاون مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذيّة على مدار العام لتقييم قدرات البنك المؤسسيّة بشكل أفضل، والاستثمار في تنمية الكفاءات لدعم تميّز الأداء وتعزيز مكانتنا التنافسيّة في القطاع.

وطوال هذه الفترة الحافلة بالتغيّرات والتقدّم المتسارع، ركّز مجلس الإدارة على ضمان الالتزام بأعلى معايير الحوكمة والسلوك الأخلاقي. وفي إطار هذا الالتزام، تظل الممارسات البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة ركناً أساسياً ضمن رؤية البنك طويلة الأمد، مما يعزّز واجبنا في العمل بمسؤولية واضعين نصب أعيننا هذه الأهداف طويلة الأجل.

وانطلاقاً من التقدّم الكبير الذي حقّقناه على مدار العام، يدخل البنك المرحلة التالية من مسيرته بأولويات واضحة وتوجّه مدروس. وإذ نواصل العمل على تحويل تطلعاتنا الاستراتيجيّة إلى نتائج ملموسة ومستدامة، نتمتع بوضع قوي يؤهلنا لاغتنام الفرص المستقبليّة الواعدة والاستفادة منها على أفضل وجه.

وختاماً، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأرفع أسمى آيات الشكر والعرفان إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظّم، حفظه الله ورعاه، على قيادته الحكيمة ورؤيته المُلهمة ورعايته السامية لاستقرار البلاد ورخائها في ظل مسيرة التنمية الشاملة. كما أتوجه بخالص التقدير والامتنان إلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله، على توجيهاته السديدة وتفانيه في تعزيز جهود الإصلاح الاقتصادي وترسيخ مكانة البحرين التنافسيّة على الساحات العالميّة. كذلك أود أن أعرب عن جزيل الشكر والامتنان لصاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، حفظه الله ورعاه، على قيادته الرشيدة ودوره المحوري في توطيد أواصر التعاون بين البلدين الشقيقين.

ولا يفوتني أن أتقدّم بخالص الشكر والتقدير للسلطات الرقابيّة والتنظيميّة في مملكة البحرين ودولة الكويت وجمهورية الهند وجميع البلدان التي نعمل فيها على رقابتها الحصيفة وإشرافها الوثيق وجهودها المتواصلة لحماية الاستقرار المالي وتعزيز مرونة القطاع المصرفي. هذا ونتعهد بمواصلة التزامنا بتحقيق قيمة مستدامة لصالح جميع الأطراف المعنية، ودعم مسيرة التقدّم الاقتصادي في الأسواق التي نخدمها.

طارق جليل الصفّار
رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، أتشرّف بتقديم البيانات الماليّة الموحّدة لبنك البحرين والكويت وشركاته التابعة (المجموعة) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

السياق الاقتصادي العالمي والإقليمي

في العام 2025، ظلّ النشاط الاقتصادي العالمي معتدلاً، مع استقرار معدلات النمو بشكل عام مقارنةً بالعام السابق. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، قُدّر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لجميع بلدان العالم بحوالي 3.2%، مما يشير إلى استمرار التوسّع الاقتصادي بالتزامن مع انحسار ضغوط التضخم في الاقتصادات الكبرى. وفي ظل تراجع حدة التضخم خلال العام، شهدت الأوضاع النقديّة تعديلات ملائمة وفقًا لذلك، كما قامت عدة بنوك مركزيّة بتعديل سياساتها استجابةً لتحسّن استقرار الأسعار.

وعلى صعيد بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة، أشارت الأوضاع الاقتصاديّة في العام 2025 إلى استمرار التقدّم في سياسات التنويع الاقتصادي. وساهمت القطاعات غير النفطيّة في دعم مسار النمو الإجمالي، مدفوعةً بالاستثمار المتواصل في مشاريع البنية التحتيّة والتوسّع في قطاعات الخدمات والأنشطة الماليّة والسياحة والخدمات اللوجستيّة والتكنولوجيا، في حين ظلّ أداء القطاع النفطي متأثراً بديناميكيات الإنتاج.

أما في مملكة البحرين، فقد جاء الأداء الاقتصادي متوافقاً بشكل عام مع الاتجاهات الإقليميّة. وتشير البيانات الرسميّة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة قد سجّل نمواً بنسبة حوالي 4.0% على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام 2025، مدعوماً بشكل رئيسي بنمو القطاعات غير النفطيّة التي سجّلت زيادة نسبتها حوالي 3.1%، حيث بلغت نسبة مساهمة الأنشطة غير النفطيّة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 85% تقريباً. وجاء النمو مدفوعاً بالنشاط الملحوظ لقطاعات الخدمات الماليّة والصناعات التحويليّة والسياحة والاتصالات، إلى جانب الاستثمار المتواصل في مشاريع البنية التحتيّة والتنمية الرقميّة.

وفي ظل هذه البيئة التشغيليّة، حرص مجلس الإدارة على مراقبة الأداء عن كثب، الأمر الذي ضمن استمرار تركيز البنك على تحقيق أهدافه الاستراتيجيّة ومواءمتها مع الأولويات الوطنيّة. كما أكّد المجلس دعمه الراسخ لتسريع وتيرة تنفيذ الخطة الاستراتيجيّة الممتدة على مدار 3 أعوام، وتكثيف جهود التنويع، مجدداً التزامه بترسيخ الاستدامة طويلة الأجل للبنك، وتعزيز مرونته والارتقاء بقدرته على اغتنام الفرص الجديدة.

محركات الأداء

كان من أهم إنجازات العام نجاح البنك إتمام صفقة تسهيلات قرض مجمّع بقيمة 500 مليون دولار أمريكي بأجل استحقاق لمدة 3 أعوام. تضمنت هذه الصفقة خياراً مرتبطاً بالاستدامة، وساهمت في تعزيز الوضع التمويلي للبنك، ودعم مبادرات التوسع الاستراتيجي، وإعادة تمويل تسهيلات قائمة حان أجل استحقاقها. ويأتي هذا الإنجاز في ضوء نشاط البنك في أسواق رأس المال، كما يبرهن مجدداً على ثقة المستثمرين الكبيرة في جودة الائتمان ببنك البحرين والكويت، وإطار الحوكمة الرشيدة الذي يتبنّاه، واستراتيجيته الفعّالة طويلة الأجل.

ومع نهاية العام 2025، حقّق البنك إنجازاً استراتيجياً بارزاً آخر، إذ استكمل بنجاح عملية انتقال عملاء الخدمات المصرفية للأفراد التابعين لبنك HSBC الشرق الأوسط - فرع البحرين إلى بنك البحرين والكويت. وقد نُفذت هذه الصفقة التاريخيّة بسلاسة تامة ودون أي انقطاع في الخدمات المُقدّمة للعملاء أو العمليات التشغيليّة للبنك. كما شمل الانتقال دمج موظفي HSBC القائمين على خدمة هذه الشريحة من العملاء داخل بيئة العمل الحيوية لبنك البحرين والكويت، مما ضمن استمرارية الخدمة وعزّز الإمكانيات التشغيليّة والقدرات المؤسسيّة للبنك. ويؤكّد هذا الإنجاز تميّز البنك في التنفيذ، وقدرته العالية على إدارة عمليات معقّدة بهذا الحجم، ودوره المتنامي كأحد أبرز أقطاب القطاع المصرفي بالمملكة.

وعلى مدار العام، أحرزت مساعي البنك لتنويع مصادر الدخل تقدّماً ملحوظاً. إذ تم احتواء تأثير تقلبات أسعار الفائدة على صافي دخل الفوائد من خلال تحقيق نمو ملموس في صافي الدخل من الرسوم والعمولات، وزيادة مساهمات الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة، فضلاً عن الإدارة المنضبطة والحصيفة لمخاطر الائتمان. هذا وقد ارتفعت المصروفات التشغيليّة بنسبة مدروسة، وذلك في ضوء التزام البنك بالاستثمار في تنمية الكوادر البشريّة، وتوظيف أحدث التقنيات، وتبنّي المبادرات الاستراتيجيّة الداعمة للأداء على المدى الطويل.

تعزيز التزامنا بالاستدامة والحوكمة

يُبرهن نهج بنك البحرين والكويت في الاستدامة على حسه الوطني والتزامه الراسخ بمسؤولياته وواجباته المؤسسيّة، وذلك انطلاقاً من حجم البنك ومكانته المرموقة في المنظومة الماليّة. إذ تُتخذ القرارات برؤية ثاقبة وبعيدة المدى، وتُختبر بدقّة لضمان استدامتها ومرونتها وقدرتها على الصمود لعقود قادمة. ويصوغ هذا النهج الآليات التي تتم بها معالجة مسائل المخاطر والنمو على مستوى مجلس الإدارة.

وتأتي الاستدامة في صميم إطار الحوكمة بالبنك، كما تُعد جزءاً لا يتجزأ من مسؤولياته الأساسيّة. وعلى مدار العام، تجلّت ثمار هذا النهج من خلال التقدّم الملحوظ الذي أحرزه البنك على مستوى الأولويات الاستراتيجيّة والتشغيليّة.

> "مع نهاية العام 2025، حقّق البنك إنجازاً استراتيجياً بارزاً آخر، إذ استكمل بنجاح عملية انتقال عملاء الخدمات المصرفية للأفراد التابعين لبنك HSBC الشرق الأوسط - فرع البحرين إلى بنك البحرين والكويت."

تقرير مجلس الإدارة (تتمـــــة)

إذ تمت مواءمة الأنشطة التمويليّة مع أهداف الاستدامة المُحددة، وظل الاستثمار في تنمية الكفاءات الوطنيّة في صدارة أولويات البنك تماشياً مع أهداف رؤية البحرين الاقتصاديّة 2030 وغايات مسيرة التنمية الشاملة في المملكة.

وفي عام 2025، تمت ترقية تصنيف البنك في الممارسات البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة من قبل مؤسسة "مورجان ستانلي كابيتال إنترناشيونال" (MSCI) إلى الفئة "A"، مما يؤكّد على التزام البنك بتطوير ممارساته في هذا المجال وضمان توافقها مع أُطر الاستدامة المعترف بها دولياً. وبالتزامن مع هذا الإنجاز، شهد تقييم البنك في مؤشر الاستدامة التابع لمجموعة بورصات لندن (LSEG) قفزة لافتة من 48/100 إلى 77/100، مما يعكس الأداء القوي للبنك في مجال الاستدامة، والتقدير الدولي المتزايد لجهوده والتزامه الراسخ بالتطوير المستمر والمواءمة مع أفضل الممارسات العالميّة في هذا الميدان.

المؤشرات الماليّة

حقّق بنك البحرين والكويت أداءً مالياً جيّداً خلال العام 2025، وذلك بفضل وضع السيولة القوي لديه، وموارده الماليّة المتنوّعة، والنموذج التشغيلي المرن الذي يحرص على تطبيقه على مستوى جميع أعماله. وتسطر نتائج هذا العام إنجازاً قياسياً جديداً في تاريخ البنك، كما تؤكّد فاعلية استراتيجيته الممتدة على مدار 3 سنوات، وترسم مساراً واعداً نحو مزيد من النجاح والنمو من خلال تنفيذ خطة أعماله الفعّالة.

بلغت قيمة صافي الربح المنسوب لمساهمي البنك 80 مليون دينار بحريني في العام 2025 (أي بنمو نسبته 11.1%)، مقابل 72.0 مليون دينار بحريني في العام 2024. كما بلغت ربحية السهم الأساسيّة والمخفّضة 44 فلساً في العام 2025، مقابل 40 فلساً في العام السابق. في حين وصلت قيمة حقوق المساهمين المنسوبة إلى مالكي البنك 657.5 مليون دينار بحريني في نهاية العام 2025، مقابل 620.8 مليون دينار بحريني في نهاية العام 2024.

خلال العام 2025، ارتفع صافي دخل الرسوم والعمولات بنسبة 13.3% ليصل إلى 22.1 مليون دينار بحريني، في حين شهدت الاستثمارات والدخل الآخر ارتفاعاً نسبته 6.1% لتصل إلى 21.0 مليون دينار بحريني، مما يبرهن على جهود البنك الدؤوبة وتركيزه المتواصل على تنويع مصادر الدخل وتعزيز مرونة الأرباح.

وبناءً على النتائج الماليّة الإيجابيّة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، يوصي مجلس الإدارة بدفع أرباح نقديّة سنويّة بقيمة 40 فلساً للسهم الواحد (متضمنةً أرباح أسهم نقديّة مرحليّة بواقع 12.5 فلس للسهم الواحد)، وذلك شريطة موافقة الجهات الرقابيّة ومساهمي البنك في اجتماع الجمعية العموميّة السنوي القادم.

تعيين مدققي الحسابات الخارجيين

خلال اجتماع الجمعية العموميّة السنوي للبنك المنعقد في 25 مارس 2025، تمت إعادة تعيين السادة إرنست ويونغ كمدققين خارجيين لحسابات بنك البحرين والكويت للسنة الماليّة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

المخصصات

يوصي مجلس الإدارة بالمخصصات التالية من صافي أرباح البنك للموافقة عليها من قبل المساهمين:

	مليون دينار بحريني
أرباح مستبقاة كما في 1 يناير 2025	132.3
أرباح العام 2025	80.0
التغيّرات الأخرى في الأرباح المستبقاة	0.3
أرباح مستبقاة في 31 ديسمبر 2025 قابلة للتوزيع (قبل توزيعات الأرباح المقترحة والمرحليّة)	212.6
توزيعات مقترحة لأنشطة المسؤولية الاجتماعيّة	3.1
توزيعات الأرباح النقديّة المقترحة (40% من رأس المال المدفوع بعد خصم أسهم الخزينة) متضمنةً 22.6 مليون دينار بحريني دُفعت كأرباح نقديّة فصليّة	72.1
أرباح مستبقاة في 31 ديسمبر 2025 (بعد توزيعات الأرباح المقترحة)	137.4

الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للعام 2025 في تقرير مجلس الإدارة

تفاصيل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المكافآت الثابتة					المكافآت المتغيرة					مكافأة نهاية الخدمة	المجموع الكلي	
	المجلس المرفوعة إلى الجمعية العامة العادية مكافأة أعضاء	مجموع بدلات حضور جلسات المجلس واللجان	رواتب	أخرى (علاوة السفر فقط)	المجموع	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	مكافآت	خطط الحوافز	أخرى	المجموع		(لا يشمل بدل المصروفات)	بدل المصروفات
أولاً: الأعضاء المستقلون:													
طارق جليل الصفار	143,636.362	23,500.000	–	1,754.960	168,891.322	–	–	–	–	–	–	–	–
عارف حيدر رحيمي	71,818.182	20,500.000	–	1,952.080	94,270.262	–	–	–	–	–	–	–	–
خالد ناصر الشامسي	71,818.182	23,250.000	–	11,163.180	106,231.362	–	–	–	–	–	–	–	–
منذر عبدالعزيز الكوهجي	71,818.182	14,500.000	–	1,552.500	87,870.682	–	–	–	–	–	–	–	–
غنية محسن الدرازي	71,818.182	17,000.000	–	2,057.550	90,875.732	–	–	–	–	–	–	–	–
ثانياً: الأعضاء غير التنفيذيين:													
خالد حسين تقي	71,818.182	10,000.000	–	0.000	81,818.182	–	–	–	–	–	–	–	–
نور نائل الجاسم *	71,818.182	14,500.000	–	1,800.000	88,118.182	–	–	–	–	–	–	–	–
دانه عقيل رئيس **	71,818.182	15,000.000	–	0.000	86,818.182	–	–	–	–	–	–	–	–
ناصر خالد الراعي **	71,818.182	16,000.000	–	306.900	88,125.082	–	–	–	–	–	–	–	–
خالد محمد العصفور *	71,818.182	13,000.000	–	4,009.010	88,827.192	–	–	–	–	–	–	–	–
ثالثاً: الأعضاء التنفيذيون:													
لا يوجد	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	790,000.000	167,250.000	–	24,596.180	981,846.180	–	–	–	–	–	–	–	–

ملاحظات:
1. جميع المبالغ بالدينار البحريني
2. مكافأة عضوية مجلس الإدارة سوف تدفع في عام 2026 بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة العادية في 31 مارس 2026

* يحول المبلغ إلى الهيئة العامة للاستثمار
** يحول المبلغ إلى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

تقرير مجلس الإدارة (تتمـــــة)

> **يواصل بنك البحرين والكويت التقدّم بخطى حثيثة في دورته الاستراتيجيّة الحالية، يظل تركيز مجلس الإدارة منصباً على ضمان استجابة البنك لهذه المتغيّرات برؤية مدروسة، لا مجرد رد فعل لحظي.**

التصنيفات

خلال العام، أكّدت وكالة فيتش الدوليّة للتصنيف الائتماني تصنيف قدرة بنك البحرين والكويت على الوفاء بالالتزامات طويلة الأجل (IDR) عند "+B" مع نظرة مستقبليّة سلبيّة، كما يعبّر عنها تقييم معدل الجدوى (VR) عند "+b".

ويعتمد هذا التصنيف على القوة المستقلة للبنك، كما يؤكّده معدل الجدوى (VR). وهو معدل جدوى محدود بالبيئة التشغيليّة المحليّة، وبشكل أكثر تحديداً، التصنيف السيادي لمملكة البحرين عند "+B".

علاوة على ذلك، أكّدت مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني تصنيف بنك البحرين والكويت للودائع طويلة الأجل وقصيرة الأجل عند "B2" مع نظرة مستقبليّة مستقرّة، وهو ما يعبّر عن القوة الائتمانيّة المستقلة للبنك، كما يؤكّده تقييم الائتمان الأساسي (BCA) عند "b2"، وهو التصنيف ذاته الذي منحته الوكالة لمملكة البحرين "B2" مع نظرة مستقبليّة مستقرّة.

ويؤكّد تقييم الائتمان الأساسي لبنك البحرين والكويت عند "b2" على الأداء القوي لأنشطته المحليّة، وهو ما يدعم بدوره قدرته القوية على تحقيق الأرباح، ويعزّز السيولة الوقائيّة العالية، والتمويل المرن وكفاية رأس المال.

نظرة مستقبليّة

يشهد عالمنا اليوم تغييرات متلاحقة بوتيرة غير مسبوقة، مدفوعة في المقام الأول بالتقدّم التكنولوجي المتسارع، بما في ذلك بروز دور الذكاء الاصطناعي كأداة عمليّة فعّالة في القطاع المالي. وإذ يواصل بنك البحرين والكويت التقدّم بخطى حثيثة في دورته الاستراتيجيّة الحالية، يظل تركيز مجلس الإدارة منصباً على ضمان استجابة البنك لهذه المتغيّرات برؤية مدروسة، لا مجرد رد فعل لحظي.

وبشكل عام، لا يقتصر دور مجلس الإدارة على ضمان الالتزام بالسياسات واللوائح والأُطر التنظيميّة فحسب، بل يمتد ليشمل المشاركة الفعليّة البنّاءة متى ظهرت الحاجة للتغيير، ودعم مسيرة التقدّم، مع الحفاظ على نزاهة البنك واستقراره وصون مكتسباته في الوقت ذاته. ويعكس ذلك قناعة المجلس بأن النمو المستدام يعتمد على الرقابة الفاعلة والمساءلة القائمة على أسس مستنيرة. ومن خلال التواصل المستمر مع الإدارة والجهات الرقابيّة، يسعى المجلس إلى تحقيق توازن سليم بين الابتكار والقيادة الرشيدة.

وإذ نتطلّع إلى مستقبل مشرق، يظل بنك البحرين والكويت محتفظاً بمكانته الرائدة التي تؤهله لتنفيذ استراتيجيته ومواصلة تحقيق قيمة إيجابيّة طويلة الأجل لصالح جميع الأطراف المعنية، وبما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني ككل.

شكر وتقدير

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن مجلس الإدارة، أود أن أعرب عن خالص تقديري وامتناني للسادة المساهمين والعملاء الكرام على ثقتهم المستمرة، والتي تمثّل المحرك الرئيسي لمسيرة نجاح البنك على الأمد الطويل. كما أتقدّم بجزيل الشكر إلى مصرف البحرين المركزي والجهات الرقابيّة على توجيهاتها السديدة ودعمها القيّم للقطاع المصرفي.

وختاماً، أود أن أتوجّه بخالص الشكر والعرفان لفريق الإدارة والموظفين على التزامهم ومهنيتهم وتفانيهم طوال العام، إذ ساهمت جهودهم الحثيثة وعملهم الدؤوب في دعم مسار تقدّم البنك وتعزيز مكانته الرائدة والحفاظ على قيمه الراسخة.

طارق جليل الصفّار
رئيس مجلس الإدارة

التصنيفات

خلال العام، أكّدت وكالة فيتش الدوليّة للتصنيف الائتماني تصنيف قدرة بنك البحرين والكويت على الوفاء بالالتزامات طويلة الأجل عند "+B"، كما يعبر عنها تقييم معدل الجدوى عند "+b"، في حين تم تغيير النظرة المستقبلية إلى سلبية مقيد بتصنيف حكومة مملكة البحرين الائتماني.

ويعتمد هذا التصنيف على القوة المستقلة للبنك، كما يؤكده معدل الجدوى. وهو معدل جدوى محدود بالبيئة التشغيليّة في البحرين، وبشكل أكثر تحديدًا، التصنيف السيادي لمملكة البحرين عند +B.

وكالة فيتش الدولية للتصنيف الائتماني
القدرة على الوفاء بالالتزامات الماليّة طويلة الأجل

B+

تصنيف القدرة على الوفاء بالالتزامات طويلة الأجل	B+
تصنيف القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل	B
معدل الجدوى (VR)	+b
الديون ذات الأولوية وغير المكفولة بضمانات: طويلة الأجل	B+
الديون ذات الأولوية وغير المكفولة بضمانات: قصيرة الأجل	B
النظرة	سلبية

خلال العام، أكّدت مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني تصنيف بنك البحرين والكويت للودائع طويلة الأجل عند "B2"، وهو ما يعبر عن القوة الائتمانيّة المستقلة للبنك، كما يؤكده تقييم الائتمان الأساسي عند "b2"، وهو التصنيف ذاته الذي منحته الوكالة لمملكة البحرين "B2" بنظرة مستقرة.

ويؤكّد تقييم الائتمان الأساسي لبنك البحرين والكويت عند "b2" على الأداء القوي لأنشطته المحليّة، وهو ما يدعم بدوره قدرته القوية على تحقيق الأرباح، ويعزّز السيولة الوقائيّة العالية، والتمويل المرن وكفاية رأس المال.

مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني
الودائع طويلة الأجل

B2

الودائع طويلة الأجل	B2
ديون طويلة الأجل	B2
تقييم الائتمان الأساسي	b2
الديون ذات الأولوية وغير المكفولة بضمانات	B2
سندات متوسطة الأجل ثانويّة	(P)B3
النظرة	مستقرة

أعضاء مجلس الإدارة

السيد طارق جليل الصفار
رئيس مجلس الإدارة

- الرئيس
- عضو

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في 28 مارس 2023
(مستقل)

الشهادات والخبرات
درجة البكالوريوس في التسويق وريادة الأعمال من كلية ويسترن أستراليا للتعليم المتقدّم. دبلوم من جامعة كولومبيا ضمن برنامج تطوير القياديين.

26 عامًا من الخبرة في مجالي الاستثمار والأعمال، شملت تأسيس وإدارة وامتلاك شركات ومشاريع في قطاعات أعمال متنوّعة.

السيد خالد حسين تقي
نائب رئيس مجلس الإدارة

- عضو
- عضو
- عضو

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في 28 مارس 2023
(مستقل)

الشهادات والخبرات
ماجستير في العلوم المالية جامعة ديبول، شيكاغو - الولايات المتحدة.

18 عامًا من الخبرة في القطاع المالي.

السيد عارف حيدر رحيمي
عضو مجلس الإدارة

- الرئيس
- الرئيس
- عضو

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في 22 أغسطس 2022
(مستقل)

الشهادات والخبرات
محاسب عام معتمد، مجلس المحاسبة، أوريغون، الولايات المتحدة الأمريكية.

أكثر من 33 عامًا من الخبرة في قطاع الخدمات المالية.

السيد خالد ناصر الشامسي
عضو مجلس الإدارة

- الرئيس
- نائب الرئيس
- عضو
- عضو
- عضو

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في 28 مارس 2023
(مستقل)

الشهادات والخبرات
درجة البكالوريوس (بامتياز مع مرتبة الشرف) في المحاسبة وإدارة الأعمال الدولية. خريج تنفيذي من كلية هارفارد للأعمال ومن كلية بيركلي هاس لإدارة الأعمال - جامعة كاليفورنيا بيركلي، ومن كلية إنسياد للأعمال.

24 عامًا من الخبرة في القطاع المالي والاستثماري.

السيد منذر عبدالعزيز الكوهجي
عضو مجلس الإدارة

- الرئيس
- عضو

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة 27 مارس 2024
(مستقل)

الشهادات والخبرات
بكالوريوس الهندسة الميكانيكية والإدارة الصناعية – جامعة تكساس في أوستن، الولايات المتحدة الأمريكية.

أكثر من 35 عامًا من الخبرة في الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الثروات.

السيدة نور نائل الجاسم
عضو مجلس الإدارة

- عضو

انضمت إلى عضوية مجلس الإدارة في 24 مارس 2020
(غير تنفيذي)

الشهادات والخبرات
بكالوريوس المحاسبة والتمويل، جامعة الكويت، دولة الكويت.

أكثر من 18 عامًا من الخبرة في قطاع الاستثمار وإدارة المخاطر.

السيد ناصر خالد الراعي
عضو مجلس الإدارة

- نائب الرئيس
- عضو

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في 2 مايو 2023
(غير تنفيذي)

الشهادات والخبرات
شهادة إدارة المخاطر المعتمدة ومدقق داخلي معتمد من معهد المدققين الداخليين المعتمدين. الولايات المتحدة الأمريكية، بكالوريوس إدارة الأعمال - بتخصص التمويل، جامعة تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية. أكثر من 16 عامًا من الخبرة في أعمال التوكيد والاستشارات في مجال التدقيق وإدارة المخاطر مع مجموعة متنوعة من العمليات في مجالات تشمل القطاعين المصرفي والاستثماري.

عضو معين يمثل:
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

السيدة دانة عقيل رئيس
عضو مجلس الإدارة

- نائب الرئيس

انضمت إلى عضوية مجلس الإدارة في 28 مارس 2023
(غير تنفيذي)

الشهادات والخبرات
تم اعتمادها كمحامية غير ممارسة في المحاكم العليا في إنجلترا وويلز منذ 1 أبريل 2010.

حاصلة على مؤهل قانوني للدراسات العليا (LPC)، جامعة القانون (المملكة المتحدة).

بكالوريوس في القانون من جامعة وارويك، المملكة المتحدة. 20 عامًا من الخبرة في قطاع الشؤون القانونية والقطاع المالي.

عضو معين يمثل:
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

السيد خالد محمد العصفور
عضو مجلس الإدارة

- نائب الرئيس
- عضو
- عضو

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في 17 أكتوبر 2023
(غير تنفيذي)

الشهادات والخبرات
محلل مالي معتمد. أكثر من 18 عامًا من الخبرة في الاستثمارات البديلة.

عضو معين يمثل:
الهيئة العامة للاستثمار في دولة الكويت

الدكتورة غنية محسن الدرازي
عضو مجلس الإدارة

- عضو
- عضو

انضمت إلى عضوية مجلس الإدارة في 27 مارس 2024
(مستقل)

الشهادات والخبرات
دكتوراة في إدارة الأعمال، جامعة دورهام، المملكة المتحدة. أكثر من 27 عامًا من الخبرة في القطاع المصرفي.

لجان مجلس الإدارة

- لجنة المخاطر
- لجنة التعيين والمزايا والحوكمة
- اللجنة التنفيذية
- لجنة الأعضاء المستقلين
- لجنة التدقيق والالتزام
- لجنة الاندماجات والاستحوذات

تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة

> **"في بنك البحرين والكويت، تشكّل تجربة العملاء الركيزة الجوهريّة التي تقوم عليها علاقاته الوطيدة التي رسّخها عبر عقود طويلة، كما تدعمها الثقة والالتزام المستمر بتميّز الأداء."**
>
> **ياسر الشريفي**
> الرئيس التنفيذي للمجموعة

شهد بنك البحرين والكويت عاماً من الربحية القياسيّة، مواصلاً البناء على مواطن قوته الراسخة وأولوياته الاستراتيجيّة الواضحة. وجاء أداؤه المتميّز انعكاساً لقدرته الكبيرة على إدارة المخاطر بحكمة وحصافة، الأمر الذي مكّنه من الاستجابة بفاعلية إلى متغيّرات البيئة التشغيليّة. وفي الوقت ذاته، ظلّت مبادئ البنك وقيمه التي أرست دعائم نموه على مدار أكثر من 50 عاماً هي البوصلة التي يسترشد بها في جميع أنشطته وقراراته.

شكّل العام 2025 فترة مزدهرة جمعت بين التحوّل النوعي والزخم الإيجابي، بما في ذلك استكمال عملية الاستحواذ على قطاع الخدمات المصرفيّة للأفراد ببنك HSBC الشرق الأوسط - البحرين بنجاح ودمجه بالكامل ضمن عمليات بنك البحرين والكويت. وقد ساهم هذا الإنجاز في توسيع نطاق حضور البنك بين مجتمع الوافدين بالمملكة، فضلاً عن تعزيز دوره الرائد في تحفيز مسيرة نمو الاقتصاد البحريني وإثراء المجتمع المحلي.

وخلال العام، واصل البنك تقييم عملية الاندماج المحتملة المُعلن عنها سابقاً مع بنك البحرين الوطني، مع التركيز على خلق قيمة طويلة الأمد ومراعاة مصالح المساهمين والمنظومة الماليّة الأوسع نطاقاً.

ويظلّ الابتكار جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية بنك البحرين والكويت. فانطلاقاً من تاريخه العريق كأحد روّاد القطاع المصرفي في البحرين، يواصل البنك مساعيه نحو تبنّي نهج مدروس ومسؤول للابتكار، بما يسهم في تحسين تجربة العملاء والارتقاء بمستويات الكفاءة التشغيليّة.

وتشكّل الثقافة المؤسسيّة واضحة الأركان الركيزة الأساسية التي يستند إليها أداء بنك البحرين والكويت. فعلى مستوى المجموعة، تواصل فرق العمل أداء مهامها مدفوعة بحس المساءلة وروح التعاون ومدعومةً بالتزام البنك في وضع رفاه كوادر العمل في مقدمة أولوياته، وحرصه على تحسين ممارسات الموارد البشريّة. وظلّت جودة الخدمة في صدارة أولويات البنك، كما ظلّت مصلحة العملاء واحتياجاتهم في صميم عملية اتخاذ القرار. ويُعد هذا النهج أحد أبرز مواطن قوة البنك.

عام من النمو الاستثنائي

الأداء والإنجازات

خلال العام 2025، أثّرت تغيّرات أسعار الفائدة على تكاليف التمويل وعوائد الأصول على مستوى القطاع المصرفي بأسره. وعليه، ركّزت استجابة بنك البحرين والكويت على تنويع مصادر الدخل، إلى جانب مواصلة التركيز على تحسين جودة الأصول.

وفي حين تأثر صافي دخل الفوائد بحركة الأسعار، ساهم نمو دخل الرسوم وتحسّن أداء الائتمان في تعويض ذلك جزئياً، مما يؤكّد مرونة النموذج التشغيلي المتنوّع الذي يطبّقه البنك. واستمر البنك في تطبيق سياسة صارمة لتقنين التكاليف، كما واصل الاستثمار في تنمية قدرات كوادره، إلى جانب مجموعة أخرى من المبادرات المدروسة لدعم الأداء المستقبلي.

تعزيز متانة هيكل التمويل ومرونة الميزانية العموميّة

على مدار العام، حافظ بنك البحرين والكويت على قاعدة متينة لرأس المال ووضع قوي للسيولة. وكان من أبرز إنجازات العام نجاح البنك في إتمام صفقة تسهيلات قرض مجمّع بقيمة 500 مليون دولار أمريكي بأجل استحقاق لمدة 3 أعوام، وهو ما يشكل زيادة كبيرة عن التسهيلات السابقة البالغة 350 مليون دولار، مما يؤكّد الثقة المستمرة لشركاء البنك، ويسهم في تعزيز هيكله التمويلي. وقد صُممت هذه التسهيلات لإعادة تمويل التزامات حالية ودعم توسّع الأعمال، كما تضمّنت خياراً مرتبطاً بالاستدامة بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجيّة الأشمل للبنك.

وواصل البنك إدارة رأس المال والسيولة والمخاطر وفق نهج متحفّظ وحكيم، بما في ذلك حماية محفظته عبر عمليات تحوّط مدروسة لمواكبة تغيّرات بيئة أسعار الفائدة واتجاهها تدريجياً نحو الاعتدال، والحد من أي آثار سلبيّة.

الاستحواذ على HSBC الشرق الأوسط - البحرين

خلال العام، استكمل البنك بنجاح عملية الاستحواذ على الخدمات المصرفيّة للأفراد ببنك HSBC الشرق الأوسط - البحرين، وذلك في خطوة نوعية شكّلت أكبر عملية توسّع لشبكة أنشطة التجزئة المصرفيّة في تاريخ البنك. وقد أثمرت هذه الصفقة عن إضافة حوالي 75 ألف عميل إلى محفظة بنك البحرين والكويت، مما رسّخ مكانته الرائدة على مستوى قطاعات التجزئة المصرفيّة الرئيسيّة.

وقد تم نقل عملاء بنك HSBC إلى منصات بنك البحرين والكويت بكل سلاسة، مما منحهم ميزة الوصول إلى حزمة موسّعة من المنتجات والخدمات عالية الجودة. وفي الوقت ذاته، تم الترحيب بموظفي HSBC ضمن المؤسسة، مما ساعد على دعم استمرارية الأعمال والحفاظ على متانة العلاقات مع العملاء خلال عملية الانتقال.

تقديم خدمة عالية الجودة للعملاء عبر مختلف أنشطة البنك

على مستوى أنشطة البنك المختلفة، ظلّ التركيز منصباً على توطيد العلاقات مع العملاء، ودعم القطاعات ذات الأولوية، وطرح حلول ماليّة مخصّصة تواكب احتياجات العملاء دائمة التغيّر والتطوّر. وقد ساهم هذا النهج الفعّال في تعزيز دور بنك البحرين والكويت كشريك مالي مستقّر وجدير بالثقة.

الخدمات المصرفيّة للأفراد

واصل بنك البحرين والكويت تحسين شبكة خدماته المصرفيّة للأفراد على مدار العام، إذ انصب جلّ تركيزه على تعزيز المرونة وتيسير سبل الوصول إلى خدماته لتقديم أفضل دعم لعملائه خلال جميع المحطات المهمة في حياتهم.

وخلال العام 2025، بادر البنك بتطوير عروض التمويل الشخصي وتمويل السيّارات، إذ طرح خطط سداد أكثر مرونة وملاءمة لاحتياجات العملاء، مع تبسيط إجراءات الحصول على الائتمان. وساهمت هذه التحسينات في دعم العملاء وتمكينهم من إدارة احتياجاتهم الماليّة قصيرة الأجل مع ضمان القدرة على السداد على الأمد البعيد. كما ساعدت الشراكات الاستراتيجيّة مع وكالات السيّارات في تعزيز منصة تمويل المركبات، مما أسهم في توسيع نطاق الوصول إلى مزيد من الخيارات، فضلاً عن تحسين تجربة العملاء بشكل عام.

وعلى صعيد التمويل العقاري، واصل بنك البحرين والكويت دوره الحيوي في دعم تملك المنازل لشريحة واسعة من العملاء. ففي هذا الصدد، عزّز البنك مركزه من خلال إبرام شراكات مع كبرى شركات التطوير العقاري، إذ طرح حلول تمويل مخصّصة للمستفيدين من مبادرات السكن الاجتماعي المقدّمة عبر برنامجي تسهيل ومزايا، إلى جانب حلول مُصممة خصيصاً للعملاء الراغبين في اقتناء عقارات سكنيّة فاخرة.

الخدمات المصرفيّة لقطاع الأعمال

ظلّ بنك البحرين والكويت الشريك المالي المفضّل لعملاء قطاع الأعمال، إذ واصل دعم الشركات من شتّى القطاعات الاقتصاديّة من خلال حلول ماليّة مخصّصة تواكب نموها ومتطلباتها التشغيليّة. وعلى مدار العام، ركّز البنك على تعزيز أداء بيان الأرباح والخسائر، وضبط عمليات الاكتتاب بشكل أكبر، ودفع عجلة نمو الأنشطة المصرفيّة لقطاع الأعمال، وذلك بالتوازي مع مواصلة تطوير منصته للخدمات المصرفيّة للشركات. تضمّن ذلك تطوير منصة "بنكي" (Ban-Key)، وتعزيز شفافية العمليات وكفاءة التوثيق، مما يتيح لعملاء قطاع الأعمال إجراء عملياتهم اليوميّة بشكل أكثر سلاسة.

إدارة الثروات

تواصل إدارة الثروات "BBK Privé" تيسير وصول العملاء رقمياً إلى مجموعة واسعة من فرص الاستثمار الواعدة، بما في ذلك أذونات الخزانة والسندات عبر تطبيق (BBK Mobile) للأجهزة النقّالة، مما يساعدهم على إدارة محافظهم بسهولة عبر القنوات الرقميّة. وفي الوقت ذاته، يعمل البنك على تطوير خدماته المصرفيّة الخاصة، من خلال توسيع نطاق عروضه ومنتجاته لخدمة عملائه من أصحاب الثروات بشكل أفضل عبر حلول مُخصصّة وأكثر تميّزاً.

العمليات الدوليّة

واصل قسم الخدمات المصرفيّة الدوليّة المشاركة بدور محوري في تعزيز أداء المجموعة على مدار العام، إذ دعم فئات العملاء وخطوط الأعمال في أسواق يتمتع فيها البنك بعلاقات وطيدة وخبرات عميقة. ويحافظ البنك على حضوره الميداني في بلدان رئيسية تشمل الكويت، والهند، والإمارات العربيّة المتحدة، وتركيا. علاوة على ذلك، يخدم القسم العملاء في أسواق إقليميّة أخرى، بما في ذلك المملكة العربيّة السعوديّة ومصر، وذلك عبر العلاقات العابرة للحدود وقنوات البنوك المراسلة، بما يتماشى مع استراتيجية المجموعة الشاملة، وقابلية تحمّل المخاطر، وأولويات رأس المال. ويظل التركيز منصباً على الحفاظ على معايير متسقة على مستوى العمليات الدوليّة، مع تطبيق ضوابط موحّدة للائتمان والامتثال والمخاطر في جميع الأسواق.

> **"ينظر البنك إلى التكنولوجيا باعتبارها أداة فعّالة لتحسين عملية اتخاذ القرار، والارتقاء بمستوى تقديم الخدمة، وتعزيز المرونة والكفاءة على الأمد البعيد."**

الشركات التابعة لمجموعة بنك البحرين والكويت

واصلت الشركات التابعة لمجموعة بنك البحرين والكويت الاضطلاع بدور حيوي في دعم استراتيجية تنويع مصادر الدخل التي تتبنّاها، وتوسيع قدراتها خارج نطاق الأنشطة المصرفيّة المعتادة. فمن خلال الاستثمار الموجّه والتنفيذ وفق نهج مدروس ومركّز، تساهم هذه الشركات في تعزيز الكفاءة التشغيليّة، وتحفيز الابتكار، وخلق قيمة إيجابيّة على صعيد المنظومة الماليّة الأوسع.

خلال العام، رسّخت كريدي مكس مكانتها كمنصة رائدة للمدفوعات. حيث تم طرح تطبيق جديد لتعزيز القدرات الرقميّة وتطوير تجربة العميل، كما أبرمت الشركة شراكات على مستوى قطاعات الاتصالات والخدمات اللوجستيّة وخدمات نمط الحياة الراقي، مما ساهم في توسيع نطاق وصول خدمات الشركة، وتحسين مستوى التكامل مع خدمة المدفوعات الأخرى.

من جهة أخرى، واصلت إنفيتا دعم عملاؤها من ضمنهم كل من بنك البحرين والكويت من خلال الحلول المدعومة بالتكنولوجيا للإسناد الخارجي للعمليات. وخلال العام، طوّرت الشركة استخدامها للأتمتة والأدوات الرقميّة لتبسيط مهام سير العمل ودعم تقديم خدمات قابلة للتوسّع، مما ساهم في تحسين الكفاءة التشغيليّة والمرونة تماشياً مع أولويات التنفيذ لدى المجموعة.

التزام راسخ بالتميّز في خدمة العملاء

في بنك البحرين والكويت، تشكّل تجربة العملاء الركيزة الجوهريّة التي تقوم عليها علاقاته الوطيدة التي رسّخها عبر عقود طويلة، كما تدعمها الثقة والالتزام المستمر بتميّز الأداء. وتأتي مبادرة "The BBK Way" في صميم هذا الالتزام، إذ تركّز بشكل كبير على فهم العملاء من خلال إجراء بحوث موسّعة ومستمرة للسوق، وتحديد نماذج دقيقة لشخصيات العملاء، فضلاً عن الإلمام باحتياجاتهم المتطوّرة وفهمها بعمق.

ومن خلال إرساء ثقافة تُعزّز حس المسؤولية لدى الموظفين، وتمكّنهم من العمل بشغف واهتمام، يسعى البنك إلى ضمان معاملة كل عميل وخدمته بأسلوب يعكس قيم هذا الصرح المصرفي الرائد. على مدار العام، تُرجم هذا النهج الذي يضع العميل في صدارة الاهتمامات إلى تحسينات ملموسة في مستوى تقديم شتّى الخدمات والتفاعل مع العملاء.

تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة (تتمـــــة)

وتُوّجت هذه الجهود بحصول البنك على جائزة "تجربة العملاء 2025"، مما يعكس التقدّم الملموس الذي أحرزه البنك في الارتقاء بجودة تجربة العملاء على مستوى العديد من نقاط التواصل. وجاء هذا التكريم الرفيع على ضوء سلسلة من تحسينات الخدمة، بما في ذلك تطوير عملية الانضمام الرقمي للعملاء، وتسريع أوقات معالجة الخدمات الرئيسيّة للأفراد، والاستثمار المستمر في تطوير الوظائف الرقميّة وقنوات الخدمة الذاتيّة المُصممة لتبسيط العمليات المصرفيّة اليوميّة.

تعزيز الركائز الرقميّة لأداء عالي الكفاءة

ينظر البنك إلى التكنولوجيا باعتبارها أداة فعّالة لتحسين عملية اتخاذ القرار، والارتقاء بجودة تقديم الخدمة، وتعزيز المرونة والكفاءة على الأمد البعيد. وخلال العام، عزّز بنك البحرين والكويت قدراته الرقميّة عبر شراكات استراتيجيّة وتحسينات مدروسة لمنصاته. كما ساهم التحسين المستمر للقنوات الرقميّة الأساسيّة في تعزيز الكفاءة بشكل كبير، وتيسير وصول العملاء من الأفراد والشركات إلى مختلف الخدمات بسرعة وسلاسة، مع التركيز بقوة على ضمان أعلى مستوى من الأمن، والامتثال للاشتراطات التنظيميّة.

كذلك أحرز البنك تقدماً كبيراً في أجندة الابتكار من خلال إبرام شراكات تركّز على توسيع القدرات ونشر الوعي بالمجالات الجديدة. وفي هذا الصدد، أبرم البنك شراكة مع شركة ترابط بهدف دعم الخدمات المصرفيّة المفتوحة، واستكشاف أُطر الأصول الرقميّة وتقنيات الترميز، إلى جانب متابعة تطوّرات هذه الأصول الرقميّة ومستجدات أسواق العملات المشفّرة بما يتوافق مع الأُطر التنظيميّة والطلب المتنامي في السوق.

هذا وقد أسّس البنك مركزاً للابتكار بالتعاون مع شركة آري للابتكار، لتحفيز عجلة تطوير الإمكانات الرقميّة المدعومة بالذكاء الاصطناعي. استقطبت هذه المبادرة مهندسي برمجيات بحرينيين للارتقاء بتجربة العملاء عبر القنوات الرقميّة للبنك، مع التركيز على أتمتة العمليات التشغيليّة، وتبسيط تجربة المستخدم عبر المنصات، وتوسيع نطاق المنتجات والخدمات المتاحة عبر الموقع الإلكتروني وتطبيق الأجهزة الذكية. كما تدعم المبادرة تطوير القدرات في مجالات مثل تحليل البيانات، وأمن المعلومات، وتكامل الأنظمة من خلال الحوسبة السحابيّة.

وإدراكاً منه لأهمية ضمان جاهزية قياداته في ظل التحوّلات المتسارعة في يومنا الحالي، أولى البنك اهتماماً خاصاً لإرساء فهم ووعي داخلي بالتقنيات الجديدة. فخلال العام، نظّم البنك جلسة توعويّة للإدارة التنفيذيّة حول الأصول الرقميّة بالتعاون مع شركة رين، وذلك لضمان بقاء قياداته العليا على اطلاع بآخر التطوّرات العالميّة والإقليميّة، والاعتبارات التنظيميّة والرقابيّة، بالإضافة إلى توجّهات المؤسسات نحو تبنّي مختلف التقنيات.

الأثر المستدام والمسؤولية المؤسسيّة

يأتي نهج بنك البحرين والكويت للمسؤوليات البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة في صميم واجبه كمؤسسة ماليّة وطنيّة. فإلى جانب الأداء التجاري، يدرك البنك جيّداً مسؤوليته في المساهمة بدور فعّال في مسيرة التنمية الشاملة طويلة الأجل والتقدّم الاجتماعي في المملكة.

ويفخر بنك البحرين والكويت بمواصلة دعمه لبرنامج ولي العهد للمنح الدراسيّة العالميّة، بما يسهم في تنمية قدرات الكفاءات البحرينيّة وإعداد جيل جديد من قادة الوطن. كما حافظ البنك على شراكته الراسخة مع المؤسسة الملكيّة للأعمال الإنسانيّة، مساهماً بدور فاعل في جهودها الخيريّة ومبادراتها الهادفة لتنمية المجتمع وإثرائه في جميع أنحاء المملكة.

على مدار العام، ساهم البنك في دعم المبادرات التي تحتفي بالهوية الوطنيّة وتعزّز الحِراك الثقافي. وتضمّن ذلك مبادرات مثل موسم "أعياد البحرين" و"مهرجان ربيع الثقافة" و"كونكورس البحرين الملكي" وفعاليات نادي راشد للفروسية وسباق الخيل، مما يعزّز مكانة المملكة إقليمياً ودولياً.

ويظل تمكين الشباب أحد المحاور الرئيسيّة لنهج الاستدامة بالبنك. فمن خلال برامج المنح الدراسيّة ومبادرات التطوير الممنهجة، يستثمر بنك البحرين والكويت في الجيل التالي من الكفاءات البحرينيّة، داعماً بذلك مسار التقدّم التعليمي وبناء القدرات بما يتوافق مع الأولويات الوطنيّة.

كذلك واصل البنك دعم الرياضة باعتبارها أداة فعّالة لترسيخ روح التلاحم والتضافر الاجتماعي، وتنمية قدرات الشباب، والتفاعل مع المجتمع وإثرائه، وإيماناً منه أيضاً بدور الرياضة في تعزيز روح العمل الجماعي والفخر الوطني.

وتشكّل الاعتبارات البيئيّة جانباً مهماً من المبادرات التشغيليّة والتوعويّة لدى البنك، مما يُرسي أسس ثقافة المسؤولية في جميع أنحاء المؤسسة. ويدعم هذا النهج أُطر واضحة للمساءلة، مما يضمن دمج اعتبارات الاستدامة في صميم التوجّه الاستراتيجي وآليات الإشراف على الأداء.

ويواصل بنك البحرين والكويت إثبات ريادته في مجال حوكمة الشركات، إذ ينجح باستمرار في تحقيق مؤشرات تفوق الحدود الدنيا التي تنص عليها الاشتراطات التنظيميّة، فضلاً عن التزامه الراسخ بأفضل الممارسات العالميّة. أما التشكيل المتنوّع لمجلس الإدارة، فيعكس التزام البنك بنهج متوازن للحوكمة مع هيكل قيادي يتسم بالشمول، إذ تصل نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين إلى 60%، وتمثل النساء 30% من أعضاء المجلس.

ثقافة داخليّة تعزّز دعائم النمو

استمر البنك في منح الأولوية للثقافة التي تمكّن الكوادر من تحقيق أفضل أداء، وهي ثقافة قائمة على المساءلة والتعاون، وتحمّل المسؤولية المشتركة عن التنفيذ. ويظل تركيز البنك منصباً على خلق بيئة تساعد الموظفين على العمل عبر الإدارات والتخصصات المختلفة، وتبث فيهم الثقة اللازمة لتحمّل المسؤولية.

حقّق البنك نسبة بحرنة بلغت 96% في العام 2025، مما يرسّخ مكانته كمساهم رائد في جهود تنمية القوى العاملة الوطنيّة في القطاع المالي. أما مبادرات التطوير الممنهجة مثل برنامج "Grow"، والترقّي في المناصب القياديّة، وخطط التعاقب الوظيفي، فتدعم بدورها تقدّم المهنيين البحرينيين في شتّى أنحاء المؤسسة. كما يولي البنك أهمية كبيرة لتقدير ذوي المساهمات القيّمة والخدمة طويلة الأمد والنمو المهني، مما يرسّخ ثقافة تثمن الخبرة والالتزام.

نظرة مستقبليّة

يتطلع بنك البحرين والكويت إلى المستقبل بمزيد من الثقة والتفاؤل. فمع المضي قدماً في الدورة الاستراتيجيّة 2025-2027، تظل أولوياتنا منصبة على تحقيق النمو وفق نهج منضبط، والابتكار المسؤول، مع تركيزٍ واضح على خلق قيمة إيجابيّة طويلة الأمد. ويلتزم البنك بتحقيق عوائد مستدامة، وتوطيد العلاقات مع العملاء، وإرساء بيئة عمل داعمة لموظفيه، مع مواصلة دفع مسيرة التنمية الماليّة والاقتصاديّة في مملكة البحرين.

وختاماً، أود أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير للسادة أعضاء مجلس الإدارة، والجهات الرقابيّة والتنظيميّة، وعملائنا، وموظفينا على دعمهم المستمر. وإذ نمضي قدماً في رحلتنا لنواصل البناء على ما أحرزناه من تقدّم، تظل مساهماتكم هي المحرك الأول لمسيرة نمو البنك وازدهاره.

ياسر الشريفي
الرئيس التنفيذي للمجموعة

باعتبارنا شريكاً موثوقاً لرحلة النمو طويل الأجل، نعمل على تمكين الأفراد والشركات ومنحهم الثقة اللازمة للمضي قدماً نحو آفاق أسمى للنجاح.

الإدارة التنفيذية

ياسر الشريفي
الرئيس التنفيذي للمجموعة

المؤهلات والخبرات
بكالوريوس في إدارة الأعمال
من جامعة ماساتشوستس في أمهرست، الولايات المتحدة الأمريكيّة (1994).
32 عامًا من الخبرة في القطاع المصرفي.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في العام 2024.

حسّان بورشيد
رئيس تنفيذي للمجموعة - العمليات

المؤهلات والخبرات
ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة ديبول، الولايات المتحدة الأمريكيّة (2003). وماجستير في الموارد البشريّة، جامعة ديبول، الولايات المتحدة الأمريكيّة (2006). 31 عاماً من الخبرة في مجال الموارد البشريّة.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في العام 1998.

محمد عبد الله
رئيس تنفيذي للمجموعة - الشؤون الماليّة

المؤهلات والخبرات
محاسب قانوني مُعتمد، المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، مجلس ولاية ديلاوير للمحاسبة، الولايات المتحدة الأمريكيّة (2001). 34 عاماً من الخبرة في مجال الإدارة الماليّة.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في العام 2001.

نديم الكوهجي
رئيس تنفيذي - الخدمات المصرفيّة للمؤسسات والشركات

المؤهلات والخبرات
بكالوريوس في إدارة الأعمال، جامعة تكساس في أوستن، الولايات المتحدة الأمريكيّة (1988). 28 عاماً من الخبرة المصرفيّة و12 عاماً من الخبرة في مجال التدقيق.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في العام 1999.

محمد الريس
رئيس تنفيذي - الخزينة والاستثمار

المؤهلات والخبرات
ماجستير في التمويل، جامعة أوتاغو، نيوزيلاندا (2008). 18 عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في العام 2013.

سلمان الحسن
رئيس تنفيذي - الخدمات المصرفيّة الدوليّة

المؤهلات والخبرات
ماجستير في الشؤون الماليّة، كلية تشارلز كيلشتات للدراسات العليا في إدارة الأعمال التابعة لجامعة ديبول، الولايات المتحدة الأمريكيّة (2013).
23 عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في العام 2013.

أحمد تقي
رئيس تنفيذي - الخدمات المصرفيّة للأفراد

المؤهلات والخبرات
ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة غلامورغان، المملكة المتحدة (2012). وماجستير في بحوث الأعمال التطبيقيّة، المدرسة السويسريّة لإدارة الأعمال، سويسرا (2023). 24 عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي في العديد من البنوك المحليّة والدوليّة.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في العام 2014.

عقيل غيث
رئيس تنفيذي - الخدمات المصرفيّة الخاصة

المؤهلات والخبرات
ماجستير في الشؤون الماليّة، جامعة بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكيّة (2000).
26 عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في العام 2025.

سيمون كارميناتي
رئيس تنفيذي للمجموعة - التطوير المؤسسي والأعمال

المؤهلات والخبرات
ماجستير في العلاقات الدوليّة، جامعة كنت، المملكة المتحدة (1998). 33 عاماً من الخبرة العمليّة، بما في ذلك 17 عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في العام 2014.

محمد العالي
رئيس تنفيذي للمجموعة - الاستراتيجية والتحوّل

المؤهلات والخبرات
ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة إليني، الولايات المتحدة الأمريكيّة (2015). 19 عاماً من الخبرة في مجال وضع الاستراتيجيات وعمليات التحوّل.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في العام 2024.

فيدهو ميتال
رئيس تنفيذي للمجموعة - تقنية المعلومات

المؤهلات والخبرات
ماجستير في إدارة الأعمال
من جامعة ستراثكلايد، المملكة المتحدة (2000).
32 عاماً من الخبرة في مجال التكنولوجيا.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في العام 2006.

نادين الشيراوي
رئيس تنفيذي للمجموعة -
الالتزام ومكافحة غسل الأموال

المؤهلات والخبرات
ماجستير في الدراسات التنمويّة (علم الاقتصاد)، كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسيّة، جامعة لندن، المملكة المتحدة (2002). 22 عاماً من الخبرة العمليّة، بما في ذلك 18 عاماً من الخبرة في مجال الالتزام ومكافحة غسل الأموال.
انضمت إلى بنك البحرين والكويت في العام 2008.

إبراهيم مشعل
رئيس تنفيذي للمجموعة - إدارة المخاطر

المؤهلات والخبرات
ماجستير في الماليّة، جامعة إمبريال كوليدج لندن، المملكة المتحدة (2011). وحاصل على شهادة محلل مالي مُعتمد، وشهادة مدير مخاطر محترف، وشهادة معتمدة في الرقابة على نُظم المعلومات والمخاطر. 14 عاماً من الخبرة في قطاع الخدمات المصرفيّة والماليّة.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في العام 2015.

خالد الناصر
رئيس تنفيذي للمجموعة - التدقيق الداخلي

المؤهلات والخبرات
درجة البكالوريوس في المحاسبة الإداريّة من معهد نيويورك للتكنولوجيا، مملكة البحرين (2007) وحاصل على شهادة مدقق داخلي مُعتمد، وشهادة محاسب عام مُعتمد، وشهادة محاسب إداري عالمي مُعتمد، وشهادة محاسب إسلامي مهني مُعتمد.
19 عاماً من الخبرة في مجال التدقيق والشؤون الماليّة.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في العام 2025.

أحمد عبد القدوس
رئيس تنفيذي للمجموعة - أمانة السر

المؤهلات والخبرات
درجة البكالوريوس في الهندسة من جامعة البحرين، مملكة البحرين (1996). وحاصل على شهادة في أمانة سر مجلس الإدارة من جامعة جورج واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكيّة، وشهادات متقدّمة في حوكمة الشركات وعلاقات المستثمرين والمخاطر والامتثال، معهد إنفورما، الإمارات العربيّة المتحدة. 30 عاماً من الخبرة في القطاعين المصرفي والمالي.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في العام 2009.

صلاح الجساس
رئيس تنفيذي - إدارة المعالجات

المؤهلات والخبرات
درجة الماجستير، ودبلوم الدراسات العليا، ودبلوم الإدارة التنفيذيّة من جامعة البحرين، مملكة البحرين (2004). دبلوم مُعتمد في المحاسبة والشؤون الماليّة من رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين، المملكة المتحدة (1999). 38 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفيّة لقطاع الأعمال، وقيادة الخدمات المصرفيّة لقطاع الأعمال، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإدارة معالجة الديون والتحصيل.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في العام 1994.

ليلى رضي
رئيس تنفيذي - تقييم الائتمان

المؤهلات والخبرات
ماجستير في الشؤون الماليّة (تخصص التمويل الإسلامي)، جامعة ديبول، الولايات المتحدة الأمريكيّة (2011). وماجستير في نُظم المعلومات الإداريّة، جامعة نيفادا، لاس فيغاس، الولايات المتحدة الأمريكيّة (2007). 20 عاماً من الخبرة.
انضمت إلى بنك البحرين والكويت في العام 2021.

أيريس إدواردز
رئيس تنفيذي للمجموعة - الشؤون القانونيّة

المؤهلات والخبرات
محامية مقيّدة في سجلات جمعية القانون في إنجلترا وويلز (2000). حاصلة على شهادة الدراسات العليا في القانون من جامعة القانون في لندن، ودرجة البكالوريوس في القانون من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسيّة، المملكة المتحدة (1998).
25 عاماً من الخبرة في ممارسة القانون ضمن قطاع الخدمات الماليّة.
انضمت إلى بنك البحرين والكويت في العام 2025.

تقرير الاستدامة

يواصل بنك البحرين والكويت دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن نموذج أعماله، إدراكاً منه لدورها المحوري في تعزيز المرونة على المدى الطويل، وتحقيق النمو المسؤول، وترسيخ ثقة جميع الأطراف المعنية.

ويتبنى البنك نهجاً مرناً في هذا الإطار، حيث يتعامل مع إطار الاستدامة باعتباره وثيقة قابلة للتنقيح والتطوير باستمرار بما يتماشى مع الأولويات الوطنية والدولية المتغيرة. وفي هذا السياق، قام البنك بتوسيع إطار عمله من خلال إضافة محور العمل المناخي والمسؤولية المناخية كركيزة خامسة، بما يعكس الأهمية المتزايدة لقضايا التغير المناخي في القطاع المصرفي، والتزام البنك بمواكبة هذه التطورات.

وخلال عام 2025، واصل البنك تعزيز حوكمة الاستدامة، وتوسيع نطاق الإفصاحات المتعلقة بالمناخ، وتطوير ممارسات العمل المصرفي المسؤول بما يتماشى مع رؤية البحرين الاقتصادية 2030، ومتطلبات الاستدامة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، وأهداف التنمية المستدامة، وأفضل الممارسات الدولية.

إطار الاستدامة

الحوكمة والإشراف

تُعد الحوكمة القوية ركيزة أساسية في نهج بنك البحرين والكويت تجاه الاستدامة. وتشرف لجنة مراجعة الأعمال والاستراتيجية والاستدامة، برئاسة الرئيس التنفيذي للمجموعة، على تنفيذ مبادرات الاستدامة، وترفع تقاريرها إلى لجنة التعيين والمزايا والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة. ويتم قياس الأداء في مجال الاستدامة من خلال مؤشرات أداء رئيسية محددة، مدعومة بفرق عمل متعددة التخصصات تغطي التمويل المستدام، ومخاطر المناخ، والأولويات الاجتماعية.

ويحافظ البنك على إطار شامل من السياسات المرتبطة بالاستدامة، حيث يحدد بيان موقف البنك بشأن الاستدامة نهجه والتزاماته البيئية والاجتماعية والحوكمة، بما يدعم اتخاذ القرارات ويضمن التوافق مع المتطلبات التنظيمية وتوقعات الأطراف المعنية.

الأدوار والمسؤوليات في الاستدامة

مجلس الإدارة	يوفر أعلى مستوى من الإشراف على إطار الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة.
لجنة التعيين والمزايا والحوكمة	تتلقى تحديثات دورية من لجنة مراجعة الأعمال والاستراتيجية والاستدامة، وتضمن التوافق مع أهداف الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة للبنك.
لجنة مراجعة الأعمال والاستراتيجية والاستدامة	تشرف على تنفيذ سياسات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتعزز التعاون بين الإدارات، وترفع تقارير ربع سنوية إلى لجنة التعيين والمزايا والحوكمة، وتتابع الأداء بشكل دوري.
لجنة المنتجات والخدمات والتمويل المستدام	تتولى مسؤوليات الإشراف ضمن إطار التمويل المستدام، بما في ذلك الموافقة على المنتجات والخدمات الجديدة.
إدارة الاستدامة	تنسق إطار الاستدامة في بنك البحرين والكويت، وتشرف على مجموعات العمل، وتتابع مؤشرات الأداء الرئيسية، وتدير التقارير الخاصة بالاستدامة، وتنسق مع لجنة مراجعة الأعمال والاستراتيجية والاستدامة.
فريق عمل الاستدامة	يركز على مجالات محددة من الاستدامة، ويضم ممثلين من مختلف الإدارات، وتتولى قيادته إدارة الاستدامة، ويعمل على ضمان التنفيذ الفعّال لمبادرات الاستدامة.
فريق عمل التمويل المستدام	يوافق ويراقب معاملات التمويل المستدام، ويضمن التوافق مع إطار التمويل المستدام والمبادئ والمعايير الدولية. ويقيم المخاطر البيئية والاجتماعية، ويتحقق من استيفاء شروط التأهل للتمويل، ويطبق إجراءات الاعتماد والموافقات المعمول بها في البنك.

أبرز مؤشرات الحوكمة

"A"

رفع تصنيف البنك من قبل مؤسسة "مورجان ستانلي كابيتال إنترناشيونال" (MSCI) للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة إلى مستوى "A" بعد أن كان "BBB".

"77"

رفع تصنيف البنك في مؤشر الاستدامة التابع لمجموعة بورصات لندن (LSEG) إلى "77" بعد أن كان "48".

الحصول على جائزة التقرير الأكثر تحسناً في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة لعام 2024 من ميرا (MEIRA).

تقرير الاستدامة (تتمـــــة)

الحوكمة المؤسسية الرشيدة

إطار الحوكمة المؤسسية

تشكل الحوكمة المؤسسية الرشيدة أساس استقرار بنك البحرين والكويت ونزاهته وأدائه المستدام. ويعمل البنك ضمن إطار حوكمة متكامل يعزز الشفافية والمساءلة والرقابة الفعالة على مختلف المستويات. ويسهم الفصل الواضح بين مهام رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، إلى جانب مجلس إدارة يتمتع بالخبرة والتنوع ولجان متخصصة، في ضمان اتخاذ قرارات متوازنة وتعزيز بيئة رقابية قوية.

أخلاقيات العمل والامتثال

يحافظ بنك البحرين والكويت على سياسات شاملة تغطي أخلاقيات الأعمال، ومكافحة الفساد، وتضارب المصالح، وأمن المعلومات، مدعومة ببرامج تدريبية دورية وآليات رقابية فعّالة. كما ينشر البنك بيانات موقف توضح نهجه في العمل المصرفي المسؤول وإدارة المواضيع الجوهرية ضمن الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة.

أبرز المؤشرات

%100	من أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين.
%60	من أعضاء مجلس الإدارة مستقلون.
%30	من أعضاء مجلس الإدارة من النساء.
صفر	حالات عدم امتثال أدت إلى غرامات مالية في بنك البحرين والكويت - البحرين.
صفر	حالات فساد.
%100	نسبة تنفيذ طلبات حقوق أصحاب البيانات.
المركز الأول	بين البنوك في تمرين سايبر شيلد التابع للمركز الوطني للأمن السيبراني.

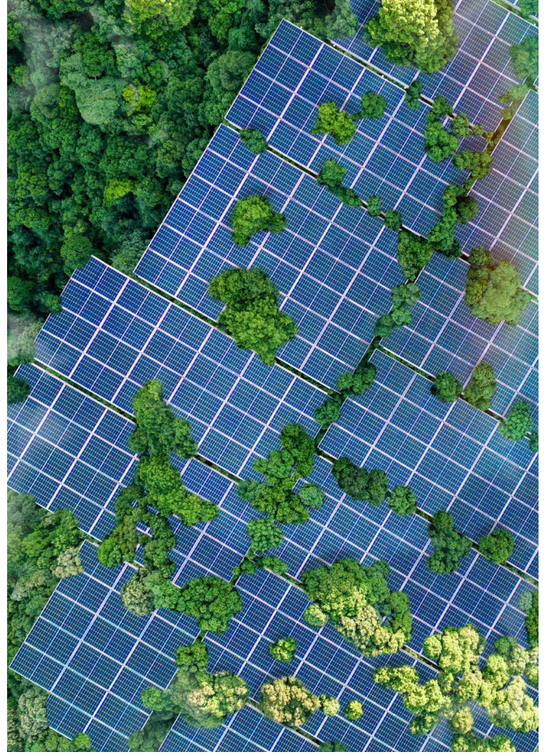

ويحدد ميثاق سلوك الموظفين المعايير الأخلاقية المتوقعة من جميع الموظفين، بما في ذلك الإدارة العليا والموظفين المؤقتين، ويرتكز على مبادئ النزاهة والشفافية والاحترام والمساءلة.

ويتبع البنك نهج عدم التسامح مطلقاً مع الرشوة والاحتيال والجرائم المالية، من خلال سياسات واضحة، وبرامج تدريب إلزامية، ورقابة مستمرة، إلى جانب قنوات آمنة للإبلاغ عن المخالفات تضمن السرية وعدم التعرض لأي إجراءات انتقامية. كما تم وضع أطر واضحة لإدارة تضارب المصالح وتنظيم تعاملات الأشخاص الرئيسيين بما يضمن النزاهة والاستقلالية في عملية اتخاذ القرار.

إدارة المخاطر

يعتمد البنك إطاراً متكاملاً لإدارة المخاطر يهدف إلى تحديد وتقييم وإدارة المخاطر عبر مختلف عملياته. وتتولى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة مسؤولية الإشراف، بدعم من وظائف مستقلة لإدارة المخاطر والرقابة تضمن التوافق مع قابلية تحمّل المخاطر والمتطلبات التنظيمية. كما تسهم عمليات المتابعة الدورية، واختبارات الضغط، وخطط استمرارية الأعمال في تعزيز مرونة البنك ودعم اتخاذ القرارات في بيئة تشغيلية متغيرة.

وتتولى إدارة التدقيق الداخلي توفير الرقابة المستمرة في حين تعزز أطر إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال جاهزية البنك للتعامل مع التحديات التشغيلية. كما حصل البنك على شهادة أيزو 22301:2019 الخاصة بإدارة استمرارية الأعمال، بما يضمن الحفاظ على المرونة التشغيلية من خلال تحديد الوظائف الحيوية وإدارتها بفاعلية.

ويدمج البنك اعتبارات الاستدامة ضمن إدارة المخاطر من خلال أطر واضحة وأدوات تقييم منهجية، حيث يتم تضمين اعتبارات الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية ضمن أنشطة التمويل عبر إطار التمويل المستدام، المدعوم بآليات إشراف مخصصة وتقييمات على مستوى العملاء.

أمن المعلومات

يولي بنك البحرين والكويت أهمية قصوى لأمن المعلومات وخصوصية البيانات، بهدف تعزيز الثقة ودعم مرونة الأعمال في بيئة رقمية متسارعة. لدى البنك نظام إدارة أمن معلومات حاصل على شهادة معيار ISO/IEC 27001 حيث تم مؤخرا الانتقال إلى إصدار 2022 من هذا المعيار.

كذلك يطبق البنك برنامجاً متكاملاً للتوعية الأمنية والتدريب، يهدف إلى ترسيخ ثقافة واعية بالأمن السيبراني لدى جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك العملاء والموظفين والإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة.

وتتم جميع عمليات الشهادات والاعتمادات من خلال جهات خارجية مستقلة ومقيّمين مؤهلين ومدققين معتمدين، بما يضمن إجراء تقييم موضوعي ومحايد لضوابط البنك.

المسؤولية تجاه الموظفين

التنوع والمساواة والشمول

يواصل بنك البحرين والكويت التزامه بترسيخ بيئة عمل شاملة وداعمة وعالية الأداء. ويتم دمج مبادئ التنوع والإنصاف من خلال سياسات واضحة وآليات تظلّم ومبادرات توعوية، بما يعزز بيئة عمل قائمة على الاحترام والشمول. وخلال هذا العام، قام البنك بتحديث سياسة الموارد البشرية، مع تضمين تحسينات ضمن نظام إدارة الموارد البشرية وإرشادات المديرين. كما تم تعزيز السياسات الداعمة للأسرة، بما في ذلك توسيع مزايا إجازة الأمومة، وساعات الرضاعة، وإجازة رعاية الطفل، دعماً لرفاه الموظفين وتعزيز الشمول. وتشير النتائج الأولية إلى زيادة الاستفادة من ترتيبات العمل المرنة وارتفاع مستوى الاعتراف بالقيادات النسائية، مع خطط لتوسيع برامج تطوير القيادات وبرامج الإرشاد والتوجيه المهني.

كذلك يلتزم البنك باحترام حقوق الإنسان بما يتماشى مع المعايير الدولية، استناداً إلى المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وبما يشمل عدم التمييز، وظروف العمل العادلة، وبيئات العمل الآمنة عبر مختلف عملياته.

واحتفى بنك البحرين والكويت بتخرج 20 موظفة من برنامج «المرأة في القيادة» المرموق الذي تقدمه جامعتي هارفارد وكورنيل، بما يعكس التزام البنك بتمكين المرأة في مواقع القيادة وتعزيز بيئة عمل شاملة، تزامناً مع يوم المرأة البحرينية، ودعماً للنمو المهني على المدى الطويل.

رفاه الموظفين والصحة والسلامة المهنية

يولي بنك البحرين والكويت اهتماماً كبيراً لرفاه الموظفين والصحة والسلامة المهنية عبر مختلف عملياته. ووفقاً لبيان موقف الصحة والسلامة، يتبنى البنك نهجاً استباقياً لحماية صحة الموظفين وسلامتهم ورفاههم، مدعوماً بمبادرات العافية، والالتزام بالمتطلبات التنظيمية، وتوفير بيئة عمل آمنة.

التفاعل مع الموظفين والاحتفاظ بالكفاءات

يُعد التفاعل مع الموظفين والاحتفاظ بهم محوراً أساسياً لنجاح البنك على المدى الطويل. وتدعم سياسات التوظيف القائمة على الجدارة، وإدارة الأداء المنظمة، وأطر التطوير الوظيفي، وتطوير المديرين استقرار القوى العاملة، فيما تسهم البرامج الموجّهة في تطوير الكفاءات المحلية بما يتماشى مع الأولويات.

تدريب وتطوير الموظفين

يواصل بنك البحرين والكويت الاستثمار في التدريب والتطوير من خلال برامج تعلم منظمة، ومبادرات لتطوير القيادات، وتدريب قائم على الأدوار، بما يضمن تزويد الموظفين بالمهارات والقدرات المطلوبة في قطاع مالي سريع التطور. كما يدعم التعلم المستمر، وتخطيط التعاقب الوظيفي، وتكافؤ فرص التطوير المسار المهني على المدى الطويل، ويعزز المرونة المؤسسية.

أبرز المؤشرات

%42	من الموظفين بدوام كامل من النساء.
%33	من التعيينات الجديدة من النساء.
%27	من التعيينات الجديدة دون سن 30 عاماً.
1.17:1	نسبة متوسط تعويض الذكور إلى الإناث.
%97	من الموظفين من الكفاءات الوطنية.
48.5	متوسط 48.5 ساعة تدريب لكل موظف بدوام كامل.

تقرير الاستدامة (تتمـــــة)

تعزيز العلاقات طويلة الأمد مع العملاء

تجربة مرتكزة على المتعاملين

يركز بنك البحرين والكويت على بناء علاقات طويلة الأمد مع العملاء من خلال ممارسات مصرفية مسؤولة، والابتكار الرقمي، والحفاظ على أعلى معايير جودة الخدمة.

وخلال عام 2025، أطلق البنك مبادرة The BBK Way لتحول تجربة العملاء، والتي حددت رؤية البنك لتجربة العملاء، ومعايير الخدمة، ومسارات العملاء ذات الأولوية، استناداً إلى آراء العملاء والموظفين. وقد أسهمت هذه المرحلة في وضع الأسس لتقديم خدمات متسقة وتعزيز تجربة العملاء بشكل مستمر عبر مختلف وحدات البنك.

التحول الرقمي

يواصل بنك البحرين والكويت الاستثمار في المنصات الرقمية بهدف تعزيز سهولة الوصول، ورفع الكفاءة التشغيلية، وتحسين تجربة العملاء عبر الخدمات المصرفية للأفراد والشركات. ومن خلال برنامج التحول الرقمي، قام البنك بتوسيع نطاق الخدمات الرقمية المتكاملة، وأتمتة العمليات الرئيسية، وتعزيز قدرات الخدمة الذاتية، بما أسهم في تقليل أوقات المعالجة وتحسين سهولة الحصول على الخدمات.

ويستفيد العملاء من مجموعة واسعة من القنوات الرقمية، بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والإنترنت، ومنصات الخدمات المصرفية للأعمال، وحلول الدفع الذكية، وخدمات الفروع الرقمية المتاحة على مدار الساعة. كما تُستكمل هذه الخدمات من خلال أجهزة الصراف الآلي الذكية، والإصدار الفوري للبطاقات، وسير العمل المؤتمت الذي يسهم في تبسيط المعاملات وتقليل الاعتماد على العمليات التقليدية.

وتظل سلامة العملاء وأمنهم أولوية قصوى، لا سيما عبر القنوات الرقمية، حيث يحرص بنك البحرين والكويت على دعم العملاء بإرشادات عملية وسهلة الفهم تساعدهم على التعرف على محاولات الاحتيال وتجنبها، من خلال نشر رسائل توعوية في الوقت المناسب عبر المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي، بما يعزز الاستخدام الآمن والواثق لخدماته.

التمويل المستدام والشمول المالي

يدمج بنك البحرين والكويت مبادئ الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن أنشطته التمويلية من خلال إطار التمويل المستدام، وهو أول إطار رسمي للتمويل المستدام لدى البنك، ويهدف إلى دعم المشاريع التي تعزز حماية البيئة، والتنمية الاجتماعية، والمرونة الاقتصادية طويلة الأمد في أسواقه الرئيسية.

وقد تم دعم هذا الإطار برأي مستقل من طرف ثانٍ صادر عن مورنينغستار سستيناليتيكس، والذي يؤكد توافقه مع مبادئ السندات الخضراء، ومبادئ السندات الاجتماعية، وإرشادات سندات الاستدامة الصادرة عن الرابطة الدولية لأسواق رأس المال، إلى جانب مبادئ القروض الخضراء والاجتماعية.

وانسجاماً مع رؤية البحرين الاقتصادية 2030، وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وطموحات المملكة للوصول إلى الحياد الصفري بحلول عام 2060، يوفر الإطار أساساً منهجياً يمكّن بنك البحرين والكويت من تقديم أدوات تمويل مستدامة وحلول إقراض مسؤولة، مع تعزيز الشفافية والمصداقية والأثر في أنشطة التمويل المستدام.

ويُعد الشمول المالي عنصراً محورياً في رسالة البنك، حيث يطلق مبادرات تهدف إلى تمكين الفئات غير المخدومة بالشكل الكافي، بما في ذلك رائدات الأعمال، والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والأشخاص ذوي الهمم، وذوي الدخل المحدود. وتشمل هذه المبادرات برامج مخصصة، وخدمات مصرفية ميسّرة، وتمويلاً متناهي الصغر، وقروضاً تعليمية، بما يضمن إتاحة عادلة للخدمات المالية، في حين تسهم مبادرات تعزيز الثقافة الرقمية في دعم القدرات والمشاركة الاقتصادية.

ومن خلال التمويل المرتبط بالاستدامة، والمنتجات المستدامة، والحلول المصرفية الشاملة، يسهم بنك البحرين والكويت في تعزيز النمو المسؤول، ودعم المجتمعات، وتحقيق أثر اجتماعي وبيئي قابل للقياس.

أبرز المؤشرات

أفضل بنك للخدمات المصرفية للأفراد في البحرين
لعام 2025 للعام الثالث على التوالي - مجلة Global Banking and Finance Review

جائزة التميز في تعزيز تجربة العملاء
– CX Award 2025.

مزود الخدمات المصرفية الرقمية الأكثر موثوقية في البحرين
لعام 2025.

%98.2
من معاملات العملاء تتم عبر القنوات الإلكترونية والهاتف المحمول.

تم تطوير إطار للتمويل المستدام لدى بنك البحرين والكويت.

غرس ثقافة المسؤولية الاجتماعية

المسؤولية البيئية

يلتزم بنك البحرين والكويت بالحد من الأثر البيئي لعملياته ودمج مبادئ الاستدامة ضمن ممارساته التشغيلية. واستناداً إلى بيانات الموقف الخاصة بالبيئة والعمل المصرفي المسؤول، يدير البنك استهلاك الطاقة والمياه، والانبعاثات، والنفايات المرتبطة مباشرة بعملياته. وتشمل المبادرات الرئيسية تحسين كفاءة الطاقة، وتحديث أنظمة الإضاءة إلى مصابيح موفرة للطاقة، والتحول الرقمي للحد من استخدام الورق، والإدارة المسؤولة للنفايات الإلكترونية.

وخلال عام 2025، واصل البنك تنفيذ مبادراته السنوية الخاصة بالنفايات الإلكترونية، بمشاركة موظفي البنك والشركات التابعة له، كريدي مكس وإنفيتا. وأسفرت الحملة عن جمع 755 كيلوغراماً من النفايات الإلكترونية. كما واصلت حملة "لقد حان وقت تدوير نفاياتك الإلكترونية" تشجيع الموظفين على التخلص المسؤول من الأجهزة الإلكترونية غير المستخدمة في المجمعات المالية التابعة للبنك، بما يضمن إعادة تدوير آمنة من خلال شريك معتمد، إلى جانب تعزيز الوعي البيئي والمشاركة المجتمعية.

ومن خلال حملات التوعية، وتدريب الموظفين، والمتابعة المستمرة، يضمن بنك البحرين والكويت الالتزام بالمتطلبات التنظيمية، ويعزز ثقافة المسؤولية البيئية، ويحقق تحسينات ملموسة في الاستدامة التشغيلية.

تمكين المجتمع والتفاعل معه

يدعم بنك البحرين والكويت بشكل فاعل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مملكة البحرين من خلال مبادرات تسهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز التقدم المستدام. وتركز برامج البنك على التعليم، وتمكين المرأة، ورعاية الطفل، ودعم الأشخاص ذوي الهمم، والأمن الغذائي، ومكافحة الفقر، والتوعية الصحية، وتطوير الرياضة، والحفاظ على التراث الثقافي.

كما تسهم الشراكات مع الجهات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات المجتمعية في تعزيز أثر هذه المبادرات، في حين تدعم المنح الدراسية، والتمويل متناهي الصغر، والمبادرات الصحية تنمية رأس المال البشري. ويعمل البنك أيضاً على تعزيز روح الانتماء والتلاحم المجتمعي من خلال دعم الفعاليات الثقافية، والبرامج الرياضية، والمبادرات الموجهة لكبار السن والفئات الأكثر احتياجاً، بما يعكس التزامه ببناء مجتمعات شاملة وقادرة على الصمود.

المشتريات المسؤولة

يضمن ميثاق سلوك الموردين لدى بنك البحرين والكويت الالتزام بالمعايير الأخلاقية والاجتماعية والبيئية عبر سلسلة التوريد. ويُتوقع من الموردين الالتزام بجميع القوانين، وتطبيق ممارسات مسؤولة بيئياً، واحترام حقوق الإنسان، وحظر عمالة الأطفال والعمل القسري، وتوفير ظروف عمل عادلة، والحفاظ على أعلى المعايير الأخلاقية بما في ذلك مكافحة الرشوة، وحماية خصوصية البيانات، والتوريد المسؤول. ويقوم البنك بمتابعة التزام الموردين بشكل مستمر، مع اتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الحاجة، بما يضمن مساهمة ممارسات المشتريات في دعم عمليات مستدامة ومسؤولة اجتماعياً.

أبرز المؤشرات

213
ساعة تطوع للموظفين.

2.4
مليون دينار بحريني
مستثمرة في المجتمع.

%81
من إجمالي الإنفاق موجّه إلى الموردين المحليين.

تقرير الاستدامة (تتمـــــة)

العمل المناخي والمسؤولية المناخية

انبعاثات غازات الدفيئة وتأثير المناخ

يدرك بنك البحرين والكويت الدور الحيوي للمؤسسات المالية في مواجهة تغير المناخ. ويعمل البنك على إدارة انبعاثات غازات الدفيئة، وخفض الكربون في عملياته، ودمج الاعتبارات المناخية ضمن قرارات الإقراض والاستثمار.

ويواصل البنك تنفيذ مبادرات تهدف إلى تحسين كفاءة الطاقة، وتقليل استهلاك الموارد، وتعزيز الممارسات البيئية المسؤولة عبر عملياته.

اعتمد البنك عام 2025 كسنة أساس لقياس الانبعاثات، حيث تم الإفصاح عن انبعاثات النطاقين الأول والثاني وبعض انبعاثات النطاق الثالث، بما يشمل سفر الأعمال وتنقل الموظفين والأصول المؤجرة. ويُعد عام 2025 أول عام يقوم فيه البنك باحتساب الانبعاثات الممولة عبر محفظة الإقراض والاستثمار. وستسهم هذه الخطوة في وضع خطة واقعية لخفض الانبعاثات التشغيلية والممولة الناتجة عن الأنشطة المصرفية. وقد حدد البنك هدفاً يتمثل في خفض إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 30% بحلول عام 2030، من خلال تنفيذ مبادرات تشمل تحسين كفاءة الطاقة، وتحسين أنظمة التبريد، والتحول الرقمي، وتطوير حلول التمويل المستدام.

خارطة الطريق نحو الحياد الصفري وإدارة مخاطر المناخ

يُؤطّر بيان موقف بنك البحرين والكويت بشأن مخاطر المناخ نهج البنك في الحوكمة والاستراتيجية وإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ، بما يتماشى مع الأطر الوطنية والدولية، بما في ذلك رؤية البحرين الاقتصادية 2030. وسيدرس البنك فرص مواءمة تقاريره المستقبلية مع توصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ (TCFD) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS S2) لتعزيز شفافية الإفصاحات المناخية.

كذلك أطلق البنك مجموعة متكاملة من منتجات التمويل المستدام ضمن إطار التمويل المستدام الجديد، والمدعوم بمبادئ الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة والمتوافق مع رؤية البحرين الاقتصادية 2030، بما يعكس التزام البنك بدمج الاستدامة في عملياته وتعزيز التمويل المسؤول.

وتستهدف هذه المنتجات الأفراد والشركات، بما يدعم الممارسات البيئية والاجتماعية المسؤولة، وتشمل المنتجات الرئيسية:

- **تمويل المركبات الكهربائية:** يشجع على تبني وسائل النقل الخضراء من خلال أسعار تنافسية، ودون دفعة مقدمة، وتأجيل القسط الأول.
- **التمويل التجاري الأخضر:** يوفر أسعاراً تفضيلية وفترات سداد ممتدة للأنشطة التجارية المتوافقة مع معايير الاستدامة.
- **تمويل الأعمال المستدامة:** يقدم خدمات استشارية في مجال الاستدامة، ودعم الحصول على الشهادات، وحلول تمويل مرنة مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **تمويل الإسكان الاجتماعي:** يدعم تملك المساكن بشكل مسؤول من خلال شروط تمويل جاذبة، وحوافز استرداد نقدي، وفترات سداد ممتدة.
- **التمويل التعليمي:** يدعم تنمية رأس المال البشري من خلال خطط سداد مرنة، وتأمين حماية التمويل، وإجراءات موافقة مبسطة.

ويؤكد إطلاق هذه المنتجات دعم البنك للانتقال نحو اقتصاد أكثر اخضراراً، مع تحقيق آثار إيجابية طويلة الأمد للمجتمع والبيئة والتنمية الاقتصادية في مملكة البحرين.

أبرز المؤشرات

15,030	طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون من إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة التشغيلية.
12.1	طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون من انبعاثات النطاق الأول.
4,703	طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون من انبعاثات النطاق الثاني.
10,314	طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون من انبعاثات النطاق الثالث التشغيلية.
1,764,359	طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون من انبعاثات النطاق الثالث الممولة.
188 مليون دينار بحريني	إجمالي محفظة أصول التمويل المستدام بنهاية عام 2025.

لمزيد من التفاصيل حول أدائنا في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، يرجى الرجوع إلى تقرير الاستدامة الشامل لعام 2025.

القسم الثاني
التقارير والإفصاحات

29 تقرير حوكمة الشركات
46 الإفصاحات المتعلقة بالأجور والمكافآت
53 معلومات عن المؤسسة

تقرير حوكمة الشركات

تلتزم مجموعة بنك البحرين والكويت بتطبيق أعلى معايير حوكمة الشركات بما يتفق مع أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال. وتدرك المجموعة أن الحوكمة الفعالة تُشكّل ركيزة ضرورية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية والحفاظ على مكانتها الرائدة في القطاع المصرفي المحلي والإقليمي.

رؤية حوكمة الشركات لدى المجموعة

إن البنك والشركات التابعة له بالكامل سوف تواصل حماية حقوق المساهمين وتوفير القيمة الإضافية لملكيتهم في البنك وسيظل ذلك دوماً من أولوياته. وذلك من خلال تطبيق الممارسات المصرفية المهنية الرفيعة، ولن يكتفي البنك بالالتزام بتطبيق قوانين الدولة والجهات الرقابية فحسب، بما في ذلك دليل المسيطرين الصادر من مصرف البحرين المركزي، بل وسيهتم كذلك بجودة معايير الحوكمة لدى البنك. إن البنك والشركات التابعة له بالكامل ستعمل بشكل دائم لتحقيق أفضل عائد على حقوق الأطراف ذات العلاقة التي تشمل المساهمين والعملاء والموظفين، والمجتمع بشكل عام.

إن مساعي تنفيذ حوكمة الشركات تقع مباشرة على عاتق مجلس إدارة البنك. وهي متوافقة مع اللوائح التنظيمية والمتطلبات القانونية في مملكة البحرين وفي الدول التي يمارس البنك فيها أنشطته.

الامتثال للمتطلبات التنظيمية لحوكمة الشركات

يتم دائماً ضمان الالتزام بمتطلبات الجهات التنظيمية من قبل البنك، وتم إجراء التقييم في أوائل عام 2024 ولم تكن هناك أي ملاحظات تتعلق بلوائح حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

لم تكن هناك تغييرات جوهرية فيما يتعلق بالمتطلبات الرقابية الخاصة بحوكمة الشركات أو المتطلبات القانونية.

المستجدات في العام 2025

- وافق مجلس الإدارة على شروط المرجعية للجنة عمليات الاندماج والاستحواذ. كما أُعيد تشكيل لجان مجلس الإدارة بأعضاء جدد بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية، وجرى تناوب بعض الأعضاء لتعزيز القيمة المضافة.
- تم تطوير نظام اجتماعات مجلس الإدارة وتوثيقها ليشمل ميزات الذكاء الاصطناعي لمساعدة أعضاء المجلس على اتخاذ قرارات أكثر استنارة.
- تفوّق البنك على مؤشرات الأداء الرئيسية فيما يتعلق بجوانب حوكمة إطار العمل البيئي والاجتماعي والحوكمة.
- أجرى مجلس الإدارة تقييمًا شاملاً للأداء (360 درجة) للمجلس ولجانه وأعضائه بهدف تحسين ممارسات المجلس وشمل ذلك إجراء مقابلات مع جميع أعضاء مجلس الإدارة.
- حضر المجلس اجتماعا مع الإدارة لمراجعة إنجازات السنة الأولى من الدورة الاستراتيجية 2025-2027.
- ناقش المجلس تقرير استطلاع رأي العملاء وخارطة الطريق للاستفادة من الذكاء الاصطناعي.

تقرير حوكمة الشركات (تتمـــــة)

الهيكل التنظيمي للحوكمة

يشكل مجلس الإدارة ما يلزم من لجان مجلس الإدارة والإدارة المساعدة المجلس في توفير الإشراف الفعال على عمليات البنك، يقوم مجلس الإدارة بمراجعة الهيكل بشكل دوري وتعديله إذا لزم الأمر. يمكن تشكيل لجان إضافية من وقت لآخر و / أو يمكن تكليف اللجان الحالية بمسؤوليات إضافية، وتمثل الإدارة التنفيذية جزءا مهما من هيكل الحوكمة، الهيكل كما يلي:

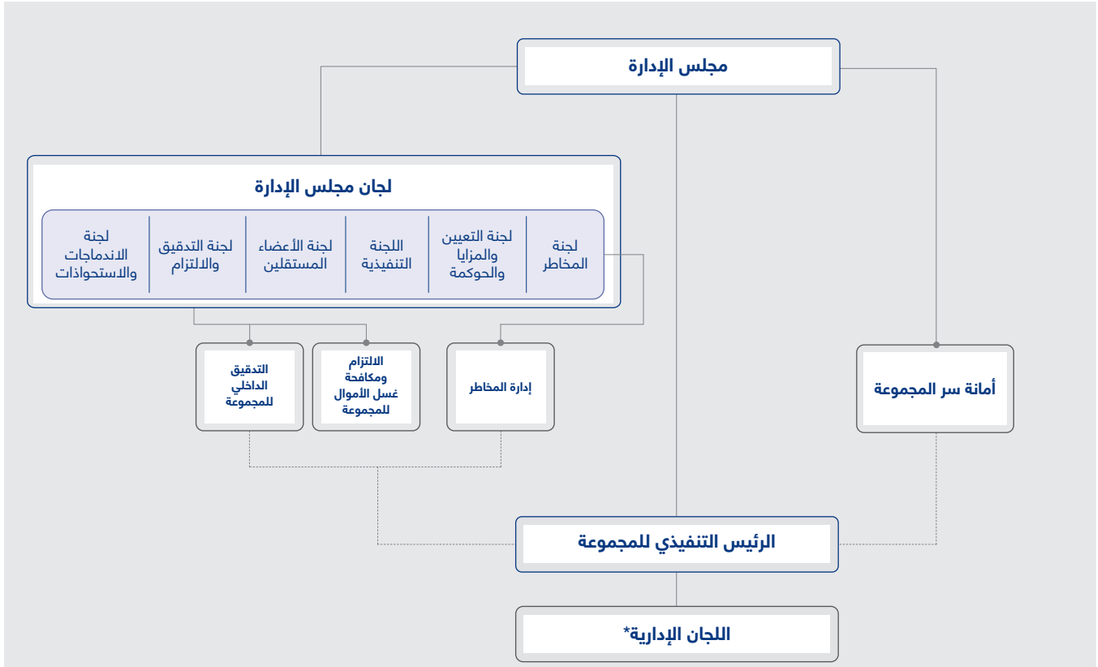

* اللجان الإدارية تندرج تحت قسم "الهيكل التنظيمي".

الإطار العام للحوكمة

يربط نموذج حوكمة الشركات العلاقة الديناميكية بين الأطراف المعنية الرئيسية الثلاثة، وهي المساهمون ومجلس الإدارة والإدارة. تختلف أدوار المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة بشكل واضح ولكنها مكملة للأهداف الأساسية وعمل المؤسسة. يعتمد نموذج حوكمة الشركات لبنك البحرين والكويت على نموذج أنجلو أمريكان الذي تم توسيعه ليشمل مجموعة متنوعة من الأطراف المعنية الذين لديهم اهتمام بالبنك ونجاحه.

تضمن ممارسات حوكمة الشركات في بنك البحرين والكويت وجود علاقة صحية مع جميع الأطراف المعنية مع تحقيق الأهداف الأساسية للبنك.

يتمثل دور أمين سر المجموعة في مساعدة مجلس الإدارة ولجانه في الحفاظ على العلاقة بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، وبين مجلس الإدارة والمساهمين. وتعتبر وظائف التدقيق الداخلي والامتثال مستقلة عن خطوط الأعمال وترفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة، وتعد إدارة المخاطر مستقلة وترفع تقاريرها إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. وتعتبر وظيفة الرقابة المالية مستقلة عن خطوط الأعمال.

بيان قابلية تحمل المخاطر

أحد الأمور الأساسية المتعلقة بالحوكمة والتي يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عنها هو الموافقة على إطار المخاطر وبيان قابلية تحمل المخاطر.

الغرض من بيان قابلية المخاطر هو توضيح المبادئ العامة للمخاطر في البنك، لزيادة الوعي بالمخاطر عبر المجموعة، وتوجيه الموظفين فيما يتعلق بالسلوك المقبول والسلوك غير المقبول. ويتم تنفيذ بيان قابلية المخاطر من خلال السياسات والإجراءات التشغيلية للبنك ومقاييس المراقبة ونظام الحدود، ومؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs/KRIs) والضوابط الداخلية، وبالتالي فإن بيان قابلية تحمل المخاطر متضمن في العمليات الأساسية للبنك ويؤثر على عمليات البنك بطريقة شاملة.

يخضع بنك البحرين والكويت للجهات الرقابية والأنظمة التحوطية. تتم مراجعة أنظمة وإجراءات إدارة المخاطر بالبنك وتنقيحها بشكل مستمر لضمان الامتثال الصارم للوائح في جميع السلطات القضائية التي يعمل من خلالها، وكذلك مع ما يحدده البنك على أنه معايير السوق ذات الصلة، والتوصيات وأفضل الممارسات، ينطبق هذا المبدأ أيضاً على إطار المخاطر الخاص بالبنك.

تتمثل الأهداف الأساسية لبيان قابلية تحمل المخاطر فيما يلي:

- تقديم تحديد واضح للمخاطر التي يتعرض لها البنك، وتخفيف المخاطر وتجنب المخاطر وتحديد المخاطر بشكل إجمالي، ويشكل بيان قابلية تحمل المخاطر أساساً للتواصل الفعال لإبلاغ الأطراف المعنية الداخلية والخارجية بالمخاطر.
- زيادة فهم بنك البحرين والكويت للمخاطر المادية وزيادة الوعي بالمخاطر عبر المؤسسة:
- التأثير بشكل إيجابي على ثقافة المخاطر المحددة للبنك.

تتمثل المخاطر التي يتعرض لها البنك بشكل أساسي في نشاطه الأساسي المتمثل في الإقراض. يمول بنك البحرين والكويت أنشطته من خلال حقوق المساهمين وخدمات التجزئة وودائع الشركات وإصدار السندات في أسواق رأس المال الدولية والاقتراض من الأسواق.

تتنوع قاعدة التمويل عبر العملات وأجال الاستحقاق والمناطق الجغرافية. يعتمد النموذج التشغيلي لبنك البحرين والكويت على قدرته على الحصول على التمويل بتكلفة مناسبة ما يتيح الإقراض بشروط جذابة لعملائه. كما تعتمد ميزة التمويل في بنك البحرين والكويت على محفظته المالية القوية والدعم القوي من المساهمين.

لدعم عمليات الإقراض والتمويل، يحتفظ البنك بمحفظة من الأصول السائلة. يتمثل الهدف الأساسي للمحفظة السائلة في التأكد من أن البنك قادر على العمل ومواصلة أنشطته الأساسية حتى في ظل ظروف السوق الصعبة. ويتماشى تكوين محفظة السيولة في البنك مع هذا الهدف.

يحدد بيان قابلية تحمل المخاطر درجة تحمل المخاطر في عمليات بنك البحرين والكويت ضمن قدرة البنك على تحمل المخاطر. تعتبر حدود المخاطر وتقييم ملف المخاطر من العناصر الرئيسية الأخرى في تنفيذ إطار عمل البنك لتقبل المخاطر.

القدرة على تقبل المخاطر محدودة بالموارد المالية وغير المالية التي يمتلكها البنك وتقع في نطاق سيطرته. تم تحديد قابلية تحمل المخاطر في البنك إلى مستوى يقع ضمن نطاق قدرة المخاطر لضمان استمرار تعرض البنك للمخاطر.

تتكون الموارد المالية للبنك من رأس المال المدفوع للبنك والأرباح المستبقاة إلى جانب ودائع العملاء، الأموال المجمعة من خلال السندات وقروض من مؤسسات مالية أخرى. وتتمثل الموارد غير المالية في مهارات وكفاءات الموظفين وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والإجراءات الداخلية والأنظمة الرقابية. تعتمد قدرة البنك على تحمل المخاطر على عملية اختيار العملاء الدقيقة ومراجعات التفويض الائتماني الفردي وعملية منح الائتمان الشاملة، لذلك، تساهم الموارد المالية والحوكمة القوية في الحفاظ على المركز التنافسي للبنك والمركز المالي القوي والسيولة.

تستخدم حدود المخاطر لتحديد التفويض الخاص بقابلية تحمل المخاطر لخطوط الأعمال والمحافظ، تم وضع حدود المخاطر الرئيسية ضمن سياسات إدارة المخاطر بالبنك وتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة. يضع نظام الحد حدوداً للمستوى المقبول لمخاطر الائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية ضمن قابلية تحمل المخاطر المحددة.

تتم مراجعة الوضع الفعلي من خلال حدود المخاطر على مستويات مختلفة، بما في ذلك لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، ولجنة إدارة المخاطر، ولجنة إدارة الأصول والخصوم، ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية والالتزام والتدقيق، ولجنة إدارة أمن المعلومات، والإدارة العليا، اعتماداً على طبيعة الحدود وكما هو محدد في سياسات المخاطر ذات الصلة. يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن تحديد مدى تقبل البنك للمخاطر، والتي يتم قياسها ومراقبتها على مستوى الأنشطة التشغيلية بواسطة الإدارة العليا.

يهدف تقييم ملف تعريف المخاطر إلى التأكد من أن ملف مخاطر البنك يقع ضمن حدود المخاطر وبالتالي ضمن قابلية تحمل المخاطر والقدرة على المخاطر. تقييم ملف المخاطر هو تقييم دقيق لمستوى وأنواع تعرض البنك للمخاطر. يشمل التقييم تقييم المخاطر الجوهرية للبنك، مثل الائتمان والسوق والسيولة والأرباح ورأس المال وأمن المعلومات والمخاطر التشغيلية. كما يقدم نظرة عامة لوضع المخاطر بالبنك في وقت معيّن.

مخاطر الائتمان

يتعرض بنك البحرين والكويت للمخاطر في المقام الأول في نشاطه الأساسي المتمثل في إقراض الأفراد والشركات والمؤسسات الصغيرة المتوسطة والحكومات وكيانات القطاع العام والمؤسسات المالية، إلخ. يعرض الإقراض البنك لمخاطر الائتمان والتركيز والتغيرات في دورة الأعمال. يتم تحليل كل إقراض بدقة من عدة زوايا للتأكد من أن قرارات التمويل تستند إلى أسس سليمة. الهدف العام لإدارة مخاطر الائتمان هو الحفاظ على جودة عالية للمحفظة مع تنويع مناسب للمخاطر لتجنب التركز المفرط للمخاطر.

تقرير حوكمة الشركات (تتمـــــة)

مخاطر السوق والخزينة

يعتبر التمويل وإدارة الأصول والخصوم وإدارة محفظة الأصول السائلة جزءاً لا يتجزأ من أعمال البنك التجارية.

تتنوع قاعدة التمويل في بنك البحرين والكويت عبر العملات وآجال الاستحقاق والمناطق الجغرافية. يدير البنك بشكل فعال تعرضات المخاطر الناشئة بشكل رئيسي من عدم تطابق تواريخ الاستحقاق بين الأصول (مثل القروض واستثمارات الخزينة) والمطلوبات (الودائع والقروض وحقوق الملكية). يحتفظ البنك بمحفظة سيولة قوية لضمان قدرته على العمل ومواصلة أنشطته الأساسية حتى في ظل ظروف السوق الصعبة.

يدير بنك البحرين والكويت مخاطر أسعار الفائدة عن طريق التمويل/ الاستثمار في مجموعة من الأصول ذات السعر الثابت والمتغير، ما يسمح للبنك بتوليد أرباح ثابتة والحفاظ على قاعدة رأس المال على المدى الطويل. يُستثمر معظم محفظة السيولة في بنك البحرين والكويت في أصول عالية الجودة، وبذلك. يتحمل بنك البحرين والكويت مخاطر ائتمانية محدودة في هذه المحفظة (مخاطر التخلف عن سداد الائتمان وانتشار المخاطر).

يعمل بنك البحرين والكويت على التخفيف من مخاطر العملة ومخاطر أسعار الفائدة الناشئة عن عمليات الإقراض والاستثمار عن طريق التحوط بالمشتقات. يؤدي استخدام المشتقات إلى تعريض بنك البحرين والكويت لمخاطر الائتمان للطرف المقابل ومخاطر السيولة ومخاطر العملة والمخاطر التشغيلية. يستخدم بنك البحرين والكويت اتفاقيات مقاصة وترتيبات تتعلق بالضمانات لإدارة مخاطره تجاه شركاء المشتقات المالية.

يتم وضع المشغلات/ حدود السياسة وفقاً لسياسات وإجراءات المخاطر الداخلية للبنك. يتضمن ذلك المركز الصافي المفتوح للعملات الأجنبية والقيمة المُعرضة للمخاطر، ومخاطر سعر الفائدة (الفجوة، ووقف الخسارة، والقيمة المُعرضة للمخاطر)، والأرباح المعرضة للخطر (EaR)، والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية (EVE) وغيرها.

المخاطر التشغيلية

من أجل إدارة المخاطر التشغيلية وضع بنك البحرين والكويت إطار عمل يتكون من أدوات مثل الإبلاغ عن أحداث المخاطر والتقييم الذاتي للمخاطر والرقابة ومؤشرات المخاطر الرئيسية. يضمن هذا الإطار إدارة المخاطر التشغيلية ضمن مدى تقبل المخاطر المحددة للبنك. يتم توثيق هذا الإطار بشكل ملائم من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات المناسبة. تم وضع إطار العمل بهدف مساعدة الأعمال ومجالات الدعم في البنك في الحفاظ على عملية قوية للتحقق من أوجه القصور الرقابية ومعالجتها ووضع تدابير مُحسّنة و/أو تصحيحية لتجنب تكرار المشكلات الرئيسية، حيث تساعد الأدوات ذات الصلة في تحديد المخاطر ومراجعة فعالية الضوابط في جميع مجالات عمليات البنك. يتم تنفيذ إطار العمل من قبل قسم مستقل لإدارة المخاطر التشغيلية يقدم تقاريره إلى الرئيس التنفيذي للمخاطر بالمجموعة (Group CRO) ويخضع بشكل منفصل إلى لجنة إدارة المخاطر التشغيلية والالتزام والتدقيق (ORCAMC).

أمن المعلومات والأمن السيبراني

يلتزم بنك البحرين والكويت بالتصدّي للهجمات السيبرانية، وصون سلامة المعاملات المالية، وحماية سرية بيانات العملاء، والحفاظ على مستوى المرونة التشغيلية بما يكفل له الحفاظ على ثقة عملائه والمجتمع المصرفي محلياً وعالمياً. ويلتزم البنك أيضاً بتطبيق أفضل الممارسات لحماية خصوصية البيانات، وذلك بما يضمن صون معلومات العملاء وحمايتها وفقاً للاشتراطات التنظيمية والرقابية المعمول بها. تعمل وظيفة أمن المعلومات تحت مظلة قسم إدارة المخاطر، وتضمن بقاء مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني ضمن حدود قابلية تحمل المخاطر الذي يحدده مجلس الإدارة، ويتم ذلك تحت إشراف لجنة إدارة أمن المعلومات التابعة للإدارة التنفيذية ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

ويرأس وظيفة أمن المعلومات الرئيس التنفيذي لأمن المعلومات للمجموعة، والذي يرفع تقاريره إلى رئيس المخاطر للمجموعة، كما تعمل هذه الإدارة بشكل مستقل عن قسم تقنية المعلومات. وتتولّى وظيفة أمن المعلومات مسؤولية وضع إطار شامل لإدارة المخاطر والحفاظ عليه، والذي يشمل استراتيجية الأمن السيبراني، والسياسات والتوجيهات والبرامج التوعوية ذات الصلة. كما تضطلع بمهمة الإشراف المستقل على مدى فاعلية الضوابط الأمنية الإدارية والتقنية.

وتعمل وظيفة أمن المعلومات على رصد تهديدات الأمن السيبراني دائمة التطوّر والتغيّر ومراقبة هذا المشهد باستمرار، بما يضمن تحديد المخاطر والتعرّف عليها وتقييمها والإبلاغ عنها للأطراف المعنية، الأمر الذي يضمن بدوره إدارة هذه التهديدات والمخاطر والسيطرة عليها بشكل ملائم وفعّال. ويتم إجراء أنشطة دورية لتقييم مدى قوة منظومة الدفاع بالبنك وضمان تحسينها باستمرار. وتشمل هذه الأنشطة إجراء اختبارات اختراق بشكل متكرر، وتنفيذ تمارين ومحاكاة دورية للمرونة السيبرانية بهدف اختبار مدى فاعلية الاستجابة للحوادث وضمان استمرارية الأعمال. علاوة على ذلك، يحرص البنك على الامتثال للمعايير الدولية المعترف بها واللوائح التنظيمية ذات الصلة، بما في ذلك أيزو 27001 و(PCI-DSS) و(PCI-PIN)، هذا إلى جانب الالتزام بإطار ضوابط أمن العملاء (CSCF) ضمن برنامج سويفت (SWIFT) لأمن العملاء.

الأرباح

تتضمن الأعمال المصرفية قابلية تحمل المخاطر بشكل جيد، حيث يجب أن توفر جميع المعاملات هامشاً معقولاً تعويضاً عن المخاطر التي يتكبدها البنك. يقدم بنك البحرين والكويت التمويل بشروط السوق التنافسية ويهدف إلى تحقيق أرباح مستقرة، ما يتيح للبنك تكوين احتياطيات رأسمالية ونمواً عضوياً وعائداً معقولاً على رأس المال على المدى الطويل.

يجب أن توفر عمليات الإقراض، التي تعد مصدراً رئيسياً لمخاطر الائتمان، عائداً مناسباً لمستوى المخاطر التي تكبدها البنك.

تساهم عمليات الخزينة، من خلال التمويل الفعال من حيث التكلفة والإدارة الحكيمة للأصول والخصوم، في العوائد الإجمالية للبنك بما يتماشى مع أهداف العمل المحددة والهدف الأساسي المتمثل في حماية السيولة لدى البنك.

يتم وضع وتحديد أهداف تحقيق الأرباح ومراقبتها على المستوى الموحّد للمؤسسة ومستوى القسم ووحدة الأعمال.

رأس المال

يُعد إطار عمل إدارة رأس المال المناسب، إلى جانب عملية تقييم ملاءة رأس المال (ICAAP)، جزءاً أساسياً من عمليات بنك البحرين والكويت. يلتزم بنك البحرين والكويت بالحفاظ على وضع رأسمالي قوي فيما يتعلق بالتعرض الكلي للمخاطر.
يكمل البنك إجراءات ملاءة رأس المال المبنية على المخاطر مع مقياس نسبة الرافعة المالية على أساس الحجم.

السيولة

يحتفظ البنك بمحفظة سيولة قوية. يتمثل الهدف الأساسي لمحفظة السيولة في ضمان قدرة البنك على العمل ومواصلة أنشطته الأساسية دون انقطاع، حتى في ظل ظروف السوق الصعبة. يحتفظ بنك البحرين والكويت بمحفظة سيولة تضم في غالبها أصولا ذات جودة عالية لدعم عمليات البنك ووضع السيولة. إن امتلاك مركز سيولة قوي يمكننا من القيام بأنشطتنا الأساسية في ظل ضغوط السوق الشديدة دون الحصول على تمويل جديد.

يقوم البنك بتنويع التمويل لتجنب الاعتماد المفرط على الأسواق الفردية ومصادر التمويل. تم وضع معايير السيولة بهدف الحفاظ على الحد الأدنى من المستويات وفقاً لتوجيهات الجهات الرقابية.

التنفيذ والمراجعة

تتم مراجعة بيان قابلية تحمل المخاطر بشكل سنوي، ويعتمده مجلس الإدارة، ويُطبَّق على جميع أقسام البنك.

وظيفة التدقيق الداخلي

تعتبر إدارة التدقيق الداخلي جزءاً أساسياً من منظومة الحوكمة الشاملة في البنك، إذ أنشأها مجلس الإدارة لفحص أنشطة مجموعة بنك البحرين والكويت وتقييمها بشكل مستقل. وتوفر إدارة التدقيق الداخلي بالمجموعة مزيجاً من خدمات التدقيق والاستشارات للأطراف ذات العلاقة، إذ تتولى مسؤولية مراجعة النُظم والعمليات، وطرح رؤى لدعم مبادرات التحسين المستمر. وتتمتع وظيفة التدقيق الداخلي بوصول كامل وغير مقيّد لجميع سجلات المجموعة ووثائقها ونُظمها وممتلكاتها وموظفيها، بما في ذلك الإدارة التنفيذية العليا ولجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة.

تطبّق إدارة التدقيق الداخلي منهجية قائمة على المخاطر عند وضع خطة التدقيق السنوية وتنفيذ مهامها. ويتم إعداد الخطة وفق نهج منهجي يبدأ من المستوى الاستراتيجي وينحدر تدريجياً إلى تحديد المخاطر والمجالات ذات الصلة، بما يضمن مواءمة نطاق التدقيق مع الأهداف الاستراتيجية للمجموعة ومناطق المخاطر الرئيسية. وتضع خطة التدقيق السنوية الاشتراطات الرقابية في اعتبارها، كما تراعي عوامل المخاطر الداخلية والخارجية، وتستفيد من مدخلات الأطراف المعنية وغيرها من مزوّدي خدمات التدقيق والرقابة. وتتم مراجعة هذه العملية وتحديثها بشكل دوري لضمان مواكبة أي مستجدات، في حين تظل مهام التدقيق الرقابي أولوية أساسية.

يرأس وظيفة التدقيق الداخلي رئيس المدققين الداخليين للمجموعة، والذي يرفع تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة، يخضع رئيس المدققين الداخليين لارتباط وظيفي بلجنة التدقيق والالتزام لضمان الاستقلالية المهنية، في حين يكون ارتباطه الإداري بالرئيس التنفيذي فيما يتعلق بالشؤون الإدارية. بناءً على دليل إجراءات التدقيق الداخلي المعتمد وميثاق التدقيق الداخلي والتوجيهات التنظيمية المعمول بها، يتم إجراء مهام التدقيق الداخلي عبر جميع وظائف المجموعة لتحقيق أهدافها، بما في ذلك مراجعة موثوقية وكفاية وفاعلية أُطر الحوكمة وإدارة المخاطر ونُظم الرقابة الداخلية المعنية. يتم إصدار تقارير المراجعة النهائية ورفعها إلى لجنة التدقيق والالتزام وأعضاء الإدارة العليا المعنيين. ويتم تجميع تقرير نشاط التدقيق الداخلي جنباً إلى جنب مع تحديث حالة المتابعة لملاحظات التدقيق التي تم الإبلاغ عنها مسبقاً على أساس ربع سنوي، ويتم تقديمه كبند منتظم في جدول الأعمال في الاجتماع الفصلي للجنة التدقيق والالتزام ليتم اتخاذ الإجراء التصحيحي اللازم في الوقت المناسب.

تخضع الإدارة لمراجعات دورية داخلية وخارجية لضمان الجودة في سعيها للتحسين المستمر. يحمل غالبية موظفي الإدارة مؤهلاً مهنياً واحداً على الأقل من جمعيات مهنية معروفة مثل CIA وCRMA وSCR وCPA وACCA وCISA، كما يقومون بتحسين معرفتهم وصقل مهاراتهم باستمرار من خلال برامج التعليم المهني المستمر. ويقرّ موظفو التدقيق الداخلي بشكل دوري بالالتزام بقواعد السلوك الخاصة بالبنك ومدونة قواعد السلوك المهني.

الامتثال ومكافحة غسل الأموال وإدارة الاحتيال

يواصل بنك البحرين والكويت التزامه الراسخ بجميع المتطلبات الرقابية والقانونية، إيماناً منه بدورها المحوري في ضمان نزاهة عملياته. ونحن نفي بالتزاماتنا التنظيمية من خلال الامتثال لجميع الأحكام الرقابية ذات الصلة، وتطبيق أفضل الممارسات الدولية في كل البلدان التي نزاول فيها أنشطتنا.

وفقاً للتوجيهات الرقابية والمعايير العالمية، أنشأ بنك البحرين والكويت وحدة للامتثال على مستوى المجموعة تعمل بشكل مستقل تماماً. وتتألف هذه الدائرة من أربع وظائف رئيسية، وهي: مكافحة الجرائم المالية، ومكافحة الاحتيال، والامتثال الرقابي والاستشارات، وضمان الامتثال. وتُنفَّذ هذه المهام وفق خطة سنوية قائمة على المخاطر، والتي يتم اعتمادها من قبل لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة. وتعمل وحدة الامتثال ومكافحة غسل الأموال بشكل مستقل عن دوائر البنك وأقسامه الأخرى، إذ تتمتع بالصلاحيات والسلطة الكافية، وترفع تقاريرها مباشرةً إلى مجلس الإدارة عبر لجنة التدقيق والالتزام التابعة له. وتعمل هذه الوحدة كمحور مركزي لجميع أنشطة الامتثال الرقابي، بما في ذلك تطبيق أفضل ممارسات الامتثال ومبادئه.

ويبذل بنك البحرين والكويت قصارى الجهد للارتقاء بمنظومة الامتثال على مستوى جميع أنشطته. كما أن التزامه الراسخ بمكافحة غسل الأموال يضمن التطبيق الصارم للأحكام القانونية والضوابط الرقابية ذات الصلة، بما يتفق مع توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) وأفضل المعايير الدولية. ويطبّق البنك برنامجاً متكاملاً لمكافحة غسل الأموال على مستوى المجموعة، والذي يشمل تدريباً دورياً لتعزيز وعي الموظفين، ونظاماً دقيقاً لحفظ السجلات، وإجراءات استباقية للكشف والتقصّي والإبلاغ، إلى جانب تعيين مسؤول خاص للإبلاغ عن غسل الأموال (MLRO). وتتم مراجعة سياسة وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتحديثها بصفة سنوية، وقد تم اعتمادها مؤخراً من قبل مجلس الإدارة في أكتوبر 2025. كما تخضع إجراءات مكافحة غسل الأموال بالبنك لمراجعات سنوية دقيقة ووافية يجريها مدققون خارجيون مستقلون. وقد تم إصدار تقارير التدقيق الخارجي للمجموعة، والتي تشمل بنك البحرين والكويت وشركته التابعة وفروعه الخارجية، وقُدّمت إلى مصرف البحرين المركزي في يونيو 2025.

يطبّق بنك البحرين والكويت تدابير واستراتيجيات استباقية لمكافحة الاحتيال، إذ تشكّل جزءاً لا يتجزأ من إطار مكافحة الجرائم المالية بالبنك، كما تعكس التزامه بضمان حماية العملاء وتعزيز التميّز التشغيلي.

وفي عام 2021، نجح بنك البحرين والكويت في إنشاء أنظمة مختصة بمراقبة عمليات العملاء ومعاملات البطاقات من أجل رصد عمليات الاحتيال المحتملة وضمان حماية العملاء بشكل استباقي وفعال من عمليات الاحتيال. كما تم إنشاء فريق رصد ومراقبة الاحتيال على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع لرصد أية شكوك حول الاحتيال والتعامل معها على الفور.

تقرير حوكمة الشركات (تتمـــــة)

وقد قامت الفروع الخارجية في الهند والكويت والشركة التابعة، كريدي مكس، بتعيين موظفين في وظائف الامتثال ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال (MLRO) لضمان تنفيذ المتطلبات التنظيمية المتعلقة بمزاولة أنشطتها بما يشمل أنظمة مصرف البحرين المركزي ذات الصلة. أما المتطلبات التنظيمية الخاصة بالمكاتب التمثيلية في جمهورية تركيا والإمارات العربية المتحدة، فتتم إحالتها إلى المقر الرئيسي.

بيانات المساهمين

أسهم بنك البحرين والكويت مدرجة في بورصة البحرين. وقد أصدر البنك 1,816,590,310 أسهم عادية بقيمة اسمية تبلغ 100 فلس للسهم الواحد مدفوعة بالكامل.

خلال العام 2025، وزّع البنك أرباح نقدية بنسبة 35% من القيمة الاسمية للسهم، أي ما يعادل 35 فلساً للسهم الواحد ما يقارب مجموعه 63,163,144 ديناراً بحرينياً للعام 2024.

قام البنك بتوزيع أرباح نقدية مرحلية للعام 2025 بنسبة 12.5% من القيمة الاسمية للسهم، أي ما يعادل 12.5 فلس للسهم الواحد بما مجموعه 22,551,997 ديناراً بحرينياً.

المدقق الخارجي

تقوم لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة الإشراف على العمل الذي يقوم به المدققون الخارجيون وتقوم الإدارة على أساس سنوي بإجراء تقييم للعمل المنجز والخدمات المقدمة من قبل مدقق خارجي. مع الأخذ في الاعتبار:

1. جودة خدمات المراجعة.
2. المهارات المطلوبة والخبرة وكفاية الموارد.
3. التواصل والتفاعل مع لجنة التدقيق والالتزام والإدارة والتدقيق الداخلي.
4. الاستقلالية والموضوعية والتدقيق المهني.
5. وسمعة مكتب التدقيق.

ومن ثم، تشارك الإدارة نتائج التقييم مع لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة مع التوصية بتعيين أو إعادة تعيين المدققين الخارجيين، وعلى ضوئه تقدم اللجنة توصيتها بتعيين أو بإعادة تعيين المدققين إلى مجلس الإدارة وبالتالي إلى الجمعية العامة العادية لتعيين / إعادة تعيين المدققين الخارجيين وفقا للموافقات التنظيمية. تناقش اللجنة النتائج، مع الأخذ في الاعتبار ملاحظات الإدارة، إلى جانب الأخذ في الاعتبار آراء المدقق الخارجي، كما تجري أيضاً مراجعة خاصة بها لنطاق التدقيق الخارجي وعملياته ونتائجه.

بالنسبة لعام 2025 بلغت خدمات المراجعة السنوية والمراجعة ربع السنوية 273 ألف دينار بحريني، وبلغت الخدمات الأخرى 388 ألف دينار بحريني.

اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي 2025

عقد اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي (AGM) في 25 مارس 2025 وذلك في فندق الفور سيزونز، مملكة البحرين.

واتخذت الجمعية العامة العادية قرارات بشأن البنود المذكورة أدناه بالإضافة إلى الأمور الاعتيادية على جدول أعمال:

1. التبليغ عن العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م مع أي من الأطراف ذات العلاقة كما هو مبين في الإيضاح (26) من البيانات المالية الموحدة.
2. مناقشة تقرير حوكمة الشركات للبنك عن عام 2024م ومدى التزام البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي في شأنه والمصادقة عليه.
3. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإقرار مبلغ 660,000 دينار بحريني مكافأة عضوية لمجلس الإدارة لعام 2024م.
4. تعيين مدققين لحسابات البنك للسنة المالية 2025م بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
5. إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة من كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م.

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السنوية والقرارات التي تم اتخاذها خلال الاجتماع منشورة في هذا التقرير السنوي.

الإفصاحات السنوية في اجتماع الجمعية العمومية العادية:

يقدم البنك تقريراً عن حوكمة الشركات إلى الجمعية العمومية سنوياً، يغطي حالة الامتثال للمتطلبات التنظيمية ذات الصلة وأفضل الممارسات الدولية.

في اجتماع الجمعية العامة العادية، يقوم البنك بالإفصاح عن التفاصيل وتقديم التقارير للمساهمين بموجب نموذج الإفصاح العام لكتيب قواعد مصرف البحرين المركزي تتضمن هذه الإفصاحات إجمالي المكافآت المدفوعة الأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمدققين الخارجيين والإفصاحات الهامة الأخرى كما هو موضح أدناه. كما تم تضمين مبالغ المكافآت التي دفعت للسادة أعضاء مجلس الإدارة بشكل فردي ومبلغ المكافآت لستة من الطاقم الإداري الأعلى أجراً في التقرير السنوي.

المساهمون

اسم المساهم	بلد المنشأ	عدد الأسهم
فنكورب ذ.م.م.	مملكة البحرين	475,784,748
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي (SIO) (هيئة التأمينات الاجتماعية (GOSI)، صندوق التقاعد المدني، وصندوق التقاعد العسكري)	مملكة البحرين	598,936,017
الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت	348,740,444
العموم		393,129,101

نسب المساهمين في الأسهم %

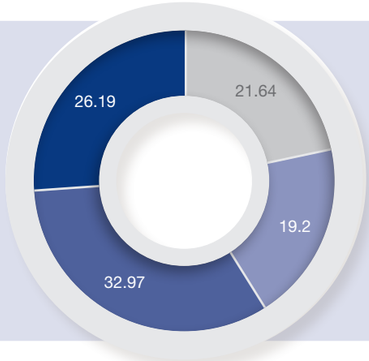

جدول توزيع فئات الأسهم

الفئة	عدد المساهمين	عدد الأسهم	النسبة المئوية %
أقل من 1%	2,798	393,129,101	21.64
1% إلى أقل من 5%	-	-	-
5% إلى أقل من 10%	-	-	-
10% إلى أقل من 20%	1	348,740,444	19.20
20% إلى أقل من 50%	2	1,074,720,765	59.16
50% فأكثر	-	-	-

تشكيل مجلس الإدارة بالأرقام

عدد أعضاء مجلس الإدارة
10

نسبة الأعضاء غير التنفيذيين
%100

نسبة الأعضاء المستقلين
%60

نسبة الإناث في مجلس الإدارة
%30

تقرير حوكمة الشركات (تتمـــــة)

بيانات مجلس الإدارة

تشكيل المجلس في العام 2025

يتألف مجلس إدارة البنك من عشرة أعضاء يتم تعيينهم و / أو انتخابهم وفق أحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي، ويتكون مجلس إدارة البنك من أعضاء ذوي خلفية وخبرة مهنية عالية.

ويأخذ البنك بعين الاعتبار تمثيل النساء في مجلس الإدارة، وحالياً يوجد لدى البنك 3 أعضاء في المجلس من السيدات كما يلي:

كذلك يتم اختيار أعضاء اللجان التابعة للمجلس على ضوء خبراتهم المهنية حسب متطلبات حوكمة الشركات. ويقوم المجلس بمراجعة دورية لمشاركة الأعضاء ولعمل اللجان التابعة له، ويخضع تعيين أعضاء المجلس لموافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي. إن تصنيف عضو تنفيذي، وعضو غير تنفيذي وعضو مستقل قد تم وفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي.

بدأت الدورة الحالية لمجلس الإدارة في شهر مارس 2023 وتنتهي في مارس 2026 ويتم انتخاب / تعيين أعضاء مجلس الإدارة من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوي.

ويكون الانتخاب أو إعادة انتخاب العضو خلال الجمعية العامة بموافقة من المجلس وبناء على توصية من لجنة التعيين والمزايا والحوكمة التابعة له بحيث يكون مدعوماً بمعلومات محددة مثل المؤهلات والسيرة الذاتية والمهنية والعضوية في مجالس إدارات أخرى.

تقرر بأن السيد خالد تقي عضو مجلس الإدارة، عضو مستقل من قبل مجلس الإدارة خلال عام 2025. ويضم المجلس 6 من أصل 10 أعضاء كأعضاء مستقلين، أي ما يعادل 60%.

انتهاء العضوية في المجلس

تنتهي عضوية عضو مجلس الإدارة في المجلس في الحالات التالية:

1. إذا تم تعيينها/تعيينه أو انتخابه بخلاف أحكام القانون والنظام الأساسي.
2. إذا فقدت/فقد أيا من الشروط الواردة الإشارة إليها في المادة (23) من النظام الأساسي والمنصوص عنها في المادتين (173) من القانون
3. إذا أساءت/أساء استعمال عضويته للقيام بأعمال منافسة للشركة أو الحق ضررا فعليا بها.
4. إذا تخلفت/تخلف عن حضور ثلاث جلسات متتالية دون عذر مشروع يبلغ مجلس الإدارة به خطيا ويقرر المجلس بشأنه ما يراه مناسبا في حينه.
5. إذا استقالت/استقال من منصبها/منصبه أو اعتزلته/اعتزله بشرط أن يكون ذلك في وقت مناسب وإلا التزمت/التزم بالتعويض.
6. إذا شغلت/شغل أي منصب آخر في الشركة تتقاضى/يتقاضى عنه راتبا غير منصب يقرر مجلس الإدارة من وقت لآخر دفع راتب لشاغله لطبيعة مهمتها/مهمته التنفيذية.

أمين سر المجموعة

يقدم أمين سر المجموعة الدعم المهني والإداري للجمعية العمومية، والمجلس، ولجانه التابعة، كما يقوم بمهام مسؤول حوكمة الشركات أيضا.

وفي هذا السياق يقوم بتقديم الدعم للجان والمجلس وحصول الأعضاء على المشورة المستقلة وغيرها من الأمور ذات الصلة، وكل ذلك على مستوى المجموعة، ويخضع تعيين أمين سر المجموعة الموافقة المجلس.

إن أمين سر المجموعة في بنك البحرين والكويت هو أحمد عبد القدوس أحمد الذي انضم إلى البنك في عام 2009. وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة من جامعة البحرين في عام 1996، وحائز على شهادة في أمانة سر المجلس من جامعة جورج واشنطن، وقد حضر العديد من البرامج التدريبية المتقدمة في حوكمة الشركات في مملكة البحرين وفي الخارج ولديه أكثر من 30 عاماً من الخبرة في القطاع المالي.

مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة

إن المهمة الرئيسية لمجلس الإدارة، هي الموافقة على ومتابعة تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للبنك ومراقبة عملياته بما يتفق مع النظام القانوني والإطار الرقابي بشكل عام. وعلى المجلس التأكد من ملاءة النظام المالي والتشغيلي ونظم الرقابة الداخلية وكذلك التأكد من التطبيق الميداني لقواعد السلوك المؤسسية وميثاق العمل.

وتتوافر لدى مجلس الإدارة الصلاحيات الكاملة لاتخاذ القرار في الأمور التي ترفع إليه للتيقن من أن توجيه الإدارة التنفيذية والسيطرة الكلية على عمليات البنك تقع ضمن نطاق اختصاصاته، ويشمل ذلك وضع الاستراتيجيات العامة والتخطيط، وعمليات التقييم المؤسسي، واستحواذ الموجودات والتخارج منها، ومصروفات رأس المال، والصلاحيات الفنية. وللمجلس تحديد أتعاب المدققين الخارجيين بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة العادية ومراجعة البيانات المالية، وعمليات التمويل والاقتراض بما يشمل خطة العمل السنوية والميزانية التقديرية، والتأكد من الالتزام بالتطبيق مع توجيهات الجهات الرقابية وكفاءة عمليات الرقابة الداخلية.

ويقوم المجلس باتخاذ القرار بشأن منح ومراجعة تفويض هذه الصلاحية إلى اللجان المنبثقة عن المجلس وكذلك إلى الإدارة ويمكن منح هذا التفويض الإقرار المصروفات، والموافقة على التسهيلات الائتمانية والإجراءات المؤسسية الأخرى. كما يمكن الموافقة على هذا التفويض والتصريح به بموجب العديد من سياسات البنك، وسوف تستند حدود الصلاحيات المحددة إلى المتطلبات التشغيلية للبنك.

وتقع الأمور المتعلقة بمصروفات رأس المال، والتنازل عن الموجودات. وعمليات الاستحواذ والدمج وبعض الاستثمارات الاستراتيجية، باستثناء الأمور التي تتطلب موافقة المساهمين ضمن نطاق صلاحيات المجلس.

ويشغل كل عضو في المجلس منصبه لمدة ثلاث سنوات متتالية قابلة للتجديد وذلك بإعادة انتخابهم و / أو تعيينهم في دورة جديدة في اجتماع سنوي للجمعية العامة العادية، ويكون نصاب اجتماعات المجلس صحيحا بحضور أغلبية الأعضاء بحيث يكون الرئيس و / أو نائبه من ضمنهم. وقد تم نشر دليل عمل مجلس الإدارة على الموقع الإلكتروني للبنك.

المعاملات المصرفية التي تحتاج موافقة مجلس الإدارة

تتطلب معاملات إقراض أعضاء مجلس الإدارة وفق حدود معينة للإقراض موافقة المجلس. كما تتطلب التسهيلات الائتمانية والطلبات الاستثمارية التي تتجاوز مستويات محددة مسبقا موافقة المجلس.

وبالمثل فإن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بما في ذلك تلك التي تتعلق بأعضاء المجلس تتطلب موافقة المجلس.

المساعدة المهنية المستقلة

لدى البنك إجراءات مقرة من قبل لجنة التعيين والمزايا والحوكمة لمنح أعضاء المجلس حق الحصول على مشورة مهنية مستقلة تتعلق بشؤون البنك أو بمسؤولياتهم الفردية كأعضاء في مجلس الإدارة.

البرنامج التعريفي لأعضاء مجلس الإدارة

يتعين على مجلس الإدارة أن يكون على إطلاع على آخر المستجدات المتعلقة بالأعمال، والصناعة المصرفية، والتطورات الرقابية والتشريعية، وأحدث التطورات التي من شأنها أن تؤثر على عمليات وأعمال البنك. ويوفر البنك مباشرة، بعد تعيين أي عضو جديد في مجلس الإدارة، برنامج تعريف رسمي. لمدة يوم عمل كامل كما يتم ترتيب اجتماعات مع الإدارة التنفيذية ورؤساء الإدارات في البنك، حيث أن هذا الأمر سوف يؤدي إلى خلق فهم أفضل لبيئة العمل والأسواق التي يعمل بها البنك.

التطوير المهني لأعضاء مجلس الإدارة

يعتبر وجود برنامج مستمر للتوعية أمر ضروري وقد يتخذ أشكالا مختلفة، من خلال توزيع المنشورات وورش العمل والعروض التوضيحية أثناء اجتماعات المجلس وحضور المؤتمرات التي تشمل موضوعات حول الحوكمة والأعمال والصناعة المصرفية والتطورات الرقابية.

يرجى الاطلاع على البرامج التي أعدت لهذا الغرض خلال عام 2025 في الفقرة المخصصة للإفصاح عن البرامج التدريبية.

تقييم المجلس واللجان التابعة

يقوم مجلس الإدارة بإجراء تقييم ذاتي سنوي. كما يقوم المجلس بإجراء مراجعة سنوية لدليل عمله ومدى فاعليته وتكوينه، والشروع في اتخاذ الخطوات المناسبة لأي تعديلات مطلوبة. كما يقوم المجلس كذلك بمراجعة التقييم الذاتي للسادة الأعضاء بشكل منفرد ولجان المجلس والنظر في آية توصيات مناسبة قد تبرز نتيجة لهذا التقييم، وتم نشر السياسة المعنية بذلك على الموقع الإلكتروني للبنك.

يُجري مجلس الإدارة تقييماً خارجياً كل ثلاث سنوات.

وكانت التوصيات الرئيسية المنبثقة عن عملية التقييم عن عام 2025 كما يلي:

- تحسين وتعزيز إطار حوكمة الشركات ليكون أكثر توافقًا مع أفضل الممارسات في القطاع.
- لتعزيز الخبرات مستقبلاً، يُقترح إضافة خبرات في مجالات التكنولوجيا، والقطاع المصرفي، والأعمال الدولية، إما بتعيين أعضاء مجلس إدارة متخصصين في هذه المجالات، أو بالاستعانة بمستشارين عند الحاجة.
- النظر في تخفيض عدد الاجتماعات لزيادة الكفاءة.
- مراجعة صلاحيات الموافقة على الطلبات الائتمانية والاستثمارية لزيادة الكفاءة.
- وضع استراتيجية واضحة للقطاعات التي تواجه تحديات.

نطاق التقييم:

- أجرى مجلس الإدارة تقييمًا شاملاً للأداء (360 درجة) للمجلس ولجانه وأعضائه بهدف تعزيز ممارساته. وشمل ذلك إجراء مقابلات مع جميع الأعضاء.
- الاستراتيجية والحوكمة
- نظام قياس الأداء وتقديم التقارير للمساهمين
- القرارات التجارية، والأداء المالي
- السياسات، وإدارة المخاطر، والامتثال، والرقابة الداخلية
- التواصل، وتفويض الصلاحيات
- المدققون الخارجيون، وتخصيص الأرباح، ومتطلبات الإدراج

ملخص النتائج: أظهرت النتائج الإجمالية للتقييم الداخلي لمجلس الإدارة أن أداء المجلس ولجانه قد كان جيداً للغاية وأن العمليات اعتبرت فعالة بشكل عام.

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

اعتمد البنك سياسة وافق عليها مجلس الإدارة لتطبيق مكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة المختلفة عن مشاركتهم في أنشطة مجلس الإدارة ولجانه المؤقتة والدائمة. وللاطلاع على الأسس المقررة المتعلقة بتعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة يرجى الرجوع لتقرير الأجور والمكافآت.

التغطية التأمينية

يقوم البنك بتوفير تغطية تأمينية للأعضاء مجلس الإدارة للحوادث الشخصية أثناء السفر في مهمات خاصة بالبنك. كما يوفر تغطية تأمينية للمسؤولية القانونية لأعضاء مجلس الإدارة.

سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة

توجد لدى البنك سياسة للتبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة، كما يوجد مسؤولون عنها يمكن للموظفين اللجوء إليهم. إن هذه السياسة تغطي الحماية الكافية للموظفين الذين يقومون بتقديم تقارير بحسن نية عن تلك المخاطر. وتشرف على هذه السياسة لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة. وتنطبق السياسة على جميع موظفي مجموعة بنك البحرين والكويت. تم نشر سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة على الموقع الإلكتروني للبنك.

سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين

وضع البنك السياسة والإجراءات التنظيمية للتأكد من أن جميع الأشخاص الرئيسيين على علم مسبق وملتزمين بالمتطلبات القانونية والإدارية في ملكيتهم وتعاملاتهم في أسهم البنك، حيث تهدف هذه الإجراءات إلى الحد من سوء استخدام المعلومات الجوهرية المتوافرة داخل البنك، والأشخاص الرئيسيون يشملون أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفين في دوائر معينة والأشخاص الذين يخضعون لوصاية الأشخاص الرئيسيين أو يقعون تحت سيطرتهم. إن الرقابة العليا لتطبيق سياسة الأشخاص الرئيسيين تعهد إلى لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة، وتم نشر سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين على الموقع الإلكتروني للبنك.

ميثاق العمل الخاص بأعضاء مجلس الإدارة

أقر مجلس الإدارة ميثاق العمل لكل من أعضائه، كما أقر ميثاق الشرف للإدارة التنفيذية وموظفي البنك، وتوضح تلك المواثيق ضمن أمور أخرى مجالات منع إفشاء الأمور السرية وتجنب تضارب المصالح ومسؤوليات المخولين بالتوقيع لكي يلتزموا باتباع أفضل الممارسات، إن المسؤولية العليا لمراقبة الميثاق تقع على عاتق مجلس الإدارة، وتم نشر نص ميثاق العمل على الموقع الإلكتروني للبنك.

سياسة توظيف وتعيين الأقارب

ينتهج البنك سياسة محكمة تنظم توظيف وتعيين الأقارب سواء في البنك أو في شركاته التابعة والمملوكة بالكامل، وهي كما يلي:

1. يمنع البنك توظيف أقارب الموظفين من الدرجة الأولى والثانية، بينما يسمح بتوظيف الأقارب من الدرجات الأخرى شريطة الحصول على موافقة الإدارة العليا وبعد التأكد من عدم وجود تضارب للمصالح.
2. يمنع توظيف أقارب الموظفين ممن هم في منصب مدير تنفيذي أول فما فوق لأقاربهم من الدرجة الأولى والثانية في الشركات التابعة للبنك والمملوكة بالكامل من دون الحصول على موافقة الرئيس التنفيذي.
3. على الرئيس التنفيذي الإفصاح لمجلس إدارة البنك وبصورة سنوية عن الموظفين الذين يعملون في المناصب الرقابية وأقاربهم الذين يعملون في المناصب المعتمدة وذلك حسب تصنيف مصرف البحرين المركزي سواء في البنك أو في شركاته التابعة.

تضارب المصالح

لدى البنك سياسات واضحة مبنية على القوانين واللوائح المحلية وأفضل الممارسات الدولية للتعامل مع القضايا التي تتعلق بتضارب المصالح. كما ينص ذلك في عقد عضوية المجلس الموقع بين عضو المجلس والبنك. وهذه السياسات منشورة على الموقع الإلكتروني للبنك وتراجع بشكل دوري أو كلما دعت الحاجة. ويتم الإفصاح عن أي حالات تضارب مصالح في بداية كل اجتماع.

وخلال اجتماعات مجلس الإدارة أو لجانه التابعة وأثناء مناقشة مواضيع ترتبط بمعاملات مصرفية أو استثمارية أو أي عمليات أخرى قد يكون فيها تضارب للمصالح، يطلب من عضو المجلس مغادرة قاعة الاجتماع ولا ترسل إليه / إليها أي مراسلات أو مستندات خاصة بالطلب.

تقرير حوكمة الشركات (تتمـــــة)

وتتخذ القرارات من قبل مجلس الإدارة أو لجانه التابعة دون وجود العضو المعني وتسجل تلك المعاملات بهذا المعنى في محضر اجتماع المجلس أو لجانه، بالإضافة إلى ذلك، فإنه من مسؤولية عضو المجلس ويجب عليه الإفصاح فورا للمجلس بوجود تضارب في المصالح مرتبط بأنشطته والتزاماته مع جهات أخرى وبعدم المشاركة في النقاش والتصويت وهذه الإفصاحات تشمل الوثائق الخاصة بالعقود أو المعاملات المرتبطة بالعضو المعني.

خلال عام 2025، ناقش المجلس فرص الاندماج والاستحواذ وبدا أن هناك تعارض للمصالح مع أحد أعضاء المجلس، وقد خرج العضو المعني من قاعة الاجتماع عند مناقشة الموضوع.

البرامج التدريبية التي نُظمت للأعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2025

1. "نماذج أعمال جديدة في القطاع المصرفي: التمويل المدمج وخدمات الأعمال كخدمة (BaaS)" بتاريخ 2025/07/30
2. "الأصول الرقمية 2025" بتاريخ 2025/10/29
3. جلسة توعية قانونية لمجلس الإدارة، بتاريخ 2025/12/11
4. "العلامة التجارية وتجربة العملاء" بتاريخ 2025/12/12
5. "التدريب على الذكاء الاصطناعي" بتاريخ 2025/12/12

الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

يواصل بنك البحرين والكويت التزامه بدمج مبادئ الاستدامة ضمن استراتيجية أعماله الأساسيّة، ومواءمة أهدافه مع غايات رؤية البحرين الاقتصاديّة 2030 وأهداف التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، فضلاً عن تطبيق أفضل الممارسات العالميّة. ويتبلور إطار الاستدامة في البنك حول أربع ركائز جوهريّة، وهي: تعزيز حوكمة الشركات، والمسؤولية تجاه الموظفين، وتعزيز العلاقات طويلة الأمد مع العملاء، وغرس ثقافة المسؤولية الاجتماعيّة. ويتم دعم هذه الركائز من خلال آليات صارمة للحوكمة، ويشمل ذلك الإشراف والرقابة من قبل لجنة إدارة الاستدامة ولجنة التعيين والمزايا والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة. ويضمن إطار الحوكمة الالتزام بالشفافية والسلوك الأخلاقي والقوانين التنظيميّة، كما تدعمه سياسات لمكافحة الفساد وإدارة المخاطر واستمرارية الأعمال والأمن السيبراني.

وانطلاقاً من مسؤوليته تجاه موظفيه، يمنح بنك البحرين والكويت الأولوية لتنمية قدرات الموظفين وتنوّعهم ورفاهيتهم، إذ يعمل على إرساء أسس بيئة عمل شاملة وتفاعليّة. وعليه، فإن الاستثمار في التعلّم المستمر وبرامج القيادة والبرامج التدريبيّة الخاصة بالالتزام يساعد على تزويد الموظفين بالمهارات اللازمة لمواكبة الطبيعة الديناميكيّة للقطاع المصرفي. كذلك يحرص البنك على التنوّع بين الجنسين وضمان المساواة في مكان العمل، مع تطبيق تدابير صارمة للصحة والسلامة في الوقت ذاته. علاوة على ذلك، يعمل بنك البحرين والكويت على تعزيز علاقاته مع عملائه من خلال مساعي التحوّل الرقمي والمبادرات التي تركّز على تلبية احتياجات العملاء، وذلك لضمان الوصول بيسر للخدمات المصرفيّة وسهولة استخدامها، فضلاً عن ضمان تمتعها بأعلى معايير الأمن والكفاءة. ومن خلال معدله المرتفع لصافي نقاط الترويج (NPS) وزيادة نسبة المعاملات الرقميّة، يواصل بنك البحرين والكويت الارتقاء بتجارب العملاء من خلال توظيف أفضل الحلول المبتكرة والالتزام بتميّز الخدمة.

يواصل بنك البحرين والكويت أيضاً إحراز تقدّم ملحوظ في مجال المسؤولية الاجتماعيّة والبيئيّة، وذلك من خلال غرس مبادئ الاستدامة ضمن عملياته، وذلك بداية من ترشيد استهلاك الطاقة وخفض الانبعاثات الضارة، وصولاً إلى ممارسات المشتريات المسؤولة والاستثمار في المجتمع. أما نهج البنك السبّاق للعمل المناخي فيتضمن قياس انبعاثات غازات الدفيئة، ودمج الاستدامة ضمن قرارات الإقراض والاستثمار. وعبر إبرام الشراكات، وجهود التطوّع، والمساهمات الماليّة، يدعم بنك البحرين والكويت التعليم والصحة والتراث الثقافي، الأمر الذي يرسّخ دوره كقوة دافعة للتغيير والتأثير الاجتماعي الإيجابي. ومن خلال التركيز الاستراتيجي على الحوكمة، وإشراك الكوادر العاملة، وتجربة العملاء، وحماية البيئة، يمضي بنك البحرين والكويت قدماً بخطى واثقة في مساعيه لتحقيق النمو المستدام وتقديم أفضل قيمة طويلة الأجل لجميع الأطراف ذات العلاقة. لمزيد من التفاصيل، يُرجى الاطلاع على تقرير الاستدامة الوارد في القسم الأول.

الإفصاحات المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة

التعيينات الخارجية لأعضاء مجلس الإدارة

طارق جليل الصفار		
عضو مجلس الإدارة/ المدير التنفيذي	شركة محمد إبراهيم الصفار	مملكة البحرين
المدير التنفيذي	شركة أبو داود الصفار	مملكة البحرين
عضو مجلس إدارة / مدير غير تنفيذي	مجلس التنمية الاقتصادية البحرين	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي / المدير التنفيذي	شركة هاربور للاستثمار القابضة	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	حلبة البحرين الدولية	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة / المدير التنفيذي	شركة بيمنت إنترناشيونال إنتربرايز ش.م.ب. (PIE)	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة / المدير التنفيذي	شركة كي كي تي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكي كي تي البحرين	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة / مدير غير تنفيذي	شركة التاكسي العربية	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة / المدير التنفيذي	مسرح الدانة	مملكة البحرين
عضو	مجلس الشورى	مملكة البحرين
رئيس مجلس إدارة	شركة فلوس البحرين ش.م.ب. (مرخصة من مصرف البحرين المركزي)	مملكة البحرين
المدير التنفيذي	شركة تاس هولدنج ذ.م.م.	مملكة البحرين
المدير التنفيذي	شركة تاسولا للأوراق المالية ذ.م.م.	مملكة البحرين
رئيس مجلس إدارة	شركة ريبوت 01	مملكة البحرين
خالد حسين تقي		
رئيس مجلس الإدارة	مجموعة طيران الخليج - شركة مطار البحرين - طيران الخليج	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	اري للابتكار ذ.م.م	مملكة البحرين
عضو مجلس إدارة	شركة أمانة بحرين ذ.م.م.	مملكة البحرين
عضو مجلس إدارة	ممتلكات	مملكة البحرين
عارف حيدر رحيمي		
رئيس مجلس الإدارة	شركة حلبة البحرين الدولية ذ.م.م.	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة حلبة البحرين الدولية القابضة ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة الخليج لدرفلة الألمنيوم ش.م.ب (مقفلة) "جارمكو"	مملكة البحرين
عضو اللجنة	المجلس الأعلى للقضاء - وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف - لجنة العقارات المتعثرة	مملكة البحرين
شريك إداري	مسار للخدمات الاحترافية ذ.م.م.	مملكة البحرين
خالد ناصر الشامسي		
عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	أويسس كابيتال	مملكة البحرين
عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	بنك مسقط	سلطة عمان
منذر عبد العزيز الكوهجي		
المؤسس والمدير العام	شركة دلتا للتوريدات الصناعية ذ.م.م.	مملكة البحرين
نور نائل الجاسم		
مدير دائرة المحافظ والدخل الثابت	الهيئة العامة للاستثمار - الكويت	دولة الكويت
مدير إدارة الخزانة بالتكليف	الهيئة العامة للاستثمار - الكويت	دولة الكويت
مدير إدارة السندات بالتكليف	الهيئة العامة للاستثمار - الكويت	دولة الكويت
رئيس مجلس الإدارة ولجنة الاستثمار	شركة الأجيال القابضة	مملكة المغرب
دانه عقيل رئيس		
عضو مجلس الإدارة	سيكو ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية	شركة إدارة الأصول ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
ناصر خالد الراعي		
نائب رئيس إدارة المخاطر	شركة إدارة الأصول ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	شركة البحرين لمواقف السيارات (أماكن) ش.م.ب.	مملكة البحرين
خالد محمد العصفور		
مدير دائرة الصناديق الخاصة	الهيئة العامة للاستثمار - الكويت	دولة الكويت
الدكتورة غنية محسن الدرازي		
العضو المنتدب	جي إم دي كونسلتنسي	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	الجمعية الألمانية البحرينية	مملكة البحرين

ملكية أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة

عدد الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة حتى 31 ديسمبر 2025 كالتالي:

اسم العضو	فئة الأسهم	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	سندات*
دانة عقيل رئيس	عادية	37,369	37,369	–

* لم توجد سندات لأي من أعضاء المجلس الآخرين

تقرير حوكمة الشركات (تتمـــــة)

طبيعة ومدى المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

لا يوجد.

عملية الموافقة على التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يوجد لدى البنك نظام للموافقة على المعاملات التي تشمل أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة، وتتطلب المعاملات التي تتم من قبل الأطراف ذات العلاقة الحصول على موافقة مجلس الإدارة.

العقود والقروض المرتبطة بأعضاء مجلس الإدارة للمراجعة

لا توجد قروض للأعضاء تزيد عن 100 ألف دينار بحريني حتى 31 ديسمبر 2025.

ملاحظة:
1. المبلـغ المفتـرض الإفصـاح عنـه لهـذا الغـرض هـو مـا يفـوق 100,000 ديـنار بحريـني.
2. لـدى عضويـن مـن أعضـاء المجلـس بطاقـات البنـك الائتمانيـة بحـد ائتمانـي إجمالـي 20,000 دينـار بحريـني والمبلـغ المتبقـي 8,190.739 دينـاراً بحرينيـاً حتـى 31 ديسـمبر 2025
3. لـدى خمسـة مـن أعضـاء المجلـس بطاقـات ائتمانيـة (كريـدي مكـس) بحـد ائتمانـي إجمالـي 79,000 دينـار بحريـني ومبلـغ متبقـي 24,939 دينـار بحريـني حتـى 31 ديسـمبر 2025.

حضور اجتماعات مجلس الإدارة

خلال عام 2025، عقد المجلس 10 اجتماعات في مملكة البحرين واجتماع واحد في باريس - الجمهورية الفرنسية حيث كان الحضور الاجتماعات المجلس بالشكل التالي:

الرمـوز: ● حضـر الاجتمـاع، ▲ حضـور الاجتمـاع مرئـي، x لـم يتمكـن مـن حضـور الاجتمـاع، □ لـم يكـن عضـواً فـي مجلـس الإدارة خـلال الفتـرة المذكـورة، ⊝ لم يُدع للاجتماع لتضارب المصالح.

الاجتماعات ربع السنوية

	24 فبراير	30 أبريل	28 يوليو	30 أكتوبر
طارق جليل الصفار	●	●	●	●
خالد حسين تقي	●	●	●	●
عارف حيدر رحيمي	▲	●	▲	▲
خالد ناصر الشامسي	●	●	●	●
منذر عبد العزيز الكوهجي	●	●	●	●
نور نائل الجاسم	▲	●	▲	▲
دانه عقيل رئيس	●	●	●	●
ناصر خالد الراعي	●	●	●	●
خالد محمد العصفور	●	●	●	●
غنية محسن الدرازي	●	●	●	●

الاجتماعات الأخرى

الأعضاء	28 يناير*	20 فبراير*	9 مارس*	25 مارس	9 مايو*	20 أكتوبر*	11 ديسمبر**	نسبة الحضور %
طارق جليل الصفار	●	▲	●	●	●	▲	●	100
خالد حسين تقي	⊝	⊝	⊝	●	⊝	⊝	▲	100
عارف حيدر رحيمي	▲	▲	●	●	●	▲	●	100
خالد ناصر الشامسي	●	▲	▲	●	●	▲	●	100
منذر عبد العزيز الكوهجي	●	▲	▲	●	●	▲	●	100
نور نائل الجاسم	▲	▲	▲	●	●	x	▲	90.9
دانه عقيل رئيس	●	▲	●	●	●	▲	▲	100
ناصر خالد الراعي	●	▲	●	●	●	▲	▲	100
خالد محمد العصفور	▲	▲	▲	●	●	▲	●	100
الدكتورة غنية محسن الدرازي	●	▲	●	●	●	▲	●	100

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

** اجتماع غير مقرر مسبقاً لمناقشة استراتيجية البنك في باريس - الجمهورية الفرنسية

تداول أعضاء مجلس الإدارة في أسهم البنك خلال عام 2025

لم يكن هناك تداول لأعضاء مجلس الإدارة على أسهم بنك البحرين والكويت خلال عام 2025.

اجتماعات مجلس الإدارة وسجل الحضور

يجتمع المجلس بدعوة من الرئيس (أو نائبه عند غياب الرئيس) أو من عضوين على الأقل، ويجتمع أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة للبنك. ويكون نصابه صحيحاً في حالة حضور أكثر من نصف عدد أعضاء المجلس.

المواضيع الرئيسية التي ناقشها المجلس خلال عام 2025

(المواضيع التي تندرج تحت نطاق عمل لجان المجلس مرفوعة بتوصية من قبلها لموافقة المجلس)

اطلع المجلس على استراتيجية البنك وخطة أعماله، والميزانية التقديرية لعام 2025، وأمور متعلقة بفرص الاندماج والاستحواذ، والأداء المالي للبنك، كما استعرض بعض سياسات المخاطر وسياسات الموارد البشرية والأمور ذات الصلة.

اللجان التابعة لمجلس الإدارة

يتم تشكيل اللجان وتعيين أعضائها من قبل مجلس الإدارة كل سنة بعد اجتماع الجمعية العامة السنوي، وتعتبر اللجان المتفرعة من المجلس حلقات وصل بين إدارة البنك التنفيذية والمجلس والغرض من إنشاء هذه اللجان معاونة مجلس الإدارة في تسيير أعمال البنك، وذلك بدراسة العديد من الأمور التي تقدم للمجلس من الإدارة ورفع توصياتها للمجلس فيما يخص ذلك.

ويحق للمجلس تشكيل لجان مؤقتة لمهام محددة من وقت لآخر وحسبما تستدعي الحاجة، وينتهي عمل هذه اللجان بمجرد انتهاء المهمة المناطة بكل منها.

كذلك يزود أعضاء المجلس بنسخ من محاضر اجتماعات هذه اللجان التزاماً بتعليمات الجهة الرقابية. وقد تم نشر النص الكامل لشروط المرجعية الخاصة باللجان التابعة لمجلس الإدارة (اللجنة التنفيذية، لجنة التدقيق والالتزام، لجنة التعيين والمزايا والحوكمة، ولجنة المخاطر ولجنة الأعضاء المستقلين) على الموقع الإلكتروني للبنك، لم تكن هناك قضايا جوهرية تتعلق بعمل لجان المجلس خلال عام 2025.

تشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة، ومهامها ومسؤولياتها

مدة العضوية: تكون مدة عضوية اللجنة سنة واحدة. وتكون مدة عضوية عضو المجلس الذي ينضم إلى اللجنة خلال مدة أي لجنة للفترة المتبقية من السنة.

العضوية: يتم تعيين كل لجنة من قبل مجلس الإدارة، ويجب أن تتكون مما لا يقل عن 3 أعضاء يتمتعون بالخبرة الفنية الكافية.

نصاب صحة الاجتماعات: يكتمل النصاب بأكثر من نصف الأعضاء ويجب أن يضم رئيس اللجنة أو نائب رئيس اللجنة.

رئيس اللجنة: يخضع انتخاب الرئيس لاستيفاء المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالاستقلالية للجان التدقيق والالتزام. ولجنة المخاطر ولجنة التعيين والمزايا والحوكمة.

لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني للبنك:
https://www.bbkonline.com/board-committees-terms-of-reference

تقرير حوكمة الشركات (تتمـــــة)

اللجنة التنفيذية

الأعضاء	موجز الصلاحيات
عارف حيدر رحيمي رئيس اللجنة (مستقل) **ناصر خالد الراعي** نائب رئيس اللجنة منذ (2025/03/25) **نور نائل الجاسم** عضو **الدكتورة غنية محسن الدرازي** عضو (مستقل)	• المراجعة والموافقة على المواضيع التي ترفع لمجلس الإدارة مثل خطط العمل، والهبات، والقروض / طلبات الاستثمار وغيرها من المقترحات في حدود سلطتها، والمراجعة الدورية لإنجازات البنك.

ملاحظة: العضو التالي اسمه كان عضواً في اللجنة المذكورة حتى التاريخ المذكور:
خالد حسين تقي (حتى 2025/03/25)
المواضيع الجوهرية التي ناقشتها اللجنة خلال عام 2025:
قامت اللجنة بزيارة فرع البنك بدولة الكويت وناقشت فرص نمو الأعمال والدعم المقدم للفرع.

لجنة التدقيق والالتزام

الأعضاء	موجز الصلاحيات
خالد ناصر الشامسي رئيس اللجنة (مستقل) **خالد محمد العصفور** نائب رئيس اللجنة (منذ 2025/03/25) **خالد حسين تقي** عضو (مستقل) (منذ 25/03/2025)	• تراجع اللجنة برنامج التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلي وتأخذ في الاعتبار الملاحظات الرئيسية المذكورة في تقارير التدقيق الداخلي ورد الإدارة عليها وتحرص على التنسيق بين عمل إدارة التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين، تراقب اللجنة نشاط تعاملات تداول الأشخاص الرئيسيين بهدف تجنب أي سوء استخدام للمعلومات الجوهرية المتوافرة لدى الأشخاص الرئيسيين. توافق اللجنة على ميثاق التدقيق الداخلي وتراجعه بشكل دوري، والذي ينص على الغرض والصلاحيات والمسؤوليات وغيرها من الجوانب الخاصة بأنشطة التدقيق الداخلي. ويتوافر ميثاق التدقيق الداخلي للأطراف ذات العلاقة الداخلية والخارجية بناء على طلب موجّه إلى أمانة سر المجموعة. كما تقوم اللجنة بمراجعة تقارير الامتثال وتقارير التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة.

ملاحظة: الأعضاء التالية أسماؤهم كانوا أعضاء في اللجنة المذكورة حتى التاريخ المذكور لكل منهم:
خالد حسين تقي (حتى 2025/03/25)
المواضيع الجوهرية التي ناقشتها اللجنة خلال عام 2025:
تابعت اللجنة مشروع التحول الرقمي في مجال الامتثال والجرائم المالية.

لجنة التعيين والمزايا والحوكمة

الأعضاء	موجز الصلاحيات
طارق جليل الصفار رئيس اللجنة (مستقل) **دانة عقيل رئيس** نائب رئيس اللجنة **خالد ناصر الشامسي** عضو (مستقل) **خالد حسين تقي** عضو (مستقل) (منذ 25/03/2025)	• تقييم وتقديم المشورة إلى مجلس الإدارة بشأن جميع الأمور المرتبطة بتعيين ومزايا أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. كذلك التأكد من وتعزيز الممارسات السليمة لحوكمة الشركات التي تتفق مع ميثاق حوكمة الشركات في مملكة البحرين ومتطلبات الجهة الرقابية وأيضاً أفضل الممارسات العالمية في مجال حوكمة الشركات وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة على النحو المناسب.

المواضيع الجوهرية التي ناقشتها اللجنة خلال عام 2025:
نظرت اللجنة في ملء الوظائف الرئيسية الشاغرة في المناصب الإدارية وراجعت خطة التعاقب للإدارة، وإجراء تغييرات على الهيكل بما يتماشى مع الاستراتيجية.

لجنة المخاطر

الأعضاء	موجز الصلاحيات
منذر عبد العزيز الكوهجي رئيس اللجنة (مستقل) **خالد ناصر الشامسي** نائب رئيس اللجنة (مستقل) **خالد محمد العصفور** عضو	• مراجعة سياسات المخاطر، ورفع التوصية إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها. ودراسة ورصد قضايا المخاطر المتعلقة بأعمال البنك وعملياته وتوجيه الإدارة بشكل مناسب. تتولى اللجنة دراسة بيان قابلية تحمل المخاطر ورفع توصية به إلى مجلس الإدارة، إلى جانب مراجعة استراتيجيات المخاطر الإجراءات المهمة للحد منها.

المواضيع الجوهرية التي ناقشتها اللجنة خلال عام 2025:
تابعت اللجنة تطوير وتبسيط سياسات مخاطر الائتمان، وتحسين إطار أمن المعلومات.

لجنة الأعضاء المستقلين

الأعضاء	موجز الصلاحيات
طارق جليل الصفار عضو (مستقل) **خالد حسين تقي** عضو (مستقل) (منذ 2025/03/25) **عارف حيدر رحيمي** عضو (مستقل) **خالد ناصر الشامسي** عضو (مستقل) **منذر عبد العزيز الكوهجي** عضو (مستقل) **الدكتورة غنية محسن الدرازي** عضو (مستقل)	تقديم الآراء المستقلة حول قضايا معينة، وخاصة القضايا المتعلقة بمساهمي الأقلية.

المواضيع الجوهرية التي ناقشتها اللجنة خلال عام 2025:
ناقشت اللجنة المسائل ذات الأهمية لمساهمي الأقلية.

لجنة الاندماجات والاستحواذات

الأعضاء	موجز الصلاحيات
عارف حيدر رحيمي رئيس اللجنة (مستقل) **خالد ناصر الشامسي** نائب رئيس اللجنة (مستقل) **خالد محمد العصفور** عضو **ناصر خالد الراعي** عضو	• إدارة عملية المعاملات قيد المراجعة أو الدراسة وفقًا للإجراءات المعتمدة من مجلس الإدارة • متابعة سير جميع المهام ذات الصلة الموكلة إليها فيما يتعلق بالمعاملات قيد المراجعة أو الدراسة • التخطيط لجميع الخطوات والمهام بشكل مناسب لتيسير الإجراءات الاعتيادية المتعلقة بالمعاملات قيد المراجعة أو الدراسة.

المواضيع الجوهرية التي ناقشتها اللجنة خلال عام 2025:
ناقشت اللجنة الأمور المتعلقة بالاندماج.

اجتماعات اللجان وسجل الحضور

الرمـوز: ● حضـر الاجتمـاع، ▲ حضـور الاجتمـاع مرئـي، X لـم يتمكـن مـن حضـور الاجتمـاع، □ لـم يكـن عضـواً فـي مجلـس الإدارة خـلال الفتـرة المذكـورة، ⊖ لم يُدع للاجتماع لتضارب المصالح.

تعقد اجتماعات جميع لجان المجلس بما لا يقل عن أربع مرات في السنة، باستثناء لجنة الأعضاء المستقلين ولجنة التعيين والمزايا والحوكمة، حيث يمكن أن يكون عدد الاجتماعات أقل. العدد الفعلي للاجتماعات موضح أدناه.

اجتماعات اللجنة التنفيذية في العام 2025

الأعضاء	23 يناير	9 فبراير	9 مارس	8 أبريل*	27 أبريل	18 مايو	18 يونيو	21 يوليو	3 سبتمبر	24 سبتمبر*	26 أكتوبر	13 نوفمبر*	24 نوفمبر*	1 ديسمبر**
عارف حيدر رحمي	●	●	●	●	●	●	●	▲	●	▲	●	●	●	●
ناصر خالد الراعي	□	□	□	●	●	●	●	▲	●	▲	●	●	●	●
نور نائل الجاسم	●	●	▲	▲	▲	▲	▲	X	▲	▲	▲	▲	▲	▲
غنية محسن الدرازي	●	●	●	●	●	●	●	▲	●	▲	●	●	●	●
خالد حسين تقي	●	●	●	□	□	□	□	□	□	□	□	□	□	□

* اجتماع غير مقرر مسبقاً
** اجتماع في دولة الكويت

تقرير حوكمة الشركات (تتمـــة)

اجتماعات لجنة التدقيق والالتزام في العام 2025

الأعضاء	15 فبراير	17 مارس	25 مارس*	28 أبريل	17 يونيو	20 يوليو	21 أكتوبر
خالد ناصر الشامسي	•	•	•	•	•	•	•
خالد محمد العصفور	□	□	□	•	•	•	▲
خالد حسين تقي	□	□	□	•	•	•	•
ناصر خالد الراعي	•	•	•	□	□	□	□
منذر عبد العزيز الكوهجي	•	•	•	□	□	□	□

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

اجتماعات لجنة التعيين والمزايا والحوكمة في العام 2025

الأعضاء	26 يناير*	4 فبراير*	9 مارس*	23 فبراير*	27 فبراير	6 أبريل*	22 أبريل	2 يوليو*	12 أغسطس*	18 سبتمبر*	21 أكتوبر*	22 أكتوبر
طارق جليل الصفار	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•
دانة عقيل رئيس	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•
خالد ناصر الشامسي	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•
خالد حسين تقي	□	□	□	□	□	•	•	•	•	•	•	•

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

اجتماعات لجنة المخاطر في العام 2025

الأعضاء	11 فبراير	28 أبريل	21 يوليو	28 أكتوبر
منذر عبد العزيز الكوهجي	•	•	•	•
خالد ناصر الشامسي	•	•	•	•
خالد محمد العصفور	▲	▲	•	▲

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

اجتماعات لجنة الأعضاء المستقلين في العام 2024

الأعضاء	24 فبراير	30 أكتوبر*
طارق جليل الصفار	•	•
خالد حسين تقي	□	•
عارف حيدر رحمي	•	▲
خالد ناصر الشامسي	•	•
منذر عبد العزيز الكوهجي	•	•
الدكتورة غنية محسن الدرازي	•	•

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

اجتماعات لجنة الاندماجات والاستحواذات

الأعضاء	21 يناير	21 مايو	1 يونيو	16 يونيو	27 يوليو	6 أغسطس	27 أغسطس	9 أكتوبر	23 ديسمبر
عارف حيدر رحمي	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲
خالد ناصر الشامسي	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲
ناصر خالد الراعي	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲
خالد محمد العصفور	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲
حضور أعضاء مجلس الإدارة الآخرون:									
طارق جليل الصفار	-	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲

اجتماعات أخرى

حضـر السيـد خالـد ناصـر الشامسـي، رئيس لجنـة التدقيـق والالتـزام التابعـة لمجلس الإدارة، الاجتمـاع الدوري مع المسؤوليـن بمصـرف البحريـن المركـزي بتاريـخ 17 سبتمبر 2025.

الإفصاحات الخاصة بهيئة الرقابة الشرعية

شكل البنك هيئة الرقابة الشرعية منذ العام 2016، حيث أن البنك يقوم بإجراء بعض أعماله وفقا للشريعة الإسلامية، وشكلت هذه الهيئة لضمان توافق هذه الأعمال مع الأحكام الشرعية والمعايير المحاسبية الإسلامية. وقد وافق مجلس إدارة البنك على لائحة عمل هذه الهيئة حسب متطلبات الجهة الرقابية في مملكة البحرين، وأعضاء الهيئة واجتماعاتها خلال العام كالتالي:

اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية 2025

الأعضاء	4 فبراير	15 مايو
فضيلة الشيخ / د. أسامة بحر - رئيس اللجنة	•	•
فضيلة الشيخ / عبد الناصر آل محمود - عضو اللجنة	•	•
فضيلة الشيخ / د. عادل المرزوقي - عضو اللجنة	•	•

استراتيجية الإفصاح والتواصل

يتبع البنك سياسة واضحة تجاه توصيل المعلومات المتعلقة بأنشطته وأعماله الجميع مساهميه والأطراف ذات العلاقة واعتمد سياسة الإفصاح والتواصل المنسجمة مع متطلبات اتفاقية بازل 2، حيث تعقد الجمعية العمومية للبنك اجتماعاً سنوياً يحضره رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلين عن الجهات الرسمية والمدققين لاستعراض النتائج المالية والرد على أسئلة واستفسارات السادة المساهمين.

كما يتم الإعلان وتوفير المعلومات عن أية مستجدات من خلال موقع البنك الإلكتروني - www.bbkonline.com - أو عبر وسائل النشر الأخرى. كذلك يقوم البنك بنشر تقاريره السنوية والنتائج المالية للسنوات الثلاث الأخيرة. وأيضاً تقرير حوكمة الشركات، إطار عمل حوكمة - الشركات، وسياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة، ودليل عمل مجلس الإدارة. وميثاق العمل الخاص بأعضاء مجلس الإدارة، وسياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين وشروط مرجعية اللجان التابعة لمجلس الإدارة وبإمكان المساهمين تعبئة الاستمارة الإلكترونية الموجودة على موقع البنك الإلكتروني لتوجيه آية استفسارات قد تكون لديهم.

كما يوجد لدى البنك موقع إلكتروني داخلي للتواصل مع الموظفين في الأمور والشؤون الإدارية والأمور العامة، وتبادل المعلومات ذات الاهتمام المشترك.

الإفصاحات المتعلقة بالأجور والمكافآت

إن منهجية المكافآت لدى البنك مبنية على أساس التعويضات الشاملة. وتتضمن سياسة المكافأة المتغيرة والمرتبطة بالأداء بالإضافة إلى توفير مستوى تنافسي لإجمالي الأجر الثابت بهدف اجتذاب والاحتفاظ بأصحاب المؤهلات والكفاءات من الموظفين.

تبنّى البنك اللوائح ذات الصلة بممارسات الأجور والمكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي في عام 2014، وبناءً على ذلك قام بمراجعة الإطار العام المتغير لسياسة المكافآت الخاص به. وقد حاز الإطار المعدل لسياسات المكافآت على موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية الذي عُقد في 10 مارس 2015، وتمت مراجعته في 28 مارس 2022.

استراتيجية الأجور والمكافآت

تهدف الاستراتيجية الأساسية للأجور والمكافآت إلى تقديم مستوى تنافسي من المكافآت الإجمالية لاستقطاب الموظفين المؤهلين والأكفاء والاحتفاظ بهم. في حين ترتبط سياسة المكافآت المتغيرة في الأساس بالأداء، حيث تعمل على التوفيق بين مصالح الموظف ومصالح مساهمي البنك. وتدعم هذه السياسة تحقيق أهداف البنك من خلال الموازنة بين المكافآت بالنتائج قصيرة الأجل والأداء المستدام طويل الأجل. كما تهدف الاستراتيجية إلى تماشي المكافآت مع هيكل ونتائج المخاطر الخاص بذلك.

تُعد كفاءة جميع موظفينا والتزامهم على المدى البعيد عنصراً أساسياً في تحقيق النجاح. ومن ثم، فإننا نهدف إلى استقطاب الكوادر المؤهلة التي تتفانى في الالتزام بواجبها تجاه البنك والاحتفاظ بهم وتحفيزهم للقيام بأدوارهم الوظيفية بما يحقق مصالح مساهمينا على المدى البعيد.

وتتكون مجموعة المكافآت من العناصر الأساسية التالية:

1. الأجر الثابت
2. المزايا
3. مكافأة الأداء السنوية قصيرة الأجل
4. مكافأة الأداء السنوية طويلة الأجل

- ويضمن إطار الحوكمة القوي والفعّال أن يعمل البنك ضمن معايير واضحة لاستراتيجية وسياسة المكافآت الخاصة به. ويتم الإشراف على جميع الأمور الخاصة بالمكافآت والالتزام الكامل للمتطلبات التنظيمية من قِبل لجنة التعيين والمزايا والحوكمة.
- وتراعي سياسة الأجور والمكافآت الدور الوظيفي لكل موظف. حيث قامت بوضع معايير تحدد ما إذا كان الموظف مُخاطراً كبيراً و/أو شخصاً معتمداً لإدارة أعمال البنك أو في وظيفة رقابية أو مساندة.

ويكون الموظف شخصاً معتمداً إذا ما تطلب تعيينه موافقة مسبقة من الجهات الرقابية نظراً لأهمية دوره الوظيفي في البنك. ويكون الموظف مُخاطراً كبيراً إذا ما كان مديراً لأحد الأعمال الرئيسية بالبنك ويشمل ذلك الموظفين الذين يتبعونه، والذين يكون لهم تأثير كبير على حجم المخاطر.

ومن أجل الحصول على توافق بين ما يدفعه البنك لموظفيه واستراتيجية الأعمال الخاصة بنا، نقوم بتقييم الأداء الفردي لكل موظف مقابل الأهداف السنوية المالية وغير المالية وطويلة الأجل والتي تم تلخيصها في نظام إدارة الأداء الخاص بنا.

كما يراعي هذا التقييم مدى الالتزام بالقيم الخاصة بالبنك وإجراءات المخاطر والامتثال، وقبل كل شيء، النزاهة. وفي المجمل، لا يستند تقدير الأداء إلى ما تم تحقيقه خلال الأجل القصير والطويل فحسب، بل يستند كذلك إلى كيفية تحقيقه، لما له من أثر كبير في استدامة النشاط التجاري على المدى البعيد.

دور ومحور تركيز لجنة التعيين والمزايا والحوكمة

تقوم لجنة التعيين والمزايا والحوكمة بالإشراف على جميع سياسات المكافآت الخاصة بالموظفين. وتعتبر اللجنة الجهة الإشرافية والحاكمة لسياسة وممارسات وبرامج الأجور والمكافآت. وتتحمل اللجنة مسؤولية تحديد ومراجعة واقتراح سياسة الأجور ليتم اعتمادها من مجلس الإدارة. كما تقوم بوضع مبادئ وهيكل الحوكمة لجميع القرارات الخاصة بالمكافآت. وتضمن اللجنة كذلك دفع الأجور بطريقة عادلة ومسؤولة لجميع الموظفين. وتقوم بمراجعة دورية لسياسة الأجور والمكافآت لتعكس التغييرات في ممارسات السوق وخطة الأعمال وحجم مخاطر البنك.

وتتضمن مسؤوليات لجنة التعيين والمزايا والحوكمة فيما يتعلق بسياسة المكافآت المتغيرة، وكما هو موضح في ميثاق تكليفها، بما يلي على سبيل المثال وليس الحصر:

- اعتماد ومتابعة ومراجعة نظام الأجور والمكافآت لضمان تشغيل النظام كما هو مخطط له.
- تقييم أداء الأشخاص المعتمدين والمعنيين بشؤون المخاطر ومدى تماشيه مع أهداف البنك التأسيسية والاستراتيجية التوافقية وخطط الأعمال.
- مراجعة سياسات الأجور والمكافآت ليتم اعتمادها من مجلس إدارة البنك.
- الموافقة على مبالغ المكافآت الخاصة بكل شخص معتمد أو مُخاطر كبير، وكذلك إجمالي المكافآت المتغيرة المطلوب توزيعها، مع مراعاة الأجر الكامل، بما في ذلك الرواتب والاشتراكات والمصاريف والعلاوات ومزايا الموظف الأخرى.
- رفع توصية لمجلس إدارة البنك بشأن مكافأة الرئيس التنفيذي للمجموعة.
- ضمان تعديل ميزانية المكافآت لتتوافق مع جميع أنواع المخاطر التي يأخذها البنك والتأكد من أن نظام المكافآت يميز بين الموظفين الذين يساهمون بنفس الأرباح القصيرة الأجل لكن يأخذون قدراً مختلفاً من المخاطر بالنيابة عن البنك.
- التأكد من أن المكافأة المتغيرة تشكل جزءاً كبيراً من أجر الموظفين أصحاب المخاطر الكبيرة.
- مراجعة نتائج اختبار خطورة الأعمال والاختبار العكسي قبل الموافقة على إجمالي المكافأة المتغيرة المطلوب توزيعها، بما في ذلك الرواتب والاشتراكات والمصاريف والعلاوات ومزايا الموظف الأخرى.

- تقييم الممارسات التي يتم دفع الأجر والمكافأة بموجبها مقابل الإيرادات المستقبلية المحتملة التي يظل وقتها وإمكانية حدوثها غير مؤكدة. وسوف تستعلم لجنة التعيين والمزايا والحوكمة عن أي مكافآت دخل لا يمكن تحقيقها أو تظل إمكانية تحقيقها غير مؤكدة في وقت الدفع.
- التأكد من أن هيكل الأجر الثابت والمتغير للأشخاص المعتمدين في وظائف إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والعمليات والرقابة المالية والالتزام مرجحاً لصالح الأجر الثابت.
- التوصية بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناءً على حضورهم وأدائهم، وبما يتفق مع المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني.
- التأكد من تطبيق آليات التزام مناسبة لضمان التزام الموظفين بعدم استخدام استراتيجيات التحوط الشخصية أو التأمين ذي الصلة بالأجر والمسؤولية لإضعاف آثار تنظيم المخاطر المضمنة في اتفاقيات الأجور الخاصة بهم.

أعضاء لجنة التعيين والمزايا والحوكمة

كما هو موضح في تقرير حوكمة الشركات فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين، كما أن أعضاء لجنة التعيين والمزايا والحوكمة غالبيتهم مستقلين بما فيهم رئيس اللجنة. وتتكون لجنة التعيين والمزايا والحوكمة من الأعضاء التاليين:

اسم عضو لجنة التعيين والمزايا والحوكمة	تاريخ التعيين	عدد الاجتماعات التي حضرها	
		2025	2024
طارق جليل الصفّار	28 مارس 2023	**13**	13
دانة عقيل رئيس	28 مارس 2023	**13**	13
خالد ناصر الشامسي	28 مارس 2023	**13**	13
خالد حسين تقي	25 مارس 2025	***7**	-

بلغ مجموع المكافآت التي تم صرفها لأعضاء لجنة التعيين والمزايا والحوكمة خلال العام كأتعاب عن حضور الجلسات قيمة 24,500 ديناراً بحرينياً [2024: 32,150 ديناراً بحرينياً].

نطاق تطبيق سياسة الأجور والمكافآت

تم تطبيق سياسة الأجور والمكافآت المتغيرة على مستوى المجموعة لتشمل الفرع الرئيسي بمملكة البحرين وفرع البنك بدولة الكويت والمكاتب التمثيلية في دبي وتركيا. تتوافق ممارسات الأجور والمكافآت لدى بنك البحرين والكويت في جمهورية الهند مع مبادئ وممارسات الأجور والمكافآت الصادرة عن مجلس الاستقرار المالي (FSB) في أبريل 2009، والتي اعتمدها البنك الاحتياطي الهندي. تم استبعاد شركتي إنفيتا وكريدي مكس من هذه السياسة نظراً لأن إرشادات الأجور والمكافآت لا تنطبق عليها.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

- يتم تحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بما يتوافق وأحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني لسنة 2001. ويتم وضع حد أقصى للمكافآت بحيث لا تتجاوز المكافأة الإجمالية (باستثناء أتعاب حضور اجتماعات المجلس) نسبة 10 بالمائة من صافي الأرباح في أي سنة مالية بعد إجراء جميع الخصومات المطلوبة.

وتخضع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لموافقة المساهمين في الجمعية العامة العادية. ولا تتضمن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين العناصر ذات الصلة بالأداء مثل منح الأسهم أو خيارات الأسهم أو خطط الحوافز الأخرى ذات الصلة بالأسهم المؤجلة أو العلاوات أو مزايا التقاعد.

اعتمد البنك سياسة وافق عليها مجلس الإدارة لتطبيق مكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة المختلفة عن مشاركتهم في أنشطة مجلس الإدارة ولجانه المؤقتة والدائمة. فيما يلي الأسس المقررة المتعلقة بتعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

- يجب معاملة أعضاء مجلس الإدارة بإنصاف عندما يتم تعويضهم عن العمل الإضافي أو الجهد المبذول في مشاركتهم في لجان المجلس المؤقتة أو الدائمة.
- مبدأ المشاركة هو حضور الاجتماعات قدر الإمكان، وبالتالي لن يتم دفع أي مبالغ مقابل عدم حضور اجتماعات اللجان. ويعتبر حضور الاجتماع عبر الهاتف / الاتصال المرئي بمثابة حضور للاجتماع.
- يخضع دفع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لقانون الشركات التجارية رقم 21 لعام 2001 وأي تعديلات تطرأ عليه، وبالتالي يجب أن تتوافق المكافآت مع أحكام القانون.
- يتم صرف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بتوصية من مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة في اجتماعها السنوي بالتساوي للأعضاء باستثناء رئيس مجلس الإدارة الذي يحصل على 200% من المكافأة المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة العاديين بسبب مسؤولياته الإضافية. ويعذر عضو مجلس الإدارة عن عدم حضور اجتماع واحد خلال العام، وسيتم خصم 500 دينار بحريني لكل غياب إضافي للاجتماعات المقررة.
- يتقاضى أعضاء مجلس الإدارة مبلغ 500 دينار بحريني كبدل حضور أي اجتماع للجان مجلس الإدارة. ويتقاضى رئيس اللجنة 150% من المبلغ المذكور بسبب مسؤولياته الإضافية.
- ويحصل أعضاء مجلس الإدارة غير المقيمين في مملكة البحرين على مبلغ إجمالي بقيمة 600 دينار بحريني كعلاوة سفر (تشمل الفندق والمصاريف الأخرى باستثناء تذاكر الطيران) لحضور اجتماعات مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة، وسيتم دفع علاوة السفر المذكورة مرة واحدة لمدة 3 أيام. يتم سداد النفقات المتكبدة أثناء المهام المتعلقة بالبنك - بخلاف حضور اجتماعات مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة في مملكة البحرين - خارج البحرين عند تقديم الفواتير إلى رئيس أمانة المجموعة للشركات، وفي حالة غيابه، إلى نائب رئيس أمانة المجموعة للشركات.
- يحصل أعضاء مجلس الإدارة الحصول على 1000 دينار بحريني كرسوم حضور لأي من اجتماعات المجلس. ويحصل رئيس مجلس الإدارة على 150% من هذا المبلغ المدفوع لأعضاء المجلس الآخرين.
- لا توجد مكافآت أخرى لأعضاء مجلس الإدارة ولا ينطبق عليهم نظام الرواتب أو أسهم الأداء أو مكافآت الأداء على أعضاء مجلس الإدارة.

الإفصاحات المتعلقة بالأجور والمكافآت (تتمـــــة)

تفاصيل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

الاسم	المكافآت الثابتة					المكافآت المتغيرة					مكافأة نهاية الخدمة	المجموع الكلي (لا يشمل بدل المصروفات)	بدل المصروفات
	مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة المرفوعة إلى الجمعية العامة العادية	مجموع بدلات حضور جلسات المجلس واللجان	رواتب	أخرى (علاوة السفر فقط)	المجموع	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	مكافآت	خطط الحوافز	أخرى	المجموع			
أولاً: السادة الذين كانوا أعضاء في مجلس الإدارة خلال العام 2024م من 01/01/2024م إلى 27/03/2024م:													
السيد مراد علي مراد	28,525.00	2,500.00	–	–	–	–	–	–	–	–	–		–
السيد محمد عبد الرحمن حسين	14,264.00	2,000.00	–	–	–	–	–	–	–	–	–		–
ثانياً: الأعضاء المستقلون:													
السيد طارق جليل الصفّار	105,737.00	11,000.00	–	–	–	–	–	–	–	116,737.00	–		–
السيد عارف حيدر رحيمي	60,000.00	16,250.00	–	856.13	–	–	–	–	–	77,106.13	–		–
السيد خالد ناصر الشامسي	60,000.00	23,999.85	–	21,599.86	–	–	–	–	–	105,599.71	–		–
السيد منذر عبد العزيز الكوهجي	45,737.00	7,750.00	–	–	–	–	–	–	–	53,487.00	–		–
الدكتورة غنية محسن الدرازي	45,737.00	4,500.00	–	852.23	–	–	–	–	–	51,089.23	–		–
ثالثاً: الأعضاء غير التنفيذيين:													
السيد خالد حسين تقي	60,000.00	6,000.00	–	–	–	–	–	–	–	66,000.00	–		–
السيدة نور نائل الجاسم*	60,000.00	5,000.00	–	4,800.00	–	–	–	–	–	69,800.00	–		–
السيدة دانة عقيل رئيس**	60,000.00	7,000.00	–	–	–	–	–	–	–	67,000.00	–		–
السيد ناصر خالد الراعي**	60,000.00	11,500.00	–	–	–	–	–	–	–	71,500.00	–		–
السيد خالد محمد العصفور*	60,000.00	6,500.00	-	5,400.00	-	–	–	–	–	71,900.00	–		–
رابعاً: الأعضاء التنفيذيون:													
لا يوجد	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–		–
المجموع	**660,000.00**	**103,999.85**	**–**	**33,508.217**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**797,508.07**	**–**		**–**

ملاحظات:
1. جميع المبالغ بالدينار البحريني.
2. مكافأة عضوية مجلس الإدارة دفعت عام 2025 عن عام 2024، بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة العادية في 25 مارس 2025.
* حُوّل المبلغ إلى الهيئة العامة للاستثمار - الكويت.
** حُوّل المبلغ إلى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي.

المكافآت المتغيّرة للموظفين

تعتمد المكافأة المتغيّرة على مستوى الأداء. وتتكون من مكافأة الأداء السنوية والحوافز طويلة الأجل الخاصة بالأداء المستقبلي للبنك. وكجزء من المكافأة المتغيّرة لموظفينا، يتم منح المكافأة السنوية بناء على نسبة تحقيق الأهداف التشغيلية والمالية المحددة لكل سنة، وعلى الأداء الفردي للموظفين ومدى مساهمتهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

وقد طبق البنك هيكلاً معتمداً من مجلس إدارته لوضع رابط شفاف بين المكافأة المتغيرة والأداء. وقد صُمم الهيكل على أساس استيفاء الأداء المالي المرضي وتحقيق العوامل غير المالية الأخرى، والتي ستؤدي، عند تساوي جميع العناصر الأخرى، إلى توفير ميزانية عامة للمكافآت قبل اعتماد أي تخصيص لخطوط الأعمال والموظفين بصورة فردية.

وفي الهيكل المعتمد لتحديد المكافأة المتغيرة الإجمالية، تهدف لجنة التعيين والمزايا والحوكمة إلى موازنة توزيع الأرباح بين المساهمين والموظفين.

تتضمن مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى البنك مزيج من المقاييس قصيرة الأجل والمقاييس طويلة الأجل، وتتضمن مؤشرات الربحية والملاءة والسيولة والالتزام والنمو. حيث تضمن عملية إدارة الأداء بالبنك توزيع جميع الأهداف وترتيبها بشكلٍ تتابعي لجميع وحدات الأعمال والموظفين المعنيين.

ولتحديد مبلغ المكافأة المتغيرة، يبدأ البنك بوضع الأهداف الخاصة ومقاييس الأداء النوعية الأخرى التي تؤدي إلى تحديد ميزانية المكافآت. ويتم بعد ذلك تعديل الميزانية لتتوافق مع المخاطر باستخدام المقاييس المعدلة بما في ذلك الاعتبارات التطلعية.

تقوم لجنة التعيين والمزايا والحوكمة بتقييم الممارسات التي يتم دفع المكافأة بموجبها بعناية للتحقق من الإيرادات المستقبلية المحتملة التي يظل وقتها وإمكانية حدوثها غير مؤكدة. وتثبت اللجنة أن قرارتها متوافقة مع تقييم المركز المالي والتوقعات المستقبلية.

يستخدم البنك عملية رسمية وشفافة لتعديل المبلغ الإجمالي للمكافآت حسب نوعية الأرباح وماهية المخاطر. كما يهدف إلى دفع المكافآت من الأرباح المحققة والمستدامة. فإذا لم تكن جودة الأرباح قوية، يمكن تعديل قاعدة الأرباح وفقاً لتقدير لجنة التعيين والمزايا والحوكمة.

وحتى يتسنى للبنك تمويل ميزانية المكافآت يجب تحقيق حد الأهداف المالية. وتضمن مقاييس الأداء تقليص المكافأة المتغيرة بشكلٍ عام وملحوظ عندما يكون الأداء المالي للبنك ضعيفاً أو سلبياً. وعلاوة على ذلك، يخضع مبلغ المكافآت الإجمالية المستهدفة لتعديلات المخاطر التي تتماشى مع هيكل تقييم المخاطر والارتباط.

أجر الوظائف الرقابية والمساندة

إن مستوى الأجور للوظائف الرقابية والمساندة يمكّن البنك من استقطاب موظفين مؤهلين وذوي خبرة في هذه الوظائف. ويضمن البنك أن يكون مزيج الأجر الثابت والمتغير لموظفي الوظائف الرقابية والمساندة لصالح الأجر الثابت. ويتوقف الأجر المتغير للوظائف الرقابية على الأهداف الخاصة بالوظيفة، ولا يتم تحديده من خلال الأداء المالي لمجالات الأعمال التي يقوم هؤلاء الموظفون بمراقبتها.

ويلعب نظام إدارة الأداء دوراً حيوياً في تحديد أداء وحدات المساندة والرقابة على أساس الأهداف المحددة لكلٍ منها. وتتوقف هذه الأهداف بشكلٍ أكبر على الأهداف غير المالية والتي تتضمن المخاطر والرقابة والالتزام والاعتبارات الأخلاقية وكذلك متطلبات السوق والبيئة التنظيمية، بعيداً عن المهام التي لها قيمة مضافة والخاصة بكل وحدة.

المكافأة المتغيرة لوحدات الأعمال

يتم تحديد المكافأة المتغيرة لوحدات الأعمال بشكلٍ رئيسي من خلال أهداف الأداء الرئيسية المحددة ضمن نظام إدارة الأداء بالبنك. وتحتوي هذه الأهداف على الأهداف المالية وغير المالية، بما في ذلك التحكم في المخاطر والالتزام والاعتبارات الأخلاقية وكذلك متطلبات السوق والمتطلبات التنظيمية. وتضمن مراعاة تقييمات المخاطر في تقييم أداء الأفراد أن تتم معاملة أي موظفَيْن يحققان نفس الدخل متوسط الأجل لكنهما يتحملان مستويات مختلفة من المخاطر بالنيابة عن البنك بشكلٍ مختلف من خلال نظام المكافآت والأجور.

هيكل تقييم المخاطر

إن الهدف من تقييم ارتباطات المخاطر هو الربط بين المكافأة المتغيرة وحجم مخاطر البنك. وفي مساعيه للقيام بذلك، يراعي البنك كلاً من المقاييس الكمية والنوعية في عملية تقييم المخاطر. وتلعب كل من المقاييس الكمية والتقدير البشري دوراً مهماً في تحديد أي تعديلات خاصة بالمخاطر. وتشمل عملية تقييم المخاطر الحاجة إلى التأكد من أن سياسة الأجور والمكافآت المحددة تقلل الحوافز لأخذ المخاطر الإضافية وغير الواجبة، ومتناسقة مع نتائج تقييم المخاطر وتقدم مزيجاً مناسباً من الأجر يتماشى مع حجم المخاطر.

وتتحقق لجنة التعيين والمزايا والحوكمة مما إذا كانت سياسة المكافأة المتغيرة تتماشى مع حجم المخاطر التي يمكن التعرض لها. كما تضمن من خلال تقييمها للمخاطر ألّا يتم ربط المكافأة بالإيرادات المستقبلية المحتملة التي يظل وقتها وإمكانية حدوثها غير مؤكدة.

وتراعي تعديلات المخاطر جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر المعنوية والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وتكلفة رأس المال. ويباشر البنك تقييم المخاطر لمراجعة الأداء المالي والتشغيلي مقابل استراتيجية الأعمال وأداء المخاطر قبل توزيع المكافأة السنوية.

ويضمن البنك ألّا تحد ميزانية المكافأة المتغيرة قوة وملاءة رأس المال. ويعتمد المدى الذي يحتاج إليه البنك لبناء قاعدة رأسمالية على المركز الرأسمالي الحالي وإجراءات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

يخضع هيكل تقييم المخاطر لمراجعة دورية من أجل مواءمته مع آخر التوجهات والممارسات في مجال تقييم المخاطر وضمان مزيد من التركيز على استراتيجية المخاطر الخاصة بالبنك. وقد تم إجراء آخر عملية مراجعة وتمت الموافقة على الهيكل من قبل مجلس الإدارة في أكتوبر 2022. وشملت عملية المراجعة إدخال عدد من التحسينات على معايير المخاطر الحالية وإضافة إجراءات جديدة متعلقة بالالتزام والأمن السيبراني.

ويراعي حجم الميزانية الإجمالية للمكافآت المتغيرة وتخصيصها داخل البنك النطاق الكامل للمخاطر الحالية والمحتملة، بما في ذلك:

(أ) تكلفة وكمية رأس المال المطلوب لدعم المخاطر المتخذة؛

(ب) تكلفة وكمية مخاطر السيولة التي تم تحملها عند تنفيذ الأعمال؛

(ج) التوافق مع وقت وإمكانية حدوث الإيرادات المستقبلية المحتملة المدمجة في الأرباح الحالية.

تعديلات المخاطر

يوجد لدى البنك هيكل تقييم مخاطر رجعي، والذي هو عبارة عن تقييم نوعي للاختبار العكسي للأداء الفعلي في مقابل افتراضات المخاطر المسبقة.

وفي السنوات التي يتكبد فيها البنك خسائر مادية في أدائه المالي، سوف يعمل هيكل تعديل المخاطر بالشكل التالي:

- سوف يكون هناك تقليصاً ملحوظاً في المكافآت المتغيرة الإجمالية.
- على المستوى الفردي، سوف يعكس الأداء الضعيف للبنك عدم استيفاء مؤشرات الأداء الفردية، ومن ثم يكون تقييم أداء الموظفين منخفضاً.
- انخفاض في قيمة الأسهم أو المنح المؤجلة.
- تغييرات محتملة في فترات المنح، وإجراء تأجيل إضافي للمكافآت غير الممنوحة.
- وأخيراً، إذا ما كان الأثر الكمي والنوعي للخسارة كبيراً، قد يتم التفكير في استرداد وتعديل منح المكافأة المتغيرة السابقة.

يمكن للّجنة التعيين والمزايا والحوكمة، بموافقة الإدارة، تبرير واتخاذ القرارات الاختيارية التالية:

- زيادة أو خفض التعديل الرجعي.
- النظر في القيام بتأجيل إضافي أو زيادة في كم المكافآت غير النقدية.
- الاسترداد من خلال ترتيبات الاسترداد والتعديل.

الإفصاحات المتعلقة بالأجور والمكافآت (تتمـــــة)

هيكل الاسترداد والتعديل

تتيح أحكام الاسترداد والتعديل الخاصة لمجلس الإدارة فقط تحديد، عندما يكون ذلك مناسباً، إمكانية مصادرة/تعديل العناصر غير الممنوحة بموجب خطة المكافآت المؤجّلة، أو استرداد المكافأة المتغيرة المقدم في حالات معينة. ويهدف ذلك إلى السماح بالاستجابة بشكلٍ مناسب إذا كانت عوامل الأداء التي استندت إليها قرارات المكافآت السابقة تثبت أنها لا تعكس الأداء المقابل على المدى الطويل. وتحتوي جميع منح المكافآت المؤجلة على أحكام تتيح للبنك إمكانية خفض أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين كان أداؤهم الفردي له تأثير سلبي كبير على البنك خلال سنة الأداء ذات الصلة.

إن مجلس الإدارة هو الجهة الوحيدة المخوّلة باتخاذ أي قرار يخص استرداد المنح.

وتتيح أحكام الاسترداد والتعديل لمجلس إدارة البنك تحديد ما إذا كان من الممكن تعديل/إلغاء العناصر الممنوحة/غير الممنوحة بموجب خطة العلاوات المؤجّلة في بعض الحالات. وتتضمن هذه الحالات ما يلي:

- وجود دليل معقول على سوء التصرف المتعمد أو الخطأ الجسيم أو إهمال أو عجز الموظف بما يسبب تكبد البنك و/أو وحدة العمل التابع لها خسائر مادية في أدائها المالي أو تحريف كبير في البيانات المالية أو فشل ذريع في إدارة المخاطر أو خسارة السمعة التجارية أو تعريضها للخطر بسبب أفعال أو إهمال أو سوء تصرف أو عجز خلال سنة الأداء ذات الصلة.
- تعمد الموظف تضليل السوق و/أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال سنة الأداء ذات الصلة.

كما يمكن استخدام الاسترداد إذا كان تعديل الجزء غير الممنوح من المكافأة غير كافٍ نظراً لطبيعة ودرجة خطورة المشكلة.

مكونات المكافأة المتغيرة

تتضمن المكافأة المتغيرة المكونات الأساسية التالية:

النقد المقدم	جزء المكافأة المتغيّرة الممنوحة والمدفوعة نقداً في نهاية عملية تقييم الأداء لكل سنة.
النقد المؤجل	جزء المكافأة المتغيّرة الممنوحة والمدفوعة نقداً على أساس تناسبي على مدار فترة 3 سنوات.
منح الأسهم قصيرة الأجل المقدمة	جزء المكافأة المتغيّرة الممنوحة والصادرة في شكل أسهم في نهاية عملية تقييم الأداء لكل سنة.
منح الأسهم قصيرة الأجل المؤجلة	جزء المكافأة المتغيّرة الممنوحة والمدفوعة في شكل أسهم على أساس تناسبي على مدار فترة 3 سنوات.
منح أسهم الأداء طويلة الأجل	إن أنظمة الحوافز طويلة الأجل عبارة عن برامج مكافآت قائمة على الأسهم، يتم بموجبها سنوياً تخصيص عدد من أسهم البنك للمديرين التنفيذيين وموظفي الإدارة العليا تحتسب وفقاً لأدائهم، وإمكانياتهم ودرجة أهمية الوظيفة. يتم تحويل ملكية الأسهم المكتسبة للموظف بعد تقييم أداء البنك مقابل مؤشرات الأداء المحددة لفترة الاكتساب.

تخضع جميع المكافآت المؤجّلة وطويلة الأجل لأحكام الاسترداد والتعديل. ويتم تحويل ملكية أسهم المكافآت والأرباح الموزعة عنها لصالح الموظف بعد فترة اكتساب مدتها ستة أشهر من تاريخ المنح. ويرتبط عدد منح الأسهم العادية بسعر السهم وفقاً لقواعد خطة حوافز الأسهم.

يتم الاحتفاظ بجميع الأسهم والمكافآت النقدية المؤجلة وإدارتها في عهدة مسجلة ومعتمدة في مملكة البحرين.

المكافأة المؤجلة

يخضع جميع موظفي الإدارة العليا أو ممن يتقاضون مستحقّات قدرها 100,000 دينار بحريني في السنة في فروع البحرين والفروع الخارجية لقواعد التأجيل التالية - باستثناء الفروع الموجودة في الهند:

1. الرئيس التنفيذي للمجموعة والموظفون الخمسة الأعلى أجراً ضمن مجموعة قطاعات الأعمال:

عنصر المكافأة المتغيرة	النسب المئوية للدفع	فترة المنح	فترة الاكتساب	التعديل	الاسترداد
النقد المقدم	%40	فوراً	–	–	نعم
النقد المؤجل	%10	3 سنوات	–	نعم	نعم
منح الأسهم المؤجلة	%50	3 سنوات	6 أشهر	نعم	نعم

2. جميع الموظفين الآخرين المشمولين:

عنصر المكافأة المتغيرة	النسب المئوية للدفع	فترة المنح	فترة الاكتساب	التعديل	الاسترداد
النقد المقدم	%50	فوراً	–	–	نعم
النقد المؤجل	%10	فوراً	6 أشهر	نعم	نعم
منح الأسهم المؤجلة	%40	3 سنوات	6 أشهر	نعم	نعم

ويمكن للّجنة التعيين والمزايا والحوكمة، بناءً على تقييمها لهيكل الأدوار الوظيفية والمخاطر التي اتخذها الموظف زيادة تغطية الموظفين الذين سيخضعون لترتيبات مؤجلة.

تفاصيل المكافأة المدفوعة

(أ) مجلس الإدارة

	2025 دينار بحريني	2024 دينار بحريني
أتعاب حضور الجلسات وبدل السفر	**167,250.00**	137,508.067
مكافأة*	**660,000.00**	659,500.000
أخرى	**24,596.180**	67,099.215

* المبلغ المدفوع خلال العام نظير الأداء عن العام الماضي.

(ب) أعضاء مجالس إدارة الشركات التابعة

	2025 دينار بحريني	2024 دينار بحريني
أتعاب حضور الجلسات وبدل السفر	**7,800**	8,100
مكافأة*	**129,250**	128,819
أخرى	**–**	–

(ج) الموظفون

1. أجر ومكافآت الموظفين

بالألف دينار بحريني	2025 عدد الموظفين	المكافأة الثابتة نقداً	المكافأة الممنوحة عند التوظيف (نقداً / أسهم)	المكافأة المضمونة (نقداً / أسهم)	المكافأة المتغيرة المقدمة نقداً	المكافأة المتغيرة المقدمة أسهم	المكافأة المتغيرة المؤجلة نقداً	المكافأة المتغيرة المؤجلة أسهم	المكافأة المتغيرة المؤجلة أخرى	الإجمالي
الأشخاص المعتمدون - الأعمال	11	2,102	–	–	998	12	127	709	–	3,948
الأشخاص المعتمدون - الرقابة والمساندة	16	2,130	–	–	499	78	–	360	–	3,068
كبار المُخاطرين الآخرين	47	4,566	–	–	1,157	216	–	864	–	6,803
الموظفون الآخرون: البحرين	682	16,033	–	–	3,413	24	–	96	–	19,567
الموظفون الآخرون: الفروع الدولية والشركات التابعة	599	8,554	–	–	790	3	–	13	–	9,359
إجمالي	1,355	33,384	–	–	6,858	333	127	2,043	–	42,745

أعداد الموظفين في الجدول أعلاه تشمل الموظفين في البنك وفروعه الخارجية والشركات التابعة له مباشرة ومملوكة له بالكامل.

تم إدراج تعديلات أخرى غير مباشرة لمستحقات تكاليف الموظفين بقيمة **1,734,273 ديناراً بحرينياً** في الجدول أعلاه. لم يتم إدراج تكاليف الموظفين غير المباشرة التي تبلغ **(10,476) ديناراً بحرينياً** في الجدول أعلاه.

أجور اجتماعات مجالس الإدارة المدفوعة لأعضاء الإدارة التنفيذية في العام 2025 نظير تمثيل البنك في مجالس إدارة الشركات التابعة المملوكة بالكامل و / أو شركات زميلة بلغت **147,372 دينار بحريني** وتم إدراجها في الجدول أعلاه.

يشتمل المبلغ الإجمالي للمكافآت على مدفوعات إنهاء الخدمة خلال العام والتي بلغت **68,878** ديناراً بحرينياً، وبلغت أعلى قيمة مدفوعة منها لفرد واحد **45,226** ديناراً بحرينياً.

بالألف دينار بحريني	2024 عدد الموظفين	المكافأة الثابتة نقداً	المكافأة الممنوحة عند التوظيف (نقداً / أسهم)	المكافأة المضمونة (نقداً / أسهم)	المكافأة المتغيرة المقدمة نقداً	المكافأة المتغيرة المقدمة أسهم	المكافأة المتغيرة المؤجلة نقداً	المكافأة المتغيرة المؤجلة أسهم	المكافأة المتغيرة المؤجلة أخرى	الإجمالي
الأشخاص المعتمدون - الأعمال**	13	2,613	–	–	999	10	80	459	–	4,160
الأشخاص المعتمدون - الرقابة والمساندة	17	2,265	–	–	529	94	–	423	–	3,310
كبار المُخاطرين الآخرين	42	4,181	–	–	1,033	192	–	768	–	6,174
الموظفون الآخرون: البحرين	602	14,390	–	–	2,521	9	–	38	–	16,958
الموظفون الآخرون: الفروع الدولية والشركات التابعة	586	8,754	–	–	693	2	–	12	–	9,461
إجمالي	1,250	32,202	–	–	5,775	308	80	1,700	–	40,063

أعداد الموظفين في الجدول أعلاه تشمل الموظفين في البنك وفروعه الخارجية والشركات التابعة له مباشرة ومملوكة له بالكامل.

تم إدراج تعديلات أخرى غير مباشرة لمستحقات تكاليف الموظفين بقيمة **387,978 ديناراً بحرينياً** في الجدول أعلاه. لم يتم إدراج تكاليف الموظفين غير المباشرة التي تبلغ **119,564 ديناراً بحرينياً** في الجدول أعلاه.

أجور اجتماعات مجالس الإدارة المدفوعة لأعضاء الإدارة التنفيذية في العام 2024 نظير تمثيل البنك في مجالس إدارة الشركات التابعة المملوكة بالكامل و / أو شركات زميلة بلغت **158,309 دينار بحريني** وتم إدراجها في الجدول أعلاه.

لم يتم دفع أي مدفوعات لإنهاء الخدمة في العام 2024.

** الأشخاص المعتمدون - الأعمال يشملون الرئيس التنفيذي للمجموعة السابق والحالي.

الإفصاحات المتعلقة بالأجور والمكافآت (تتمـــــة)

2. المنح المؤجلة

	2025			
	نقداً (ألف دينار بحريني)	أسهم		المجموع (ألف دينار بحريني)
		العدد	(ألف دينار بحريني)	
الرصيد الافتتاحي	**421**	**18,768,428**	**7,150**	**7,572**
الممنوح خلال الفترة*	**143**	**4,614,157**	**2,376**	**2,519**
المدفوع / المصروف خلال الفترة	**(143)**	**(4,073,601)**	**(2,016)**	**(2,159)**
تعديلات الخدمة والأداء والمخاطر	**–**	**–**	**–**	**–**
تعديلات مرتبطة بأسهم المنحة	**–**	**223,858**	**–**	**–**
الرصيد الختامي	**421**	**19,532,842**	**7,511**	**7,932**

* حساب عدد الأسهم المؤجلة الممنوحة لعام 2025 بصورة تقديرية على أساس سعر السهم 0.515 فلس في نهاية العام، حيث سيتم اعتماد السعر النهائي بعد مضي 14 يوماً من تاريخ الجمعية العامة العمومية السنوية.

	2024			
	نقداً (ألف دينار بحريني)	أسهم		المجموع (ألف دينار بحريني)
		العدد	(ألف دينار بحريني)	
الرصيد الافتتاحي	421	17,777,553	6,871	7,293
الممنوح خلال الفترة*	129	4,205,328	2,027	2,156
المدفوع / المصروف خلال الفترة	(129)	(3,608,378)	(1,748)	(1,877)
تعديلات الخدمة والأداء والمخاطر	–	(58,493)	–	–
تعديلات مرتبطة بأسهم المنحة	–	452,418	–	–
الرصيد الختامي	421	18,768,428	7,150	7,572

* خلال العام 2024 تمت إعادة احتساب الأسهم المؤجلة على أساس سعر السهم بعد مضي 14 يوماً من تاريخ الجمعية العامة السنوية للبنك على أساس سعر السهم 0.482 فلس، وتم تحديثها لتمثل الأسهم الفعلية الممنوحة للموظفين خلال العام 2024.

في حالة المكافآت طويلة الأجل القائمة على الأداء الممنوحة، تم إدراج الأسهم في الجدول أعلاه على افتراض احتمالية الاستحقاق.

وتعتمد المبالغ الواردة في الجداول على الأسهم الممنوحة، وقد لا تتطابق بالضرورة مع المصروفات المحاسبية التي تراعي شروط الاستحقاق وشروط الخدمة.

3. أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي للمجموعة والمسؤول المالي الأعلى للمجموعة

الإدارة التنفيذية	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة 2025	مجموع المكافآت المدفوعة (Bonus) 2025*	أي مكافآت نقدية / عينية أخرى للعام 2025**	المجموع الكلي 2025
أعلى ستة مكافآت من أعضاء الإدارة التنفيذية، بما في ذلك الرئيس التنفيذي للمجموعة والمسؤول المالي الأعلى للمجموعة	1,539,677	820,345	156,520	2,516,541

ملاحظة: جميع المبالغ بالدينار البحريني.

* دُفع 496,424 ديناراً بحرينياً نقداً و323,921 ديناراً بحرينياً على شكل أسهم من إجمالي المبلغ. تم سداد هذه المبالغ في العام 2025، إلا أنها تتعلق بالعام 2024.

** يمثل هذا قيمة عدد الأسهم طويلة الأجل المكتسبة خلال العام.

معلومات عن المؤسسة

الهيكل التنظيمي

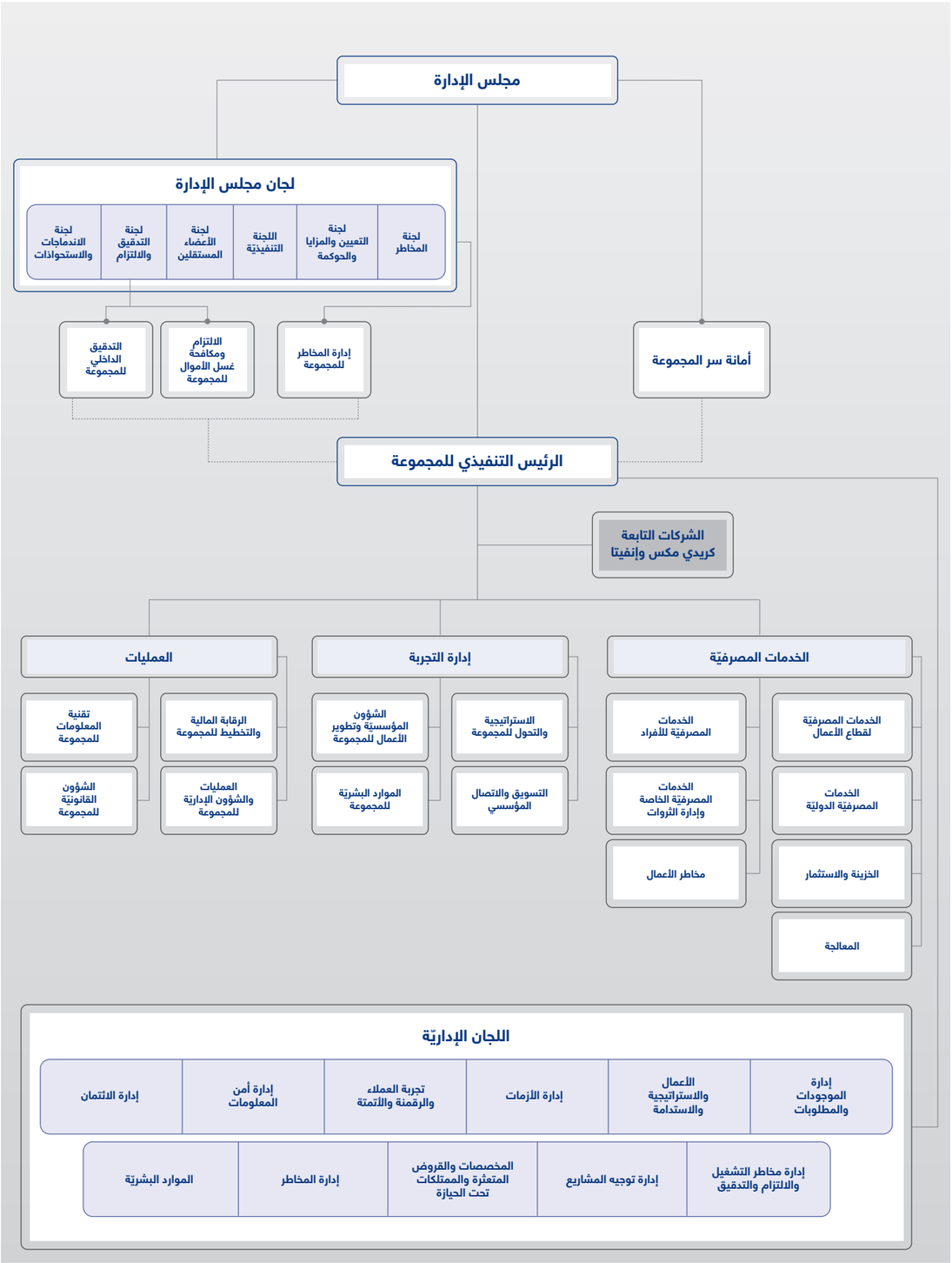

وافق مجلس الإدارة على الهيكل التنظيمي أعلاه في 30 أكتوبر 2025.

معلومات عن المؤسسة (تتمـــــة)

اللجان الإدارية

تعقد اللجان الإداريّة اجتماعاتها برئاسة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتُشكّل اللجان الإداريّة من رؤساء الأقسام ذات العلاقة الذين يتم تعيينهم من قبل رئيس اللجنة.

اللجنة	ملخص مهام ومسئوليات اللجنة:	اجتماعات اللجنة الدورية
إدارة الموجودات والمطلوبات	وضع السياسات واللوائح التنظيمية لإدارة الميزانية العمومية ومراقبة المخاطر ذات العلاقة.	شهريّة
الأعمال والاستراتيجية والاستدامة	متابعة التقدّم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية، وتسليط الضوء على المخاطر والتحديات، ومراجعة تقدّم دوائر العمل المعنية والإشراف عليها فيما يتعلق بالمبادرات الاستراتيجيّة وخطط الأعمال والميزانيات المعتمدة. وكذلك مراقبة المؤشرات الماليّة والمزايا، والإشراف على تنفيذ البنك لإطار الاستدامة وخريطة الطريق ذات الصلة.	ربع سنويّة
إدارة الأزمات	الإشراف التنفيذي على خطط استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث لحماية العمليات وكوادر العمل وسمعة البنك أثناء الحوادث الجسيمة. وكذلك مراقبة أداء البرنامج مقابل متطلبات إدارة استمرارية الأعمال، واعتماد نطاق التمارين السنويّة ونتائجها، ورفع تقارير بأداء البرنامج إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.	مرتان في السنة
تجربة العملاء والرقمنة والأتمتة	متابعة وتحليل مؤشرات الأداء الرئيسيّة الخاصة بتجربة العملاء ، وتجميع أبرز شكاوى العملاء وتعليقاتهم عبر مختلف القنوات. وكذلك متابعة أداء القنوات / الخدمات / الحلول الرقميّة ومعدلات تبنّيها واستخدامها، والإشراف على خطط المبادرات المعنية بتبسيط العمليات وتعزيز كفاءة الخدمة من خلال الرقمنة والأتمتة والروبوتات، بما في ذلك مؤشرات الابتكار والبيانات والتقدّم المحرز في تبنّي الذكاء الاصطناعي.	ربع سنويّة
إدارة أمن المعلومات	ضمان سرية وسلامة وخصوصية نُظم المعلومات والبيانات لدى بنك البحرين والكويت والتأكّد من إتاحتها في كل الأوقات، وذلك وفقًا للقوانين السارية والاشتراطات التنظيميّة والرقابيّة ومعايير الأمن، بما يكفل حمايتها من التهديدات ومحاولات الاختراق أو سوء الاستخدام أو الفقدان أو التلف. وكذلك الإشراف على نُظم أمن المعلومات ومسائل الخصوصية وتوجيهها على مستوى المجموعة بأكملها، ورفع تقارير عن الوضع العام إلى لجنة المخاطر، ومن ثم إلى مجلس الإدارة.	ربع سنويّة
إدارة الائتمان	الموافقة على طلبات الائتمان والاستثمارات المقترحة إلى حد معين. إلى جانب استعراض والتوصية بأي اقتراحات تتطلب موافقة اللجنة التنفيذيّة أو المجلس عليها.	أسبوعيّة
إدارة مخاطر التشغيل والالتزام والتدقيق	اتخاذ القرارات بشأن المسائل المتعلقة بمخاطر التشغيل والالتزام والتدقيق، إلى جانب مراجعة التقارير ذات الصلة.	ربع سنويّة
إدارة توجيه المشاريع	وضع خريطة طريق ممتدة لثلاثة أعوام بشأن محفظة المشاريع ومراقبة تنفيذها على مستوى المجموعة بأكملها، وضمان مواءمتها مع استراتيجية البنك والاشتراطات التنظيميّة والرقابيّة والأولويات الماليّة. وتولّي مسؤولية ترتيب الأولويات باستخدام آلية موحّدة للاختيار والتنفيذ، والإشراف على المصروفات الرأسماليّة، وتخصيص الموارد، وإجراء التعديلات اللازمة على التمويل/ النطاق/الجدول الزمني من أجل تحقيق أعلى عائد على الاستثمار والوصول إلى أفضل النتائج. وكذلك توفير نظام حوكمة للمحفظة بأكملها، ولا سيّما المشاريع الحيوية، ومساءلة المعنيين بشأن تحديثات الحالة الدقيقة.	شهريّة
المخصصات والقروض المتعثرة والممتلكات تحت الحيازة	دراسة وتحديد اشتراطات مخصصات القروض والسلفيات الائتمانيّة والاستثمارات. واستعراض واتخاذ القرارات بشأن الممتلكات التي تمت حيازتها. إلى جانب ضمان الالتزام بالضوابط الداخليّة والاشتراطات الرقابيّة.	ربع سنويّة

اللجنة	ملخص مهام ومسئوليات اللجنة:	اجتماعات اللجنة الدورية:
إدارة المخاطر	رفع التوصية / اعتماد السياسات والإجراءات المتعلقة بالمخاطر، ومراجعة / مراقبة أنواع المخاطر المختلفة، ووضع / رفع التوصية بشأن تدابير التخفيف من المخاطر. علاوة على ذلك، تتولّى اللجنة مسؤولية اعتماد ومراقبة المخاطر خارج حدود البلاد وإدارة التعرضات / التركيزات الجغرافيّة.	8 مرات في السنة
الموارد البشريّة	وضع السياسات والإجراءات الإدارية واللوائح التنظيمية لإدارة الموارد البشرية.	مرة كل شهرين

مصالح الإدارة التنفيذيّة

إجمالي عدد الأسهم المملوكة لأعضاء فريق الإدارة التنفيذيّة وتداولها خلال العام 2025.

الاسم	فئة الأسهم	31 ديسمبر 2025	تداول عن طريق بورصة البحرين		31 ديسمبر 2024
			بيع	شراء	
ياسر الشريفي	عادية	**-**	-	-	-
حسّان بورشيد	عادية	**1,059,307**		321,972	737,335
محمد عبد الله	عادية	**945,762**	-	217,186	728,576
نديم الكوهجي	عادية	**400,671**	-	114,671	286,000
محمد الريس	عادية	**200,482**	-	75,732	124,750
سلمان الحسن	عادية	**282,977**	-	61,221	221,756
أحمد تقي	عادية	**174,650**	124,202	81,606	217,246
عقيل غيث	عادية	**-**	-	-	-
سيمون كارميناتي	عادية	**747,237**	-	99,958	647,279
محمد العالي	عادية	**-**	-	-	-
فيدهو ميتال	عادية	**619,894**	-	-	619,894
ندين الشيراوي	عادية	**330,009**	-	46,168	283,841
إبراهيم مشعل	عادية	**-**	-	-	-
خالد الناصر	عادية	**-**	-	-	-
أحمد عبد القدوس	عادية	**-**	-	-	-
صلاح الجساس	عادية	**280,000**	10,000	50,000	240,000
ليلى رضي	عادية	**39,533**	-	16,928	22,605
أيريس إدواردز	عادية	**-**	-	-	-
راج دوغار	عادية		غادر البنك خلال العام		343,111

ملاحظة: يمثل الجدول أعلاه إجمالي الأسهم المملوكة لأعضاء الإدارة التنفيذيّة كما في 31 ديسمبر 2025، بما في ذلك أسهم المنحة والأسهم المحوّلة خلال العام كجزء من خطة حوافز أسهم الموظفين.

استثمارات البنك الأخرى كما في 31 ديسمبر 2025

نسب المساهمين الرئيسيين في أسهم الشركة (5% وأكثر):

الاسم/الشركة	المقر الرئيسي	الوضع القانوني	تاريخ الملكية	%	عدد الأسهم	
					31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
فنكورب ذ.م.م.	البحرين	ذ.م.م.	2022	26.19	**475,784,748**	475,784,748
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي (الهيئة العامة لصندوق التقاعد)	البحرين	هيئة حكومية	1986	19.27	**350,103,291**	350,103,291
الهيئة العامة للاستثمار الكويتية	الكويت	هيئة حكومية	1990	19.20	**348,740,444**	348,740,444
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي	البحرين	هيئة حكومية	1986	13.70	**248,832,726**	248,832,726

ملكية البنك في شركات أخرى مدرجة في بورصة البحرين (5% أو أكثر):

الاسم/الشركة	المقر الرئيسي	الوضع القانوني	تاريخ الملكية	%	عدد الأسهم	
					31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
الشركة البحرينية الكويتية للتأمين	البحرين	ش.م.ب.	2006	6.82	**10,237,379**	10,237,379
شركة الأوراق المالية والاستثمار (سيكو)	البحرين	ش.م.ب. (م)	2006	7.91	**34,913,024**	34,913,024
شركة البحرين للتسهيلات التجارية	البحرين	ش.م.ب.	1994	23.03	**47,023,363**	47,023,363

استثمارات البنك في شركات أخرى (مدرجة/غير مدرجة داخل/خارج مملكة البحرين) (10% أو أكثر):

الاسم/الشركة	المقر الرئيسي	الوضع القانوني	تاريخ الملكية	%	عدد الأسهم	
					31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
كريدي مكس	البحرين	ش.م.ب. (مقفلة)	1999	100.00	**10,000,000**	10,000,000
إنفيتا	البحرين	ذ.م.م.	2006	100.00	**1,000,000**	1,000,000
(973Labs) ذ.م.م.[1]	البحرين	ذ.م.م.	2022	100.00	**500,000**	500,000
العالمية لخدمات الدفع[2]	البحرين	ذ.م.م.	2005	70.00	**12,728**	12,728
شركة بنفت	البحرين	ش.م.ب. (مقفلة)	1997	22.00	**6,843**	6,843
نسيج	البحرين	ش.م.ب.	2009	15.15	**130,909,096**	130,909,096
بنك الأسرة	البحرين	ش.م.ب.	2009	10.00	**2,000,000**	2,000,000
ديار الحرمين العلا المحدودة	جزر كايمان	ذ.م.م.	2011	35.00	**16,450,000**	16,450,000
شركة بي بي كي جيوجيت	الكويت	ش.م.ك.	2012	40.00	**2,000,000**	2,000,000
إنفيتا - الكويت[3]	الكويت	ش.م.ك. (مقفلة)	2014	40.00	**400,000**	400,000
صندوق البحرين للسيولة	البحرين	محدودة	2016	23.52	**4,016**	6,336

(1) مملوكة من خلال كريدي مكس وإنفيتا.
(2) مملوكة من خلال كريدي مكس.
(3) مملوكة من خلال إنفيتا.

مكاتب بنك البحرين والكويت والفروع الدوليّة

للحصول على تفاصيل الاتصال بمكاتبنا وفروعنا المحليّة والدوليّة، يرجى زيارة موقعنا على الإنترنت www.bbkonline.com. يقع المقر الرئيسي للبنك في البحرين، ويعمل أيضاً في الكويت والهند والإمارات العربيّة المتحدة وتركيا.

القسم الثالث
البيانات الماليــة

58 استعراض النتائج الماليّة
60 تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين
القائمة الموحدة لـ:
63 - القائمة الموحدة للمركز المالي
64 - القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر
65 - القائمة الموحدة للدخل الشامل الآخر
66 - القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية
67 - القائمة الموحدة للتدفقات النقدية
68 - إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
103 - إفصاحات رأس المال التنظيمي لاتفاقية بازل 3

استعراض النتائج الماليّة

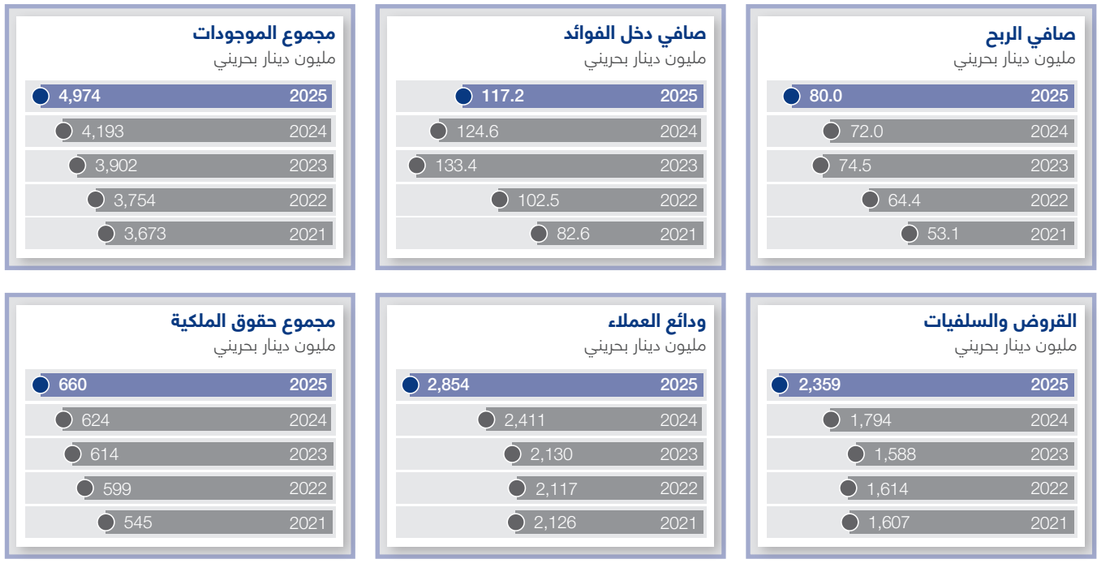

نظرة عامة

سجلت المجموعة صافي ربح، عائد إلى ملاك البنك، قدره 80.0 مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، بارتفاع نسبته 11.1 بالمئة مقارنةً بنتائج العام 2024.

وواصلت المجموعة تحقيق أداء قوي خلال العام 2025، مما يؤكد على مرونة نموذج أعمالها وفاعليته، حيث حافظت على معدل العائد على متوسط الموجودات بنسبة 1.8 بالمئة، وبلغ العائد على متوسط حقوق الملكية 12.8 بالمئة، مما يعكس متانة ربحية المجموعة. كما ارتفعت ربحية السهم الأساسية والمخفضة لتصل إلى 44 فلساً مقابل 40 فلساً في العام السابق. علاوة على ذلك، حافظت المجموعة على وضع قوي للسيولة، حيث بلغت نسبة الموجودات السائلة 29.9 بالمئة من إجمالي الموجودات بنهاية العام 2025، مقابل 34.4 بالمئة في العام السابق.

يقدم هذا القسم نظرة شاملة على الأداء المالي للمجموعة، إذ يسلط الضوء على النتائج التشغيلية الموحدة وبيان المركز المالي الشامل لبنك البحرين والكويت، كما يغطي جميع عمليات المجموعة، بما في ذلك فروعها الخارجية، وشركاتها التابعة، والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة، والاستثمارات غير المباشرة في الشركات الزميلة من خلال الشركات التابعة.

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وبما يتوافق مع قانون الشركات التجارية لمملكة البحرين وقانون المؤسسات المالية، ودليل قواعد مصرف البحرين المركزي، وتوجيهات مصرف البحرين المركزي ولوائحه وقراراته، والقرارات والقواعد والإجراءات ذات الصلة ببورصة البحرين والشروط المنصوص عليها في عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك.

النتائج التشغيلية

ارتفع صافي الربح العائد إلى ملاك البنك بنسبة 11.1 بالمئة عن العام الماضي، ليصل إلى 80.0 مليون دينار بحريني. كما ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي، بما في ذلك إسهامات الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة، ارتفاعاً طفيفاً بمقدار 0.6 مليون دينار بحريني أو 0.4 بالمئة ليبلغ 161.8 مليون دينار بحريني. جاء هذا التحسن مدفوعاً في المقام الأول بارتفاع صافي دخل الرسوم والعمولات، إضافة إلى التحول الإيجابي الملحوظ في أداء الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة، حيث سجلت أرباحاً بقيمة 1.5 مليون دينار بحريني مقارنة بخسائر بلغت 2.7 مليون دينار بحريني في العام 2024، مما يؤكد على مرونة نموذج الأعمال الفعال الذي يطبقه البنك، فضلاً عن جهوده الدؤوبة لتنويع الدخل من المصادر غير المرتبطة بالفوائد.

كذلك تراجع صافي المخصصات من 17.3 مليون دينار بحريني في العام 2024 إلى 6.8 مليون دينار بحريني في العام 2025، أي بانخفاض نسبته 60.7 بالمئة، الأمر الذي يعكس قدرة البنك على إدارة مخاطر الائتمان والتعرضات المتعثرة بفاعلية.

صافي دخل الفوائد

انخفض صافي دخل الفوائد بنسبة 5.9 بالمئة ليصل إلى 117.2 مليون دينار بحريني (2024: 124.6 مليون دينار بحريني) بسبب زيادة مصروفات الفوائد مقارنةً بالعام السابق.

الإيرادات الأخرى

تتألف الإيرادات التشغيلية الأخرى من الإيرادات غير المتعلقة بالفوائد المحققة من مختلف الأنشطة المصرفية، بما في ذلك معاملات النقد الأجنبي، والاستثمار في الصناديق الاستثمارية ذات الدخل غير الثابت، ومبيعات الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، وعمليات التداول الاستثماري، وحصة المجموعة من نتائج الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة.

بلغ إجمالي الإيرادات الأخرى (بما في ذلك الحصة من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة) 44.6 مليون دينار بحريني للعام 2025 مقابل 36.6 مليون دينار بحريني في العام 2024. أما صافي الرسوم والعمولات فقد بلغ 22.1 مليون دينار بحريني، مقابل 19.5 مليون دينار بحريني في العام الماضي، أي بنمو نسبته 13.3 بالمئة. كما ارتفعت الإيرادات الأخرى المتعلقة بالعملات الأجنبية وإيرادات الاستثمار بنسبة 6.1 بالمئة لتصل إلى 21.0 مليون دينار بحريني في العام 2025 مقابل 19.8 مليون دينار بحريني في العام الماضي، وهو ما يعكس المخرجات الإيجابية لاستراتيجية الاستثمار الحكيمة التي تتبناها المجموعة. أما حصة المجموعة من أرباح الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة فقد أظهرت تحسناً، حيث سجلت أرباحاً قيمتها 1.5 مليون دينار بحريني مقابل خسارة قيمتها 2.7 مليون دينار بحريني في العام 2024.

المصروفات التشغيلية

نتيجة لتنفيذ عدد من المبادرات الاستراتيجية، ومواصلة الاستثمار في تنمية الثروة البشرية لدعم تطبيق العديد من المبادرات الاستراتيجية ومبادرات الأعمال الرامية إلى تقديم أفضل تجربة مصرفية لعملائنا، ارتفعت المصروفات التشغيلية للمجموعة بنسبة 3.9 بالمئة من 71.3 مليون دينار بحريني إلى 74.1 مليون دينار بحريني. وشهدت تكاليف الموظفين ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 3.3 بالمئة من 39.6 مليون دينار بحريني إلى 40.9 مليون دينار بحريني، في حين ارتفعت التكاليف غير المتعلقة بالموظفين بنسبة 4.7 بالمئة لتصل إلى 33.2 مليون دينار بحريني (2024: 31.7 مليون دينار بحريني). ومع ذلك، وبفضل سياسته الحكيمة لضبط التكاليف وقدرته القوية على إدرار الدخل، فقد استطاع البنك تحقيق معدل جيد للتكلفة إلى الدخل بلغ 45.8 بالمئة (2024: 44.3 بالمئة).

صافي المخصصات

تراجع صافي المخصصات من 17.3 مليون دينار بحريني في العام 2024 إلى 6.8 مليون دينار بحريني في العام 2025، أي بانخفاض نسبته 60.7 بالمئة، الأمر الذي يعكس قدرة البنك على إدارة مخاطر الائتمان والتعرضات المتعثرة بفاعلية.

الدخل الشامل

بلغ إجمالي الدخل الشامل للبنك، العائد إلى الملاك، 102.2 مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، مقابل 69.5 مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024. ويُعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى القيم السوقية الإيجابية وارتفاع صافي الأرباح.

المركز المالي

حافظت المجموعة على مركز مالي قوي وسيولة جيدة، حيث وصل صافي القروض والسلفيات المقدمة للعملاء إلى 82.7 بالمئة في نهاية العام 2025 (2024: 74.4 بالمئة).

الموجودات

بلغ إجمالي الموجودات 4,974.3 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2025، بزيادة نسبتها 18.6 بالمئة مقابل 4,192.6 مليون دينار بحريني في العام السابق. كما ارتفع صافي القروض والسلفيات بنسبة 31.5 بالمئة ليصل إلى 2,358.5 مليون دينار بحريني (2024: 1,794.1 مليون دينار بحريني)، والتي تم تمويلها بشكل رئيسي من خلال النمو في ودائع العملاء. علاوة على ذلك، سجلت محفظة الأوراق المالية الاستثمارية ارتفاعاً نسبته 26.8 بالمئة لتصل إلى 1,190.9 مليون دينار بحريني مقابل 939.4 مليون دينار بحريني بنهاية ديسمبر 2024.

المطلوبات

حافظت المجموعة على هيكل تمويل متين ومتنوع، مع قدر ضئيل من الاعتماد على سوق المعاملات بين البنوك. ظلت ودائع العملاء هي المصدر الرئيس للتمويل، إذ شكلت نسبة 66.1 بالمئة من إجمالي المطلوبات. وحافظت المجموعة على قاعدة عملاء الخدمات المصرفية للأفراد عند 1,505.0 مليون دينار بحريني بنهاية العام 2025 (2024: 1,184.3 مليون دينار بحريني)، في حين ارتفع إجمالي ودائع العملاء بنسبة 18.3 بالمئة ليصل إلى 2,853.5 مليون دينار بحريني بنهاية ديسمبر 2025 (2024: 2,411.3 مليون دينار بحريني). ويظل الاقتراض بموجب اتفاقيات إعادة شراء والقروض لأجل عنصرين مهمين من قاعدة التمويل متوسطة الأجل والمستقرة للبنك، إذ بلغت الأولى 405.9 مليون دينار بحريني في نهاية العام (2024: 351.6 مليون دينار بحريني)، وبلغت الثانية 405.3 مليون دينار بحريني في نهاية العام (2024: 306.5 مليون دينار بحريني).

حقوق الملكية

بلغ إجمالي حقوق الملكية العائدة إلى ملاك البنك 657.5 مليون دينار بحريني في نهاية العام 2025 (2024: 620.8 مليون دينار بحريني). وبلغت نسبة ملاءة رأس المال للمجموعة 19.8 بالمئة مقابل 26.5 بالمئة في نهاية العام السابق، وهي نسبة أعلى كثيراً من الحد الأدنى المقرر من قِبَل مصرف البحرين المركزي البالغ 14.0 بالمئة للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية (D-SIBs). وتحرص المجموعة على الاحتفاظ برأس مال قوي يدعم خططها الاستراتيجية المستقبلية عبر تبني سياسات ديناميكية للاحتفاظ بالأرباح.

وتؤكد مرونة المجموعة وأداؤها القوي على متانة نموذج أعمالها الفعال، وتركيزها المتواصل على تحقيق أفضل قيمة لصالح مساهميها، كما تبرهن على قدرة المجموعة الكبيرة على الاستجابة بفاعلية لشتى متغيرات السوق.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمين

بنك البحرين والكويت ش.م.ب.

Shape the future with confidence

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك البحرين والكويت ش.م.ب. ("بنك البحرين والكويت ش.م.ب." أو "البنك") وشركاته التابعة (المشار إليهم معاً "بالمجموعة")، والتي تتكون من القائمة الموحدة للمركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025، والقوائم الموحدة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2025، وأداؤها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي.

أساس الرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسئولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)، كما هي مطبقة على عملية تدقيق القوائم المالية للمنشآت ذات المصلحة العامة، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيق القوائم المالية للمنشآت ذات المصلحة العامة في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات ووفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025. لقد تم دراسة هذه الأمور ضمن نطاق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وذلك لإبداء رأينا حول هذه القوائم، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. بالنسبة لكل أمر من الأمور الموضحة أدناه، تم تقديم تفاصيل عن كيفية معالجة هذه الأمور في عملية التدقيق في ذلك السياق.

لقد استوفينا المسئوليات المذكورة في بند مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناءً عليه، فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

الخسارة الائتمانية المتوقعة على القروض والسلف

أمور التدقيق الرئيسية	الكيفية التي تمت بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق
تعتبر عملية تقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة على المخاطر الائتمانية المرتبطة بالقروض والسلف وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 – بشأن الأدوات المالية مجالاً هاماً ومعقداً. يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 استخدام نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة لأغراض احتساب مخصصات الخسارة. تتضمن المجالات الرئيسية لاجتهادات الإدارة المطبقة في تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة على ما يلي: • تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على العميل قد زادت بشكل جوهري؛ و • اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك التغيرات في المتغيرات الاقتصادية الكلية للنظرة المستقبلية. نظراً لتعقيد المتطلبات بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، ومدى أهمية الاجتهادات والتقديرات المطبقة في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة وتعرض المجموعة للقروض والسلف التي تمثل 47% من إجمالي موجودات المجموعة، فإن عملية تدقيق الخسارة الائتمانية المتوقعة للقروض والسلف تستحوذ على تركيزاً رئيسياً. كما في 31 ديسمبر 2025، بلغ إجمالي قروض وسلف المجموعة 2,429.5 مليون دينار بحريني وبلغت الخسارة الائتمانية المتوقعة ذات الصلة 71.0 مليون دينار بحريني، مشتملة على خسارة ائتمانية متوقعة بمبلغ وقدره 23.3 مليون دينار بحريني مقابل تعرضات المرحلتين 1 و2 ومبلغ وقدره 47.7 مليون دينار بحريني مقابل التعرضات المصنفة ضمن المرحلة 3.	لقد تضمن نهجنا فحص الضوابط المرتبطة بالعمليات ذات الصلة بتقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة وتنفيذ إجراءات موضوعية بشأن تلك التقديرات. بمشاركة أخصائيينا الداخليين، ركزت إجراءات التدقيق الرئيسية على ما يلي: • لقد قمنا بفهم التصميم وفحصنا مدى الفعالية التشغيلية للضوابط ذات الصلة بنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة. • قمنا بتقدير وتقييم: o سياسة المجموعة الخاصة بالخسارة الائتمانية المتوقعة بما في ذلك تحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية وتأثيرها على معايير تصنيف المراحل ومدى توافقها مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وتوجيهات الجهات التنظيمية؛ o افتراضات الإدارة العليا المتعلقة بتحديد سيناريوهات الاقتصاد الكلي المستقبلية بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية وتحديد نسبها الترجيحية؛ و o الأساس المستخدم في تحديد المخصصات الإضافية المحددة من قبل الإدارة.

الخسارة الائتمانية المتوقعة على القروض والسلف (تتمـــة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)	الكيفية التي تمت بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق (تتمة)
راجع معلومات السياسات المحاسبية الهامة والتقديرات والآراء المحاسبية المطبقة في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة وإفصاحات القروض والسلف وجودة الائتمان في الإيضاحات رقم 3 و7 و33 حول القوائم المالية الموحدة.	• قمنا بمراجعة عينة من ملفات الائتمان وتنفيذ إجراءات لتقييم ما يلي: o التحديد في الوقت المناسب للتعرضات ذات الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية؛ o مدى ملائمة تصنيف المراحل؛ و o عملية تقييم الضمانات. • لقد فحصنا صحة اكتمال ودقة البيانات المستخدمة في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة وقمنا بإعادة احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس العينة. • قمنا بالنظر في مدى كفاية الإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة المرفقة فيما يتعلق بالخسارة الائتمانية المتوقعة على القروض والسلف وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2025

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2025، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات. إن مجلس الإدارة هو المسئول عن المعلومات الأخرى. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير مجلس الإدارة والذي يمثل جزءاً من التقرير السنوي، ومن المتوقع توفير البنود المتبقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال عملية التدقيق أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة. وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير التدقيق، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن تلك الحقيقة. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئوليات مجلس الإدارة حول القوائم المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، يكون مجلس الإدارة مسئولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية الموحدة، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول هو تأكيداً عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لِما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- فهم نظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.
- التأكد من مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجموعة في أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية الموحدة ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية التي تحقق العرض العادل.
- تخطيط وتنفيذ عملية تدقيق المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الوحدات التجارية ضمن نطاق المجموعة باعتبارها الأساس لتكوين رأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسئولون عن التوجيه والإشراف ومراجعة أعمال التدقيق التي تم تنفيذها في سياق عملية التدقيق للمجموعة. ونظل الجهة الوحيدة المسئولة عن رأينا حول التدقيق.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمين

بنك البحرين والكويت ش.م.ب. (تتمـــة)

إننا نتواصل مع لجنة التدقيق والامتثال حول عدة أمور من بينها، نطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق الهامة التي تتضمن أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

كما نقوم بتزويد لجنة التدقيق والامتثال بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بالاستقلالية، ونطلعها على جميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد تؤثر على استقلاليتنا وما من شأنه أن يحافظ على هذه الاستقلالية.

من تلك الأمور التي تم التواصل بها مع لجنة التدقيق والامتثال، القيام بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. أننا نقدم توضيح بشأن تلك الأمور في تقرير التدقيق مالم تمنع القوانين أو الأنظمة العامة الإفصاح عن ذلك الأمر، أو في حالات نادرة جداً والتي بناءً عليها لا يتم الإفصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا حيث أن الآثار السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي المجلد رقم 1، نفيد:

أ) بأن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات؛

ب) وأن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية الموحدة؛

ج) ولم يرد إلى علمنا خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 وقوع أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 1 والأحكام النافذة من المجلد رقم 6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي الموحد؛

د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير لمدققي الحسابات المستقلين هو السيد نادر رحيمي.

إرنست ويونغ

سجل قيد الشريك رقم 115
24 فبراير 2026
المنامة، مملكة البحرين

القائمة الموحدة للمركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2025

	إيضاحات	2025 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	4	**586.6**	687.7
أذونات الخزانة	5	**304.4**	399.2
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	6	**290.6**	167.9
قروض وسلف العملاء	7	**2,358.5**	1,794.1
أوراق مالية استثمارية	8	**1,190.9**	939.4
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	9	**134.5**	121.0
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	10	**35.1**	45.2
ممتلكات ومعدات	11	**39.8**	38.1
الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى	51	**33.9**	-
مجموع الموجودات		**4,974.3**	4,192.6
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى		**512.8**	375.5
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء		**405.9**	351.6
اقتراضات لأجل	12	**405.3**	306.5
ودائع العملاء	13	**2,853.5**	2,411.3
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	14	**136.4**	124.0
مجموع المطلوبات		**4,313.9**	3,568.9
حقوق الملكية			
رأس المال	15	**181.7**	181.7
أسهم خزانة	15	**(5.5)**	(5.0)
علاوة إصدار أسهم	15	**105.6**	105.6
إحتياطي قانوني	15	**90.8**	90.8
إحتياطي عام	15	**64.2**	64.2
تغيرات متراكمة في القيم العادلة	16	**47.6**	25.0
إحتياطي تحويل عملات أجنبية		**(17.0)**	(16.6)
أرباح مبقاة		**137.4**	132.3
توزيعات مقترحة	17	**52.7**	42.8
العائد إلى ملاك البنك		**657.5**	620.8
حقوق غير مسيطرة		**2.9**	2.9
مجموع حقوق الملكية		**660.4**	623.7
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**4,974.3**	4,192.6

طارق جليل الصفار
رئيس مجلس الإدارة

خالد حسين تقي
نائب رئيس مجلس الإدارة

ياسر الشريفي
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 51 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	إيضاحات	2025 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني
دخل الفوائد ودخل مشابه	18أ	**249.3**	251.9
مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة	18ب	**(132.1)**	(127.3)
صافي دخل الفوائد ودخل مشابه		**117.2**	124.6
دخل الرسوم والعمولات - صافي	19	**22.1**	19.5
دخل استثمارات ودخل آخر	20	**21.0**	19.8
مجموع الدخل التشغيلي		**160.3**	163.9
تكاليف الموظفين		**(40.9)**	(39.6)
مصروفات تشغيلية أخرى		**(33.2)**	(31.7)
مجموع المصروفات التشغيلية		**(74.1)**	(71.3)
صافي الاضمحلال والمخصصات والخسائر الائتمانية	21	**(6.8)**	(17.3)
صافي الدخل التشغيلي		**79.4**	75.3
حصة البنك من ربح / (خسارة) شركات زميلة ومشاريع مشتركة	10	**1.5**	(2.7)
الربح للسنة قبل الضرائب		**80.9**	72.6
دخل (مصروف) / رصيد ضريبي	22	**(0.2)**	0.1
صافي الربح للسنة		**80.7**	72.7
العائد إلى:			
ملاك البنك		**80.0**	72.0
حقوق غير مسيطرة		**0.7**	0.7
		80.7	72.7
النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (دينار بحريني)	23	**0.044**	0.040

طارق جليل الصفار
رئيس مجلس الإدارة

خالد حسين تقي
نائب رئيس مجلس الإدارة

ياسر الشريفي
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 51 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

القائمة الموحدة للدخل الشامل الآخر

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	إيضاحات	2025 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني
صافي الربح للسنة		**80.7**	72.7
الدخل الشامل الآخر:			
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها (أو تدويرها) لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر			
صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات أسهم حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	16	**7.9**	(0.6)
البنود التي سيتم أو من الممكن أن يتم إعادة تصنيفها (أو تدويرها) لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر			
التغير في إحتياطي تحويل العملات الأجنبية:			
فروق الصرف الناتجة عن تحويل العمليات الأجنبية		**(0.4)**	(1.1)
التغير في إحتياطي التحوط:			
الجزء الفعال للتغيرات في القيمة العادلة لتحوطات التدفقات النقدية	16	**(0.1)**	(0.4)
التغير في إحتياطي القيمة العادلة:			
صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	16	**21.2**	6.5
صافي المبلغ المحول إلى الأرباح أو الخسائر	16	**(6.4)**	(6.9)
الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة		**22.2**	(2.5)
مجموع الدخل الشامل للسنة		**102.9**	70.2
العائد إلى:			
ملاك البنك		**102.2**	69.5
حقوق غير مسيطرة		**0.7**	0.7
		102.9	70.2

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 51 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

		العائد إلى ملاك البنك											
	إيضاحات	رأس المال مليون دينار بحريني	أسهم خزانة مليون دينار بحريني	علاوة إصدار أسهم مليون دينار بحريني	إحتياطي قانوني مليون دينار بحريني	إحتياطي عام مليون دينار بحريني	تغيرات متراكمة في القيم العادلة مليون دينار بحريني	تعديلات تحويل عملات أجنبية مليون دينار بحريني	أرباح مبقاة مليون دينار بحريني	توزيعات مقترحة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني	حقوق غير مسيطرة مليون دينار بحريني	مجموع حقوق الملكية مليون دينار بحريني
الرصيد في 1 يناير 2024		173.0	(4.1)	105.6	86.0	64.2	24.7	(15.5)	131.9	45.3	611.1	2.8	613.9
الربح للسنة		-	-	-	-	-	-	-	72.0	-	72.0	0.7	72.7
خسارة شاملة أخرى		-	-	-	-	-	(1.4)	(1.1)	-	-	(2.5)	-	(2.5)
مجموع (الخسارة) / الدخل الشامل		-	-	-	-	-	(1.4)	(1.1)	72.0	-	69.5	0.7	70.2
الدفع على أساس الأسهم	42	-	-	-	-	-	-	-	0.3	-	0.3	-	0.3
بيع سندات أسهم حقوق الملكية المحتفظ بها من خلال الدخل الشامل الآخر	16	-	-	-	-	-	1.7	-	(1.7)	-	-	-	-
أرباح أسهم مدفوعة	17	-	-	-	-	-	-	-	(22.6)	(34.4)	(57.0)	(0.6)	(57.6)
أرباح أسهم منحة	17	8.7	-	-	-	-	-	-	-	(8.7)	-	-	-
تبرعات خيرية	17	-	-	-	-	-	-	-	-	(2.2)	(2.2)	-	(2.2)
التغير في أسهم الخزانة	15	-	(0.9)	-	-	-	-	-	-	-	(0.9)	-	(0.9)
محول إلى الإحتياطي القانوني	15	-	-	-	4.8	-	-	-	(4.8)	-	-	-	-
توزيعات مقترحة	17	-	-	-	-	-	-	-	(42.8)	42.8	-	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2024		181.7	(5.0)	105.6	90.8	64.2	25.0	(16.6)	132.3	42.8	620.8	2.9	623.7
الربح للسنة		**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**80.0**	**-**	**80.0**	**0.7**	**80.7**
دخل / (خسارة) شاملة أخرى		**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**22.6**	**(0.4)**	**-**	**-**	**22.2**	**-**	**22.2**
مجموع الدخل / (الخسارة) الشاملة		**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**22.6**	**(0.4)**	**80.0**	**-**	**102.2**	**0.7**	**102.9**
الدفع على أساس الأسهم	42	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**0.3**	**-**	**0.3**	**-**	**0.3**
أرباح أسهم مدفوعة	17	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(22.5)**	**(40.6)**	**(63.1)**	**(0.7)**	**(63.8)**
تبرعات خيرية	17	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(2.2)**	**(2.2)**	**-**	**(2.2)**
التغير في أسهم الخزانة	15	**-**	**(0.5)**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(0.5)**	**-**	**(0.5)**
توزيعات مقترحة	17	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(52.7)**	**52.7**	**-**	**-**	**-**
الرصيد في 31 ديسمبر 2025		**181.7**	**(5.5)**	**105.6**	**90.8**	**64.2**	**47.6**	**(17.0)**	**137.4**	**52.7**	**657.5**	**2.9**	**660.4**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 51 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

القائمة الموحدة للتدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	إيضاحات	2025 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني
الأنشطة التشغيلية			
الربح للسنة قبل الضرائب		**80.9**	72.6
تعديلات للبنود التالية			
استهلاك	11	**8.2**	8.8
صافي الاضمحلال والمخصصات والخسائر الائتمانية	21	**8.3**	19.5
حصة البنك من (ربح) / خسارة من شركات زميلة ومشاريع مشتركة	10	**(1.5)**	2.7
دخل الاستثمار		**-**	(0.1)
مكسب محقق من بيع أوراق مالية استثمارية	20	**(6.9)**	(7.7)
مصروفات فوائد مستحقة على الاقتراضات لأجل		**23.2**	24.5
الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		**112.2**	120.3
(الزيادة) / النقص في الموجودات التشغيلية			
ودائع الإحتياطي الإجباري لدى بنوك مركزية		**(4.4)**	(13.5)
أذونات الخزانة بتواريخ استحقاق أصلية لمدة تسعين يوماً أو أكثر		**94.7**	(9.9)
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى		**23.4**	(23.8)
قروض وسلف العملاء		**(580.0)**	(224.0)
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى		**(13.5)**	8.1
الزيادة / (النقص) في المطلوبات التشغيلية			
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى		**137.3**	(30.7)
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء		**54.2**	24.8
ودائع العملاء		**248.2**	281.3
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى		**(6.2)**	(26.4)
ضريبة دخل مدفوعة	22	**(0.2)**	0.1
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		**65.7**	106.3
الأنشطة الاستثمارية			
شراء أوراق مالية استثمارية		**(478.1)**	(369.5)
متحصلات من استرداد / بيع أوراق مالية استثمارية		**257.3**	345.9
صافي التغير في الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة	10	**11.6**	2.5
أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة ومشاريع مشتركة	10	**0.8**	0.1
التدفقات النقدية الناتجة عن الاستحواذ، صافي	51	**166.3**	-
شراء ممتلكات ومعدات		**(9.9)**	(9.1)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		**(52.0)**	(30.1)
الأنشطة التمويلية			
دفع أرباح أسهم وتوزيعات أخرى	17	**(65.3)**	(59.2)
دفع أرباح أسهم لحقوق غير مسيطرة		**(0.6)**	(0.6)
سداد اقتراضات لأجل		**(94.3)**	(207.3)
اقتراضات لأجل إضافية		**188.5**	214.9
التغير في أسهم الخزانة	15	**(0.5)**	(0.9)
التغير في الدفع على أساس الأسهم	42	**0.3**	0.3
صافي التدفقات النقدية من / (المستخدمة في) الأنشطة التمويلية		**28.1**	(52.8)
صافي التغيرات في النقد وما في حكمه		**41.8**	23.4
تعديلات تحويل عملات أجنبية – صافي		**(1.3)**	(0.8)
النقد وما في حكمه في بداية السنة		**722.2**	699.6
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	25	**762.7**	722.2
معلومات إضافية عن التدفقات النقدية:			
فوائد مستلمة		**244.3**	249.6
فوائد مدفوعة		**129.4**	125.0

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 51 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

31 ديسمبر 2025

1 الأنشطة

تأسس بنك البحرين والكويت ش.م.ب. ("بنك البحرين والكويت ش.م.ب" أو "البنك")، كشركة مساهمة عامة في مملكة البحرين بموجب مرسوم أميري صادر في شهر مارس 1971 ومسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة تحت سجل تجاري رقم 1234 بتاريخ 16 مارس 1971. يزاول البنك أنشطته في مملكة البحرين بموجب ترخيص مصرفي كبنك تجزئة تقليدي بموجب المجلد رقم 1 الصادر عن مصرف البحرين المركزي وأسهمه مدرجة في بورصة البحرين.

يزاول البنك الأنشطة المصرفية التجارية من خلال فروعه في مملكة البحرين ودولة الكويت وجمهورية الهند. كما ويزاول عمليات البطاقات الائتمانية وتنفيذ العمليات التجارية بالاستعانة بمصادر خارجية من خلال شركاته التابعة. يقع المقر الرئيسي المسجل للبنك في 43 شارع الحكومة، ص.ب. 597، المنامة، مملكة البحرين.

خلال السنة، قام البنك بالاستحواذ على عمليات الخدمات المصرفية للأفراد التابعة لبنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط، فرع البحرين ("إتش إس بي سي البحرين")، والتي تتضمن على نقل جميع القروض والودائع والحسابات للأفراد الخاصة بعملاء إتش إس بي سي البحرين. للحصول على تفاصيل إضافية راجع الإيضاح رقم 51.

خلال السنة، بدأ البنك مفاوضات أولية وأبرم اتفاقية غير ملزمة بشأن البيع المحتمل لحصته في شركة تابعة مملوكة بالكامل، وهي شركة إنفيتا ذ.م.م، لطرف آخر. كما هو بتاريخ إعداد التقرير المالي، لا تزال المفاوضات جارية بهذا الشأن.

لقد تم اعتماد إصدار القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 بناءً على قرار مجلس إدارة البنك الصادر بتاريخ 24 فبراير 2026.

2 أساس الإعداد

2.1 بيان بالالتزام

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي وطبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين وأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك.

2.2 العرف المحاسبي

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الأدوات المالية المشتقة، والأوراق المالية الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة والموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة. يتم تعديل القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات المثبتة والتي هي بنود تم التحوط لها في تحوطات القيم العادلة وهي بخلاف تلك المدرجة بالتكلفة لتسجيل التغيرات في القيم العادلة العائدة إلى المخاطر التي يتم التحوط لها.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة بالدينار البحريني، لكونه أيضاً العملة الرئيسية لعمليات البنك. وعلاوة على ذلك، تم تقريب جميع المبالغ إلى أقرب مليون ما لم ينص بخلاف ذلك.

2.3 أساس التوحيد

تشتمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة ("المجموعة"). تم استبعاد جميع المعاملات والأرصدة البينية بما فيها المكاسب والخسائر غير المحققة فيما بين شركات المجموعة عند التوحيد. يتخذ البنك وجميع شركاتها التابعة من 31 ديسمبر نهاية السنة المالية لهم. لدى البنك الشركات التابعة الرئيسية التالية:

مملوكة بصورة مباشرة من قبل البنك	الملكية 2025	الملكية 2024	بلد التأسيس	النشاط
كريدي ماكس ش.م.ب. (مقفلة)	%100	%100	مملكة البحرين	عمليات البطاقات الائتمانية
شركة إنفيتا ذ.م.م. (مقفلة)	%100	%100	مملكة البحرين	تقديم خدمات الاستعانة بمصادر خارجية

فيما يلي الشركات التابعة المملوكة بصورة مباشرة من خلال الشركات التابعة الرئيسية للبنك:

مملوكة بصورة غير مباشرة من قبل البنك	الملكية الفعلية 2025	الملكية الفعلية 2024	شركة تابعة محتفظ بها من قبل	بلد التأسيس	النشاط
الشركة العالمية لخدمات الدفع ذ.م.م	%70	%70	كريدي ماكس ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	خدمات المعالجة والحفظ المتعلقة بالبطاقات
973Labs ذ.م.م.*	%100	%100	كريدي ماكس ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	أنشطة الخبرة الاستشارية الحاسوبية وإدارة المرافق الحاسوبية

* تمتلك كريدي ماكس ش.م.ب. (مقفلة) وشركة إنفيتا ذ.م.م. حصة ملكية بنسبة 60% و40% في 973Labs ذ.م.م.

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة. تتحقق السيطرة عندما يكون لدى المجموعة تعرضات أو حقوق على العوائد المتغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها. وبالأخص، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها فقط إذا وفقط إذا كانت المجموعة تمتلك ما يلي:

- السلطة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق القائمة التي تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها)؛
- تعرضات أو حقوق على عوائد متغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها؛

- القدرة على استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على مقدار عوائدها.

عندما تمتلك المجموعة حقوق أقل في أغلبية حقوق التصويت أو حقوق مشابهة للشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة في تقييم ما إذا كانت تمتلك السلطة على الشركة المستثمر فيها، بما في ذلك:

- الترتيبات التعاقدية مع حاملي حقوق التصويت الآخرين للشركة المستثمر فيها؛
- الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و
- حقوق التصويت للمجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت مسيطرة أو غير مسيطرة على الشركة المستثمر فيها إذا كانت الحقائق والظروف تشير بأن هناك تغيرات على عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاث. يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة ويتم إيقاف التوحيد عندما تفقد المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة. يتم تضمين دخل ومصروفات الشركة التابعة المقتناة أو المستبعدة خلال السنة في قائمة الدخل الشامل أعتباراً من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة لغاية تاريخ إيقاف سيطرتها على الشركة التابعة.

ينسب الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر إلى حقوق حاملي الشركة الأم للمجموعة والحقوق غير المسيطرة، حتى وإن كانت هذه النتائج تؤدي إلى عجز في رصيد الحقوق غير المسيطرة. أينما استلزم الأمر، يتم إجراء تعديلات في القوائم المالية للشركات التابعة لتتماشى سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم استبعاد جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات البينية بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التوحيد.

يتم احتساب التغير في حصة ملكية الشركة التابعة دون فقدان السيطرة كمعاملة أسهم حقوق الملكية. إذا فقدت المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة، سينتج عنها ما يلي:

- استبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة؛
- استبعاد القيمة المدرجة لأي حقوق غير مسيطرة؛
- استبعاد فروق التحويل المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية؛
- إثبات القيمة العادلة للمقابل المستلم؛
- إثبات القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به؛
- إثبات أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر؛ و
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم للبنود المثبتة مسبقاً من في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المبقاة، أيهما أنسب، حيث سيكون ذلك مطلوباً إذا قامت المجموعة بشكل مباشر باستبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة.

3 السياسات المحاسبية

3.1 معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة مطبقة من قبل المجموعة

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة هي مطابقة لتلك التي تم إتباعها في إعداد القوائم المالية السنوية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، باستثناء تطبيق المعايير الجديدة أو التعديلات التي أدخلت على المعايير القائمة التي أصبحت نافذة اعتباراً من 1 يناير 2025، والتي تم الإفصاح عنها أدناه. لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معيار أو تفسير أو تعديل تم إصداره ولكنه غير إلزامي بعد.

عدم قابلية التحويل - التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 21

بالنسبة لفترات إعداد التقارير المالية السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2025، عدم قابلية التحويل - التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 21 بشأن تأثير التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية - تحدد التعديلات كيفية قيام المنشأة بتقييم ما إذا كانت العملة قابلة للتحويل وكيفية تحديد سعر الصرف الفوري عندما تكون العملة غير قابلة للتحويل. كما تتطلب التعديلات الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من فهم كيفية تأثير أو التأثير المتوقع لعدم قابلية تحويل العملة مع عملة أخرى على الأداء المالي للمنشأة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية.

لم يكن لهذا التعديل أي تأثير على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

3.2 معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة صادرة ولكنها غير إلزامية بعد

فيما يلي أدناه المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة ولكنها غير إلزامية بعد حتى تاريخ إصدار القوائم المالية الموحدة للمجموعة. تنوي المجموعة تطبيق هذه المعايير، حيثما ينطبق ذلك، في التاريخ (التواريخ) الإلزامية المعنية بكل منها.

(أ) التعديلات التي أدخلت على تصنيف وقياس الأدوات المالية: التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7

في شهر مايو 2024، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلات أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7، بشان تصنيف وقياس الأدوات المالية (التعديلات): تتضمن هذه التعديلات على ما يلي:

- توضح أنه يتم استبعاد إثبات المطلوب المالي في "تاريخ التسوية وإدخال خيار سياسة محاسبية (إذا تم استيفاء شروط معينة). لاستبعاد المطلوبات المالية التي يتم تسويتها باستخدام نظام الدفع الإلكتروني قبل تاريخ التسوية؛
- ارشادات إضافية حول كيفية تقييم التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية ذات سمات مرتبطة بالبيئة والمجتمع والحوكمة وسمات مشابهة؛
- توضحات حول ما يشكل "سمات غير القابلة للرجوع" وما هي خصائص الأدوات المرتبطة بها تعاقدياً؛ و
- إدخال إفصاحات بشأن الأدوات المالية ذات السمات المحتملة ومتطلبات الإفصاح الإضافية لأدوات أسهم حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

ستصبح التعديلات إلزامية على فترات إعداد التقارير المالية السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2026، مع السماح بالتطبيق المبكر لتصنيف الموجودات المالية والإفصاحات ذات الصلة فقط.

لا يتوقع بأن يكون لهذه التعديلات أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

(ب) المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 18 - المتعلق بالعرض والإفصاح في القوائم المالية

في شهر أبريل 2024، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 18، الذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 1 المتعلق بعرض القوائم المالية. يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 18 متطلبات جديدة للعرض ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر، بما في ذلك المجاميع والمجاميع الفرعية المحددة. علاوة على ذلك، يتعين على المنشآت تصنيف جميع الإيرادات والمصروفات ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن واحدة من خمس فئات: التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وضرائب الدخل والعمليات الموقوفة، حيث تعتبر الفئات الثلاث الأولى جديدة.

كما يلزم المعيار الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة حديثاً، والمجاميع الفرعية للإيرادات والمصروفات، ويتضمن متطلبات جديدة لتجميع المعلومات المالية وتصنيفها استنادا إلى "الأدوار" المحددة للقوائم المالية الأولية والإيضاحات المرفقة.

بالإضافة إلى ذلك، تم إدخال تعديلات محدودة النطاق على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 بشأن قائمة التدفقات النقدية والتي تتضمن تغيير نقطة البداية لتحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بموجب الطريقة غير المباشرة، من "الأرباح أو الخسائر" إلى "الأرباح أو الخسائر التشغيلية" والإلغاء الاختياري المتعلق بتصنيف التدفقات النقدية من أرباح الأسهم والفوائد. بالإضافة إلى ذلك، هناك تعديلات لاحقة على العديد من المعايير الأخرى.

سيصبح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 18 والتعديلات التي أدخلت على المعايير الأخرى إلزامياً على فترات إعداد التقارير المالية السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2027، يسمح بالتطبيق المبكر ولكن يجب الإفصاح عنه. سيتم تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 18 بأثر رجعي.

تعمل المجموعة حالياً على تحديد جميع التأثيرات التي ستحدثها التعديلات على القوائم المالية الأولية الموحدة والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة.

(ج) العقود المرتبطة بالكهرباء المعتمدة على الطبيعة – التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7

في شهر ديسمبر 2024، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلات أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي لإعداد التقارير رقم 7 – بشأن العقود المرتبطة بالكهرباء المعتمدة على الطبيعة، تنطبق التعديلات فقط على العقود المرتبطة بالكهرباء المعتمدة على الطبيعة؛ وتتضمن التعديلات على ما يلي:

- توضيح تطبيق متطلبات "الاستخدام الخاص" على العقود التي تدخل ضمن نطاق التعديلات؛
- تعديل متطلبات التصنيف لبند التحوط في علاقة تحوط التدفقات النقدية على العقود التي تدخل ضمن نطاق التعديلات؛ و
- إضافة متطلبات إفصاح جديدة لتمكين المستثمرين من فهم تأثير هذه العقود على الأداء المالي للشركة وتدفقاتها النقدية.

ستصبح التعديلات إلزامية على فترات إعداد التقارير المالية السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2026. يسمح بالتطبيق المبكر ولكن يجب الإفصاح عنه. سيتم تطبيق التعديلات المتعلقة باستثناء "الاستخدام الخاص" بأثر رجعي، بينما يجب تطبيق تعديلات محاسبة التحوط بأثر مستقبلي على علاقات التحوط الجديدة التي تم تصنيفها من تاريخ التطبيق المبدئي. بالإضافة إلى ذلك، يجب تطبيق تعديلات الإفصاح المتعلقة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 بالتزامن مع تطبيق التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9. إذا لم تقم المنشأة بإعادة عرض معلومات المقارنة، فلا يمكنها تقديم إفصاحات المقارنة.

نظراً لأن المجموعة لا تدخل مثل هذه العقود، فهي غير مؤهلة لاختيار تطبيق التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي لإعداد التقارير رقم 7

(د) المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 19 المتعلق بالشركات التابعة دون مساءلة عامة: الإفصاحات

في شهر مايو 2024، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 19، الذي يسمح للمنشآت المؤهلة باختيار تطبيق متطلبات الإفصاح المخفضة مع الاستمرار في تطبيق متطلبات الإثبات والقياس والعرض وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى. لكي تكون المنشأة مؤهلة، في نهاية فترة إعداد التقرير المالي، يجب أن تكون المنشأة شركة تابعة كما هو محدد في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10، وألا تكون خاضعة للمساءلة العامة، ويجب أن يكون لديها شركة أم (أساسية أو وسيطة) تقوم بإعداد قوائم مالية موحدة ومتاحة للاستخدام العام ومتوافقة مع معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية.

سيصبح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 19 إلزامي على فترات إعداد التقارير المالية السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2027، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لدى المجموعة شركة أم أساسية، تقوم باعداد قوائمها المالية الموحدة، المتاحة للاستخدام العام، والمتوافقة مع معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية. وتعد المجموعة مؤهلة لاختيار تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 19، وهي تعمل حالياً على تحديد تأثير هذا المعيار.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمـــــة)

31 ديسمبر 2025

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.2 معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة صادرة ولكنها غير إلزامية بعد (تتمة)

(هـ) التحسينات السنوية التي أدخلت على معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية – المجلد رقم 11

في شهر يوليو 2024، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي تسعة تعديلات محدودة النطاق كجزء من عملية الصيانة الدورية لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية. تتضمن هذه التعديلات على توضيحات وتبسيطات وتصحيحات أو تغيرات تهدف إلى تحسين التوافق في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 1 بشأن التطبيق لأول مرة للمعايير الدولية لإعداد التقارير والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 بشأن الأدوات المالية: الإفصاح والتوجيهات المصاحبة له بشأن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 بشان الأدوات المالية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10 بشأن القوائم المالية الموحدة ومعيار المحاسبة الدولي رقم 7 بشأن قائمة التدفقات النقدية. تسري التعديلات على الفترات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2026 ويُسمح بالتطبيق المبكر ويجب الإفصاح عنه.

تقوم المجموعة حالياً بتقييم التأثير الذي ستحدثه التعديلات على قوائمها المالية الموحدة.

3.3 السياسات المحاسبية الهامة

(أ) الموجودات والمطلوبات المالية

1. الاثبات والقياس المبدئي

جميع المشتريات والمبيعات "العادية" للموجودات المالية يتم إثباتها في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجود. إن المشتريات أو المبيعات العادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المنصوص عليه عامةً في القوانين أو حسب أعراف السوق.

يتم قياس الموجودات أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة، في حالة البند غير المدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تضاف إليه تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرةً إلى الاستحواذ أو الإصدار.

2. التصنيف

الموجودات المالية

عند الإثبات المبدئي، يتم تصنيف الموجودات المالية كمقاسة بالتكلفة المطفأة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة عند استيفاء كلاً من الشرطيّن التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي للدّين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس أدوات الدّين كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط عند استيفاء كل من الشرطيّن التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي الدّين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الإثبات المبدئي لاستثمارات أسهم حقوق الملكية التي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، يجوز للمجموعة اختيار لا رجعة فيه بعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حدة.

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى كمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

بالإضافة إلى ذلك، عند الإثبات المبدئي، يجوز للمجموعة تصنيف لا رجعة فيه الموجودات المالية التي تفي بالمتطلبات ليتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إذا كان القيام بذلك يلغي أو يخفض من عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ.

موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تقوم المجموعة بتصنيف بعض الموجودات المالية كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لأن هذه الموجودات كانت تدار وتقيم وتسجل داخلياً على أساس القيمة العادلة.

تقييم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات من خلاله على مستوى محفظة الأعمال لأن هذه الطريقة تعكس بشكل أفضل كيفية إدارة الأعمال وطريقة تقديم المعلومات إلى الإدارة. فيما يلي المعلومات التي يتم أخذها بعين الاعتبار:

- السياسات والأهداف المحددة لمحفظة الأعمال والتطبيق العملي لتلك السياسات. وبالأخص، ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات من الفوائد التعاقدية، وتحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات والاحتفاظ بها لأغراض السيولة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج الأعمال تلك) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛ و
- معدل تكرار المبيعات وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة، وأسباب تلك المبيعات، بالإضافة إلى توقعاتها بشأن أنشطة المبيعات المستقبلية. ومع ذلك، لا يتم أخذ المعلومات الخاصة بأنشطة المبيعات في الاعتبار بمعزل عن باقي الأنشطة، بل تعتبر جزء من عملية التقييم الشامل لكيفية تحقيق المجموعة لأهداف إدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو التي يتم إدارتها والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث لا يتم الاحتفاظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا يتم الاحتفاظ بها على حد سواء من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي للدّين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم

لأغراض هذا التقييم، يتم تحديد المبلغ الأصلي على أساس القيمة العادلة للموجودات المالية عند الإثبات المبدئي والتي قد تتغير على مدى عمر الموجود المالي. يتم تحديد "الفائدة" على أساس مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم وذلك خلال فترة زمنية معينة أو لمخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (مثال: مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي للدّين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويتضمن ذلك على تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تحتوي على شروط تعاقدية التي قد تغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا يستوفي هذا الشرط. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار ما يلي:

- الأحداث المحتملة التي قد تؤدي إلى تغير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرافعة المالية؛
- شروط الدفع المسبق والتمديد؛
- الشروط التي تحد من حق المجموعة في مطالبة بالتدفقات النقدية من الموجودات المحددة (مثال: ترتيبات الموجودات دون حق الرجوع على الضامن)؛ و
- الخصائص التي تسهم في تعديل مقابل القيمة الزمنية للنقود (مثال: إعادة تحديد معدل الفائدة بشكل دوري).

إعادة التصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد إثباتها المبدئي، إلا في فترة التي تقوم فيها ما المجموعة بتعيير نموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية.

المطلوبات المالية

تصنف المجموعة مطلوباتها المالية، بخلاف الضمانات المالية وارتباطات القرض كمقاسة بالتكلفة المطفأة.

3. الاستبعاد

الموجودات المالية

إذا تم تعديل الشروط الخاصة بالموجودات المالية، تقيّم المجموعة ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجودات المالية المعدلة مختلفة بشكل جوهري. وفي حالة وجود اختلافات جوهرية في التدفقات النقدية، فإن الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة عن الموجودات المالية الأصلية تعتبر قد انقضت مدتها. ففي هذه الحالة، يتم استبعاد الموجودات المالية الأصلية ويتم إثبات الموجودات المالية الجديدة بالقيمة العادلة.

عند استبعاد الموجودات المالية، فإن الفرق بين القيمة المدرجة للموجود المالي (أو القيمة المدرجة المخصصة لجزء من الموجود المالي المستبعد) ومجموع (i) المقابل المستلم (بما في ذلك أي موجود جديد تم اقتناؤه مخصوماً منه أي مطلوب جديد مفترض)، و(ii) أي مكسب أو خسارة متراكمة تم إثباتها في الدخل الشامل الآخر يتم إثباتها في الأرباح أو الخسائر.

يتم استبعاد الموجود المالي (كلياً أو جزئياً) عند:

- انتهاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الموجود؛ أو
- قيام المجموعة بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الموجود أو تعهدت بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب "ترتيب سداد"؛ سواءً (أ) قامت المجموعة بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية المتعلقة بملكية الموجود أو (ب) عندما لم تقم بنقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية المتعلقة بالموجود ولم يعد لديها سيطرة على الموجود المالي، ولكنها قامت بنقل السيطرة على الموجود.

المطلوبات المالية

تقوم المجموعة باستبعاد المطلوب المالي عندما تكون الالتزامات التعاقدية قد تم وفاؤه أو إلغاؤه أو انتهاء مدته.

استبعاد الأدوات المالية في سياق إصلاح معدل الفائدة المعروض فيما بين البنوك (أيبور)

تقوم المجموعة باستبعاد الموجودات المالية والمطلوبات المالية في حال إذا كان هناك تعديل جوهري في شروطها وأحكامها. وفي سياق إصلاح أيبور، تم بالفعل تعديل العديد من الأدوات المالية أو سيتم تعديلها عند انتقالها من أسعار أيبور إلى أسعار فائدة مرجعية خالية من المخاطر. وبالإضافة إلى تغير سعر فائدة الأداة المالية، قد يتم إدخال تغيرات أخرى على شروط الأداة المالية في أثناء عملية الانتقال.

بالنسبة للأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، تطبق المجموعة أولاً الطريقة العملية لتعكس التغير في سعر الفائدة المرجعي من أيبور إلى أسعار فائدة مرجعية خالية من المخاطر. وثانياً، بالنسبة لأية تغيرات لا تغطيها الطريقة العملية، تطبق المجموعة اجتهاداً لتقييم ما إذا كانت التغيرات جوهرية، وإذا كانت كذلك، فإنه يتم استبعاد الأداة المالية وإثبات أداة مالية جديدة. أما إذا لم تكن التغيرات جوهرية، تقوم المجموعة بتعديل إجمالي القيمة المدرجة للأداة المالية بالقيمة الحالية للتغيرات التي لا تغطيها الطريقة العملية، مخصومة باستخدام سعر الفائدة الفعلي المعدل.

(ب) ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

تدرج هذه بالتكلفة، معدلة لتحوطات القيمة العادلة بفعالية (إن وجدت)، بعد حسم أي مبالغ تم شطبها والخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة.

(ج) قروض وسلف العملاء

يتم مبدئياً قياس القروض والسلف المقاسة بالقيمة العادلة، مضافاً إليها التكاليف الإضافية المباشرة للمعاملة، ويتم لاحقاً قياسها بتكلفتها المطفأة وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، معدلة لتحوطات القيمة العادلة بفعالية (إن وجدت)، بعد خصم الفوائد المعلقة والخسائر الائتمانية المتوقعة وأية مبالغ تم شطبها.

(د) الأوراق المالية الاستثمارية

تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية على ما يلي:

- سندات الدّين الاستثمارية المقاسة بالتكلفة المطفأة؛ يتم قياسها مبدئياً بقيمها العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملات الإضافية المباشرة، ويتم لاحقاً قياسها بتكلفتها المطفأة وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- سندات الدّين الاستثمارية وسندات أسهم حقوق الملكية المقاسة اجبارياً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛ هذه هي القيمة العادلة مع التغيرات المثبتة مباشرةً في الأرباح أو الخسائر؛
- سندات الدّين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- الأوراق المالية الاستمارية في الأسهم المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

بالنسبة لسندات الدّين المقاسة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ يتم إثبات المكاسب والخسائر في الدخل الشامل الآخر، باستثناء ما يلي، التي يتم إثباتها في الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة بالنسبة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة:

- إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي؛
- مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة والاسترجاعات؛ و
- مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية.

عندما تكون سندات الدّين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مضمحلة أو مستبعدة، فإنه يتم إعادة تصنيف المكسب أو الخسارة المتراكمة المثبتة مسبقاً في الدخل الشامل الآخر من قائمة التغيرات في حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر.

تختار المجموعة العرض في قائمة الدخل الشامل الآخر التغيرات في القيمة العادلة لبعض الاستثمارات في أدوات أسهم حقوق الملكية. يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل أداة على حدة عند الإثبات المبدئي وهو اختيار لا رجعة فيه.

لن يتم إعادة تصنيف المكاسب والخسائر الناتجة عن أدوات أسهم حقوق الملكية تلك إلى الأرباح أو الخسائر، ولا يتم إثبات الاضمحلال في الأرباح أو الخسائر. يتم إثبات أرباح الأسهم في الأرباح أو الخسائر، ما لم تكن تمثل بشكل واضح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار، ففي هذه الحالة يتم إثباتها في الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل المكاسب والخسائر المتراكمة المثبتة في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المبقاة عند استبعاد الاستثمار.

(هـ) قياس القيمة العادلة

تقيس المجموعة الأدوات المالية مثل المشتقات المالية بالقيمة العادلة في تاريخ كل ميزانية.

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجود أو الذي يتم دفعه لتحويل مطلوب في معاملة منظمة بين مشاركي السوق في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن معاملة بيع الموجود أو تحويل المطلوب تحدث إما:

- في السوق الرئيسي للموجود أو المطلوب؛ أو
- في السوق الأكثر فائدة للموجود أو المطلوب في حال غياب السوق الرئيسي. يجب أن يكون السوق الرئيسي أو السوق الأكثر فائدة متاح التعامل فيه للمجموعة.

يتم قياس القيمة العادلة للموجود أو المطلوب باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الموجود أو المطلوب، على افتراض بأن مشاركي السوق يعملون بما يحقق أفضل مصالحهم الاقتصادية. يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المسعرة في السوق النشطة بالرجوع إلى أسعار العروض المعلنة في السوق على التوالي عند إقفال العمل بتاريخ قائمة المركز المالي.

في حالة الاستثمارات غير المسعرة، تستخدم المجموعة تقنيات التقييم المناسبة حسب الظروف حينما تتوفر بشأنها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، والذي يزيد الحد الاقصى لاستخدام المدخلات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها ويحد من استخدام المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس أو يتم الإفصاح عن قيمها العادلة في القوائم المالية الموحدة ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، بناءً على أدنى مستوى لمدخلاتها ذات التأثير الجوهري على قياس قيمتها العادلة ككل:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى 2: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

المستوى 3: التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المثبتة في القوائم المالية الموحدة على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كانت قد حدثت تحويلات فيما بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم تصنيفها (استناداً إلى أدنى مستوى لمدخلاتها ذات التأثير الجوهري على قياس قيمتها العادلة ككل) في نهاية فترة إعداد كل تقرير مالي.

لغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قامت المجموعة بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات أو المطلوبات ومستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمـــــة)

31 ديسمبر 2025

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(و) اضمحلال الموجودات المالية

تقوم المجموعة بإثبات مخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- الموجودات المالية التي تعتبر أدوات دين؛
- القروض والسلف المدرجة بالتكلفة المطفأة،
- عقود الضمانات المالية الصادرة؛ و
- ارتباطات القروض الصادرة.

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر باستثناء الحالات التالية، والتي يتم قياسها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً:

- سندات الدين الاستثمارية التي تم تحديد أن لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ إعداد التقرير المالي؛ و
- أدوات مالية أخرى التي لم تزد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي.

(ز) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير احتمالية مرجحة للخسائر الائتمانية ويتم قياسها وفقاً لما يلي:

1) الموجودات المالية التي هي غير مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: باعتبارها القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها)؛

2) الموجودات المالية التي هي مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: أي الفرق بين إجمالي القيمة المدرجة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة؛

3) ارتباطات القروض غير المسحوبة والاعتمادات المستندية: أي القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة إذا قام حامل ارتباط القرض بسحب القرض وبين التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها؛ و

4) عقود الضمانات المالية: المدفوعات المتوقعة لتعويض حامل الأداة محسوماً منها أي مبالغ تتوقع المجموعة استلامها من حامل الأداة.

يتم تحديد مخصص المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 من خلال نهج من خطوتين:

المرحلة 1: سيتعين تخصيص التسهيلات لإحدى مراحل الاضمحلال الثلاث عن طريق تحديد ما إذا حدثت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات المبدئي أو ما إذا كانت التسهيلات مضمحلة ائتمانياً.

المرحلة 2: يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، أي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً بالنسبة لجميع التسهيلات في المرحلة 1 والخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في المرحلة 2. يتم تغطية التسهيلات في المرحلة 3 عن طريق مخصصات محددة.

للحصول على تفاصيل إضافية راجع الإيضاح رقم 33.

(ح) الموجودات المالية المضمحلة ائتمانياً

في تاريخ إعداد كل تقرير مالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وأدوات الدين المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، هي مضمحلة ائتمانياً. يعد الموجود المالي مضمحل ائتمانياً عند وقوع حدث أو أكثر من الأحداث ويكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بالنسبة لذلك الموجود المالي.

يتضمن الدليل على أن الموجود المالي مضمحل ائتمانياً على المعلومات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- وجود صعوبات مالية جوهرية لدى المقترض أو الجهة المصدرة؛
- خرق شروط العقد مثل حالة التعثر في السداد أو التأخير في السداد؛
- إعادة هيكلة القروض أو السلف من قبل المجموعة بشروط لم تكن المجموعة لتقبلها في الاعتبار في الظروف الاعتيادية؛
- احتمال دخول المقترض في حالة إفلاس أو في إعادة تنظيم مالي آخر؛ أو
- اختفاء السوق النشطة لتلك الأوراق المالية نتيجة وجود صعوبات مالية.

عند إجراء تقييم حول ما إذا كان الاستثمار في الديون الحكومية، والتي تكون بخلاف الديون الحكومية لبلد المنشأ (أي مملكة البحرين)، هي مضمحلة ائتمانياً، تأخذ المجموعة في الاعتبار العوامل التالية:

- تقييم السوق للجدارة الائتمانية على النحو المبين في عوائد السندات؛ أو
- تقييمات وكالات التصنيف الائتمانية للجدارة الائتمانية.

(ط) عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في القائمة الموحدة للمركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في القائمة الموحدة للمركز المالي على النحو التالي:

- قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة المدرجة لتلك الموجودات؛
- ارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية كمخصص؛
- حيثما تتضمن الأدوات المالية على كلاً من العنصر المسحوب وغير المسحوب، قامت المجموعة بتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على ارتباط القرض / العنصر غير المدرج في الميزانية وذلك بشكل منفصل عن ذلك العنصر المسحوب، تقوم المجموعة بعمل مخصص خسارة للعناصر المسحوبة. حيث يتم عرض المبلغ كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للعناصر المسحوبة. يتم عرض مخصص الخسارة للعناصر غير المسحوبة كمخصص ضمن المطلوبات الأخرى؛ و
- بالنسبة لأدوات الدّين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا يتم إثبات مخصص الخسارة لها في قائمة المركز المالي نظراً لأن القيمة المدرجة لتلك الموجودات هي قيمها العادلة. ومع ذلك، تم الإفصاح عن مخصص الخسارة وإثباته ضمن احتياطي القيمة العادلة كمخصص.

(ي) شطب

يتم شطب القروض وسندات الدّين (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لاستردادها. ويكون هذه عادةً عندما تحدد المجموعة بأن المقترض لا يمتلك أية موجودات أو مصادر دخل يمكن أن تحقق تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. ومع ذلك، ستظل الموجودات المالية المشطوبة خاضعة لإجراءات التنفيذ من أجل الالتزام بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

(ك) إعادة التفاوض على القروض

تسعى المجموعة، كلما أمكنها ذلك، لإعادة هيكلة القروض بدلاً من الحصول على الضمانات. وقد يترتب ذلك على تمديد ترتيبات الدفع والاتفاق على قرض بشروط جديدة. وبمجرد أن يتم إعادة التفاوض على الشروط فإن أي خسائر ائتمانية متوقعة يتم قياسها باستخدام سعر الفائدة الفعلي كما تم احتسابها قبل تعديل الشروط ولا يعتبر القرض قد فات موعد استحقاقه. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة القروض المعاد التفاوض بشأنها لضمان استيفاء جميع المعايير واحتمال حدوث المدفوعات المستقبلية. للحصول على تفاصيل إضافية راجع الإيضاحين رقم 33.3 (هـ) و34.

(ل) اقتراضات للأجل

يتم تصنيف الأدوات المالية أو مكوناتها الصادرة من قبل المجموعة، والتي لا يتم تصنيفها بالقيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر كمطلوبات ضمن "إقتراضات لأجل"، حيث أن مضمون نتائج الترتيبات التعاقدية في المجموعة لديها التزام إما بتسليم النقد أو موجود مالي آخر لحامله أو للوفاء بالالتزام بخلاف تبادل مبلغ نقدي ثابت أو موجود مالي آخر لعدد ثابت من أسهم حقوق الملكية الخاصة.

بعد القياس المبدئي، يتم لاحقاً قياس الإقتراضات لأجل بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الفائدة الفعلي. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصومات أو علاوات قيد الإصدار والتكاليف التي تعتبر جزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي.

(م) استثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

يتم احتساب استثمارات المجموعة في شركتها الزميلة مشاريعها المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية. بموجب طريقة حقوق الملكية، يتم إثبات الاستثمار في الشركة الزميلة والمشروع المشترك مبدئياً بالتكلفة.

يتم لاحقاً، تعديل القيمة المدرجة للاستثمار لإثبات التغيرات في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة أو المشروع المشترك منذ تاريخ الاقتناء. يتم تضمين الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة أو المشروع المشترك في القيمة المدرجة للاستثمار وهي غير مطفأة ولا يتم فحصها للاضمحلال بشكل فردي.

إن الشركة الزميلة هي منشأة لدى المجموعة نفوذ مؤثر عليها. ويتمثل النفوذ المؤثر في القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها، دون أن يكون لديها سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات.

المشروع المشترك هو نوع من أنواع الترتيبات المشتركة التي بموجبها يحصل الأطراف الذين يمتلكون السيطرة المشتركة في الترتيب الحق في صافي موجودات المشروع المشترك. المشروع المشترك هو اتفاق تعاقدي لتقاسم السيطرة على الترتيب، والتي تكون موجودة فقط عندما يتطلب اتخاذ القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة بالحصول على الموافقة بالإجماع من الأطراف المتقاسمة للسيطرة.

إن الاعتبارات التي يتم عملها في تحديد النفوذ المؤثر أو السيطرة المشتركة هي مماثلة لتلك التي تعد ضرورية لتحديد مدى السيطرة على الشركات التابعة.

تعكس قائمة الأرباح أو الخسائر حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. يتم عرض أي تغير في الدخل الشامل الآخر للشركة المستثمر فيها كجزء من الدخل الشامل الآخر للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك، عند وجود تغييرات يتم إثباتها مباشرةً في حقوق الشركة الزميلة أو المشروع المشترك، تقوم المجموعة بإثبات حصتها من اي تغييرات، حسب مقتضى الحال، في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية. يتم استبعاد المكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة عن المعاملات بين المجموعة والشركة الزميلة أو المشروع المشترك إلى حد حصة المجموعة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

يتم إظهار إجمالي حصة المجموعة في الربح أو الخسارة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر خارج الربح التشغيلي ويمثل الربح أو الخسارة بعد الضريبة والحقوق غير المسيطرة في الشركات التابعة للشركة الزميلة أو المشاريع المشتركة.

يتم إعداد القوائم المالية للشركة الزميلة أو المشروع المشترك لنفس فترة إعداد التقارير المالية للمجموعة. أينما استلزم الأمر، يتم إجراء تعديلات في السياسات المحاسبية لتتماشى مع تلك السياسات للمجموعة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان ضرورياً إثبات خسارة اضمحلال على استثماراتها في شركاتها الزميلة أو مشروعاتها المشتركة. تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل تقرير بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال الاستثمارات في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. في حالة وجود مثل هذا الدليل، تقوم المجموعة باحتساب قيمة الاضمحلال والتي تعد الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة أو المشروع المشترك وقيمتها المدرجة وإثبات الخسارة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

يتم إثبات المكاسب أو الخسائر الناتجة عن الاستبعاد الجزئي من حصة المجموعة في شركة زميلة أو مشروع مشترك، والذي لا يؤدي إلى فقدان النفوذ المؤثر، في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم إعادة تصنيف الحصة التناسبية من أي مبالغ تم إثباتها مسبقاً ضمن الدخل الشامل الآخر والمتعلقة بالشركة الزميلة أو المشروع المشترك إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

عند فقدان نفوذ مؤثر على الشركة الزميلة أو المشروع المشترك، فأنها تقوم باستبعاد الاستثمار وتقيس أي حصة محتفظ بها بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ. ويتم إثبات أي فرق بين: (1) القيمة المدرجة للاستثمار في تاريخ فقدان النفوذ المؤثر و(2) إجمالي القيمة العادلة للحصة المحتفظ بها والمتحصلات من الاستبعاد في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(ن) ممتلكات ومعدات

يتم تسجيل جميع بنود الممتلكات والمعدات مبدئياً بالتكلفة. يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع الممتلكات والمعدات على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة، بخلاف الأراضي المملوكة ملكاً حراً حيث أنه ليس لها عمراً محدداً. يتم احتساب الاستهلاك بناءً على الأعمار الإنتاجية المقدرة كالتالي:

- عقارات ومباني	4 إلى 35 سنة
- أثاث ومعدات وبرمجيات	3 إلى 5 سنوات
- مركبات	4 سنوات

(س) ضمان معلق للبيع

تكتسب المجموعة في بعض الأحيان عقارات كتسوية لبعض قروض وسلف العملاء. تدرج تلك العقارات بقيمة أدنى من القيمة المدرجة للتسهيل ذي الصلة والقيمة العادلة الحالية للضمانات المكتسبة، حيث يتم تقييم كل موجود بشكل فردي. إذا كانت القيمة العادلة الحالية لأي موجود تم تقييمه بشكل فردي أدنى من قيمته المثبتة، فإنه يتم تكوين مخصص له. يتم إثبات المكاسب أو الخسائر الناتجة عن الاستبعاد والخسائر غير المحققة الناتجة عن إعادة التقييم في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(ع) ودائع

تدرج الودائع بالتكلفة المطفأة بعد حسم المبالغ المسددة.

(ف) اتفاقيات إعادة شراء وإعادة بيع

لا يتم استبعاد الأوراق المالية المباعة بموجب إتفاقيات إعادة الشراء في تاريخ مستقبلي محدد من القائمة الموحدة للمركز المالي حيث تحتفظ المجموعة بجميع المخاطر والمكآفات الجوهرية المرتبطة بالملكية. يتم إثبات النقد المقابل المستلم في القائمة الموحدة للمركز المالي كموجود مع التزام مقابل لإرجاعه، بما في ذلك الفوائد المستحقة كمطلوبات، والتي تعكس المضمون الاقتصادي للمعاملة كقرض ممنوح للمجموعة. يتم معاملة الفرق بين أسعار البيع وإعادة الشراء كمصروفات فوائد ويتم استحقاقها على مدى عمر الاتفاقية باستخدام معدل الفائدة الفعلي. وعندما يكون لدى الطرف الآخر الحق في بيع أو إعادة رهن الأوراق المالية، فإن المجموعة تقوم بإعادة تصنيف تلك الأوراق المالية في قائمتها الموحدة لمركزها المالي، حسب مقتضى الحال.

وعلى العكس من ذلك، لا يتم إثبات الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع في تاريخ مستقبلي محدد في القائمة الموحدة للمركز المالي. يتم تسجيل المقابل المدفوع بما في ذلك الفوائد المستحقة في القائمة الموحدة للمركز المالي، والذي يعكس المضمون الاقتصادي للمعاملة كقرض ممنوح من قبل المجموعة. يتم تسجيل الفرق بين أسعار الشراء وإعادة البيع في دخل الفوائد ويتم استحقاقها على مدى عمر الاتفاقية باستخدام معدل الفائدة الفعلي. إذا تم بيع الأوراق المالية المشتراة بموجب الاتفاقية إعادة بيعها في وقت لاحق لأطراف أخرى، فإنه يتم تسجيل الالتزام بإعادة الأوراق المالية كبيع قصير الأجل ويتم قياسه بالقيمة العادلة مع تضمين أي مكاسب أو خسائر في "صافي دخل الفوائد أو دخل مشابه".

(ص) ضرائب

لا توجد ضرائب دخل على الشركات في مملكة البحرين. تفرض الضرائب على العمليات الأجنبية وفقاً للأنظمة المالية المعمول بها في الدول المعنية التي تمارس فيها المجموعة أنشطتها.

في الهند، يقوم البنك بأخذ مخصص على ضريبة الدخل بعد الأخذ في الاعتبار كلاً من الضريبة الحالية والمؤجلة. ويتم إظهار التأثير الضريبي لفروق التوقيت بين الربح الدفتري والأرباح الخاضعة للضريبة من خلال الموجود الضريبي المؤجل / المطلوب الضريبي المؤجل. تم تحديد الضريبة الحالية وفقاً لأحكام قانون ضريبة الدخل لسنة 1961 والقواعد التي يتم وضعها هناك بعد الأخذ الاعتبار التعديلات السابقة المتنازع عليها على أساس مبدأ الحيطة والحذر استناداً إلى تقديرات الإدارة.

ضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلية وتأثير القواعد

تنطبق القواعد العالمية لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي نموذج الركيزة الثانية التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على مجموعة الشركات متعددة الجنسيات التي يتجاوز إجمالي إيراداتها السنوية الموحدة عن 750 مليون يورو في سنتين على الأقل من السنوات الأربع المالية السابقة.

تماشياً مع متطلبات القواعد العالمية لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي، أصدرت مملكة البحرين وأقرت المرسوم بقانون رقم (11) لسنة 2024 ("قانون ضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلية البحريني") في تاريخ 1 سبتمبر 2024، والذي يفرض ضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلية بنسبة تصل إلى 15% على الدخل الخاضع للضريبة للمنشآت العاملة في البحرين وذلك للسنوات المالية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2025.

(ق) مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم استحقاق التكاليف المتعلقة بمكافآت نهاية الخدمة للموظفين بناءً على التقييم الإكتواري وطرق التقييم الأخرى طبقاً للقوانين المعمول بها في كل سلطة قضائية تعمل فيها المجموعة.

(ر) معاملات الدفع على أساس الأسهم

تقيس المجموعة معاملات الدفع على أساس الأسهم التي يتم تسويتها على أساس الأسهم للخدمات المستلمة وما يقابلها من زيادة في حقوق الملكية بالقيمة العادلة للخدمات المستلمة بالرجوع إلى القيمة العادلة للأدوات أسهم حقوق الملكية الممنوحة. يتم قياس القيمة العادلة لتلك الأدوات المالية بتاريخ المنح. يتم إثبات القيمة العادلة المحتسبة بتاريخ المنح كمصروف في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر على مدى فترة الاكتساب، مع إثبات رصيد دائن مقابل في الأرباح المبقاة. عندما يترك الموظف العمل في المجموعة خلال فترة الاكتساب فإن الأسهم الممنوحة تعتبر ملغاة وأي مبلغ مثبت فيما يتعلق بهذه الأسهم الملغاة يتم استرجاعه من خلال القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمـــــة)

31 ديسمبر 2025

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ش) مخصصات

يتم إثبات المخصصات إذا كان على المجموعة أي التزام حالي (قانوني أو متوقع) وأن تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بواقعية.

(ت) أسهم خزانة

يتم خصم أسهم الخزانة من أسهم حقوق الملكية وتدرج بالمقابل المدفوع. لا يتم إثبات أي مكسب أو خسارة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات أسهم حقوق الملكية الخاصة.

(ث) حقوق غير مسيطرة

تمثل الحقوق غير المسيطرة جزء من الربح أو الخسارة وصافي الموجودات في الشركات التابعة التي لا تنسب إلى حقوق مساهمي البنك. يتم احتساب أي تغيرات في حصة ملكية المجموعة في الشركة التابعة التي لا تنتج عنها فقدان السيطرة كمعاملة أسهم حقوق الملكية.

(خ) توزيعات مقترحة

يتم تضمين التوزيعات المقترحة كجزء من حقوق الملكية ويتم إثباتها كمطلوبات فقط عندما يتم الموافقة عليها من قبل المساهمين. كما يتطلب دفع أرباح الأسهم بعد الحصول على موافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي.

(ذ) الضمانات المالية

ضمن سياق أعمالها الاعتيادية، تقدم المجموعة ضمانات مالية، تتألف من اعتمادات مستندية وخطابات ضمان وخطابات قبول. يتم معاملة جميع هذه الضمانات كبند التزامات ويتم الإفصاح عنها كجزء من الالتزامات المحتملة. يتم مبدئياً إثبات الضمانات المالية في القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة، ضمن بند "فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى"، باعتبارها العلاوة المستلمة. بعد الإثبات المبدئي، يتم قياس مطلوبات المجموعة بموجب كل ضمان بعلاوة الإطفاء وأفضل تقدير للنفقات اللازمة لتسوية إي التزام مالي ناتج من الضمان، أيهما أعلى. ترحل أي زيادة في الالتزامات المتعلقة بالضمانات المالية إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم إثبات العلاوة المستلمة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر على أساس القسط الثابت على مدى عمر الضمان.

(ض) المشتقات المالية

تدخل المجموعة في معاملات الأدوات المالية المشتقة متضمنة على العقود المستقبلية والعقود الآجلة والمقايضات وعقود الخيارات في الصرف الأجنبي وأسواق رأس المال. تدرج المشتقات المالية بالقيمة العادلة. المشتقات التي تحمل قيماً سوقية موجبة يتم إدراجها ضمن "فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى"، بينما تدرج المشتقات التي تحمل قيمة سوقية سالبة ضمن "فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى" في القائمة الموحدة للمركز المالي.

يتم معاملة بعض المشتقات الضمنية الواردة في الأدوات المالية الأخرى كمشتقات مالية منفصلة عندما لا تكون خصائصها ومخاطرها الإقتصادية مرتبطة أرتباطاً وثيقاً بخصائص العقد الأصلي ولا يتم إدراج العقد الأصلي بالقيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم قياس المشتقات الضمنية تلك بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(أ) محاسبة التحوط

تستخدم المجموعة مشتقات الأدوات المالية لإدارة تعرضات مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية. ومن أجل إدارة مخاطر معنية، تطبق المجموعة محاسبة التحوط على المعاملات التي تستوفي معايير محددة.

لقد تم تصميم نموذج محاسبة التحوط الذي تم تقديمه بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 لمحاذاة محاسبة التحوط بشكل أفضل مع أنشطة إدارة المخاطر؛ وتسمح بمجموعة أكبر من أدوات التحوط والمخاطر المؤهلة لمحاسبة التحوط؛ وتلغي الحدود القصوى القائمة على القواعد لفحص فعالية التحوط من خلال إدخال معايير تستند على المبادئ. لم تعد هناك حاجة إلى إجراء تقييم بأثر رجعي لمدى فعالية التحوط وقد تم الاحتفاظ بالمعالجات المحاسبية الحالية لمحاسبة تحوط القيمة العادلة والتدفقات النقدية وصافي الاستثمار.

عند بدء علاقة التحوط، تقوم الإدارة بتعيين وتوثيق رسمي لعلاقة التحوط. ويتضمن ذلك على أهداف إدارة مخاطر المجموعة الأساسية وعلاقة التحوط وكيف يتوافق ذلك مع الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر. كما تتضمن عملية التوثيق على تحديد أداة التحوط وبند التحوط وطبيعة المخاطر التي يتم تحوطها والكيفية التي ستقوم المنشأة بتقييم ما إذا كانت علاقة التحوط تفي بمتطلبات فعالية التحوط. كما يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 توثيق نسبة التحوط والمصادر المحتملة لعدم الفعالية.

تكون علاقة التحوط مؤهلة لمحاسبة التحوط إذا استوفت جميع متطلبات الفعالية التالية:

- توجد هناك علاقة اقتصادية بين بند التحوط وأداة التحوط؛
- لا يؤدي تأثير مخاطر الائتمان إلى "السيطرة على تغيرات القيمة" الناتجة عن تلك العلاقة الاقتصادية؛ و
- نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفس تلك النسبة الناتجة عن حجم بند التحوط التي قامت المنشأة بالفعل بتحوطها وحجم أداة التحوط التي تستخدمها المنشأة بالفعل لتحوط تلك الكمية من بند التحوط.

تقوم المجموعة بإجراء تقييم لمدى فعالية التحوط بطريقة مماثلة لما كان عليه في بداية علاقة التحوط وبعد ذلك في كل فترة إعداد تقرير مالي.

تصنيف محاسبة التحوط

لأغراض محاسبة التحوط، يصنف التحوط إلى فئتين: (أ) تحوطات القيمة العادلة والتي تغطي مخاطر التغيير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المثبتة؛ و(ب) تحوطات التدفقات النقدية والذي يغطي مخاطر تغيرات التدفقات النقدية المرتبطة سواء بمخاطر معينة متعلقة بموجود أو بمطلوب مثبت أو بمعاملة متنبأ بها.

1) تحوطات القيمة العادلة

فيما يتعلق بتحوطات القيمة العادلة التي تتوافر فيها شروط محاسبة التحوط، فإنه يتم إثبات أي مكسب أو خسارة من إعادة قياس أداة التحوط إلى القيمة العادلة مباشرة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يعدل البند المحوط لتغيرات القيمة العادلة ويتم إثبات الفروق المتعلقة بالمخاطر التي تم تحوطها في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

يمكن أن تنشأ عدم فعالية التحوط من:

- الاختلافات في توقيت التدفقات النقدية لبنود التحوط وأدوات التحوط؛
- تطبيق منحنيات أسعار فائدة مختلفة لخصم بنود التحوط وأدوات التحوط؛ أو
- المشتقات المستخدمة كأدوات تحوط لديها قيمة عادلة غير صفرية في وقت التخصيص.

2) تحوطات التدفقات النقدية

وفيما يتعلق بتحوطات التدفقات النقدية التي تستوفي شروط محاسبة التحوط، يتم إثبات جزء من أي مكسب أو خسارة على أداة التحوط التي تم تحديدها كتحوط فعال مبدئياً في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية ويتم إثبات الجزء غير الفعال في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

يتم تحويل المكاسب أو الخسائر الناتجة عن تحوطات التدفقات النقدية الفعالة المثبتة مبدئياً في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر في الفترة التي تؤثر فيها المعاملة المحوطة على القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر أو يتم تضمينها في القياس المبدئي لتكلفة الموجود أو المطلوب ذو الصلة.

وفيما يتعلق بمعاملات التحوط غير المؤهلة لمحاسبة التحوط، فإن أية مكاسب أو خسائر ناتجة عن تغيرات القيمة العادلة لأداة التحوط ترحل مباشرة إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

توقف محاسبة التحوط

يتم توقف علاقة التحوط في مجملها عندما تتوقف بأكملها عن الوفاء بالمعايير المؤهلة لعلاقة التحوط. لا يسمح بالإيقاف الطوعي عندما يتم استيفاء المعايير المؤهلة. وفي حالة التوقف، يتم إثبات أية تغييرات لاحقة في القيمة العادلة لأداة التحوط في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. في حالة تحوطات القيمة العادلة بفعالية للأدوات المالية التي لديها تواريخ استحقاق ثابتة، فإن أي تعديل متعلق بمحاسبة التحوط يطفأ على مدى المدة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق. في حالة تحوطات التدفقات النقدية بفعالية، فإن أي مكسب أو خسارة متراكمة ناتجة عن أدوات التحوط المثبتة في القائمة

الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية تبقى في حقوق الملكية حتى تحدث معاملة التحوط المتنبأ بها. وإذا لم يعد من المتوقع حدوث معاملة التحوط، فإن صافي المكسب أو الخسارة المتراكمة المثبتة في حقوق الملكية ترحل إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(أب) موجودات الوكالة

لا تعامل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة على أنها موجودات تابعة للمجموعة، وعليه فإنها لا تدرج ضمن القائمة الموحدة للمركز المالي.

(أج) المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في القائمة الموحدة للمركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة وتنوي المجموعة التسوية على أساس صافي المبلغ.

(أد) دمج الأعمال والشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى

يتم احتساب دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ. يتم قياس تكلفة الاستحواذ كإجمالي للمقابل المحول، والذي يقاس بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ، إضافة إلى قيمة أي حقوق غير مسيطرة في المنشأة المستحوذ عليها. بالنسبة لكل عملية من عمليات دمج الأعمال، تختار المجموعة إما أن تقيس الحقوق غير المسيطرة في المنشأة المستحوذ عليها بالقيمة العادلة أو بتناسب حصتهم في صافي الموجودات المحددة للمنشأة المستحوذ عليها. تم احتساب التكاليف المتعلقة بعملية الاستحواذ عند تكبدها ويتم إدراجها ضمن البنود ذات الصلة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

عندما تقوم المجموعة بالاستحواذ على أعمال تجارية، فإنها تقيّم الموجودات المالية والمطلوبات المفترضة من أجل التصنيف والتعيين المناسب وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما هو بتاريخ الاستحواذ. سيتم إثبات أي مقابل محتمل محول من قبل المشتري بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ.

يتم قياس الشهرة مبدئياً بالتكلفة (التي تعد الزيادة في إجمالي المقابل المحول والمبلغ المثبت للحقوق غير المسيطرة وأي حصة ملكية محتفظ بها مسبقاً على صافي الموجودات المحددة المكتسبة والمطلوبات المفترضة). إذا تجاوزت القيمة العادلة لصافي الموجودات المكتسبة عن إجمالي المقابل المحول، تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كان قد تم تحديد جميع الموجودات المكتسبة وجميع المطلوبات المفترضة بشكل صحيح وتقوم بمراجعة الإجراءات المستخدمة لقياس المبالغ التي سيتم إثباتها في تاريخ الاستحواذ. إذا كانت نتائج عملية إعادة التقييم تشير إلى وجود زيادة في القيمة العادلة لصافي الموجودات المكتسبة على إجمالي المقابل المحول، فإنه يتم عندئذ إثبات المكسب في الأرباح أو الخسائر. بعد الإثبات المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة مخصوماً منها أي خسائر اضمحلال متراكمة.

يتم قياس الموجودات غير الملموسة عند الإثبات المبدئي بقيمتها العادلة في تاريخ الإثبات. بعد الإثبات المبدئي، تدرج الموجودات غير الملموسة بالقيم المثبته بها مخصوماً منها أي خسائر بالتكلفة بعد خصم أي خسائر اضمحلال متراكمة.

لغرض فحص الاضمحلال، يتم تخصيص الشهرة المكتسبة في دمج الأعمال، من تاريخ الاستحواذ لكل وحدة من الوحدات المنتجة للنقد التابعة للمجموعة، والتي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر عما إذا كانت موجودات أو مطلوبات أخرى للمنشأة المستحوذ عليها قد خصصت لتلك الوحدات. عندما يتم تخصيص الشهرة للوحدة المنتجة للنقد ويتم استبعاد جزء من العملية ضمن تلك الوحدة، فإنه الشهرة المرتبطة بالعملية المستبعدة تدرج ضمن القيمة المدرجة لتلك العملية عند تحديد الربح أو الخسارة من الاستبعاد. ويتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالات على أساس القيم النسبية للعملية المستبعدة والجزء المحتفظ به من الوحدة المنتجة للنقد.

(أهـ) إثبات الدخل والمصروفات

يتم إثبات الإيراد إلى الحد الذي من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة ويمكن قياس الإيراد بموثوقية. كما يجب الوفاء بمعايير الإثبات المحددة التالية قبل إثبات الإيراد.

يتم إثبات دخل الفوائد ورسوم ارتباطات القرض، التي تعتبر جزء لا يتجزأ من العائد الفعلي للموجود المالي، باستخدام طريقة العائد الفعلي إلا في حالة وجود شك في إمكانية التحصيل. يتم تعليق إثبات دخل الفوائد عندما تصبح القروض متعثرة، أي يتم تصنيفها ضمن المرحلة 3 (وذلك عندما يتأخر السداد لمدة تسعون يوماً أو أكثر).

يتم إثبات الفوائد الإعتبارية للقروض المضمحلة والموجودات المالية الأخرى بناءً على المعدل المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لصافي قيمها الحالية على أساس معدل الفائدة الفعلي الأصلي.

يتم تسجيل مصروفات الفوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي، وهو المعدل الذي بموجبه يتم خصم المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر الزمني للأداة المالية أو فترة قصيرة، إلى صافي المبلغ المدرج للموجود المالي أو المطلوب المالي، حيثما يكون ذلك مناسباً.

تكتسب المجموعة دخل الرسوم والعمولات من مجموعة متنوعة من الخدمات المالية التي تقدمها لعملائها. يتم إثبات دخل الرسوم والعمولات بالمبلغ الذي يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة أستحقاقه نظير تقديم الخدمات. يتم تعريف وتحديد التزامات الأداء، وكذلك توقيت الوفاء بها، عند بدء العقد. لا تتضمن عقود إيرادات المجموعة التزامات أداء متعددة. عندما تقدم المجموعة خدمة لعملائها، يتم إصدار فاتورة بالمقابل ويتم استحقاقه بصفة عامة فور الوفاء بالخدمة المقدمة في وقت معين أو في نهاية فترة العقد للخدمة المقدمة بمرور الوقت. لقد استنتجت المجموعة بصفة عامة بأنها تعمل كرب المال في جميع ترتيبات إيراداتها نظراً لأنها عادةً ما تسيطر على الخدمات قبل نقلها إلى العميل.

الرسوم المكتسبة من أجل تقديم خدمات على فترة زمنية تستحق على مدى تلك الفترة. تتضمن هذه الرسوم على دخل العمولة وإدارة الموجودات والأمانة ورسوم إدارية واستشارية أخرى. يتم إثبات الرسوم والعمولات المرتبطة بالتزامات أداء معينة بعد الوفاء بتلك الالتزامات.

تتضمن التزامات الأداء التي يتم الوفاء بها بمرور الوقت إدارة الموجودات والخدمات الأخرى، حيث يستلم ويستهلك العميل في الوقت ذاته المنافع التي تقدمها المجموعة في أثناء تنفيذ المجموعة التزاماتها.

تتضمن الرسوم والعمولات المرتبطة بالتزام الأداء على الرسوم المكتسبة نظير تقديم خدمات إدارة الموجودات، التي تتضمن على تنويع المحفظة وإعادة التوازن، وعادةً ما تكون على مدى فترات محددة. وتمثل هذه الخدمات التزاماً واحداً بالأداء يتكون من سلسلة من الخدمات المتميزة التي هي نفسها إلى حد كبير، والتي يتم تقديمها باستمرار على مدى فترة العقد. تتألف رسوم أداء الموجودات من رسوم الإدارة والأداء التي تعتبر مقابل متغير.

تقوم المجموعة بإثبات دخل أرباح الأسهم عند وجود الحق لإستلام مدفوعاتها.

عندما تدخل المجموعة في مقايضات أسعار الفائدة لتغيير الفائدة من ثابتة إلى عائمة (أو بالعكس) فإنه يتم تعديل مبلغ دخل الفائدة أو مصروفها بصافي الفائدة للمقايضة إلى أن تصبح التحوطات فعالة.

(أو) عملات أجنبية

1) المعاملات والأرصدة

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئياً بأسعار صرف العملة الرئيسية السائدة بتاريخ المعاملة.

يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار صرف العملة الرئيسية السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. تسجل جميع الفروق الناتجة من الأنشطة غير التجارية في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر، باستثناء فروق إقتراضات العملات الأجنبية التي توفر تحوط فعال مقابل صافي الاستثمار في الوحدة الأجنبية. ترحل هذه الفروق مباشرةً إلى حقوق الملكية حتى يستبعد صافي الاستثمار، فعندئذ يتم إثباته في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة بالتواريخ المبدئية للمعاملات. يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة بالتاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم معاملة أي شهرة ناتجة عن إقتناء العمليات الأجنبية وأية تعديلات في القيمة العادلة إلى القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات الناتجة عن الإقتناء كموجودات ومطلوبات للعمليات الأجنبية ويتم تحويلها بسعر الإقفال.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمـــــة)

31 ديسمبر 2025

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(أو) عملات أجنبية (تتمة)

2) شركات المجموعة

كما هو بتاريخ إعداد التقارير المالية، يتم تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة والفروع الخارجية إلى عملة عرض المجموعة باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي، ويتم تحويل قوائم ربحها وخسائرها على أساس متوسط أسعار الصرف للسنة. ترحل أية فروق ناتجة من صرف العملات الأجنبية مباشرةً كبند منفصل في حقوق الملكية من خلال القائمة الموحدة للدخل الشامل. عند استبعاد وحدة أجنبية، يتم إثبات المبلغ المتراكم المؤجل المثبت في حقوق الملكية المتعلقة بالوحدة المستبعدة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(أز) النقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه على نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية (باستثناء ودائع الإحتياطي الإجباري) وأذونات الخزانة وودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بتواريخ استحقاق أصلية لفترة تسعين يوماً أو أقل. هذه المبالغ النقدية وما في حكمها قابلة للتحويل بسهولة إلى مبلغ نقدي معروف وتخضع لمخاطر غير جوهرية للتغير في القيمة.

(أح) عقود الإيجار – المجموعة هي المستأجر

قامت المجموعة بتطبيق نهج موحد لإثبات وقياس كافة عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة. قامت المجموعة بإثبات التزامات عقود الإيجار لتسديد مدفوعات الإيجار والحق في استخدام الموجودات التي تمثل الحق في استخدام الموجودات الأساسية.

أ) الحق في استخدام الموجودات

تقوم المجموعة بإثبات الحق في استخدام الموجودات في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون فيه الموجود الأساسي متاحاً للاستخدام). يتم قياس الحق في استخدام الموجودات بالتكلفة، مخصوماً منها أي استهلاك متراكم وخسائر الاضمحلال في القيمة، ويتم تعديلها لأي إعادة قياس لالتزامات عقد الإيجار. تتضمن تكلفة الحق في استخدام الموجودات على مبلغ التزامات عقد الإيجار المثبتة والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة ومدفوعات عقد الإيجار عقد الإيجار التي تمت في أو قبل تاريخ بدء عقد الإيجار مخصوماً منها حوافز الإيجار المستلمة. ما لم تكن المجموعة متأكدة بصورة معقولة من الحصول على ملكية الموجود المؤجر في نهاية فترة عقد الإيجار، يتم استهلاك الحق في استخدام الموجودات المثبتة على أساس القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقصر. يخضع الحق في استخدام الموجودات إلى الاضمحلال في القيمة. يتم إثبات القيمة المدرجة للحق في استخدام الموجودات ضمن الممتلكات والمعدات في القائمة الموحدة للمركز المالي.

ب) التزامات عقد الإيجار

في تاريخ بدء عقد الإيجار، تقوم المجموعة بإثبات التزامات عقد الإيجار المقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي ستسدد على مدى فترة عقد الإيجار. عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار، تستخدم المجموعة معدل الاقتراض الإضافي في تاريخ بدء عقد الإيجار إذا لم يكن بالإمكان تحديد معدل الفائدة في عقد الإيجار بسهولة، وفي هذه الحالة يتم استخدام أسعار (BHIBOR). بعد تاريخ بدء عقد الإيجار، يتم زيادة مبلغ التزامات عقد الإيجار ليعكس الفائدة الإضافية وتخفض بمقدار مدفوعات الإيجار التي تم سدادها. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة المدرجة لالتزامات عقد الإيجار إذا كان هناك تعديل في العقد أو تغيير في مدة عقد الإيجار أو تغيير في مضمون مدفوعات الإيجار الثابتة أو تغيير في التقييم المتعلق بخيار شراء الموجود الأساسي والمثبت ضمن بند المطلوبات الأخرى في القائمة الموحدة للمركز المالي.

3.4 الآراء والتقديرات المحاسبية الهامة

في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، اتخذت الإدارة الآراء والتقديرات في تحديد المبالغ المثبتة في القوائم المالية الموحدة. فيما يلي أهم استخدامات الآراء والتقديرات:

1) مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بإجراء تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في اعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأية أمور جوهرية غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

2) القيمة العادلة للأدوات المالية

عندما لا يمكن اشتقاق القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة في القائمة الموحدة للمركز المالي من الأسواق النشطة، فإنه يتم تحديدها باستخدام مجموعة متنوعة من تقنيات تقييم التي تتضمن على استخدام نماذج التقييم. وتستمد مدخلات هذه النماذج من بيانات السوق القابلة للملاحظة حيثما أمكن ذلك، وفي حال عندما توفرها، فإنه يتطلب ممارسة اجتهاد مهني لتحديد القيم العادلة.

تتضمن هذه الاجتهادات الأخذ في الاعتبار لسيولة ومدخلات النماذج مثل التقلبات في أسعار المشتقات طويلة الأجل ومعدلات الخصم ومعدلات الدفع المسبق والافتراضات المتعلقة بمعدل التعثر في السداد للأوراق المالية المدعومة بالموجودات.

3) نموذج الأعمال

عند إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، تأخذ المجموعة في الاعتبار المستوى الذي ينبغي عنده إجراء هذا التقييم ضمن أنشطة أعمالها. وبصفة عامة، يعتبر نموذج الأعمال هو الواقع الذي يمكن أن يستدل من خلال الطريقة التي يتم فيها إدارة الأعمال والمعلومات المقدمة للإدارة. عند تحديد ما إذا كان نموذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، تأخذ المجموعة في الاعتبار ما يلي:

- السياسات والأهداف التي وضعتها الإدارة فيما يتعلق بالمحفظة وطريقة تنفيذ هذه السياسات من الناحية العملية؛
- تقييم الإدارة لأداء المحفظة ومتطلبات السيولة في ظل ظروف السوق الحالية؛ و
- استراتيجية الإدارة فيما يتعلق بتحقيق إيرادات فوائد الحصص التعاقدية أو تحقيق مكاسب رأسمالية.

4) اضمحلال الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى

تحدد المجموعة ما إذا كانت الشهرة والموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الانتاجية غير المحددة هي مضمحلة على الأقل على أساس سنوي. يحدث الاضمحلال عندما تتجاوز القيمة المدرجة للموجود أو الوحدة المنتجة للنقد قيمتها القابلة للاسترداد، والذي يعد الأعلى من بين قيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع وقيمتها المستخدمة.

تتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة في تقرير التدفقات النقدية المستقبلية بانتظام بهدف تقليل أي اختلافات بين تقديرات الخسائر والخسائر الفعلية المتحققة.

5) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

تقييم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الموجودات المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي وإضافة معلومات النظرة المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية الخاضعة للمخاطر الائتمانية المقاسة بالتكلفة المطفأة والمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هو مجال يتطلب استخدام النماذج المعقدة والافتراضات الجوهرية حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني (على سبيل المثال، احتمالية تعثر العملاء في السداد والخسائر الناتجة عن ذلك)، وتقدير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات. وتستند هذه التقديرات إلى عدد من العوامل حيث يمكن أن تؤدي التغييرات إلى مستويات مختلفة من المخصصات.

تمثل عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة نتائج النماذج المعقدة المتضمنة على عدد من الافتراضات الأساسية المتعلقة باختيار المدخلات المتغيرة والترابط المتبادل بينها. كما أن هناك عدد من الاجتهادات الهامة المطلوبة عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، مثل:

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي، الذي يحدد احتمالية حدوث التعثر في السداد للتصنيفات الفردية؛
- تقوم المجموعة باحتساب تقديرات التوقيت المناسب لاحتمالية حدوث التعثر في السداد في إطار ثلاثة سيناريوهات الحالة الأساسية والحالة الجيدة والحالة السيئة. ومن ثم يتم احتساب الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تعيين الاحتمالات، على أساس ظروف السوق الحالية، لكل سيناريو من السيناريوهات؛
- تحديد معايير الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية؛
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- تحديد الترابط بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية، وقيم الضمانات وتأثيرها على احتمالية حدوث التعثر في السداد وقيمة التعرض عند التعثر في السداد والخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد؛
- الاختيار والترجيحات النسبية لسيناريوهات النظرة المستقبلية لاشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- إنشاء مجموعات من الموجودات المالية المماثلة لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ و
- تحديد فترة التعرض ذات الصلة فيما يتعلق بالتسهيلات المتجددة والتسهيلات التي تخضع لإعادة الهيكلة في وقت إعداد التقارير المالية.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، أصدرت الإدارة قرارات هامة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، وتعتبر تلك القرارات بمثابة أفضل تقييم للإدارة بناءً على المعلومات المتاحة أو التي يمكن ملاحظتها. إلا أن الأسواق لا تزال متقلبة، ولا تزال المبالغ المسجلة حساسة لتقلبات السوق.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. يتضمن ذلك على كلٍّ من المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، وذلك من واقع الخبرات التاريخية للمجموعة والتقييم الائتماني للخبراء المتخصصين، بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تستخدم المجموعة نظامها الداخلي لتحديد درجة تصنيف المخاطر الائتمانية والتصنيفات الخارجية للمخاطر وحالة التأخر في السداد للحسابات، وآراء الخبراء الائتمانيين، وحيثما أمكن، واقع التجربة التاريخية ذات الصلة. كما يمكن للمجموعة أن تحدد بأن أحد التعرضات قد شهدت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية استناداً إلى مؤشرات نوعية محددة تعتبرها دالة على ذلك، حتى وأن لم ينعكس أثر هذه الزيادة بالكامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب. للحصول على تفاصيل إضافية راجع الإيضاح رقم 33.3.

4 نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

	2025 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني
نقد في الصندوق والخزينة	**18.9**	21.2
حسابات جارية وإيداعات لدى بنوك مركزية	**455.0**	558.2
ودائع الإحتياطي الإجباري لدى بنوك مركزية	**112.7**	108.3
	586.6	687.7

إن ودائع الاحتياطي الإجباري لدى البنوك المركزية غير متوفرة للاستخدام في العمليات التشغيلية اليومية للمجموعة.

5 أذونات خزانة

هذه هي أذونات الخزانة قصيرة الأجل صادرة عن حكومة مملكة البحرين وحكومة دولة الكويت، ويتم إدراجها بالتكلفة المطفأة، وكذلك صادرة عن حكومة الهند ويتم إدراجها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وتبلغ قيمتها 291.3 مليون دينار بحريني و11.1 مليون دينار بحريني و2.0 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2024: 375.5 مليون دينار بحريني و23.7 مليون دينار بحريني ولا شيء) على التوالي. وفي 31 ديسمبر 2025، تتضمن أذونات الخزانة الصادرة عن حكومة مملكة البحرين على صكوك إسلامية قصيرة الأجل بقيمة 20.1 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2024: 4.0 مليون دينار بحريني).

6 ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

	2025 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**105.7**	75.5
حسابات مصرفية ومبالغ أخرى مستحقة من بنوك	**184.9**	92.4
	290.6	167.9

7 قروض وسلف العملاء

في 31 ديسمبر 2025	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
مدرجة بالتكلفة المطفأة:				
قروض تجارية وسحوبات على المكشوف	1,416.1	183.2	60.7	1,660.0
قروض استهلاكية	740.6	18.1	10.8	769.5
	2,156.7	201.3	71.5	2,429.5
مخصوماً منها: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(4.0)	(19.3)	(47.7)	(71.0)
	2,152.7	182.0	23.8	2,358.5

خلال السنة، تم شراء أو منح بعض الموجودات المالية المضمحلة ائتمانياً والتي تم الاستحواذ عليها كجزء من عملية دمج الأعمال بالقيمة العادلة. تعكس هذه الموجودات الخسائر الائتمانية التي تم بالفعل إثباتها على أنها خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر.

في 31 ديسمبر 2024	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
مدرجة بالتكلفة المطفأة:				
قروض تجارية وسحوبات على المكشوف	879.9	247.3	66.3	1,193.5
قروض استهلاكية	641.6	22.9	11.6	676.1
	1,521.5	270.2	77.9	1,869.6
مخصوماً منها: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(2.7)	(22.1)	(50.7)	(75.5)
	1,518.8	248.1	27.2	1,794.1

فيما يلي التحليل الزمني للقروض المتأخرة عن السداد ولكنها غير مضمحلة:

2025	لغاية 30 يوماً مليون دينار بحريني	من 31 إلى 60 يوماً مليون دينار بحريني	من 61 إلى 89 يوماً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
قروض تجارية وسحوبات على المكشوف	**162.1**	**8.3**	**19.2**	**189.6**
قروض استهلاكية	**15.2**	**3.6**	**13.5**	**32.3**
	177.3	**11.9**	**32.7**	**221.9**

2024	لغاية 30 يوماً مليون دينار بحريني	من 31 إلى 60 يوماً مليون دينار بحريني	من 61 إلى 89 يوماً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
قروض تجارية وسحوبات على المكشوف	135.5	11.4	34.5	181.4
قروض استهلاكية	15.7	5.0	15.5	36.2
	151.2	16.4	50.0	217.6

لا تعتبر أي من القروض المذكورة أعلاه المتأخرة عن السداد بأنها مضمحلة ائتمانياً.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمـــــة)

31 ديسمبر 2025

7 قروض وسلف العملاء (تتمة)

فيما يلي توزيع القروض والسلف حسب المنطقة الجغرافية والقطاع الاقتصادي:

	2025 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني
المنطقة الجغرافية:		
دول مجلس التعاون الخليجي	**2,070.9**	1,600.0
آسيا	**76.0**	71.2
أوروبا	**124.2**	71.0
أخرى	**87.4**	51.9
	2,358.5	1,794.1

	2025 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني
القطاع الاقتصادي:		
الأفراد	**669.3**	574.5
تجاري وصناعي	**423.8**	404.5
إنشائي وعقاري	**473.0**	375.8
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**324.1**	156.9
حكومي وقطاع عام	**171.2**	137.7
أخرى	**297.1**	144.7
	2,358.5	1,794.1

فيما يلي التغيرات في مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة على القروض والسلف:

1) قروض تجارية وسحوبات على المكشوف

2025	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
الرصيد في 1 يناير	**1.4**	**17.8**	**42.5**	**61.7**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	**1.9**	**(1.9)**	**-**	**-**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير المضمحلة ائتمانياً	**(0.2)**	**0.3**	**(0.1)**	**-**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المضمحلة ائتمانياً	**-**	**(3.4)**	**3.4**	**-**
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	**(0.6)**	**2.3**	**5.1**	**6.8**
مبالغ مشطوبة خلال السنة	**-**	**-**	**(11.2)**	**(11.2)**
تغيرات أسعار صرف العملات وتغيرات أخرى	**-**	**0.1**	**-**	**0.1**
الرصيد في 31 ديسمبر	**2.5**	**15.2**	**39.7**	**57.4**
2024				
الرصيد في 1 يناير	4.4	26.3	25.8	56.5
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	1.0	(1.0)	-	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير المضمحلة ائتمانياً	(0.5)	0.5	-	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المضمحلة ائتمانياً	-	(12.5)	12.5	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	(2.6)	5.7	12.5	15.6
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	-	(10.2)	(10.2)
تغيرات أسعار صرف العملات وتغيرات أخرى	(0.9)	(1.2)	1.9	(0.2)
الرصيد في 31 ديسمبر	1.4	17.8	42.5	61.7

2) قروض استهلاكية

2025	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
الرصيد في 1 يناير	**1.3**	**4.3**	**8.2**	**13.8**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	**0.4**	**(0.3)**	**(0.1)**	**-**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً	**-**	**0.4**	**(0.4)**	**-**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	**-**	**(0.7)**	**0.7**	**-**
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	**(0.2)**	**0.4**	**2.8**	**3.0**
مبالغ مشطوبة خلال السنة	**-**	**-**	**(3.2)**	**(3.2)**
الرصيد في 31 ديسمبر	**1.5**	**4.1**	**8.0**	**13.6**
2024				
الرصيد في 1 يناير	1.0	5.2	8.5	14.7
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	0.5	(0.2)	(0.3)	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً	-	0.5	(0.5)	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	-	(1.2)	1.2	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	(0.2)	-	2.9	2.7
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	-	(3.6)	(3.6)
الرصيد في 31 ديسمبر	1.3	4.3	8.2	13.8

بلغت القيمة العادلة للضمانات المشتملة على نقد وأوراق مالية وعقارات محتفظ بها من قبل المجموعة والمتعلقة بالقروض المضمحلة ائتمانياً بشكل فردي 25.4 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2025 (31 ديسمبر 2024: 30.0 مليون دينار بحريني).

في 31 ديسمبر 2025، يبلغ إجمالي القروض والسلف المتضمن على تسهيلات التمويل الإسلامية المقدمة من قبل المجموعة للشركات 82.9 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2024: 46.9 مليون دينار بحريني). تتكون تلك التسهيلات بالأساس من تسهيلات المرابحة والتمويل بالإجارة.

فيما يلي تسوية للتغيرات في إجمالي القيمة المدرجة حسب المرحلة:

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
1 يناير 2025	**1,521.5**	**270.2**	**77.9**	**1,869.6**
موجودات جديدة ممنوحة	**1,148.9**	**27.9**	**1.5**	**1,178.3**
المدفوعات والموجودات المستبعدة	**(569.2)**	**(37.6)**	**(1.7)**	**(608.5)**
تحويلات بين المراحل	**52.3**	**(59.0)**	**6.7**	**-**
مبالغ مشطوبة خلال السنة	**-**	**-**	**(14.4)**	**(14.4)**
تعديلات تحويل العملات الأجنبية وتعديلات أخرى	**3.2**	**(0.2)**	**1.5**	**4.5**
في 31 ديسمبر 2025	**2,156.7**	**201.3**	**71.5**	**2,429.5**

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
1 يناير 2024	1,354.4	255.2	49.9	1,659.5
موجودات جديدة ممنوحة	720.2	52.1	-	772.3
المدفوعات والموجودات المستبعدة	(507.6)	(38.0)	(4.7)	(550.3)
تحويلات بين المراحل	(43.9)	0.5	43.4	-
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	-	(13.8)	(13.8)
تعديلات تحويل العملات الأجنبية وتعديلات أخرى	(1.6)	0.4	3.1	1.9
في 31 ديسمبر 2024	1,521.5	270.2	77.9	1,869.6

8 أوراق مالية استثمارية

31 ديسمبر 2025	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مليون دينار بحريني	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة المطفأة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
استثمارات مسعرة:				
سندات حكومية	**-**	**521.3**	**30.0**	**551.3**
سندات أخرى	**-**	**301.9**	**7.0**	**308.9**
أسهم حقوق الملكية	**0.4**	**69.7**	**-**	**70.1**
	0.4	**892.9**	**37.0**	**930.3**
استثمارات غير مسعرة:				
سندات حكومية	**-**	**-**	**209.5**	**209.5**
سندات أخرى	**-**	**19.6**	**-**	**19.6**
أسهم حقوق الملكية	**-**	**31.1**	**-**	**31.1**
صناديق مدارة	**0.9**	**-**	**-**	**0.9**
	0.9	**50.7**	**209.5**	**261.1**
إجمالي الاستثمارات	**1.3**	**943.6**	**246.5**	**1,191.4**
الخسائر الائتمانية المتوقعة	**-**	**(0.5)**	**-**	**(0.5)**
صافي الاستثمارات	**1.3**	**943.1**	**246.5**	**1,190.9**

31 ديسمبر 2024	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مليون دينار بحريني	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة المطفأة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
استثمارات مسعرة:				
سندات حكومية	-	430.0	44.0	474.0
سندات أخرى	-	238.7	7.1	245.8
أسهم حقوق الملكية	-	43.7	-	43.7
	-	712.4	51.1	763.5
استثمارات غير مسعرة:				
سندات حكومية	-	-	137.7	137.7
سندات أخرى	-	9.6	-	9.6
أسهم حقوق الملكية	-	30.0	-	30.0
صناديق مدارة	1.0	-	-	1.0
	1.0	39.6	137.7	178.3
إجمالي الاستثمارات	1.0	752.0	188.8	941.8
الخسائر الائتمانية المتوقعة	-	(2.4)	-	(2.4)
صافي الاستثمارات	1.0	749.6	188.8	939.4

كما في 31 ديسمبر 2025، تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية على سندات حكومية وسندات أخرى بقيمة 515.7 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2024: 447.8 مليون دينار بحريني) والتي تم رهنها مقابل اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء.

في 31 ديسمبر 2025، بلغت الفوائد المعلقة على القروض المتأخرة عن السداد والتي هي مضمحلة ائتمانياً 11.7 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2024: 27.9 مليون دينار بحريني).

بلغ المبلغ التعاقدي المستحق على الموجودات المالية التي تم شطبها من قبل المجموعة خلال فترة إعداد التقرير المالي والتي كانت لا تزال خاضعة لأنشطة التنفيذ 5.8 مليون دينار بحريني (2024: 11.6 مليون دينار بحريني).

كما في 31 ديسمبر 2025، تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية على صكوك إسلامية طويلة الأجل بقيمة 51.4 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2024: 31.0 مليون دينار بحريني).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمـــــة)

31 ديسمبر 2025

8 أوراق مالية استثمارية (تتمة)

فيما يلي التغيرات في مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة للأوراق المالية الاستثمارية (سندات حكومية وسندات أخرى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالتكلفة المطفأة):

2025	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير مضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر مضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
الرصيد في 1 يناير	1.2	1.2	-	2.4
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	(0.3)	-	-	(0.3)
الموجودات المالية التي تم استبعادها	(0.4)	(1.2)	-	(1.6)
الرصيد في 31 ديسمبر	0.5	-	-	0.5

2024	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير مضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر مضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
الرصيد في 1 يناير	0.5	1.8	-	2.3
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	0.9	(0.1)	-	0.8
الموجودات المالية التي تم استبعادها	(0.2)	(0.5)	-	(0.7)
الرصيد في 31 ديسمبر	1.2	1.2	-	2.4

9 فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى

	2025 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني
فوائد مستحقة القبض	**36.6**	31.6
ذمم مدينة*	**40 8**	22.6
ضمان قيد البيع**	**25.5**	20.4
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية (الإيضاح رقم 28)	**22.6**	40.4
مصروفات مدفوعة مقدماً	**3.7**	2.8
موجود ضريبي مؤجل (الإيضاح رقم 22)	**0.6**	0.9
موجودات أخرى	**4.7**	2.3
	134.5	121.0

* يتضمن ذلك استثمار في صندوق بانتظار تخصيص الوحدات بقيمة 10.0 مليون دينار بحريني (2024: لا شيء).

** خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، تم تسجيل مخصص اضمحلال بقيمة 0.5 مليون دينار بحريني (2024: 0.5 مليون دينار بحريني) مقابل ضمانات معلقة للبيع، والتي تم الحصول عليها عند تسوية القروض والسلف. للحصول على المزيد من التفاصيل راجع الإيضاح رقم 21.

10 استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

لدى المجموعة حصة بنسبة 23.03% (2024: 23.03%) في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.، شركة تأسست في مملكة البحرين وتقوم بتقديم خدمات التمويلات الاستهلاكية والتأمين والتعامل في العقارات والسيارات.

لدى المجموعة حصة بنسبة 22.00% (2024: 22.00%) في شركة بنفت ش.م.ب. (مقفلة)، شركة تأسست في مملكة البحرين وتقوم بتقديم خدمات المساندة لأنظمة الدفع والخدمات التمويلية الأخرى ذات الصلة لصالح البنوك التجارية وعملائها في مملكة البحرين.

لدى المجموعة حصة بنسبة 40.00% (2024: 40.00%) في شركة بي بي ك جيوجيت للأوراق المالية ش.م.ك.، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في دولة الكويت.

لدى المجموعة حصة بنسبة 23.52% (2024: 23.52%) في صندوق البحرين للسيولة، وهي شركة استثمارية ذات أغراض خاصة مؤسسة في مملكة البحرين بهدف تعزيز السيولة في السوق وسد فجوة التقييم بين الأوراق المالية المدرجة في بورصة البحرين ونظيراتها الإقليمية.

لدى المجموعة حصة بنسبة لا شيء (2024: 49.96%) في ماغنوم بارتنرز هولدينغ ليمتد، وهي شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في جيرسي بهدف الاستحواذ بصورة غير مباشرة على استثمارات عقارية في هولندا.

لدى المجموعة حصة بنسبة لا شيء (2024: 24.99%) في إفوك هولدينغز جيرسي المحدودة، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في جيرسي بهدف الاستحواذ بصورة غير مباشرة على استثمارات في ألمانيا.

لدى المجموعة حصة بنسبة لا شيء (2024: 45.00%) في إل إس إي جيرسي هولدنيغز المحدودة بارتنرشب، وهي شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في جيرسي لتسهيل استثمارات عقارية بصورة غير مباشرة في المملكة المتحدة.

لدى المجموعة 40.00% (2024: 40.00%) حصة غير مباشرة في إنفيتا - الكويت ش.م.ك.م.، من خلال شركة إنفيتا ش.م.ب.، شركة تأسست في دولة الكويت تعمل في مجال معالجة الأعمال من خلال الاستعانة بمصادر خارجية.

القيمة المدرجة لاستثمار المجموعة في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة

	2025 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني
في 1 يناير	**45.2**	51.2
مساهمة إضافية	**0.7**	-
حصة البنك من الربح / (الخسارة) للسنة	**1.5**	(2.7)
أرباح أسهم مستلمة	**(0.8)**	(0.1)
تغير في القيم العادلة غير المحققة - الشركات الزميلة (الإيضاح رقم 16)	**(0.1)**	(0.4)
تعديلات تحويل العملات الأجنبية	**0.7**	(0.3)
توزيع رأس المال	**(2.1)**	(2.5)
استبعاد مشاريع مشتركة (الإيضاح رقم 9)	**(10.0)**	-
في 31 ديسمبر	**35.1**	45.2

يوضح الجدول التالي ملخص أحدث المعلومات المالية المتاحة لحصة المجموعة في شركاتها الزميلة ومشاريعها المشتركة غير الجوهرية:

	2025 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني
المعلومات ذات الصلة بالمركز المالي		
مجموع الموجودات	**15.6**	61.2
مجموع المطلوبات	**1.7**	46.7
المعلومات ذات الصلة بالأرباح أو الخسائر		
الإيرادات	**5.8**	7.4
حصة المجموعة في صافي الربح / (الخسارة) للسنة	**0.4**	(3.7)
مجموع الدخل / (الخسارة) الشاملة للسنة	**0.4**	(3.7)

تتضمن الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة على استثمار المجموعة في شركة البحرين للتسهيلات التجارية والتي تعد شركة زميلة جوهرية. يوضح الجدول التالي ملخص المعلومات المالية لاستثمار المجموعة في شركة البحرين للتسهيلات التجارية، وذلك استناداً إلى أحدث القوائم المالية المتاحة المعدلة حسب الأداء التقديري للربع الأخير:

	2025 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني
صافي دخل الفوائد	**8.4**	7.7
إجمالي الربح من مبيعات السيارات	**7.6**	6.1
دخل تشغيلي آخر	**4.5**	3.7
مجموع الدخل التشغيلي	**20.5**	17.5
مصروفات تشغيلية	**(18.4)**	(14.1)
مصروفات تشغيلية أخرى وصافي مخصص القرض	**2.7**	1.1
الربح المعدل للسنة	**4.8**	4.5
حصة المجموعة من الربح المعدل للسنة	**1.1**	1.0
خسارة شاملة أخرى	**(0.5)**	(0.5)
مجموع الدخل الشامل للسنة	**4.3**	4.0
حصة المجموعة من الخسارة الشاملة الأخرى للسنة	**(0.1)**	(0.1)

	2025 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى بنوك	**11.6**	11.9
قروض وسلف العملاء	**138.7**	138.8
مخزون	**21.9**	19.0
موجودات أخرى	**47.4**	50.3
مجموع الموجودات	**219.6**	220.0
المطلوبات		
ذمم تجارية دائنة وذمم أخرى	**20.7**	21.8
قروض لأجل	**91.6**	91.5
مجموع المطلوبات	**112.3**	113.3
حقوق الملكية المعدلة	**107.3**	106.7
نسبة ملكية المجموعة	**%23.03**	%23.03
حصة المجموعة في حقوق الملكية المعدلة	**24.7**	24.6

بلغت القيمة السوقية لاستثمارات البنك في شركة البحرين للتسهيلات التجارية استناداً إلى السعر المدرج في بورصة البحرين 10.6 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2025 (31 ديسمبر 2024: 14.3 مليون دينار بحريني).

11 ممتلكات ومعدات

	أراضي مملوكة ملكاً حراً مليون دينار بحريني	عقارات ومباني مليون دينار بحريني	أثاث ومعدات وبرمجيات مليون دينار بحريني	الحق في استخدام الموجودات مليون دينار بحريني	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
التكلفة	**13.8**	**31.2**	**77.2**	**8.4**	**0.2**	**130.8**
مخصوماً منها: الاستهلاك المتراكم	-	**(22.7)**	**(63.6)**	**(4.7)**	-	**(91.0)**
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2025	**13.8**	**8.5**	**13.6**	**3.7**	**0.2**	**39.8**

	أراضي مملوكة ملكاً حراً مليون دينار بحريني	عقارات ومباني مليون دينار بحريني	أثاث ومعدات وبرمجيات مليون دينار بحريني	الحق في استخدام الموجودات مليون دينار بحريني	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
التكلفة	12.5	31.0	71.8	15.7	-	131.0
مخصوماً منها: الاستهلاك المتراكم	-	(22.2)	(59.2)	(11.5)	-	(92.9)
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2024	12.5	8.8	12.6	4.2	-	38.1

بلغت مصروفات الاستهلاك للسنة 8.2 مليون دينار بحريني (2024: 8.8 مليون دينار بحريني).

12 اقتراضات لأجل

تم الحصول على الاقتراضات لأجل لأغراض التمويلات العامة وهي تشتمل على الآتي:

	سعر الفائدة	سنة الاستحقاق	القيمة المدرجة 2025 مليون دينار بحريني	القيمة المدرجة 2024 مليون دينار بحريني
	6.875% (ثابت)	2029	**190.4**	185.9
معدل التمويل المضمون لليلة واحدة + الهامش		2028	**188.5**	-
معدل التمويل المضمون لليلة واحدة + الهامش		2026	**26.4**	26.4
معدل التمويل المضمون لليلة واحدة + الهامش		2025	**-**	94.2
			405.3	306.5

13 ودائع العملاء

	2025 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني
ودائع لأجل	**1,392.8**	1,127.8
حسابات توفير	**801.0**	674.7
حسابات جارية	**562.6**	515.1
حسابات ودائع أخرى	**97.1**	93.7
	2,853.5	2,411.3

14 فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى

	2025 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني
فوائد مستحقة الدفع	**42.9**	40.2
ذمم دائنة	**44.1**	30.5
مصروفات مستحقة	**31.8**	38.8
القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية (الإيضاح رقم 28)	**4.0**	3.8
التزامات عقد الإيجار	**4.0**	3.7
الخسائر الائتمانية المتوقعة للعقود المالية والارتباطات (الإيضاح رقم 29)	**3.4**	3.2
مطلوبات أخرى	**6.2**	3.8
	136.4	124.0

15 حقوق الملكية

(1) رأس المال

	2025 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني
المصرح به: 2,500,000,000 سهم (2024: 2,500,000,000 سهم) بقيمة أسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم	**250.0**	250.0
الصادر والمدفوع بالكامل: 1,816,590,310 سهم (2024: 1,816,590,310 سهم) بقيمة أسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم	**181.7**	181.7

فيما يلي التغير في رأس مال الأسهم العادية:

	عدد الأسهم 2025	عدد الأسهم 2024
الأسهم في 1 يناير	**1,816,590,310**	1,730,086,010
مضافاً إليه: إصدار أسهم منحة	**-**	86,504,300
الأسهم في 31 ديسمبر	**1,816,590,310**	1,816,590,310

(2) أسهم الخزانة

تمثل أسهم الخزانة قيام البنك بشراء أسهمه الخاصة. يحتفظ البنك في نهاية السنة بعدد 13,208,243 (2024: 13,264,765) سهم من أسهمه الخاصة.

	2025 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني
المقابل المدفوع	**5.5**	5.0

(3) علاوة إصدار أسهم

إن علاوة إصدار الأسهم الناتجة عن إصدار الأسهم العادية هي غير قابلة للتوزيع إلا في الحالات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

(4) خطة أداء أسهم الموظفين

لدى المجموعة خطة أداء أسهم الموظفين التي يتم بموجبها منح أسهم لبعض الموظفين المؤهلين (راجع الإيضاح رقم 42).

(5) أرباح أسهم غير مطالب بها

استناداً إلى التوجيهات التنظيمية الصادرة عن بورصة البحرين وفقاً للقرار رقم (3) لسنة 2021، تم تحويل جميع أرباح الأسهم غير المطالب بها إلى حساب البحرين للمقاصة المحتفظ به لدى مصرف البحرين المركزي. وقبل صدور هذا التوجيه، ووفقاً لسياسات وإجراءات المجموعة، يتم تحويل أي أرباح أسهم غير مطالب بها والمستحقة لأكثر من 10 سنوات إلى حقوق الملكية، إلا أنها ستكون متاحة للمساهمين المعنيين لأي مطالبات مستقبلية. لم تقم المجموعة بسداد أي مدفوعات لمساهميها من حساب الإحتياطي ضمن حقوق الملكية خلال السنة (2024: نفسه).

(6) احتياطي قانوني

تم إنشاء الاحتياطي القانوني وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني. يقوم البنك بتحويل 10% من أرباحه السنوية إلى الاحتياطي القانوني حتى يعادل الاحتياطي 50% من رأس المال الصادر للبنك. خلال السنة، لم يقم البنك بتحويل أي مبالغ إلى الاحتياطي القانوني (2024: 4.8 مليون دينار بحريني). حيث بلغ الاحتياطي 50% من رأس المال الصادر. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

(7) إحتياطي عام

تم تكوين الاحتياطي العام وفقاً لأحكام النظام الأساسي للبنك، مما يؤكد التزام المساهمين بتعزيز القاعدة الرأسمالية القوية للبنك. خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2025 و2024، لم يقم البنك بتحويل أي مبالغ إلى الاحتياطي العام. إن الاحتياطي العام قابل للتوزيع شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي والجمعية العمومية السنوي للمساهمين.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمـــــة)

31 ديسمبر 2025

16 تغيرات متراكمة في القيم العادلة

	2025 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
في 1 يناير	**24.9**	24.2
محول إلى الأرباح المبقاة عند بيع سندات أسهم حقوق الملكية	**-**	1.7
محول إلى الأرباح أوالخسائر عند بيع أوراق مالية استثمارية (دين)	**(6.1)**	(7.7)
محول إلى الأرباح أوالخسائر عند الاضمحلال (دين)	**(0.3)**	0.8
تغيرات القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر	**29.1**	5.9
في 31 ديسمبر	**47.6**	24.9
تحوطات التدفق النقدي		
في 1 يناير	**0.1**	0.5
تغير في القيم العادلة غير المحققة - الشركات الزميلة (الإيضاح رقم 10)	**(0.1)**	(0.4)
في 31 ديسمبر	**-**	0.1
	47.6	25.0

17 توزيعات مقترحة

	2025 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني
أرباح أسهم نقدية	**49.6**	40.6
تبرعات خيرية	**3.1**	2.2
	52.7	42.8

اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح أسهم نقدية بواقع. 0.040 دينار بحريني للسهم (بما في ذلك أرباح أسهم مرحلية نقدية بواقع 0.0125 دينار بحريني للسهم، تم الإعلان عنها ودفعها في شهر أغسطس 2025)، بعد خصم أسهم الخزانة كما في 31 ديسمبر 2025 (2024: أرباح أسهم نقدية بواقع 0.035 دينار بحريني للسهم، بعد خصم أسهم الخزانة كما في 31 ديسمبر 2024).

خلال السنة، قام البنك بدفع أرباح أسهم نقدية بواقع 0.035 دينار بحريني للسهم، بما في ذلك أرباح أسهم مرحلية نقدية بواقع 0.0125، بعد خصم أسهم الخزانة فيما يتعلق بسنة 2024 (2024: بواقع 0.030 دينار بحريني للسهم بعد خصم أسهم الخزانة وأرباح أسهم منحة بواقع 0.005 دينار بحريني للسهم فيما يتعلق بسنة 2023).

ستقدم التوزيعات المقترحة المذكورة أعلاه للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 للموافقة عليها في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المقبل للمساهمين. يخضع دفع أرباح الأسهم النقدية النهائية للحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

18 صافي دخل الفوائد ودخل مشابه

	2025 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني
أ) دخل الفوائد ودخل مشابه		
مدرجة بالتكلفة المطفأة:		
قروض وسلف العملاء	**130.2**	117.1
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**32.1**	48.5
أذونات خزانة	**18.3**	22.9
أوراق مالية استثمارية	**11.9**	8.6
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:		
أوراق مالية استثمارية	**56.8**	54.8
	249.3	251.9
ب) مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة		
على المطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة:		
ودائع العملاء	**(68.1)**	(73.5)
اقتراضات لأجل	**(24.2)**	(21.4)
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء	**(19.9)**	(20.2)
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	**(19.9)**	(12.2)
	(132.1)	(127.3)
صافي دخل الفوائد ودخل مشابه	**117.2**	124.6

19 دخل الرسوم والعمولات - صافي

	2025 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني
دخل الرسوم والعمولات	**58.5**	55.3
مصروفات الرسوم والعمولات	**(36.4)**	(35.8)
	22.1	19.5

يتضمن دخل الرسوم والعمولات على مكسب قدره 0.02 مليون دينار بحريني (2024: 0.03 مليون دينار بحريني) فيما يتعلق بأنشطة الأمانة والأنشطة الائتمانية الأخرى.

20 استثمارات ودخل آخر

	2025 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني
مكسب من تحويل عملات أجنبية	**8.8**	6.5
مكسب محقق من بيع أوراق مالية استثمارية	**6.9**	7.7
دخل أرباح أسهم	**4.0**	3.0
دخل من الأنشطة التجارية *	**0.9**	1.6
دخل آخر	**0.4**	1.0
	21.0	19.8

* يمثل ذلك دخل ناتج عن تنفيذ العمليات التجارية غير المالية بالاستعانة بمصادر خارجية مقدمة من قبل شركة تابعة للبنك.

21 صافي الاضمحلال والمخصصات والخسائر الائتمانية

	2025 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني
قروض وسلف العملاء (الإيضاح رقم 7)	**9.8**	18.3
مبالغ مستردة من قروض وسلف تم أخذ مخصص لها بالكامل والتي تم شطبها في السنوات السابقة	**(1.5)**	(2.2)
أوراق مالية استثمارية (الإيضاح رقم 8)	**(1.9)**	0.8
تعرضات غير مدرجة في الميزانية	**0.2**	(0.1)
استردادات أخرى	**(0.3)**	-
اضمحلال ضمان قيد البيع (الإيضاح رقم 9)	**0.5**	0.5
	6.8	17.3

22 الضرائب

	2025 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني
القائمة الموحدة للمركز المالي		
موجود ضريبي مؤجل (الإيضاح رقم 9)	**0.6**	0.9
القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر		
(مصروف) / رصيد ضريبي مؤجل على العمليات الأجنبية	**(0.2)**	0.1

يتم قياس الضريبة الحالية بالمبلغ المتوقع دفعه فيما يتعلق بالدخل الخاضع للضريبة لعمليات المجموعة في الهند للسنة، وفقاً لقانون ضريبة الدخل لعام 1961 الصادر عن البرلمان الهندي. يتم إثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة للنتائج الضريبية المستقبلية لفروق التوقيت كونها الفرق بين الدخل الخاضع للضريبة والدخل المحاسبي الذي ينشأ في فترة واحدة ويمكن استرجاعه في فترة لاحقة واحدة أو أكثر. يتم إثبات الموجودات الضريبية المؤجلة على أساس فروق التوقيت فقط إلى الحد الذي يثبت بأن هناك تأكيد معقول بأن الدخل الخاضع للضريبة المستقبلية سيكون متاح مقابل تلك الموجودات الضريبية المؤجلة التي يمكن تحقيقها.

تتضمن المصروفات الضريبية للمجموعة على جميع الضرائب المباشرة المستحقة على أرباح المنشآت الخاضعة للضريبة إلى السلطات المعنية في كل بلد من البلدان التي تم تأسيسها فيها، وذلك وفقاً للقوانين الضريبية السائدة في تلك السلطات القضائية. وبالتالي، فإنه ليس من العملي عرض تسوية بين الأرباح المحاسبية والأرباح الخاضعة للضريبة مع تفاصيل المعدلات الضريبية الفعلية. بلغ معدل الضريبة الفعلي 38.22% للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (2024: 38.22%).

ضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلية وتأثير القواعد العالمية

بناءً على تقييم المجموعة، استنتجت أنها لا تقع ضمن نطاق قانون البحرين أو القواعد العالمية لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي. وبناءً عليه، لا تخضع المجموعة لضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلية البحريني والقواعد العالمية لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي.

23 النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح

يحسب النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح للسنة بقسمة الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك على المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

	2025 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني
الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك لحساب النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح	**80.0**	72.0
صافي الربح للسنة المعدل العائد إلى ملاك البنك	**80.0**	72.0
المتوسط الموزون لعدد الأسهم، بعد خصم أسهم الخزانة القائمة خلال السنة	**1,803,771,637**	1,806,270,144
النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (دينار بحريني)	**0.044**	0.040

24 القطاعات التشغيلية

معلومات القطاعات

لأغراض إدارية، تم توزيع أنشطة المجموعة إلى أربعة قطاعات أعمال رئيسية:

الخدمات المصرفية للأفراد	تتعامل بالأساس في ودائع العملاء الأفراد وتوفير التمويل للقروض الاستهلاكية والسحوبات على المكشوف والتسهيلات الائتمانية وخدمات تحويل الأموال والبطاقات الائتمانية وتداول العملات الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك، فهي تشمل الإقراض وحسابات الودائع من عملاء الخدمات المصرفية الخاصة.
الخدمات المصرفية للشركات	تتعامل بالأساس في القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى وحسابات الودائع والحسابات الجارية للعملاء من شركات ومؤسسات صغيرة ومتوسطة في البحرين.
الخدمات المصرفية الدولية	تتعامل بالأساس في القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى وحسابات الودائع والحسابات الجارية للعملاء من شركات ومؤسسات دولية ومالية. كما تغطي عمليات الوحدات الخارجية.
أنشطة الاستثمار والخزانة والأنشطة الأخرى	تقدم بالأساس خدمات أسواق المال والتداول وخدمات الخزانة، بالإضافة إلى إدارة عمليات تمويل المجموعة. تشمل الخدمات الاستثمارية إدارة الاستثمارات في الأسواق المحلية والدولية وخدمات الاستشارات الاستثمارية وإدارة الأموال. تتضمن الأنشطة الأخرى بالأساس على تنفيذ العمليات التجارية بالاستعانة بمصادر خارجية.

إن هذه القطاعات هي الأساس الذي تبني عليه المجموعة تقاريرها حول المعلومات التي يتم تقديمها إلى مسئول العمليات التنفيذي وصاحب القرار. إن المعاملات ما بين هذه القطاعات تنفذ حسب معدلات السوق التقديرية ودون شروط تفضيلية. تحسب الفائدة المدينة / الدائنة على القطاعات على أساس معدل سعر التحويل والذي يقارب التكلفة الهامشية للأموال على أساس أموال مطابقة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمـــــة)

31 ديسمبر 2025

24 القطاعات التشغيلية (تتمة)

فيما يلي معلومات القطاعات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025:

	الخدمات المصرفية للأفراد مليون دينار بحريني	الخدمات المصرفية للشركات مليون دينار بحريني	الخدمات المصرفية الدولية مليون دينار بحريني	أنشطة الاستثمار والخزانة والأنشطة الأخرى مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
دخل الفوائد ودخل مشابه	41.0	52.8	40.9	114.6	249.3
مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة	(21.9)	(27.8)	(25.9)	(56.5)	(132.1)
سعر تحويل الأموال الداخلية	20.4	2.2	0.6	(23.2)	-
صافي دخل الفوائد ودخل مشابه	39.5	27.2	15.6	34.9	117.2
دخل تشغيلي آخر	15.9	3.6	4.6	19.0	43.1
الدخل التشغيلي قبل حصة البنك من نتائج شركات زميلة ومشاريع مشتركة	55.4	30.8	20.2	53.9	160.3
صافي الاضمحلال والمخصصات والخسائر الائتمانية	(2.2)	(6.7)	(0.7)	2.8	(6.8)
نتيجة القطاع	25.1	20.9	8.3	59.1	113.4
حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	-	-	1.5	1.5
التكاليف المشتركة					(34.2)
صافي الربح للسنة					80.7
مخصوماً منها: صافي الربح العائد إلى حقوق غير مسيطرة					(0.7)
صافي الربح العائد إلى ملاك البنك					**80.0**
موجودات القطاع	940.7	911.9	978.6	1,977.3	4,808.5
الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى	33.9	-	-	-	33.9
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	-	-	35.1	35.1
موجودات مشتركة*	-	-	-	-	96.8
مجموع الموجودات					**4,974.3**
مطلوبات القطاع	1,505.0	919.9	990.5	846.0	4,261.4
مطلوبات مشتركة **	-	-	-	-	52.5
مجموع المطلوبات					**4,313.9**

* تمثل الموجودات المشتركة صافي الممتلكات والمعدات وصافي الضمان قيد البيع والذمم المدينة الأخرى.
** تمثل المطلوبات المشتركة المطلوبات الأخرى.

فيما يلي معلومات القطاع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024:

	الخدمات المصرفية للأفراد مليون دينار بحريني	الخدمات المصرفية للشركات مليون دينار بحريني	الخدمات المصرفية الدولية مليون دينار بحريني	أنشطة الاستثمار والخزانة والأنشطة الأخرى مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
دخل الفوائد ودخل مشابه	38.7	55.1	29.6	128.5	251.9
مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة	(20.2)	(32.2)	(21.7)	(53.2)	(127.3)
سعر تحويل الأموال الداخلية	28.6	11.6	7.5	(47.7)	-
صافي دخل الفوائد ودخل مشابه	47.1	34.5	15.4	27.6	124.6
دخل تشغيلي آخر	15.8	2.4	3.0	18.1	39.3
الدخل التشغيلي قبل حصة البنك من نتائج شركات زميلة ومشاريع مشتركة	62.9	36.9	18.4	45.7	163.9
صافي الاضمحلال والمخصصات والخسائر الائتمانية	(2.2)	(13.2)	2.1	(4.0)	(17.3)
نتيجة القطاع	33.4	20.9	9.6	43.3	107.2
حصة البنك من خسارة شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	-	-	(2.7)	(2.7)
تكاليف مشتركة					(31.8)
صافي الربح للسنة					72.7
مخصوماً منها: صافي الربح العائد إلى حقوق غير مسيطرة					(0.7)
صافي الربح العائد إلى ملاك البنك					72.0
موجودات القطاع	820.3	769.1	562.0	1,910.7	4,062.1
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	-	-	45.2	45.2
موجودات مشتركة*	-	-	-	-	85.3
مجموع الموجودات					4,192.6
مطلوبات القطاع	1,184.3	1,007.2	552.4	775.3	3,519.2
مطلوبات مشتركة **	-	-	-	-	49.7
مجموع المطلوبات					3,568.9

* تمثل الموجودات المشتركة صافي الممتلكات والمعدات وصافي الضمان قيد البيع والذمم المدينة الأخرى.
** تمثل المطلوبات المشتركة المطلوبات الأخرى.

معلومات القطاعات الجغرافية

تعمل المجموعة في سوقين جغرافيين: هما المحلي (البحرين) والدولي (الأسواق الأخرى). يوضح الجدول التالي توزيع الإيرادات وموجودات المجموعة حسب القطاع الجغرافي، يعتمد التخصيص على موقع البلدان التي يوجد فيها البنك وشركات المجموعة الخاصة به.

	المحلي مليون دينار بحريني	الدولي مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2025			
مجموع الدخل التشغيلي وحصة البنك من نتائج شركات زميلة ومشاريع مشتركة	150.5	11.3	161.8
مجموع الموجودات	4,273.9	700.4	4,974.3

	المحلي مليون دينار بحريني	الدولي مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2024			
مجموع الدخل التشغيلي وحصة البنك من نتائج شركات زميلة ومشاريع مشتركة	150.2	11.0	161.2
مجموع الموجودات	3,815.1	377.5	4,192.6

25 النقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه لأغراض القائمة الموحدة للتدفقات النقدية على المبالغ التالية كما في 31 ديسمبر:

	2025 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني
نقد في الصندوق والخزينة (الإيضاح رقم 4)	18.9	21.2
حسابات جارية وإيداعات لدى بنوك مركزية (الإيضاح رقم 4)	455.0	558.2
أذونات الخزانة	-	0.1
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بتواريخ استحقاق أصلية لمدة تسعين يوماً أو أقل	288.8	142.7
	762.7	722.2

26 معاملات وأرصدة الطرف ذي العلاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين للمجموعة وشركات خاضعة للسيطرة أو السيطرة المشتركة أو المتأثرة من قبل هذه الأطراف. يتم الموافقة على سياسات التسعير وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة. تعتبر جميع القروض والسلف المقدمة للأطراف ذات العلاقة منتجة وتخضع لمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

فيما يلي بيان بالمبالغ القائمة بتاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي فيما يتعلق بالمعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة:

	مساهمين رئيسيين مليون دينار بحريني	شركات زميلة ومشاريع مشتركة مليون دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2025				
قروض وسلف العملاء	7.8	43.0	4.0	54.8
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	7.0	-	-	7.0
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	35.1	-	35.1
ودائع العملاء	22.6	3.2	12.2	38.0
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	50.9	-	-	50.9
ارتباطات والتزامات محتملة	-	1.2	-	1.2
31 ديسمبر 2024				
قروض وسلف العملاء	-	31.0	2.5	33.5
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	7.1	-	-	7.1
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	45.2	-	45.2
ودائع العملاء	56.2	2.7	7.6	66.5
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	20.8	-	-	20.8
ارتباطات والتزامات محتملة	-	3.3	-	3.3

فيما يلي الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة والمتضمنة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر:

	مساهمين رئيسيين مليون دينار بحريني	شركات زميلة ومشاريع مشتركة مليون دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2025				
دخل الفوائد ودخل مشابه	2.4	3.0	0.1	5.5
مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة	3.1	-	0.3	3.4
حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	1.5	-	1.5
31 ديسمبر 2024				
دخل الفوائد ودخل مشابه	0.6	2.1	-	2.7
مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة	2.4	-	0.4	2.8
حصة البنك من خسارة شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	(2.7)	-	(2.7)

فيما يلي تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين، بما فيهم الرؤساء التنفيذيين:

	2025 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني
مكافآت الموظفين قصيرة الأجل	13.5	14.0
مكافآت الموظفين طويلة الأجل	1.6	0.9
	15.1	14.9

للحصول على معلومات بشأن حصة موظفي الإدارة الرئيسين في خطة حوافز أسهم الموظفين، راجع الإيضاح رقم 42.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمـــــة)

31 ديسمبر 2025

27 تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات

يوضح الجدول الوارد أدناه بيان استحقاق الموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي، باستثناء في حالة ودائع العملاء. تم تحديد بيان السيولة لودائع العملاء على أساس تواريخ الاستحقاق الفعلية المشار إليها في تاريخ احتفاظ المجموعة بالودائع.

31 ديسمبر 2025	خلال شهر واحد مليون دينار بحريني	1 إلى 3 أشهر مليون دينار بحريني	3 إلى 6 أشهر مليون دينار بحريني	6 إلى 12 شهر مليون دينار بحريني	المجموع الفرعي مليون دينار بحريني	1 إلى 5 سنوات مليون دينار بحريني	5 إلى 10 سنوات مليون دينار بحريني	10 إلى 20 سنة مليون دينار بحريني	أكثر من 20 سنة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
الموجودات										
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	473.9	-	-	-	473.9	-	-	-	112.7	586.6
أذونات الخزانة	11.0	12.1	138.3	143.0	304.4	-	-	-	-	304.4
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	287.9	2.2	-	0.1	290.2	0.3	0.1	-	-	290.6
قروض وسلف العملاء	333.5	247.1	122.3	191.4	894.3	979.9	341.0	83.2	60.1	2,358.5
أوراق مالية استثمارية	24.0	16.1	57.0	20.2	117.3	466.7	260.3	192.6	154.0	1,190.9
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	103.7	-	-	-	103.7	25.5	5.3	-	-	134.5
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	-	-	-	-	-	-	-	35.1	35.1
ممتلكات ومعدات	-	0.1	0.2	0.1	0.4	35.9	2.1	1.4	-	39.8
الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى	0.1	0.1	0.2	0.3	0.7	2.8	3.4	-	27.0	33.9
مجموع الموجودات	1,234.1	277.7	318.0	355.1	2,184.9	1,511.1	612.2	277.2	388.9	4,974.3
المطلوبات										
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	291.9	110.6	52.3	58.0	512.8	-	-	-	-	512.8
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء	35.9	60.3	-	84.5	180.7	208.8	7.7	8.7	-	405.9
اقتراضات لأجل	-	-	-	26.4	26.4	378.9	-	-	-	405.3
ودائع العملاء	345.3	101.2	131.6	108.8	686.9	2.4	-	-	2,164.2	2,853.5
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	127.1	0.1	0.2	0.1	127.5	1.7	7.0	0.2	-	136.4
مجموع المطلوبات	800.2	272.2	184.1	277.8	1,534.3	591.8	14.7	8.9	2,164.2	4,313.9
صافي فجوة السيولة	433.9	5.5	133.9	77.3	650.6	919.3	597.5	268.3	(1,775.3)	660.4
فجوة السيولة المتراكمة	433.9	439.4	573.3	650.6		1,569.9	2,167.4	2,435.7	660.4	

31 ديسمبر 2024	خلال شهر واحد مليون دينار بحريني	1 إلى 3 أشهر مليون دينار بحريني	3 إلى 6 أشهر مليون دينار بحريني	6 إلى 12 شهر مليون دينار بحريني	المجموع الفرعي مليون دينار بحريني	1 إلى 5 سنوات مليون دينار بحريني	5 إلى 10 سنوات مليون دينار بحريني	10 إلى 20 سنة مليون دينار بحريني	أكثر من 20 سنة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
الموجودات										
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	579.4	-	-	-	579.4	-	-	-	108.3	687.7
أذونات الخزانة	31.8	78.4	86.7	202.3	399.2	-	-	-	-	399.2
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	138.4	28.3	-	0.5	167.2	0.4	0.3	-	-	167.9
قروض وسلف العملاء	203.1	187.1	96.6	116.8	603.6	801.2	274.0	98.5	16.8	1,794.1
أوراق مالية استثمارية	-	4.9	22.3	41.4	68.6	336.9	181.1	252.2	100.6	939.4
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	100.7	-	-	-	100.7	20.3	-	-	-	121.0
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	-	-	-	-	-	-	-	45.2	45.2
ممتلكات ومعدات	-	0.1	0.1	0.4	0.6	33.8	1.4	2.2	0.1	38.1
مجموع الموجودات	1,053.4	298.8	205.7	361.4	1,919.3	1,192.6	456.8	352.9	271.0	4,192.6
المطلوبات										
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	215.4	109.9	12.3	37.9	375.5	-	-	-	-	375.5
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء	-	-	91.7	101.9	193.6	158.0	-	-	-	351.6
اقتراضات لأجل	-	-	-	94.2	94.2	212.3	-	-	-	306.5
ودائع العملاء	284.7	97.2	37.5	54.6	474.0	47.8	-	-	1,889.5	2,411.3
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	119.8	0.1	0.1	0.4	120.4	1.9	1.4	0.3	-	124.0
مجموع المطلوبات	619.9	207.2	141.6	289.0	1,257.7	420.0	1.4	0.3	1,889.5	3,568.9
صافي فجوة السيولة	433.5	91.6	64.1	72.4	661.6	772.6	455.4	352.6	(1,618.5)	623.7
فجوة السيولة المتراكمة	433.5	525.1	589.2	661.6		1,434.2	1,889.6	2,242.2	623.7	

28 المشتقات المالية

الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث تعتمد فيه المدفوعات على تحركات سعر أداة مالية أساسية واحدة أو أكثر أو سعر المرجعي أو مؤشر. تدخل المجموعة ضمن سياق أعمالها الاعتيادية في أنواع مختلفة من المعاملات التي تتضمن على أدوات مالية مشتقة. يخضع استخدام المشتقات المالية لسياسات المجموعة المعتمدة من مجلس الإدارة. تدخل المجموعة في عقود المشتقات المالية بهدف الحد من المخاطر الناتجة عن التغيرات المحتملة في أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة الكامنة في موجودات ومطلوبات المجموعة المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة. كما تدخل المجموعة في عقود المشتقات المالية لغرض المتاجرة.

يوضح الجدول الوارد أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة بالإضافة إلى قيمها الاعتبارية. تمثل القيمة الاعتبارية مقدار الموجود الأساسي الذي يخص المشتق المالي أو السعر المرجعي أو المؤشر، ويعد الأساس الذي تقاس عليه التغيرات في قيمة المشتقات المالية. تشير القيم الاعتبارية إلى حجم رصيد المعاملات القائمة في نهاية السنة ولكنها لا تشير إلى مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

31 ديسمبر 2025	قيمة عادلة موجبة مليون دينار بحريني	قيمة عادلة سالبة مليون دينار بحريني	القيمة الاعتبارية مليون دينار بحريني
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة:			
عقود صرف عملات أجنبية آجلة	0.8	0.9	317.7
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة:			
مقايضات سعر الفائدة	21.8	3.1	746.9
	22.6	4.0	1,064.6

31 ديسمبر 2024	قيمة عادلة موجبة مليون دينار بحريني	قيمة عادلة سالبة مليون دينار بحريني	القيمة الاعتبارية مليون دينار بحريني
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة:			
عقود صرف عملات أجنبية آجلة	0.5	0.7	253.5
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة:			
مقايضات سعر الفائدة	39.9	3.1	730.6
	40.4	3.8	984.1

أنواع المشتقات المالية

العقود الآجلة والعقود المستقبلية هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية إما لشراء أو بيع عملة أو سلعة أو أداة مالية محددة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. العقود الآجلة هي عقود مخصصة يتم تداولها في السوق خارج البورصة. يتم تداول العقود الآجلة العملات الأجنبية وأسعار الفائدة بمبالغ موحدة في البورصات المنظمة وتخضع لمتطلبات الهامش النقدي اليومي. تعتبر اتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة في الأساس عقود بأسعار فائدة آجلة مصممة حسب الطلب، وتحدد فيها أسعار الفائدة الآجلة لمبالغ اعتبارية لفترة زمنية متفق عليها تبدأ بتاريخ مستقبلي محدد.

عقود المقايضات هي اتفاقيات تعاقدية تتم بين طرفين لتبادل فروق أسعار فائدة أو فروق العملات الأجنبية بناءً على قيمة اعتبارية محددة. وبالنسبة لعقود مقايضات أسعار الفائدة تقوم الأطراف الأخرى عادةً بتبادل مدفوعات بأسعار فائدة ثابتة وعائمة بناءً على قيمة اعتبارية بعملة واحدة. وفي عقود مقايضات العملات فيتم تبادل المدفوعات ذات أسعار الفائدة الثابتة والعائمة والمبالغ الاعتبارية بعملات مختلفة.

عقود الخيارات هي اتفاقيات تعاقدية تمنح الحق، وليس الالتزام لشراء أو بيع كمية محددة من سلعة ما أو أداة مالية بسعر ثابت سواء كان ذلك في تاريخ مستقبلي محدد أو في أي وقت خلال فترة زمنية محددة. لا تدخل المجموعة في اكتتاب عقود الخيارات.

مشتقات مالية محتفظ بها أو صادرة لغرض المتاجرة

ترتبط معظم أنشطة تداول المشتقات المالية للمجموعة بمعاملات متبادلة مع العملاء. بالإضافة إلى ذلك، تتخذ المجموعة مراكز معينة في سوق الصرف الأجنبي مع التوقع بتحقيق أرباح من التغيرات الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات.

مشتقات مالية محتفظ بها أو صادرة لأغراض التحوط

قامت المجموعة بوضع أنظمة لقياس وإدارة المخاطر. ويتضمن جزء من عملية إدارة المخاطر على إدارة تعرضات المجموعة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية (مخاطر العملة) وأسعار الفائدة من خلال أنشطة إدارة الموجودات والمطلوبات. تتمثل سياسة المجموعة في الحد من تعرضها لمخاطر العملة وأسعار الفائدة إلى مستويات مقبولة وفقاً لما يحدده مجلس الإدارة. وللاطلاع على الاستراتيجيات المعتمدة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملة، يرجى الرجوع إلى الإيضاحين رقم 36 و37 على التوالي.

كجزء من عملية إدارة الموجودات والمطلوبات، تستخدم المجموعة المشتقات المالية للتحوط مقابل تغيرات أسعار العملات وأسعار الفائدة. ويتم تحقيق ذلك من خلال التحوط مقابل الأدوات المالية المحددة والمعاملات المتوقعة بالإضافة إلى التحوط الاستراتيجي مقابل تعرضات القائمة الموحدة للمركز المالي. وفي جميع هذه الحالات، يتم توثيق الهدف من علاقة التحوط وتفاصيل بند التحوط وأداة التحوط، ويتم احتساب المعاملات كتحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية، حسب الحالة.

تحوطات القيمة العادلة

تستخدم المجموعة تحوطات القيمة العادلة لحمايتها من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية نتيجة للتقلبات في أسعار الصرف وأسعار الفائدة. تتضمن الأدوات المالية التي يتم التحوط لها من مخاطر أسعار الفائدة على القروض وسندات الدّين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والدّين الصادر والأموال المقترضة الأخرى. تستخدم المجموعة عقود الصرف الأجنبي الآجلة ومقايضات العملات للتحوط مقابل مخاطر العملة المحددة على وجه التحديد ومقايضات أسعار الفائدة للتحوط مقابل مخاطر أسعار الفائدة.

في علاقات التحوط هذه، تتمثل المصادر الرئيسية لعدم الفعالية في عدم التطابق بين تواريخ الاستحقاق أو أدوات التحوط. تخضع أدوات التحوط لمخاطر الأطراف الأخرى المختلفة، مما يؤدي إلى تغيير في عناصر قياس فعالية التحوط.

لدى المجموعة مقايضات أسعار الفائدة التالية كأدوات تحوط في تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة:

	مليون دينار بحريني				
	أقل من شهر واحد	من 1 إلى 3 أشهر	أكثر من 3 شهور إلى سنة	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
مخاطر أسعار الفائدة					
31 ديسمبر 2025					
القيمة الاسمية	5.7	5.5	9.4	427.1	299.2
متوسط سعر الفائدة الثابت	%6	%6	%4	%7	%7
31 ديسمبر 2024					
القيمة الاسمية	-	1.9	51.4	373.0	304.3
متوسط سعر الفائدة الثابت	-	%7	%4	%7	%7

البند الوارد في القائمة الموحدة للمركز المالي الذي يتم فيه إدراج القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية هو "الفوائد المستحقة القبض والمشتقات المالية والموجودات الأخرى". للحصول على تفاصيل إضافية راجع الإيضاح رقم 9.

البند الوارد في القائمة الموحدة للمركز المالي الذي يتم فيه إدراج القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية المدرجة هو "الفوائد المستحقة الدفع والمشتقات المالية والمطلوبات الأخرى". للحصول على تفاصيل إضافية راجع الإيضاح رقم 14.

فيما يلي المبالغ المتعلقة بالبنود المصنفة كبنود تحوط:

	2025		2024	
	القيمة المدرجة مليون دينار بحريني	تعديلات القيمة العادلة* مليون دينار بحريني	القيمة المدرجة مليون دينار بحريني	تعديلات القيمة العادلة* مليون دينار بحريني
سندات (الأوراق المالية الاستثمارية)	596.5	(12.2)	518.1	(33.1)
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء	-	-	35.0	(0.1)
اقتراضات قرض لأجل	190.4	1.9	185.9	(2.8)

* تمثل تعديلات تحوط القيمة العادلة المتراكمة على البند المحوط المتضمنة في القيمة المدرجة.

بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، قامت المجموعة بإثبات صافي خسارة قدرها 18.1 مليون دينار بحريني (2024: صافي خسارة قدرها 5.5 مليون دينار بحريني)، وتمثل الخسارة على أدوات التحوط. بلغ إجمالي المكسب على البنود المحوطة العائد إلى المخاطر التي تم تحوطها 18.0 مليون دينار بحريني (2024: مكسب قدره 5.5 مليون دينار بحريني).

تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة

تحوط المجموعة مخاطر أسعار الفائدة فقط في حدود أسعار الفائدة المرجعية، وذلك لأن التغيرات في القيمة العادلة للسندات أو القروض ذات أسعار الفائدة الثابتة تتأثر بشكل جوهري بالتغيرات في أسعار الفائدة المرجعية. يتم تطبيق محاسبة التحوط عندما تستوفي علاقات التحوط الاقتصادية معايير محاسبة التحوط.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمـــــة)

31 ديسمبر 2025

28 المشتقات المالية (تتمة)

من خلال استخدام الأدوات المالية المشتقة للتحوط مقابل التعرضات في أسعار الفائدة، فإن المجموعة تعرض نفسها أيضاً لمخاطر الائتمان الخاصة بالطرف الآخر المشتق، وهي مخاطر لا يقابلها تعويض من البنك المتحوط له.

وفي علاقات التحوط هذه، تمثل المصادر الرئيسية لعدم الفعالية في تأثير مخاطر الائتمان لكل من الطرف الآخر والمجموعة نفسها على القيمة العادلة لمقايضات أسعار الفائدة، وهو ما لا ينعكس في القيمة العادلة لبند التحوط التي تنسب إلى التغير في سعر الفائدة؛ وبالإضافة إلى الاختلافات في تواريخ الاستحقاق بين مقايضات أسعار الفائدة والقروض أو السندات.

ولم تكن هناك مصادر أخرى لعدم الفعالية في علاقات التحوط هذه.

يتم تضمين الجزء الفعال من مكاسب القيمة العادلة على المشتقات المالية المحتفظ بها في علاقات تحوط القيمة العادلة المؤهلة وكذلك مكسب أو خسارة التحوط على البنود المحوطة ضمن بند دخل الاستثمارات الأخرى.

تحوطات التدفقات النقدية

في 31 ديسمبر 2025 و2024، لم تحتفظ المجموعة بأي أدوات للتحوط مقابل التعرضات لتغييرات في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية.

29 ارتباطات والتزامات محتملة

ارتباطات متعلقة بتسهيلات ائتمانية

تشتمل الارتباطات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية على ارتباطات بتقديم تسهيلات ائتمانية واعتمادات مستندية معززة وخطابات ضمان وخطابات القبول مصممة لتلبية احتياجات عملاء المجموعة.

تمثل الارتباطات بمنح الائتمان الأجزاء غير المستخدمة من الارتباطات التعاقدية لتقديم قروض وتسهيلات ائتمانية متجددة، بشكل رئيسي على شكل قروض وسلف وخطابات ضمان واعتمادات مستندية. وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان على الارتباطات بمنح الائتمان، قد تتعرض المجموعة لخسارة محتملة بقيمة تعادل إجمالي مبالغ الارتباطات غير المستخدمة. إلا أنه من المتوقع أن يكون المبلغ المحتمل للخسارة الذي لا يمكن تحديده بسهولة، أقل بكثير من مجموع الارتباطات غير المستخدمة نظراً لأن معظم الارتباطات بمنح الائتمان مشروطة بحفاظ العميل على معايير ائتمانية محددة. عادةً ما تكون لهذه الارتباطات تواريخ انتهاء ثابتة تقل عن سنة واحدة أو تحكمها بنود أخرى خاصة لإنهائها. بما أن الارتباطات قد تنتهي دون أن يتم سحبها، فإن مجموع المبالغ التعاقدية لا يمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية.

تلزم الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان (بما في ذلك الاعتمادات المستندية المعززة) وخطابات القبول المجموعة بسداد المدفوعات نيابةً عن العملاء بشروط معينة محددة في العقد. قد يترتب على الاعتمادات المستندية المعززة، التي يتم إدراجها ضمن خطابات الضمان مخاطر سوقية إذا تم إصدارها أو تمديدها بأسعار فائدة ثابتة. إلا أن هذه العقود يتم إبرامها بالأساس بأسعار فائدة عائمة.

تم تحديد بيان استحقاق الارتباطات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية الموضح أدناه على أساس الفترة المتبقية من تاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي، باستثناء في حالة خطابات الضمان وارتباطات القروض غير المسحوبة والتي تم الإفصاح عنها على أساس تواريخ الاستحقاق المتوقعة.

	مليون دينار بحريني					
31 ديسمبر 2025	عند الطلب	أقل من 3 أشهر	من 3 إلى 12 شهر	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
التزامات محتملة:						
اعتمادات مستندية	7.7	13.4	141.7	2.2	-	165.0
خطابات ضمان	348.0	-	-	-	-	348.0
						513.0
ارتباطات:						
ارتباطات القروض غير المسحوبة	134.7	-	-	-	-	134.7
عقود صرف أجنبي آجلة	-	289.2	28.5	-	-	317.7
مقايضات أسعار الفائدة	-	11.1	9.4	427.1	299.3	746.9
						1,199.3
						1,712.3

	مليون دينار بحريني					
31 ديسمبر 2024	عند الطلب	أقل من 3 أشهر	من 3 إلى 12 شهر	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
التزامات محتملة:						
اعتمادات مستندية	4.7	12.8	13.7	-	-	31.2
خطابات ضمان	286.4	-	-	-	-	286.4
						317.6
ارتباطات:						
ارتباطات القروض غير المسحوبة	121.0	-	-	-	-	121.0
عقود صرف أجنبي آجلة	-	219.5	34.0	-	-	253.5
مقايضات أسعار الفائدة	-	1.9	51.4	373.0	304.3	730.6
						1,105.1
						1,422.7

لا تتوقع المجموعة بأن يتم سحب جميع ارتباطاتها قبل انتهاء فترة الارتباطات.

فيما يلي التعرض (بعد تطبيق عامل تحول الائتمان) والخسائر الائتمانية المتوقعة حسب المرحلة:

	2025			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير مضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة	262.1	17.3	15.8	295.2
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة (إيضاح رقم 14)	0.5	0.1	2.8	3.4

	2024			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير مضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة	198.2	20.1	14.3	232.6
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة (إيضاح رقم 14)	0.2	0.1	2.9	3.2

فيما يلي تسوية للتغيرات في إجمالي القيمة المدرجة لارتباطات القروض غير المسحوبة والالتزامات المحتملة حسب المرحلة:

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير مضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
1 يناير 2025	359.5	64.6	14.5	438.6
تعرضات جديدة	228.2	0.6	-	228.8
تعرضات إضافية	81.5	5.9	-	87.4
تعرضات مستحقة / منتهية	(33.8)	(0.2)	(0.4)	(34.4)
تعرضات مخفضة	(62.0)	(8.0)	(2.7)	(72.7)
تحويلات إلى المرحلة 1	29.5	(29.5)	-	-
تحويلات إلى المرحلة 2	(9.5)	9.5	-	-
تحويلات إلى المرحلة 3	-	(4.5)	4.5	-
تغيرات تحويل العملات الأجنبية وتغيرات أخرى	-	0.1	(0.1)	-
في 31 ديسمبر 2025	593.4	38.5	15.8	647.7

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير مضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
1 يناير 2024	380.6	56.8	13.6	451.0
تعرضات جديدة	64.0	5.4	-	69.4
تعرضات إضافية	50.6	14.1	-	64.7
تعرضات مستحقة / منتهية	(71.4)	(2.9)	-	(74.3)
تعرضات مخفضة	(60.1)	(9.9)	(2.2)	(72.2)
تحويلات إلى المرحلة 1	7.1	(7.1)	-	-
تحويلات إلى المرحلة 2	(11.1)	11.1	-	-
تحويلات إلى المرحلة 3	(0.1)	(3.0)	3.1	-
تغيرات تحويل العملات الأجنبية وتغيرات أخرى	(0.1)	0.1	-	-
في 31 ديسمبر 2024	359.5	64.6	14.5	438.6

30 إدارة المخاطر

تنطوي أنشطة المجموعة تحمل المخاطر بصورة منتظمة من خلال أعمالها. تشتمل إدارة المخاطر على تحديد وقياس ومتابعة وإدارة المخاطر بصورة مستمرة. وتعد الإدارة الفعالة والمناسبة للمخاطر في أنشطة المجموعة أمراً بالغ الأهمية للسلامة المالية وتحقيق الربحية للمجموعة. كما يتمثل هدف إدارة المخاطر بزيادة القيمة عند المساهمين وتحقيق عوائد على الأسهم بما يتناسب مع المخاطر التي تحملها. ولتحقيق هذا الهدف، تطبق المجموعة أفضل الممارسات الرائدة في مجال إدارة المخاطر بهدف إدارة بيان المخاطر العامة للمجموعة بأكثر الطرق كفاءة وفعالية.

يتم قياس المخاطر ومراقبتها وتقديم تقارير بشأنها وفقاً للمبادئ والسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. تساعد لجنة المخاطر التابعة للمجلس مجلس الإدارة في الوفاء بمسئولياته المتعلقة بالإشراف على إدارة المخاطر والرقابة عليها وأطر إدارة المخاطر. يشغل رئيس مخاطر المجموعة منصب رئيس قسم إدارة المخاطر والائتمان. يقدم رئيس المخاطر تقاريره إلى لجنة المخاطر التابعة للمجلس، مما يضمن الفصل بين الواجبات والرقابة الإدارية عن وحدات الأعمال التي تنشأ فيها الأعمال التجارية - وهو مبدأ أساسي من مبادئ عملية إدارة المخاطر.

وفي حين يقوم المجلس باعتماد مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر بصورة دورية استناداً إلى توصيات لجنة المخاطر التابعة للمجلس ومن ثم تقوم الإدارة بوضع الإجراءات اللازمة لتنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات. تعد لجنة إدارة المخاطر ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، التي اللتان تضمان أعضاء من الإدارة التنفيذية والإدارة العليا، لجاناً إدارية رفيعه المستوى مسئوله عن الإدارة العامة لبيان مخاطر المجموعة. تقوم لجنة إدارة المخاطر بمناقشة المسائل الهامة المتعلقة بالمخاطر والسياسات والإجراءات وكما تراجع تنفيذ قراراتها. تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة المسائل المتعلقة بقائمة المركز المالي على المستوى الجزئي، كما تقوم بمراجعة المسائل المتعلقة بعدم تطابق الموجودات والمطلوبات ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة. كما تقوم لجنة إدارة المخاطر بمراجعة مخاطر الدول واستراتيجيات الأعمال والظروف الاقتصادية الكلية بالرجوع إلى الدول التي تم تحديدها لمزاولة الأعمال. تقوم لجنة إدارة المخاطر التشغيلية بإدارة المخاطر التشغيلية العامة للمجموعة من خلال تطبيق إرشادات مصرف البحرين المركزي ومعايير اتفاقية بازل وتقوم بالإشراف لمطلوب.

يحافظ قسم إدارة مخاطر الائتمان التابع للمجموعة على معايير عالية لإدارة المخاطر وذلك من خلال تطبيق التقنيات والمنهجيات المتاحة. وتستند بيئة الرقابة، من بين الأمور الأخرى، على مبدأ الفصل بين الواجبات والاستقلالية. ويتحمل قسم إدارة المخاطر والائتمان مسئولية دارسة خصائص المخاطر الكامنة في المنتجات والأنشطة الجديدة والدول والمناطق والقطاعات الجديدة والحالية وتقديم التوصيات اللازمة إلى الجهات المختصة. كما تتولى مسئولية وضع وتعديل سياسات وإجراءات المخاطر وحدود التعرضات للتخفيف من هذه المخاطر وذلك بالحصول على موافقة من لجنة المخاطر التابعة للمجلس أو مجلس الإدارة أو لجنة إدارة المخاطر، حسب مقتضى الحال. يقوم قسم إدارة المخاطر والائتمان وذلك بالتعاون مع قسم الرقابة المالية بإعداد وثيقة قبول المخاطر وفحص الضغوطات ووثيقة عملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي للبنك. وتقييم الوثيقة عملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي مخاطر الركيزة 2 باستفاضة وتحدد مستوى احتياطي رأس المال المطلوب للبنك. كما يتحمل قسم إدارة المخاطر والائتمان مسئول ضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والقانونية المتعلقة بإدارة المخاطر مثل تطبيق توجيهات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وما إلى ذلك في البنك. يقوم قسم التدقيق الداخلي للمجموعة بإجراء تقييم مستقل للعمليات المتعلقة بإدارة المخاطر ورأس المال وفقاً لخطة التدقيق السنوية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والالتزام.

تمت مناقشة الأنواع المختلفة من المخاطر التي تتعرض لها المجموعة وكيفية إدارة المجموعة تلك المخاطر في الإيضاحات الواردة أدناه.

31 مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم مقدرة أحد أطراف الأداة المالية في الوفاء بالتزاماته، مما ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. تنتج مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة من احتمال تعثر الطرف الآخر في الوفاء بالتزاماته التعاقدية، وتقتصر هذه المخاطر على القيمة العادلة الموجبة لصالح المجموعة.

تتضمن الأنشطة التجارية للمجموعة على مخاطر الخسارة نتيجة لتعثر العملاء أو الزبائن أو الأطراف الأخرى، بما في ذلك الجهات السيادية، في الوفاء الكامل بالتزاماتهم بما في ذلك السداد الكامل وفي الوقت المناسب للمبلغ الأصلي للديّن والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والضمانات والذمم المدينة الأخرى. وبالتالي، فإن التعثر يؤدي إلى تكبد المجموعة لخسارة مالية.

تتمثل أهداف المجموعة في إدارة المخاطر الائتمانية فيما يلي:

- الحفاظ على إطار ضوابط للإشراف على مخاطر الائتمان؛
- تحديد وتقييم وقياس مخاطر الائتمان بوضح ودقة على نطاق المجموعة وداخل كل وحدة من وحدات الأعمال على حدة، بدءاً من مستوى التسهيلات الفردية حتى إجمالي المحفظة؛
- مراقبة مخاطر الائتمان والتخطط لها بما يتوافق مع توقعات مجلس الإدارة وتفادي التركيزات غير المرغوب فيها؛ و
- متابعة مخاطر الائتمان والالتزام بالضوابط المتفق عليها.

يظهر تركز المخاطر الائتمانية عندما تدخل مجموعة من الأطراف الأخرى والعملاء في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفس المنطقة الجغرافية، أو عندما تكون لديهم خصائص اقتصادية متشابهة تؤدي إلى تأثر قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية في بشكل متشابه نتيجة التغيرات في الظروف الاقتصادية أو أي تغيرات أخرى. تقوم المجموعة بمراجعة تركزاتها بصورة مستمرة في عدد من المجالات بما في ذلك، على سبيل المثال، التوزيع الجغرافي وتاريخ الاستحقاق والقطاع الاقتصادي. يتم استخدام حدود السياسات والحدود التشغيلية للحفاظ على التركزات ضمن مستويات مناسبة تتماشى مع مدى قبول المخاطر المعتمدة للأعمال التجارية. عادةً ما تستند هذه الحدود على طبيعة الإقراض ومقدار معايير الاكتتاب. ويتم تحقيق التنويع للحد من مخاطر التركز من خلال وضع حدود قصوى للتعرضات تجاه الأطراف الأخرى الفردية. يتم إبلاغ الجهة المختصة عن أي تجاوزات وفقاً لما تنص عليه سياسة مخاطر الائتمان.

تحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان عن طريق المتابعة المستمرة لحالات التعرضات الائتمانية والحد من المعاملات مع أطراف أخرى محددة، وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى، وتنويع أنشطة الإقراض لتفادي التركزات غير المرغوب فيها للمخاطر مع العملاء أو مجموعات من العملاء في مواقع أو شركات تجارية محددة والحصول على ضمانات حيثما كان ذلك ضرورياً ومناسباً. بالإضافة إلى مراقبة الحدود الائتمانية، تقوم المجموعة بإدارة تعرضات الائتمان من خلال الدخول في اتفاقيات مقاصة وترتيبات ضمانات مع الأطراف الأخرى في الظروف المناسبة وكذلك من خلال تحديد الحد من مدة التعرض للمخاطر.

لدى المجموعة سياسات وإجراءات واضحة تهدف إلى تحديد وقياس ومراقبة والسيطرة على المخاطر الائتمانية في كافة أنشطة المجموعة على مستوى الائتمان الفردي وكذلك على مستوى المحفظة الائتمانية. تتم الموافقة على حدود الائتمان بعد إجراء تقييم دقيق للجدارة الائتمانية للمقترض أو الطرف الآخر، بما في ذلك الغرض من الائتمان وهيكل الائتمان ومصدر سداده. يتم مراجعة المقترحات الائتمانية من قبل مسئولي الائتمان والاستثمار المعينين من قبل قسم إدارة المخاطر والائتمان قبل الحصول على موافقة الجهة المختصة المخولة بالاعتماد. لدى المجموعة مستويات صلاحيات اعتماد متدرجة حسب مستوى المخاطر، وتضم أفراد ذوي مؤهلات مثبتة في الائتمان والاستثمار ولجنة إدارة الائتمان ولجان المجلس. تقوم اللجنة التنفيذية التي تتألف من أعضاء مجلس الإدارة بمراجعة واعتماد التسهيلات الائتمانية الكبيرة. إما التسهيلات الائتمانية التي تتجاوز حدود صلاحيات اللجنة التنفيذية فيتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة. يقوم قسم إدارة المخاطر والائتمان بمعالجة طلبات الائتمان والتأكد من مدى الالتزام لأحكام سياسات مخاطر الائتمان المعتمدة. كما يقوم قسم إدارة المخاطر والائتمان بإعداد تقارير منتظمة عن تعرضات المخاطر الائتمانية ويقوم بإجراء مراجعة للتصنيف الائتماني ومراقبة الحدود الائتمانية. ويعد مسئول الائتمان / مسئول الاستثمار المعينين في قسم إدارة المخاطر والائتمان هما إحدى الموقعين ضمن سلسلة اعتماد الائتمان / الاستثمار ويقدم رأياً مستقلاً بشأن مقترحات الائتمان والاستثمار.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمـــــة)

31 ديسمبر 2025

31 مخاطر الائتمان (تتمة)

تقع مسئولية المراقبة اليومية لتعرضات مقترض أو طرف آخر فردي على عاتق وحدة الأعمال المعنية. وتتأكد وحدة إدارة الائتمان في المجموعة والتي تعتبر جزءً من قسم إدارة المخاطر والائتمان بأن التسهيلات الائتمانية تم منحها بعد الحصول على الموافقة المناسبة واستكمال المستندات اللازمة. كما تقوم بمراقبة أي تجاوزات على الحدود الائتمانية المعتمدة والمبالغ المتأخرة عن السداد والتسهيلات الائتمانية المنتهية الصلاحية وترفع تقارير بشأن الاستثناءات، إن وجدت، لاتخاذ الإجراءات التصحيحية.

يتم وضع حدود ائتمانية للأطراف الأخرى لجميع العملاء بعد إجراء تقييم دقيق لجدارتهم الائتمانية والحصول على الموافقة (حسب مستويات الصلاحية المنصوص عليها في هذه السياسة). كما تخضع هذه الحدود لمعايير حدود التعرضات الائتمانية الكبيرة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والجهات الرقابية المحلية في المواقع الخارجية.

كما يتم مراقبة نمو الائتمان وجودته وتكوين المحفظة بصورة مستمرة بهدف تعظيم العائد المعدل حسب المخاطر وخفض مستوى حدوث الاضمحلال وتراكم الائتمانات الهامشية. تراقب المجموعة مخاطر التركز من خلال وضع حدود للحد الأقصى للتعرض لكل مقترض أو طرف آخر فردي أو بلد أو بنك أو قطاع اقتصادي. كما يتم اشتراط هذه الحدود لبعض المنتجات ويتم الموافقة على هذه الحدود بعد إجراء تحليل مفصل لها ويتم مراجعتها ومراقبتها بصورة منتظمة.

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة لبنود قائمة المركز المالي والارتباطات والالتزامات المحتملة. تم إظهار الحد الأقصى للتعرض على أساس الإجمالي قبل تأثير التخفيف من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة والضمانات الرئيسية، ولكن بعد أخذ مخصص للخسائر الائتمانية، حسب مقتضى الحال.

	2025 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني
أرصدة لدى بنوك مركزية	**567.7**	666.5
أذونات خزانة	**304.4**	399.2
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**290.6**	167.9
قروض وسلف العملاء	**2,358.5**	1,794.1
أوراق مالية استثمارية	**1,088.8**	864.7
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	**104.7**	96.9
المجموع	**4,714.7**	3,989.3
التزامات محتملة	**513.0**	317.6
ارتباطات	**1,199.3**	1,105.1
مجموع الارتباطات المتعلقة بالائتمان	**1,712.3**	1,422.7
الحد الأقصى للتعرض للمخاطر الائتمانية	**6,427.0**	5,412.0

32 تركز المخاطر

فيما يلي توزيع الموجودات والمطلوبات والارتباطات الائتمانية والالتزامات المحتملة حسب الإقليم الجغرافي والقطاع الاقتصادي:

	2025			2024		
	موجودات مليون دينار بحريني	مطلوبات مليون دينار بحريني	ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة مليون دينار بحريني	موجودات مليون دينار بحريني	مطلوبات مليون دينار بحريني	ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة مليون دينار بحريني
الإقليم الجغرافي						
دول مجلس التعاون الخليجي	**4,200.6**	**3,571.1**	**887.7**	3,646.0	2,979.5	847.6
أمريكا الشمالية	**166.8**	**83.7**	**79.9**	74.1	8.2	4.2
أوروبا	**297.1**	**520.9**	**637.1**	217.2	425.3	491.1
آسيا	**141.0**	**105.9**	**86.5**	157.1	134.4	79.1
أخرى	**168.8**	**32.3**	**21.1**	98.2	21.5	0.7
	4,974.3	**4,313.9**	**1,712.3**	4,192.6	3,568.9	1,422.7
القطاع الاقتصادي						
تجاري وصناعي	**545.2**	**418.6**	**266.4**	501.9	254.2	115.0
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**878.3**	**1,324.9**	**1,008.1**	540.9	1,054.7	1,026.1
إنشائي وعقاري	**485.7**	**109.4**	**238.5**	397.1	62.3	171.4
حكومي وقطاع عام	**1,803.7**	**316.8**	**59.7**	1,813.5	276.1	9.8
أفراد	**669.3**	**1,603.3**	**2.2**	574.5	1,317.5	6.3
أخرى	**592.1**	**540.9**	**137.4**	364.7	604.1	94.1
	4,974.3	**4,313.9**	**1,712.3**	4,192.6	3,568.9	1,422.7

33 جودة الائتمان حسب فئة الموجودات المالية

يتم إدارة جودة الائتمان للموجودات المالية من قبل المجموعة باستخدام التصنيفات الائتمانية الداخلية والخارجية.

تتبع المجموعة آلية تصنيف داخلية لتصنيف العلاقات ضمن إطار القروض والسلف.

تستخدم المجموعة نطاق قياسات تتراوح من 1 إلى 10 لتصنيف العلاقات الائتمانية، وحيث تمثل الدرجات من 1 إلى 8 درجات المنتجة، بينما تمثل الدرجتان 9 و10 درجات متعثرة. وتمثل الدرجات من 1 إلى 3 درجة عالية (مخاطر ائتمانية غير مشكوك فيها إلى جيدة) وتمثل الدرجات من 4 إلى 6 درجة المعيار الأساسي (مخاطر ائتمانية مرضية إلى كافية) وتمثل الدرجات من 7 إلى 8 درجة دون المستوى (دون المستوى إلى مخاطر ائتمانية عالية).

تشتمل منهجية التصنيف لدى المجموعة على 19 مستوى من مستويات التصنيف لأدوات الدين. يعكس المقياس الرئيسي التصنيفات الائتمانية الخارجية الصادرة عن وكالات التصنيف لأدوات الدين إلى درجة عالية ودرجة المعيار الأساسي ودرجة المتأخرة عند الشداد ودرجة مضمحلة بشكل فردي. تمثل الدرجات من 1 إلى 7 درجة عالية (AAA إلى A-) وتمثل الدرجات من 8 إلى 16 درجة المعيار الأساسي (+BBB إلى -B) وتمثل الدرجات من 17 إلى 19 درجة دون المستوى (+CCC إلى -CCC).

يتم مراجعة جميع علاقات الإقراض الرئيسية على الأقل مرة واحدة في السنة أو أكثر من المعتاد في حالة وجود مؤشرات لمخاطر ائتمانية عالية.

33.1 تحليل جودة الائتمان

يبين الجدول التالي المعلومات حول جودة الائتمان للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، والديون الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. ما لم يذكر بخلاف ذلك، فإن المبالغ الواردة في الجدول تمثل إجمالي القيم المدرجة. وفيما يتعلق بارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية، تمثل المبالغ الواردة في الجدول المبالغ الملتزم بها أو المضمونة، على التوالي.

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2025				
قروض وسلف العملاء - قروض تجارية وسحوبات على المكشوف مدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	**536.4**	**0.1**	**-**	**536.5**
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	**879.7**	**45.8**	**-**	**925.5**
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	**-**	**137.3**	**-**	**137.3**
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	**-**	**-**	**60.7**	**60.7**
	1,416.1	**183.2**	**60.7**	**1,660.0**
الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(2.5)**	**(15.2)**	**(39.7)**	**(57.4)**
صافي القيمة المدرجة	**1,413.6**	**168.0**	**21.0**	**1,602.6**

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2024				
قروض وسلف العملاء - قروض تجارية وسحوبات على المكشوف مدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	409.2	0.1	-	409.3
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	465.7	121.5	-	587.2
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	5.0	125.7	-	130.7
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	-	-	66.3	66.3
	879.9	247.3	66.3	1,193.5
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(1.4)	(17.8)	(42.5)	(61.7)
صافي القيمة المدرجة	878.5	229.5	23.8	1,131.8

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2025				
قروض العملاء - قروض العملاء المدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	**740.6**	**1.2**	**-**	**741.8**
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	**-**	**6.4**	**-**	**6.4**
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	**-**	**10.5**	**-**	**10.5**
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	**-**	**-**	**10.8**	**10.8**
	740.6	**18.1**	**10.8**	**769.5**
الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(1.5)**	**(4.1)**	**(8.0)**	**(13.6)**
صافي القيمة المدرجة	**739.1**	**14.0**	**2.8**	**755.9**

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2024				
قروض وسلف العملاء - قروض العملاء المدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	641.6	2.5	-	644.1
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	-	8.0	-	8.0
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	-	12.4	-	12.4
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	-	-	11.6	11.6
	641.6	22.9	11.6	676.1
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(1.3)	(4.3)	(8.2)	(13.8)
صافي القيمة المدرجة	640.3	18.6	3.4	662.3

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2025				
أذونات الخزانة وسندات الدين الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
درجة عالية (AAA إلى A-)	**137.6**	**-**	**-**	**137.6**
درجة المعيار الأساسي (+BBB إلى -B) *	**696.7**	**10.5**	**-**	**707.2**
	834.3	**10.5**	**-**	**844.8**
الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(0.5)**	**-**	**-**	**(0.5)**
صافي القيمة المدرجة	**833.8**	**10.5**	**-**	**844.3**
أذونات الخزانة وسندات الدين الاستثمارية المدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (AAA إلى A-)	**38.6**	**-**	**-**	**38.6**
درجة المعيار الأساسي (+BBB إلى -B) *	**510.3**	**-**	**-**	**510.3**
	548.9	**-**	**-**	**548.9**
صافي القيمة المدرجة	**548.9**	**-**	**-**	**548.9**
ارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية				
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	**275.2**	**-**	**-**	**275.2**
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	**318.2**	**23.1**	**-**	**341.3**
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	**-**	**15.4**	**-**	**15.4**
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	**-**	**-**	**15.8**	**15.8**
	593.4	**38.5**	**15.8**	**647.7**
الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(0.5)**	**(0.1)**	**(2.8)**	**(3.4)**
صافي القيمة المدرجة	**592.9**	**38.4**	**13.0**	**644.3**

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2024				
قروض وسلف العملاء - قروض العملاء المدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	641.6	2.5	-	644.1
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	-	8.0	-	8.0
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	-	12.4	-	12.4
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	-	-	11.6	11.6
	641.6	22.9	11.6	676.1
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(1.3)	(4.3)	(8.2)	(13.8)
صافي القيمة المدرجة	640.3	18.6	3.4	662.3

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمـــــة)

31 ديسمبر 2025

33 جودة الائتمان حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

33.1 تحليل جودة الائتمان (تتمة)

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2024				
سندات الدين الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
درجة عالية (AAA إلى A-)	114.5	-	-	114.5
درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-) *	545.4	18.4	-	563.8
درجة دون المستوى (CCC+ إلى CCC-)	-	-	-	-
	659.9	18.4	-	678.3
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(1.2)	(1.2)	-	(2.4)
صافي القيمة المدرجة	658.7	17.2	-	675.9
أذونات الخزانة وسندات الدين الاستثمارية المدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (AAA إلى A-)	43.3	-	-	43.3
درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-) *	544.7	-	-	544.7
	588.0	-	-	588.0
صافي القيمة المدرجة	588.0	-	-	588.0
ارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية				
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	165.4	0.5	-	165.9
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	193.1	47.7	-	240.8
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	0.8	16.7	-	17.5
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	-	-	14.4	14.4
	359.3	64.9	14.4	438.6
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(0.2)	(0.1)	(2.9)	(3.2)
صافي القيمة المدرجة	359.1	64.8	11.5	435.4

* تتضمن درجة المعيار الأساسي على استثمارات غير مصنفة بقيمة 0.1 مليون دينار بحريني (2024: 0.1 مليون دينار بحريني).

33.2 الضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى

يعتمد مبلغ ونوع الضمان المطلوب على تقييم المخاطر الائتمانية للطرف الآخر. ويتم تطبيق إرشادات تتعلق بمدى قبول أنواع الضمانات ومعايير تقييمها.

فيما يلي الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها:

- بالنسبة للإقراض التجاري، رهن على الممتلكات العقارية والضمانات المصرفية؛
- بالنسبة لإقراض الأفراد، رهون عقارية على العقارات السكنية؛
- الضمانات النقدية مثل الودائع المصرفية؛ و
- الأوراق المالية القابلة للتداول.

كما تحصل المجموعة على ضمانات من الشركات الأم مقابل القروض الممنوحة لشركاتها التابعة.

تقوم المجموعة بمراقبة القيمة السوقية للضمانات، وطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقية الأساسية، ومراقبة القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها من خلال عملية مراجعتها لمدى ملائمة مخصص خسائر الاضمحلال.

تتمثل سياسة المجموعة في بيع العقارات المسترجعة بشكل منظم. وتستخدم متحصلات البيع في خفض أو سداد المطالبات المستحقة. وبصفة عامة، لا تشغل المجموعة العقارات المسترجعة للاستخدام التجاري.

تحتفظ المجموعة بالضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى مقابل بعض تعرضاتها الائتمانية. يوضح الجدول التالي الأنواع الرئيسية للضمانات المحتفظ بها مقابل مختلف أنواع الموجودات المالية.

	2025 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني
القروض والسلف والارتباطات الأخرى:		
- نقدية	185.2	70.4
- مضمونة بعقارات	955.2	924.4
- أدوات مالية	73.9	15.3
- ضمانات تمكين	2.2	0.4

33.3 المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة في تقدير الاضمحلال

(أ) الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد لأداة مالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. يتضمن ذلك على كلا من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، وذلك من واقع الخبرات التاريخية للمجموعة والتقييم الائتماني للخبراء المتخصصين، بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية.

(ب) درجات المخاطر الائتمانية

تخصص المجموعة لكل مقترض من المقترضين درجة مخاطر ائتمانية وذلك استناداً إلى مجموعة متنوعة من البيانات التي تم تحديدها لتكون تنبؤية لمخاطر التعثر في السداد ومع تطبق اجتهاد ائتماني مهني. يتم تحديد درجات المخاطر الائتمانية باستخدام العوامل الكمية والنوعية التي تشير إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل اعتماداً على طبيعة التعرض ونوع المقترض. يتم تحديد ومعايرة درجات المخاطر الائتمانية بحيث تزداد مخاطر التعثر في السداد التي تحدث بشكل متسارع مع تدهور مستوى المخاطر الائتمانية. ويخصص لكل مقترض من المقترضين درجة مخاطر ائتمانية عند الإثبات المبدئي وذلك بناءً على المعلومات المتوفرة عن المقترض. ويخضع المقترضون للمتابعة المستمرة، وقد يؤدي ذلك إلى نقل المقترض إلى درجة مختلفة مخاطر ائتمانية مختلفة.

(ج) إعداد الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد

تعد درجات المخاطر الائتمانية بمثابة المدخلات الأساسية لعملية تحديد الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد للتعرضات الائتمانية. تقوم المجموعة بجمع معلومات عن الأداء والتعثر في السداد حول تعرضات مخاطرها الائتمانية ويتم تحليلها باستخدام درجات تصنيف المخاطر الائتمانية الخاصة بمحفظة الشركات وعدد أيام التأخير في السداد لمحفظة التجزئة. تستخدم المجموعة نماذج إحصائية لتحليل البيانات المجمعة، وتقوم بإعداد تقديرات لاحتمالية حدوث التعثر في السداد لهذه التعرضات وكيف يتوقع أن تتغير هذه التقديرات بمرور الوقت. يتضمن هذا التحليل على تحديد ومعايرة العلاقة بين التغيرات في معدلات التعثر في السداد والتغيرات في العوامل الرئيسية للاقتصادية الكلية، وذلك عبر مختلف المناطق الجغرافية التي تعرضت فيها المجموعة للمخاطر.

(د) تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تستخدم المجموعة نظامها الداخلي لتحديد درجة تصنيف المخاطر الائتمانية والتصنيفات الخارجية للمخاطر وحالة التأخر في السداد للحسابات، وآراء الخبراء الائتمانيين، وحيثما أمكن، واقع التجربة التاريخية ذات الصلة. كما يمكن للمجموعة أن تحدد بأن أحد التعرضات قد شهدت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية استناداً إلى مؤشرات نوعية محددة تعتبرها دالة على ذلك، حتى وأن لم ينعكس أثر هذه الزيادة بالكامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب. وكإجراء احترازي، ترى المجموعة أن الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية قد تحدث عندما يتجاوز موعد استحقاق الموجود لأكثر من 30 يوماً.

تراقب المجموعة مدى فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية وذلك من خلال إجراء مراجعة منتظمة للتأكد مما يلي:

- مدى قدرة المعايير على تحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية قبل التعرض لمخاطر التعثر في السداد؛
- لا تتوافق المعايير مع الفترة الزمنية المحددة (Point in Time) عندما يصبح الموجود متأخر عن السداد لمدة 30 يوماً؛ و
- لا توجد تقلبات غير مبررة في مخصص الخسارة نتيجة التحويلات بين احتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى 12 شهراً (المرحلة 1) واحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر (المرحلة 2).

(هـ) الموجودات المالية المعاد التفاوض بشأنها / المعدلة

قد يتم تعديل الشروط التعاقدية للقرض لعدة أسباب بما في ذلك تغير ظروف السوق والاحتفاظ بالعميل وعوامل أخرى لا تتعلق بتدهور الائتمان الحالي أو المحتمل للعميل. قد يتم استبعاد القرض الحالي الذي تم تعديل شروطه ويتم إثبات القرض الذي تم إعادة التفاوض بشأنه، كقرض جديد مدرج بالقيمة العادلة. حيثما أمكن ذلك، تسعى المجموعة إلى إعادة هيكلة القروض عوضاً عن تملك الضمانات، إذا توفرت. وقد يترتب على ذلك تمديد ترتيبات السداد والاتفاق على قرض بشروط جديدة. تقوم الإدارة بمراجعة القروض المعاد التفاوض بشأنها للتأكد استيفاء جميع المعايير وارتفاع احتمالية حدوث المدفوعات المستقبلية.

سيتم تصنيف الحسابات المعاد هيكلتها نتيجة لأسباب ائتمانية ضمن المرحلة 2 وفقاً لملحق إدارة الائتمان (CM-6) من الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي. وقد تأخذ الإدارة في الاعتبار فترة زمنية أطول على أساس كل حالة على حدة.

(و) تعريف التعثر في السداد ومعالجة

تعتبر المجموعة الأداة المالية متعثرة في السداد، وبالتالي يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة 3 (المضمحلة ائتمانياً) في جميع الحالات عندما يصبح المقترض متأخراً في سداد التزاماته التعاقدية لمدة 90 يوماً. قد يتضمن الدليل الموضوعي الذي يثبت بأن الموجودات المالية مضمحلة ائتمانياً على خرق العقد، مثل التعثر في السداد أو التأخر في سداد الفائدة على المبلغ الأصلي القائم أو مدفوعات على المبلغ الأصلي للدّين أو مؤشرات على احتمالية دخول المقترض في حالة إفلاس أو إعادة تنظيم مالي جوهري آخر أو اختفاء السوق النشطة أو أي بيانات أخرى التي يمكن ملاحظتها تتعلق بمجموعة من الموجودات مثل التغيرات السلبية في حالة السداد للمقترضين أو الجهات المصدرة ضمن المجموعة أو الظروف الاقتصادية المرتبطة بالتعثر في السداد في المجموعة. يتم شطب الموجودات المالية بعد تنفيذ جميع أنشطة إعادة الهيكلة والتحصيل وعدم وجود أي احتمال واقعي للاسترداد.

تعتبر المجموعة أن الموجودات المالية في حاله التعثر في السداد عندما:

- يكون من غير المحتمل أن يقوم المقترض بسداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، وذلك دون الرجوع إلى المجموعة لاتخاذ إجراءات مثل تسييل الضمان (في حالة الاحتفاظ بها)؛ و
- يكون المقترض متأخراً لأكثر من 90 يوماً في سداد أي التزام ائتماني مستحق للمجموعة.

قد تختلف المدخلات المستخدمة في تقييم ما إذا كانت الأداة المالية في حالة التعثر في السداد ودرجة أهميتها وذلك بمرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف. ويتوافق تعريف التعثر في السداد إلى حدٍ كبير مع ذلك المطبق من قبل المجموعة لأغراض احتساب رأس المال التنظيمي.

تعتبر الأداة المالية على أنها "معالجة" وبالتالي يتم إعادة تصنيفها خارج المرحلة 3 عندما تستوفي المعايير المتوافقة مع الإرشادات التنظيمية، أي عندما لا يكون التعرض متأخراً عن السداد لأكثر من 90 يوماً ووجود فترة سداد منتظمة تتراوح من 3 إلى 12 شهراً بحسب معدل تكرار السداد ومع وجود تقييم يظهر تحسن الوضع المالي للطرف الآخر ولم يعد يعتبر المقترض بأنه متعثر في السداد / اضمحلال موجوداته وفقاً لأطر التقارير المالية والتنظيمية. يعتمد القرار المتعلق بتصنيف الموجود على أنه المرحلة 2 أو المرحلة 1 بمجرد المعالجة على التصنيف الائتماني المحدث وقت المعالجة الائتمان، وما إذا كان هذا يشير إلى حدوث زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية مقارنة بالإثبات المبدئي.

(ز) إضافة معلومات النظرة المستقبلية

تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لإضافة العوامل الاقتصادية الكلية في معدلات التعثر في السداد التاريخية. وفي حالة عدم وجود أي من معايير الاقتصادية الكلية المذكورة أعلاه والتي تكون ذات أهمية إحصائية أو إذا كانت نتائج احتمالية حدوث التعثر في السداد المتوقعة مخالفة بشكل كبير عن التوقعات الحالية للظروف الاقتصادية، ستطبق الإدارة طريقة المخصصات الإضافية النوعية لاحتمالية حدوث التعثر في السداد، وذلك بعد تحليل المحفظة وفقاً لأداة التشخيص.

تؤدي إضافة معلومات النظرة المستقبلية إلى زيادة مستويات الاجتهاد المهني فيما يتعلق بكيفية تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية الكلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبقة على تعرضات المرحلة 1 والمرحلة 2 التي تعتبر بأنها منتجة (المرحلة 3 هي التعرضات ضمن فئة التعثر في السداد). يتم إجراء مراجعة دورية للمنهجيات والافتراضات المعنية بما في ذلك أي تنبؤات للظروف الاقتصادية المستقبلية. وكما هو الحال بالنسبة لأي تنبؤات اقتصاديه، فإن التوقعات واحتمالات حدوثها تخضع لدرجه عالية من عدم التيقن المتأصل، وبالتالي فان النتائج الفعلية قد تختلف بشكل جوهري عن تلك النتائج المتوقعة. تعتبر المجموعة أن هذه التوقعات تمثل أفضل تقديراتها للنتائج المحتملة، وقد قامت بإجراء تحليل لأوجه عدم التماثل والتباين عبر مختلف المناطق الجغرافية للمجموعة للتأكد من أن السيناريوهات المختارة تمثل بشكل مناسب نطاق السيناريوهات المحتملة.

(ح) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

فيما يلي المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تشكل الهيكل الزمني للمتغيرات:

1) احتماليه حدوث التعثر في السداد؛
2) الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ و
3) قيمة التعرض عند التعثر في السداد؛

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أعلاه.

تعتبر تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد هي بمثابة التقديرات في تاريخ محدد، ويتم احتسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية. وتعتمد هذه النماذج الإحصائية على البيانات التي تشمل كلاً من العوامل الكمية والنوعية. يتم استخدام بيانات السوق لاشتقاق احتمالية حدوث التعثر في السداد بالنسبة للبنوك والأطراف الأخرى الحكومية. في حالة تقدير تحول الأطراف الأخرى أو التعرضات من أحد تصنيفات احتمالية التعثر إلى تصنيف آخر، يتم تقدير مستويات الاستحقاقات المتبقية بالنسبة للتعرضات ومعدلات الدفع المسبق المقدرة.

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. تقوم المجموعة بتقدير معلمات الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لسجل معدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد. يأخذ نماذج الخسارة في حالة التعثر في السداد في الاعتبار قيمة الضمان المتوقع وتكاليف الاسترداد لأي ضمان والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من الموجودات المالية.

تقديرات الخسارة في حالة التعثر في السداد هي تقديرات لما يلي:

1. معدل المعالجة: يعرف على أنه نسبة من الحسابات التي تقع ضمن حالة التعثر في السداد وتمكنت من العودة إلى وضع الحسابات المنتجة.

2. معدل الاسترداد: يعرف على أنه نسبة قيمة التصفية إلى القيمة السوقية للضمان الأساسي في وقت حدوث التعثر في السداد، كما يأخذ في الاعتبار معدل الاسترداد المتوقع من مطالبة عامة على موجودات الفرد بالنسبة للجزء غير المضمون من التعرض.

3. معدل الخصم: يعرف على أنه تكلفة الفرصة البديلة لعدم تحقيق قيمة لاسترداد في وقت التعثر في السداد معدلة للقيمة الزمنية للنقود.

تمثل قيمة التعرض التعثر في السداد التعرضات المتوقعة عند حدوث التعثر في السداد. وتستمد المجموعة قيمة التعرض عند التعثر في السداد من التعرض الحالي للطرف الآخر والتغيرات المحتملة للمبالغ الحالية المسموح بها بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. تعد قيمة التعرض عند التعثر في السداد لموجود مالي هو إجمالي قيمته المدرجة. بالنسبة لارتباطات الاقراض والضمانات المالية، تتضمن قيمة التعرض عند التعثر في السداد المبلغ المسحوب، وكذلك المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها استناداً إلى الخبرات التاريخية وتوقعات النظرة المستقبلية.

تم اعتبار العمر التعاقدي بمثابة تاريخ الاستحقاق لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات ذات تواريخ استحقاق محددة، إما بالنسبة لحسابات السحب على المكشوف يتم اعتبار استحقاق مدته 3 سنوات في (المرحلة 2) واستحقاق مدته سنة واحدة في (المرحلة 1) استناداً إلى المرحلة التي تقع ضمنها الموجودات.

حيثما يتم وضع نماذج المعايير على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة ونوع الطرف الآخر الذي يتضمن على ما يلي:

1) درجات تصنيف المخاطر الائتمانية؛
2) نوع المنتج؛
3) الموقع الجغرافي للمقترض.

تخضع هذه المجموعات لمراجعة منتظمة للتأكد من أن التعرضات ضمن كل مجموعة متماثلة بشكل مناسب.

فيما يتعلق بالمحافظ التي تمتلك فيها المجموعة بيانات تاريخية محدود، يتم استخدام معلومات مرجعية خارجية وذلك لاستكمال البيانات المتاحة داخلياً. وتشمل المحافظ التي تمثل المعلومات المرجعية الخارجية مدخلاً جوهرياً في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي البنوك والمؤسسات المالية والأوراق المالية الحكومية والأوراق المالية الاستثمارية (أدوات الدّين).

يعد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عملية حسابية معقدة تتضمن على عدداً كبيراً من المدخلات والافتراضات المترابطة ولا تكون المخصصات حساسة لعامل واحد بمفرده. تتضمن الدوافع الرئيسية للتغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل رئيسي على ما يلي:

- التغيرات في الجودة الائتمانية للمقترض أو الأداة، والتي تنعكس أساساً في التغيرات في تصنيفات المخاطر الداخلية / الخارجية؛
- التغيرات في الظروف الاقتصادية الكلية للنظره المستقبلية، وبالأخص المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تمت معايرة النماذج عليها، وهي تلك التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالخسائر الائتمانية في محفظة بنك البحرين والكويت ذات الصلة ؛
- التغيرات التي طرأت على قيمة الضمانات الأساسية المحتفظ بها والتي تؤثر على الخسارة في حالة التعثر في السداد؛
- التغيرات في تصميم السيناريوهات والأوزان المخصصة لكل سيناريو؛ و
- التحويلات بين المراحل، والتي قد تنشأ نتيجة التغيرات في الجودة الائتمانية للمقترض أو الأداة أو نتيجة لأي إعادة هيكلة للتعرضات الائتمانية.

وإدراكنا لحقيقة أن البيئة الاقتصادية لا تزال غير مؤكدة وأن التغيرات مخصص الاضمحلال المستقبلية قد تكون عرضة لمزيد من التقلبات (بما في ذلك من التغيرات التي تطرأ على توقعات الاقتصادية الكلية)، قامت المجموعة بمراجعة والتحقق من منهجية احتساب احتمالية التعثر في السداد بما يمكنها من إظهار الوضع الحالي بصورة فعالة. كما أخذت المجموعة في الاعتبار في مدى ملاءة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة مقارنة بالمتطلبات المحتملة في المستقبل استناداً إلى تحليل فحص الضغوطات الداخلي.

وقد تم بناء النماذج التي تستخدمها المجموعة ومعايرتها باستخدام الاتجاهات والارتباطات التاريخية، بالإضافة إلى السيناريوهات الاقتصادية للنظرة المستقبلية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمـــــة)

31 ديسمبر 2025

33 جودة الائتمان حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

(ج) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)

يوضح الجدول التالي تأثير السيناريوهات المتعددة على الخسائر الائتمانية المتوقعة (الحالة الجيدة: الأساسية: الأسوأ) (المرحلة 1 والمرحلة 2) المستخدمة من قبل المجموعة مقارنة بالخسائر الائتمانية المتوقعة التي كانت ستنتج عن تطبيق وزن أكثر تحفظًا على سيناريو الحالة الأساسية أو السيناريو الأسوأ:

31 ديسمبر 2025	مزيج السيناريوهات المستخدم من قبل المجموعة (15:70:15) مليون دينار بحريني	سيناريو 1 (10:60:30) مليون دينار بحريني	سيناريو 2 (10:50:40) مليون دينار بحريني
قروض وسلف العملاء	23.3	25.0	25.9
أوراق مالية استثمارية	0.5	0.5	0.5
تعرضات غير مدرجة في الميزانية	0.6	0.7	0.8

31 ديسمبر 2024	مزيج السيناريوهات المستخدم من قبل المجموعة (19:70:11) مليون دينار بحريني	سيناريو 1 (10:60:30) مليون دينار بحريني	سيناريو 2 (10:50:40) مليون دينار بحريني
قروض وسلف العملاء	24.8	27.2	28.2
أوراق مالية استثمارية	2.4	2.4	2.4
تعرضات غير مدرجة في الميزانية	0.3	0.5	0.5

34 القيمة المدرجة للموجودات المالية التي تم إعادة التفاوض بشأن شروطها

تقوم المجموعة أحياناً بتقديم تنازلات أو إجراء تعديلات على شروط القروض الأصلية كاستجابة للصعوبات المالية التي يواجهها المقترض، بدلاً من الاستحواذ على الضمانات أو اتخاذ إجراءات أخرى للحصول على الضمانات. تعتبر المجموعة بأن القرض ممنوح لوقت عندما يتم تقديم تلك الامتيازات أو التعديلات نتيجة للصعوبات المالية الحالية أو المتوقعة التي يواجهها المقترض ولم تكن المجموعة لتوافق عليها لو كان المقترض يتمتع بقوة مالية جيدة.

يوضح الجدول أدناه القيمة المدرجة حسب فئة الموجودات المالية التي تم إعادة هيكلتها خلال السنة:

	2025 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني
قروض وسلف العملاء		
قروض تجارية	**41.4**	68.6
قروض استهلاكية	**5.8**	6.1
	47.2	74.7

35 مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر المحتملة التي قد تنشأ عن التغيرات السلبية في قيمة الأدوات المالية أو محفظة الأدوات المالية نتيجة لتغيرات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وحقوق الملكية وأسعار السلع الأساسية. تنتج هذه المخاطر نتيجة لعدم تطابق الموجودات والمطلوبات والتغيرات التي تطرأ على منحنى العائد وأسعار صرف العملات الأجنبية والتغيرات في التقلبات / التقلبات الضمنية في القيمة السوقية للمشتقات المالية.

لدى المجموعة سياسات محددة بوضوح لإدارة الاستثمارات (بما في ذلك الاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة) وأعمال صرف العملات الأجنبية والتي تضع حدود لهذه الأنشطة. ويتم تنفيذ الاستثمارات بدقة وفقاً لمعايير قبول الاستثمار. لا تمارس المجموعة أي أنشطة متاجرة في السلع. بالنسبة لإدارة مخاطر السوق الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة، راجع الإيضاح رقم 36 للحصول على مزيد من التفاصيل.

تستخدم المجموعة الأسلوب الموحد لاحتساب رأس المال لمخاطر السوق والتي تمثل رأس المال المطلوب لتغطية التعرضات الناتجة عن عوامل المخاطر في محفظة المتاجرة ومراكز صرف العملات الأجنبية. يتم احتساب متطلبات رأس المال بشكل منفصل لمخاطر أسعار الفائدة ومخاطر صرف العملات الأجنبية ومخاطر الأسهم، ومن ثم يتم تجميعها لتحديد إجمالي متطلبات رأس المال لمخاطر السوق للبنك. كما في 31 ديسمبر 2025، بلغ التعرض الموزن لمخاطر السوق بموجب الأسلوب الموحد 9.4 مليون دينار بحريني (2024: 12.5 مليون دينار بحريني).

36 مخاطر سعر الفائدة

مخاطر سعر الفائدة هي مخاطر تعرض الوضع المالي للمجموعة لتغيرات سلبية في أسعار الفائدة. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم التطابق أو لوجود الفجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات المالية غير المدرجة في قائمة المركز المالي والتي يحين موعد استحقاقها أو إعادة تسعيرها في فترة معينة. ويمكن أن تشكل مخاطر أسعار الفائدة الفائضة تهديداً خطيراً على أرباح المجموعة وقاعدة رأسمالها. وبالتالي، فإن وجود إجراءات فعالة لإدارة المخاطر تساعد على الاحتفاظ بمخاطر أسعار الفائدة ضمن مستويات معقولة هو أمر ضروري لسلامة المجموعة وضمان وضعها القوي.

تتمثل سياسة المجموعة في الحفاظ على عدم التطابق بين موجوداتها ومطلوباتها عند مستويات مستقرة ومقبولة من أجل الحفاظ على صافي دخل فائدة ثابت. تراقب المجموعة مخاطر أسعار الفائدة بناءً على حدود الفجوة / المدة. كما تستخدم المجموعة احتمالات "ماذا لو" للتنبؤ بصافي دخل الفوائد والقيمة الاقتصادية لأسهم حقوق الملكية للمجموعة. تستخدم المجموعة أدوات المشتقات المالية مثل مقايضات أسعار الفائدة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة. تقع مسئولية الإدارة اليومية لمخاطر أسعار الفائدة على عاتق رئيس الخزينة، وكما تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة التقارير الخاصة بمخاطر أسعار الفائدة بشكل دوري.

تحليل الحساسية

استناداً إلى القائمة الموحدة للمركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025، فإن الزيادة بمقدار 200 نقطة أساس في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنها زيادة في صافي دخل الفوائد لفترة 12 شهراً القادمة بما يقارب 11.7 مليون دينار بحريني (2024: زيادة قدرها 11.2 مليون دينار بحريني). ومن ناحية أخرى، فإن حركة الانخفاض في أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس بحد أدنى 0%، سيكون له تأثير سلبي على صافي دخل الفوائد لفترة 12 شهراً القادمة بما يقارب 11.7 مليون دينار بحريني (2024: 11.2 مليون دينار بحريني).

	معدل الصدمة المتوقعة (200+ نقطة أساس)		معدل الصدمة المتوقعة (200- نقطة أساس)	
	2025 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني	2025 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني
دينار بحريني	**12.7**	12.4	**(12.7)**	(12.4)
دولار أمريكي	**(1.0)**	(2.0)	**1.0**	2.0
دينار كويتي	**1.9**	1.6	**(1.9)**	(1.6)
أخرى	**(1.9)**	(0.8)	**1.9**	0.8
المجموع	**11.7**	11.2	**(11.7)**	(11.2)

إن الزيادة بمقدار 200 نقطة أساس في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سيؤدي إلى تأثير سلبي على رأس المال بما يقارب 79.8 مليون دينار بحريني (2024: 66.7 مليون دينار بحريني). وبالمقابل فإن الانخفاض بمقدار 200 نقطة أساس في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سيؤدي إلى تأثير إيجابي على رأس المال بما يقارب 79.8 مليون دينار بحريني (2024: 66.7 مليون دينار بحريني).

يوضح الجدول الوارد أدناه بيان إعادة تسعير مختلف الموجودات والمطلوبات والأدوات غير المدرجة بالقائمة الموحدة للمركز المالي. ويتم تصنيفها ضمن شرائح استحقاق بناءً على الفترة المتبقية حتى تاريخ إعادة التسعير التعاقدي أو تاريخ الاستحقاق، أيهما أسبق. يتم إيداع ودائع العملاء التي لا توجد لها تاريخ استحقاق أو إعادة تسعير تعاقدي محدد، ضمن شرائح زمنية استناداً إلى تقدير المجموعة لسلوكها:

31 ديسمبر 2025	لغاية 3 أشهر مليون دينار بحريني	أكثر من 3 أشهر إلى سنة واحدة مليون دينار بحريني	أكثر من سنة واحدة مليون دينار بحريني	غير متأثر بمعدل الفائدة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	427.0	-	-	159.6	586.6
أذونات الخزانة	23.1	281.3	-	-	304.4
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	254.2	0.1	0.5	35.8	290.6
قروض وسلف للعملاء	1,375.9	236.5	678.9	67.2	2,358.5
أوراق مالية استثمارية	68.1	77.3	903.7	141.8	1,190.9
	2,148.3	595.2	1,583.1	404.4	4,731.0
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	357.2	110.2	-	45.4	512.8
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء	405.9	-	-	-	405.9
اقتراضات لأجل	214.9	-	190.4	-	405.3
ودائع العملاء	838.3	676.6	16.5	1,322.1	2,853.5
	1,816.3	786.8	206.9	1,367.5	4,177.5
فجوة مدرجة بالميزانية	332.0	(191.6)	1,376.2	(963.1)	553.5
فجوة غير مدرجة بالميزانية	358.8	(9.4)	(349.4)	(338.2)	(338.2)
مجموع فجوة حساسية الفائدة	690.8	(201.0)	1,026.8		
فجوة حساسية الفائدة المتراكمة	690.8	489.8	1,516.6		

31 ديسمبر 2024	لغاية 3 أشهر مليون دينار بحريني	أكثر من 3 أشهر إلى سنة واحدة مليون دينار بحريني	أكثر من سنة واحدة مليون دينار بحريني	غير متأثر بمعدل الفائدة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	556.2	-	-	131.5	687.7
أذونات الخزانة	110.1	289.1	-	-	399.2
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	141.4	0.5	0.7	25.3	167.9
قروض وسلف للعملاء	990.3	111.9	641.0	50.9	1,794.1
أوراق مالية استثمارية	23.6	63.8	773.3	78.7	939.4
	1,821.6	465.3	1,415.0	286.4	3,988.3
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	298.7	50.1	-	26.7	375.5
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء	269.6	82.0	-	-	351.6
اقتراضات لأجل	120.6	-	185.9	-	306.5
ودائع العملاء	804.9	390.5	76.6	1,139.3	2,411.3
	1,493.8	522.6	262.5	1,166.0	3,444.9
فجوة مدرجة بالميزانية	327.8	(57.3)	1,152.5	(879.6)	543.4
فجوة غير مدرجة بالميزانية	281.4	18.9	(300.3)	(277.1)	(277.1)
مجموع فجوة حساسية الفائدة	609.2	(38.4)	852.2		
فجوة حساسية الفائدة المتراكمة	609.2	570.8	1,423.0		

37 مخاطر العملة

مخاطر العملة هي مخاطر تقلب في قيمة العملة الرئيسية للأداة المالية نتيجة لتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن العملة الرئيسية لعمليات المجموعة هي الدينار البحريني. لدى المجموعة صافي التعرضات الجوهرية غير الاستراتيجية الهامة التالية المعروضة بالعملات الأجنبية كما هو بتاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي:

	معادل فائض (عجز)	
	2025 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني
الدولار الأمريكي	**250.2**	170.0
اليورو	**0.2**	0.1
عملات دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الدينار الكويتي)	**22.1**	17.0
الدينار الكويتي	**4.3**	(1.6)
أخرى	**0.3**	0.3

بما أن الدينار البحريني وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى (باستثناء الدينار الكويتي) هي مثبتة بالدولار الأمريكي، فإن المراكز بالدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى لا تعتبر معرضة لمخاطر عملة هامة. للحصول على تأثير حساسية العملة يرجع الرجوع إلى القيمة المعرضة للمخاطر في (الإيضاح رقم 35).

لقد أقر مجلس إدارة المجموعة مستويات لمخاطر العملة وذلك بوضع حدود لتعرضات مراكز العملة. تتم مراقبة المراكز على أساس يومي لضمان الحفاظ عليها ضمن الحدود الموضوعة. تستخدم المجموعة عقود صرف أجنبي آجلة وعقود مقايضات العملة للتحوط مقابل مخاطر العملة المحددة على وجه التحديد.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمـــــة)

31 ديسمبر 2025

38 مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية أو الصناديق المدارة نتيجة التغيرات في القيمة المقابلة لمؤشرات الأسهم أو في قيمة الأسهم الفردية. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات من حيث التوزيع الجغرافي والتركز الاقتصادي.

فيما يلي التأثير على أسهم حقوق الملكية (كنتيجة لتغير في القيمة العادلة لأدوات أسهم حقوق الملكية المحتفظ بها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) نتيجة للتغيرات المحتملة الممكنة في مؤشرات الأسهم، مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى الثابتة:

	القيمة المدرجة			التأثير على أسهم حقوق الملكية	
	2025 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني	% التغير في المؤشر	2025 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني
بورصة البحرين	12.0	11.4	± 15%	1.8	1.7
أسواق الأوراق المالية الأخرى	57.7	32.3	± 15%	8.7	4.8
				10.5	6.5

39 مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في مخاطر عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بمتطلباتها التمويلية. قد تنشأ مخاطر السيولة نتيجة اضطرابات السوق أو خفض التصنيف الائتماني مما قد يتسبب مباشرة في نضوب بعض مصادر التمويل. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت المجموعة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة مراكز السيولة والحفاظ على رصيد جيد للنقد وما في حكمه، والأوراق المالية القابلة للتسويق بسهولة. بالإضافة لذلك، تحتفظ المجموعة بودائع قانونية مختلفة لدى البنوك المركزية، وقد حصلت على خطوط ائتمان من عدة بنوك ومؤسسات مالية.

لدى البنك سياسة لمخاطر السيولة، توضح أدوار ومسئوليات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وقسم الخزانة وتحدد التوجيهات العامة بشأن الحد الأدنى من الموجودات السائلة الواجب الاحتفاظ بها من قبل البنك وحدود الفجوات الزمنية ضمن سلم الاستحقاقات ونسب السيولة المختلفة المطلوب الحفاظ عليها والتي يتم اعتمادها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات استناداً إلى استراتيجية السيولة السنوية.

تتمثل سياسة البنك في الاحتفاظ بموجوداته في موجودات سائلة عالية الجودة مثل الإيداعات فيما بين البنوك وأذونات الخزانة والسندات الحكومية، وذلك لضمان توافر الأموال لمقابلة الالتزامات المستحقة والتسهيلات غير المسحوبة وسحب الودائع عندما يحين موعد استحقاقها. وتتكون نسبة كبيرة من ودائع البنك من الحسابات الجارية للأفراد وحسابات التوفير وحسابات الودائع الثابتة والتي على الرغم من كونها مستحقة الدفع عند الطلب أو بإشعار قصير الأجل، إلا أنها تشكل جزءاً من قاعدة الودائع المستقرة للبنك وإحدى مصادر التمويل الأساسي.

تقع مسئولية الإدارة اليومية لمخاطر السيولة على عاتق رئيس الخزينة، الذي يراقب عن كثب مصادر الموجودات والمطلوبات وتواريخ استحقاقها ويضمن الالتزام بالحدود المنصوص عليها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، ويضمن عدم تركز التمويل في مصدر تمويل واحد.

كما يضع البنك خطط طارئة للتعامل مع الظروف الاستثنائية لمخاطر السيولة بعد إجراء تحليل شامل للسيناريو.

يلخص الجدول الوارد أدناه بيان استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة (بما في ذلك الفائدة) بناءً على الالتزامات التعاقدية للسداد غير المخصومة.

31 ديسمبر 2025	تحت الطلب مليون دينار بحريني	خلال شهر واحد مليون دينار بحريني	شهر واحد إلى 3 أشهر مليون دينار بحريني	3 أشهر إلى 6 أشهر مليون دينار بحريني	6 أشهر إلى 12 شهر مليون دينار بحريني	سنة واحدة إلى 5 سنوات مليون دينار بحريني	5 إلى 10 سنوات مليون دينار بحريني	10 إلى 20 سنة مليون دينار بحريني	أكثر من 20 سنة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	135.7	158.9	114.1	55.4	63.7	13.3	-	-	-	541.1
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء	-	37.4	64.1	2.8	90.3	217.7	10.2	8.8	-	431.3
اقتراضات لأجل	-	0.3	1.8	8.4	36.5	421.8	-	-	-	468.8
ودائع العملاء	1,473.1	317.9	382.9	346.0	362.8	34.1	-	-	-	2,916.8
مجموع المطلوبات المالية غير المخصومة	1,608.8	514.5	562.9	412.6	553.3	686.9	10.2	8.8	-	4,358.0
خطابات ضمان	348.0	-	-	-	-	-	-	-	-	348.0
ارتباطات القروض غير المسحوبة	134.7	-	-	-	-	-	-	-	-	134.7
الأدوات المالية المشتقة										
مبالغ تعاقدية مستحقة الدفع	-	(10.6)	(12.2)	(29.2)	(20.7)	(565.2)	(237.9)	(144.0)	(55.1)	(1,074.9)
مبالغ تعاقدية مستحقة القبض	-	11.0	11.4	19.2	23.0	594.1	240.1	145.7	55.1	1,099.6
	-	0.4	(0.8)	(10.0)	2.3	28.9	2.2	1.7	-	24.7

31 ديسمبر 2024	تحت الطلب مليون دينار بحريني	خلال شهر واحد مليون دينار بحريني	شهر واحد إلى 3 أشهر مليون دينار بحريني	3 أشهر إلى 6 أشهر مليون دينار بحريني	6 أشهر إلى 12 شهر مليون دينار بحريني	سنة واحدة إلى 5 سنوات مليون دينار بحريني	5 إلى 10 سنوات مليون دينار بحريني	10 إلى 20 سنة مليون دينار بحريني	أكثر من 20 سنة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	48.9	167.8	113.1	12.9	39.1	4.3	-	-	-	386.1
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء	-	1.3	2.9	95.6	109.4	168.7	-	-	-	377.9
اقتراضات لأجل	-	1.3	0.6	8.2	102.6	231.2	-	-	-	343.9
ودائع العملاء	1,287.1	343.6	332.6	189.0	222.4	97.4	-	-	-	2,472.1
مجموع المطلوبات المالية غير المخصومة	1,336.0	514.0	449.2	305.7	473.5	501.6	-	-	-	3,580.0
خطابات ضمان	286.4	-	-	-	-	-	-	-	-	286.4
ارتباطات القروض غير المسحوبة	121.0	-	-	-	-	-	-	-	-	121.0
الأدوات المالية المشتقة										
مبالغ تعاقدية مستحقة الدفع	-	(9.4)	(20.8)	(18.7)	(53.5)	(520.1)	(193.4)	(226.6)	(24.0)	(1,066.5)
مبالغ تعاقدية مستحقة القبض	-	4.4	7.9	23.3	57.3	567.9	210.4	239.4	25.4	1,136.0
	-	(5.0)	(12.9)	4.6	3.8	47.8	17.0	12.8	1.4	69.5

40 المخاطر القانونية والتشغيلية

المخاطر القانونية

تتمثل المخاطر القانونية في المخاطر المتعلقة بالخسائر الناتجة عن إجراءات قانونية أو تنظيمية التي قد تبطل أو تعوق تنفيذ العقد من قبل المستخدم النهائي أو الطرف الآخر بموجب شروط العقد أو اتفاقيات المقاصة ذات الصلة.

قامت المجموعة بوضع ضوابط وقائية كافية واتخاذ إجراءات رسمية لتحديد المخاطر القانونية، وذلك لتقليل الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة أو الدعاية السلبية وما إلى ذلك. كما تمتلك المجموعة إجراءات قانونية راسخة لمراجعة عروض المنتجات وإدارة المخاطر الناتجة عن معاملاتها.

كما في 31 ديسمبر 2025، كانت هناك قضايا قانونية قيد النظر ضد المجموعة بإجمالي 0.9 مليون دينار بحريني (2024: 1.1 مليون دينار بحريني). بناءً على إفادة الاستشاريين القانونيين للمجموعة، تعتقد الإدارة بأنه من غير المحتمل أن تنشأ أي التزامات على المجموعة من تلك القضايا. ومع ذلك، وعلى أساس متحفظ، قامت المجموعة بأخذ مخصص مقابل تلك القضايا بقيمة 0.9 مليون دينار بحريني (2024: 0.9 مليون دينار بحريني) أو بأفضل تقدير لها حتى تاريخ التقرير.

المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية أو نتيجة للأخطاء البشرية أو خلل في الأنظمة أو من الأحداث الخارجية. تمتلك المجموعة إجراءات تشغيلية واضحة لكل من منتجاتها وخدماتها. كما يوجد لدى المجموعة أنظمة حاسوبية متقدمة تمكنها من تشغيل عملياتها بسرعة ودقة.

تعمل دائرة المخاطر التشغيلية بشكل مستقل عن الوحدات الأخرى في البنك وترفع تقاريرها إلى رئيس إدارة المخاطر للمجموعة، وتقوم هذه الدائرة بإجراء مراجعات دورية ومنتظمة على جميع مجالات الأنشطة التجارية للبنك، وتقوم بتقديم تقارير عن أوجه القصور في الضوابط والاستثناءات في سياسات وإجراءات البنك. كما تقدم توصيات باتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من حدة المخاطر التشغيلية، ويتم تنفيذ هذه التوصيات من قبل الإدارة على الفور.

ويحرص البنك على بذل قصارى جهده لتحقيق التميز التشغيلي، مدفوعاً بإطار عمل قوي لإدارة استمرارية الأعمال ومتوافقة مع المعيار الدولي المعترف به ايزو 22301، حيث يضمن هذا الإطار مرونة خدمات البنك من خلال التخفيف بشكل استباقي من التحديات غير المتوقعة. وتعمل دائرة إدارة استمرارية الأعمال على حماية قدرة البنك على تحقيق أهدافه الاستراتيجية من خلال تنفيذ استراتيجيات شاملة لإدارة الأزمات وخطط قوية لضمان استمرارية الأعمال. ويعكس حصول البنك على شهادة الأيزو 22301 التزامه الراسخ بالتحسين المستمر في جهوده لضمان استمرارية الأعمال.

علاوة على ذلك، تدير المجموعة نظاماً رسمياً لإدارة أمن المعلومات (ISMS) حاصل على شهادة ISO/IEC 27001 (إصدار 2022). ويدعم هذا الإطار الالتزام لمعايير أمنية أخرى معترف بها دولياً، بما في ذلك معيار أمان بيانات صناعة بطاقات الدفع (PCI DSS)، ومعيار أمن رقم التعريف الشخصي لبطاقات الدفع (PCI PIN)، وإطار ضوابط أمن عملاء سويفت (CSCF). ويتم إجراء تقييمات وشهادات خارجية مستقلة سنوياً من قبل جهات معتمدة، مما يوفر تأكيداً بشأن فعالية ضوابط الأمن لدى المجموعة ويحد من مخاطر التقييم الذاتي الداخلي.

يرتكز إطار عمل إدارة استمرارية الأعمال في البنك على نهج استباقي ومنهجي، مع أعطاء الأولوية على تحليل تأثير الأعمال، وتقييم المخاطر، وتطوير استراتيجيات تعافي قوية وخطط شاملة. ويتيح هذا الإطار البنك من تحقيق أهدافه الاستراتيجية مع ضمان المرونة بما يتماشى مع أهداف أعماله. تضمن ثقافة التحسين المستمر، التي يتم تعزيزها من خلال حملات الاختبارات والتدريب وحملات التوعية المنتظمة، الاستعداد على جميع المستويات. ومن خلال تكامل ممارسات إدارة استمرارية الأعمال بسلاسة بين البنك وشركاته التابعة، تقديم خدمات متسقة، مما يعزز الثقة والمصداقية داخل المجموعة بأكملها.

يستخدم البنك نظام لإدارة المخاطر التشغيلية لمراقبة المخاطر التشغيلية وإجراء عمليات تقييم ذاتية للمخاطر والضوابط واستعادة البيانات التشغيلية التي تتعرض للفقدان وفقاً لتوجيهات اتفاقية بازل 3 / توجيهات مصرف البحرين المركزي.

41 القيم العادلة للأدوات المالية

تستخدم المجموعة التسلسل الهرمي التالي للتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية بتقنية التقييم:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى 2: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

المستوى 3: التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

تتمثل المدخلات الجوهرية لتقييم أسهم حقوق الملكية المصنفة ضمن المستوى 3 في معدل النمو السنوي للتدفقات النقدية ومعدلات الخصم وبالنسبة للصناديق فهي خصم عدم السيولة. سيؤدى انخفاض معدل النمو وارتفاع معدل الخصم وخصم عدم السيولة إلى انخفاض القيمة العادلة. سيكون التأثير على القائمة الموحدة للمركز المالي أو القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق المساهمين غير جوهري إذا تم تغير متغيرات المخاطر ذات الصلة المستخدمة في تقييم القيمة العادلة للأوراق المالية غير المسعرة بنسبة خمسة في المئة. لم تكن هناك أي تغييرات جوهرية في تقنيات التقييم المستخدمة لغرض قياس القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية بالمقارنة مع السنة السابقة.

يوضح الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2025 و2024:

31 ديسمبر 2025	المستوى 1 مليون دينار بحريني	المستوى 2 مليون دينار بحريني	المستوى 3 مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
الموجودات المالية				
سندات	822.7	19.6	-	842.3
أسهم حقوق الملكية	70.1	-	31.1	101.2
صناديق مدارة	-	0.9	-	0.9
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	-	0.8	-	0.8
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	-	21.8	-	21.8
	892.8	43.1	31.1	967.0
المطلوبات المالية				
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء	-	-	-	-
اقتراضات لأجل	-	190.4	-	190.4
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	-	0.9	-	0.9
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	-	3.1	-	3.1
	-	194.4	-	194.4

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمـــــة)

31 ديسمبر 2025

41 القيم العادلة للأدوات المالية (تتمة)

31 ديسمبر 2024	المستوى 1 مليون دينار بحريني	المستوى 2 مليون دينار بحريني	المستوى 3 مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
الموجودات المالية				
سندات	666.4	9.5	-	675.9
أسهم حقوق الملكية	43.7	-	30.0	73.7
صناديق مدارة	-	1.0	-	1.0
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	-	0.5	-	0.5
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	-	39.9	-	39.9
	710.1	50.9	30.0	791.0
المطلوبات المالية				
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء	-	35.0	-	35.0
اقتراضات لأجل	-	185.9	-	185.9
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	-	0.7	-	0.7
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	-	3.1	-	3.1
	-	224.7	-	224.7

تحويلات بين المستوى 1 والمستوى 2 والمستوى 3

خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2025 و2024، لم تكن هناك أية تحويلات من وإلى المستوى 3 لقياسات القيمة العادلة. علاوة على ذلك، لم تكن هناك أي تغيرات جوهرية في أدوات أسهم حقوق الملكية المصنفة ضمن المستوى 3.

يوضح الجدول أدناه القيم المدرجة المقدرة والقيم العادلة للموجودات المالية ضمن المستوى 1.المدرجة بالتكلفة المطفأة حيث تختلف القيم العادلة عن قيمها المدرجة الموضحة في القوائم المالية الموحدة.

	31 ديسمبر 2025		
	القيمة المدرجة مليون دينار بحريني	القيمة العادلة مليون دينار بحريني	الفرق مليون دينار بحريني
الموجودات المالية			
أوراق مالية استثمارية	**246.5**	**241.5**	**5.0**

	31 ديسمبر 2024		
	القيمة المدرجة مليون دينار بحريني	القيمة العادلة مليون دينار بحريني	الفرق مليون دينار بحريني
الموجودات المالية			
أوراق مالية استثمارية	188.8	180.7	8.1

كما في 31 ديسمبر 2025 و2024، تقارب القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية قيمتها المدرجة، بخلاف تلك المفصح عنها في الجدول الوارد أعلاه.

42 الدفع على أساس الأسهم

في سنة 2014، اعتمدت المجموعة الأنظمة المتعلقة بممارسات المكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، وبناءً عليه، قامت بمراجعة إطار خطة المكافآت المتغيرة الخاصة بها. وقد تمت الموافقة على إطار السياسة المعدلة ومكونات الحوافز من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد بتاريخ 10 مارس 2015. وقد تم الدمج بين خطة الأسهم الجديدة مع إطار خطة المكافآت المعدلة والذي فرضه مصرف البحرين المركزي، ويشار إليها باسم خطة الحوافز قصيرة الأجل وخطة الحوافز طويلة الأجل.

خطة حوافز الأسهم قصيرة الأجل والطويلة الأجل

يتم منح حوافز الأسهم طويلة الأجل لكبار المدراء التنفيذيين وما فوق، مع خدمة لأكثر من 12 شهراً في تاريخ المنح واستيفاء معايير أداء معينة. تخضع الأسهم الممنوحة إلى استيفاء الشروط المتعلقة بصافي أرباح البنك على مدى فترة ثلاث سنوات ولا يزال الموظف في العمل في نهاية فترة 3 سنوات (فترة الاكتساب). يتم منح حوافز الأسهم قصيرة الأجل للموظفين تماشياً مع توجيهات أنظمة المكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

يوضح الجدول التالي المصروفات المثبتة للخدمات المستلمة من قبل الموظفين خلال السنة:

	2025 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني
مصروفات ناتجة عن معاملات الدفع يتم تسويتها على أساس الأسهم	**2.3**	2.3
أسهم مكتسبة خلال السنة	**(2.0)**	(2.0)

فيما يلي التغيرات في عدد الأسهم في خطة الحوافز طويلة الأجل للمجموعة وخطة الحوافز قصيرة الأجل:

	عدد الأسهم	
	2025	2024
الرصيد الإفتتاحي للأسهم الممنوحة ولكنها غير مكتسبة	**9,854,000**	9,983,999
أسهم حقوق الملكية المحول إلى صندوق الائتمان	**4,205,328**	3,891,289
عدد الأسهم الصادرة خلال السنة للمشاركين	**(4,620,499)**	(4,021,288)
	9,438,829	9,854,000

بلغ سعر السوق لأسهم البنك بناءً على السعر المعلن في بورصة البحرين 0.515 دينار بحريني للسهم الواحد كما في 31 ديسمبر 2025 (2024: 0.482 دينار بحريني) للسهم الواحد.

43 ملاءة رأس المال

فيما يلي نسبة مخاطر الموجودات المحسوبة للمجموعة وفقاً لتوجيهات ملاءة رأس المال المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي:

	2025 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني
رأس مال الأسهم العادية فئة 1	**610.1**	614.5
رأس المال فئة 2	**24.4**	27.0
مجموع قاعدة رأس المال (أ)	**634.5**	641.5
التعرض الموزون لمخاطر الائتمان	**2,923.5**	2,156.4
التعرض الموزون للمخاطر التشغيلية	**274.0**	249.1
التعرض الموزون لمخاطر السوق	**9.4**	12.5
مجموع التعرض الموزون للمخاطر (ب)	**3,206.9**	2,418.0
ملاءة رأس المال (أ/ ب * 100) - %	**%19.8**	%26.5
الحد الأدنى المطلوب - %	**%14.0**	%14.0

إدارة رأس المال

تتمثل الأهداف الرئيسية لسياسات إدارة رأس المال الخاص بالمجموعة في ضمان امتثال المجموعة بمتطلبات رأس المال المفروضة من الجهات الخارجية، وضمان حفاظ المجموعة على تصنيفات ائتمانية قوية ونسب رأسمال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأقصى للقيمة عدد المساهمين.

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأسمالها وإجراء تعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وخصائص المخاطر المرتبطة بأنشطتها. من أجل الحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للبنك تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إصدار سندات رأسمالية. لم يتم إجراء أي تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

اعتمدت المجموعة إطار عمل ملاءة رأس المال الجديد بموجب اتفاقية بازل 3 وذلك اعتباراً من 1 يناير 2015 وفقاً للتوجيهات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والتي تعزز عمليات إدارة مخاطر البنك والمراجعة الإشرافية ومعايير الإفصاح وإدارة رأس المال.

قامت المجموعة بتطبيق الأسلوب الموحد في حالة مخاطر الائتمان وأسلوب النموذج الداخلي لمخاطر السوق وأسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية.

قامت المجموعة بوضع إجراءات لعملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي لتوفير سياسة توجيهية لتخطيط وإدارة رأس المال. كما يستخدم البنك نموذج العائد على رأس المال المعدل مقابل المخاطر في عملية اتخاذ القرارات الخاصة به.

44 نسبة صافي التمويل المستقر

يتمثل الهدف من نسبة صافي التمويل المستقر في تعزيز مرونة بيان مخاطر السيولة لدى البنوك وتحفيز قطاع مصرفي أكثر استقراراً على المدى الطويل. تحد نسبة صافي التمويل المستقر من الاعتماد المفرط على التمويل بالجملة قصير الأجل، وتشجع على إجراء تقييم أفضل لمخاطر التمويل في جميع البنود المدرجة وغير المدرجة بالميزانية وتعزز استقرار مصادر التمويل.

يتم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر وفقاً لمتطلبات وحدة إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. ويبلغ الحد الأدنى لنسبة صافي التمويل المستقر وفقاً لمصرف البحرين المركزي 100%. بلغت نسبة صافي التمويل المستقر الموحد للمجموعة 131.7% كما في 31 ديسمبر 2025 (31 ديسمبر 2024: 142.0%).

إن أهم العوامل وراء متانة التمويل المستقر المتاح للمجموعة هي القاعدة الرأسمالية القوية ومحفظة الودائع الكبيرة للأفراد والشركات الصغيرة، ومحفظة كبيرة من ودائع المؤسسات غير المالية (المتعلقة بالودائع الحكومية والشركات)، وكذلك التمويل المتوسط الأجل من الاقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة الشراء والاقتراضات لأجل. لقد شكلت قاعدة رأس المال 19.3% (31 ديسمبر 2024: 22.3%) من التمويل المستقر المتاح للمجموعة، بينما شكلت ودائع الأفراد والشركات الصغيرة 45.4% (31 ديسمبر 2024: 44.2%) من التمويل المستقر المتاح (بعد تطبيق الأوزان ذات الصلة).

بالنسبة للتمويل المستقر المطلوب، فإن السبب الرئيسي وراء الانخفاض النسبي للتمويل المستقر المطلوب، مقارنةً بالتمويل المستقر المتاح، يرتبط بحجم محفظة الأصول السائلة عالية الجودة لبنك البحرين والكويت والتي تمثل 23.1% (31 ديسمبر 2024: 29.1%) من إجمالي التمويل المستقر المطلوب (قبل تطبيق الأوزان ذات الصلة).

وبالمقارنة مع السنة المنتهية في31 ديسمبر 2024، انخفضت نسبة صافي التمويل المستقر بنسبة 10.3% حيث تجاوزت الزيادة في التمويل المستقر المطلوب الزيادة في التمويل المستقر المتاح. وترجع الزيادة في التمويل المستقر المطلوب بنحو 614.0 مليون دينار بحريني بشكل رئيسي إلى زيادة محفظة القروض والأوراق المالية الاستثمارية للبنك. في حين تعزى الزيادة في التمويل المستقر المتاح بنحو 597.8 مليون دينار بحريني بشكل أساسي إلى الزيادة في التمويل من ودائع العملاء نتيجة النمو العضوي وغير العضوي بالإضافة إلى الزيادة في ودائع البنوك والمؤسسات المالية والتمويل من الاقتراضات لأجل.

تم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر الموحد للمجموعة وفقاً لمتطلبات الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي كما يلي:

	2025 مليون دينار بحريني	2024 مليون دينار بحريني
مجموع التمويل المستقر المتاح	**3,516.8**	2,919.0
مجموع التمويل المستقر المطلوب	**2,670.3**	2,056.3
نسبة صافي التمويل المستقر الموحد للمجموعة	**%131.7**	%142.0
الحد الأدنى لمتطلبات نسبة صافي التمويل المستقر	**%100.0**	%100.0

تم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في 31 ديسمبر 2025 كما يلي:

البند	القيم غير الموزونة (أي قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				
	تاريخ استحقاق غير محدد مليون دينار بحريني	أقل من 6 أشهر مليون دينار بحريني	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة مليون دينار بحريني	أكثر من سنة واحدة مليون دينار بحريني	المجموع القيم الموزونة مليون دينار بحريني
التمويل المستقر المتاح:					
رأس المال:					
رأس المال التنظيمي	**653.5**	**-**	**-**	**24.4**	**677.9**
ودائع الأفراد وودائع عملاء الشركات الصغيرة:					
ودائع ثابتة	**-**	**531.2**	**8.7**	**0.6**	**513.5**
ودائع أقل ثباتاً	**-**	**1,067.7**	**117.2**	**17.7**	**1,084.2**
تمويل بالجملة:					
تمويل بالجملة آخر	**-**	**1,452.6**	**343.0**	**638.7**	**1,241.2**
مطلوبات أخرى:					
جميع المطلوبات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه	**-**	**135.2**	**-**	**-**	**-**
مجموع التمويل المستقر المتاح	**653.5**	**3,186.7**	**468.9**	**681.4**	**3,516.8**
التمويل المستقر المطلوب:					
مجموع نسبة صافي التمويل المستقر للأصول السائلة عالية الجودة	**-**	**-**	**-**	**-**	**319.5**
القروض والأوراق المالية الممنوحة:					
القروض الممنوحة للمؤسسات المالية المضمونة بالأصول السائلة عالية الجودة بغير المستوى 1 والقروض الممنوحة غير المضمونة للمؤسسات المالية	**-**	**373.9**	**55.0**	**186.5**	**270.1**
القروض الممنوحة لعملاء الشركات غير المالية والقروض لعملاء الأفراد والشركات الصغيرة والقروض للحكومات والبنوك المركزية وشركات القطاع العام، ومنها:	**-**	**561.9**	**116.7**	**1,098.0**	**1,272.6**
بوزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي	**-**	**78.3**	**12.3**	**165.9**	**153.1**
الأوراق المالية غير المتعثرة في السداد ولا تعتبر مؤهلة كأصول سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة	**-**	**27.5**	**43.0**	**290.7**	**304.8**
موجودات أخرى:					
نسبة صافي التمويل المستقر للموجودات المشتقة	**-**	**13.0**	**-**	**-**	**13.0**
نسبة صافي التمويل المستقر للمطلوبات المشتقة قبل خصم أوجه تباين الهامش المسجل	**-**	**0.3**	**-**	**-**	**0.3**
جميع الموجودات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه	**283.5**	**-**	**-**	**-**	**283.5**
البنود غير المدرجة في الميزانية	**-**	**1,067.6**	**-**	**-**	**53.4**
مجموع التمويل المستقر المطلوب	**283.5**	**2,122.5**	**227.0**	**1,741.1**	**2,670.3**
نسبة صافي التمويل المستقر (%)					**%131.7**

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمـــــة)

31 ديسمبر 2025

44 نسبة صافي التمويل المستقر (تتمة)

تم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في 31 ديسمبر 2024 كما يلي:

	القيم غير الموزونة (أي قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				
البند	تاريخ استحقاق غير محدد مليون دينار بحريني	أقل من 6 أشهر مليون دينار بحريني	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة مليون دينار بحريني	أكثر من سنة واحدة مليون دينار بحريني	المجموع القيم الموزونة مليون دينار بحريني
التمويل المستقر المتاح:					
رأس المال:					
رأس المال التنظيمي	623.3	-	-	27.0	650.3
ودائع الأفراد وودائع عملاء الشركات الصغيرة:					
ودائع ثابتة	-	473.5	9.6	0.6	459.4
ودائع أقل ثباتاً	-	759.7	123.9	36.6	831.8
تمويل بالجملة:					
تمويل بالجملة آخر	-	1,326.0	304.4	410.8	977.5
مطلوبات أخرى:					
جميع المطلوبات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه	-	122.1	-	-	-
مجموع التمويل المستقر المتاح	623.3	2,681.3	437.9	475.0	2,919.0
التمويل المستقر المطلوب:					
مجموع نسبة صافي التمويل المستقر للأصول السائلة عالية الجودة	-	-	-	-	225.9
القروض والأوراق المالية الممنوحة:					
القروض الممنوحة للمؤسسات المالية المضمونة بالأصول السائلة عالية الجودة بغير المستوى 1 والقروض الممنوحة غير المضمونة للمؤسسات المالية	-	214.8	8.6	100.0	136.5
القروض الممنوحة لعملاء الشركات غير المالية والقروض لعملاء الأفراد والشركات الصغيرة والقروض للحكومات والبنوك المركزية وشركات القطاع العام، ومنها:	-	424.5	93.0	898.9	1,022.8
بوزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال					
الصادر عن مصرف البحرين المركزي	-	16.9	8.8	194.1	139.0
الأوراق المالية غير المتعثرة في السداد ولا تعتبر مؤهلة كأصول سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة	-	29.7	47.1	198.9	224.6
موجودات أخرى:					
نسبة صافي التمويل المستقر للموجودات المشتقة	-	31.9	-	-	31.9
نسبة صافي التمويل المستقر للمطلوبات المشتقة قبل خصم أوجه تباين الهامش المسجل	-	0.1	-	-	0.1
جميع الموجودات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه	226.9	-	-	-	226.9
البنود غير المدرجة في الميزانية	-	971.3	-	-	48.6
مجموع التمويل المستقر المطلوب	226.9	1,689.2	157.5	1,391.9	2,056.3
نسبة صافي التمويل المستقر (%)					%142.0

45 نظام حماية الودائع

يتم تغطية الودائع المحتفظ بها لدى عمليات البحرين للبنك بنظام حماية الودائع المؤسس من قبل قوانين مصرف البحرين المركزي بخصوص تأسيس نظام حماية الودائع ومجلس حماية الودائع. يغطي هذا النظام "الأشخاص الاعتباريين" (الأفراد) بحد أقصى قدره 20,000 دينار بحريني كما هو محدد بموجب متطلبات مصرف البحرين المركزي. يقوم البنك بدفع مساهمة دورية حسب تكليف صادر من مصرف البحرين المركزي بموجب هذا النظام.

46 نظام ادخار الموظفين

إن النظام هو المساهمة في صندوق الادخار بين البنك وموظفي البنك. تم تقديم النظام في شهر يناير 1996 بهدف توفير منافع نقدية للموظفين عند الاستقالة أو التقاعد أو الوفاة. إن المشاركة في النظام هي اختيارية، ويجوز للموظف المساهمة بأي مبلغ. ويضمن البنك بمساهمة مماثلة بنسبة أعلى 3%، شريطة ألا تتعدى مساهمة البنك 10% من إجمالي راتب الموظف. يصبح الموظف مؤهلاً للحصول على إجمالي مبلغ مساهمة البنك عندما يكمل الموظف 5 سنوات من الخدمة، وإلا سيتم احتساب الاستحقاق على أساس تناسبي. يدار النظام من قبل لجنة تتألف من أعضاء من الإدارة وممثلين يتم ترشيحهم واختيارهم من قبل الموظفين.

كما في 31 ديسمبر 2025، بلغ إجمالي مساهمة الصندوق بما في ذلك دخل الإيرادات المحققة 26.8 مليون دينار بحريني (2024: 24.4 مليون دينار بحريني). ومن إجمالي المبلغ الصندوق، فإن سداد المبلغ الأصلي البالغ 20.4 مليون دينار بحريني (2024: 19.1 مليون دينار بحريني) المشتمل على مساهمات الموظفين والبنك ذات الصلة، المضمون من قبل البنك للموظفين المشاركين في النظام وفقاً للقانون المعمول به. ومن المبلغ الأصلي، تم استثمار مبلغ وقدره 7.7 مليون دينار بحريني (2024: 13.5 مليون دينار بحريني) في سندات حكومية بحرينية وسندات دول مجلس التعاون الخليجي. بلغت المصروفات المحتسبة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر المتعلقة بنظام ادخار الموظفين 1.5 مليون دينار بحريني للسنة (2024: 1.5 مليون دينار بحريني).

يقوم البنك حالياً بعملية نقل صندوق نظام ادخار الموظفين إلى صندوق العهد الذي يخضع لقانون البحرين للعُهد. سيواصل البنك المشاركة في قرارات الاستثمار المتعلقة بالصندوق ضمن نطاق لجنة الاستثمار في نظام ادخار الموظفين.

47 موجودات الأمانة

بلغت الموجودات المدارة 260.4 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2025 (2024: 202.6 مليون دينار بحريني). ويتم الاحتفاظ بهذه الموجودات بصفة ائتمانية، وتقاس بالتكلفة، ولا يتم إدراجها ضمن القائمة الموحدة للمركز المالي. بلغ إجمالي القيمة السوقية لجميع هذه الأموال 267.1 مليون دينار بحريني في 31 ديسمبر 2025 (2024: 209.1 مليون دينار بحريني).

48 تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يوضح الجدول التالي تسوية بين البنود المدرجة في القائمة الموحدة للمركز المالي وفئات الأدوات المالية:

31 ديسمبر 2025	مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مليون دينار بحريني	أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون دينار بحريني	أدوات أسهم حقوق الملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة المطفأة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	586.6	586.6
أذونات الخزانة	-	2.0	-	302.4	304.4
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	290.6	290.6
قروض وسلف العملاء	-	-	-	2,358.5	2,358.5
أوراق مالية استثمارية	1.3	842.3	100.8	246.5	1,190.9
الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى	-	-	-	104.7	104.7
مجموع الموجودات	1.3	844.3	100.8	3,889.3	4,835.7
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	512.8	512.8
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	-	-	-	405.9	405.9
اقتراضات لأجل	-	-	-	405.3	405.3
ودائع العملاء	-	-	-	2,853.5	2,853.5
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	-	-	-	104.6	104.6
مجموع المطلوبات	-	-	-	4,282.1	4,282.1

31 ديسمبر 2024	مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مليون دينار بحريني	أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون دينار بحريني	أدوات أسهم حقوق الملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة المطفأة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	687.7	687.7
أذونات خزانة	-	-	-	399.2	399.2
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	167.9	167.9
قروض وسلف العملاء	-	-	-	1,794.1	1,794.1
أوراق مالية استثمارية	1.0	675.9	73.7	188.8	939.4
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	-	-	-	96.9	96.9
مجموع الموجودات	1.0	675.9	73.7	3,334.6	4,085.2
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	375.5	375.5
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	-	-	-	351.6	351.6
اقتراضات لأجل	-	-	-	306.5	306.5
ودائع العملاء	-	-	-	2,411.3	2,411.3
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	-	-	-	85.2	85.2
مجموع المطلوبات	-	-	-	3,530.1	3,530.1

49 معلومات المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض الأرقام المقابلة لسنة 2024 لتتوافق مع عرض القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. ولم تؤثر إعادة التصنيفات هذه على صافي الربح أو مجموع الموجودات أو مجموع المطلوبات أو مجموعة حقوق الملكية للمجموعة المسجلة مسبقاً.

50 المعاملة المقترحة مع بنك البحرين الوطني ش.م.ب.

كما هو بتاريخ إعداد التقرير المالي، يواصل البنك إحراز تقدم في مناقشاته ومفاوضاته المتقدمة بشأن الاندماج المحتمل مع بنك البحرين الوطني ش.م.ب. وقد بدأ كلا البنكان عملية العناية الواجبة المتبادلة للتفاوض بشأن الشروط النهائية والملزمة للاندماج المحتمل. وفي هذا الصدد، عين كلا البنكان شركة استشارات استراتيجية وإدارية متعددة الجنسيات كمستشار مشترك للاندماج المحتمل.

51 الاستحواذ على محفظة الخدمات المصرفية للأفراد لبنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط

بتاريخ 27 نوفمبر 2025، أكمل البنك الاستحواذ على محفظة الخدمات المصرفية للأفراد لبنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط، فرع البحرين (HSBC) وذلك كجزء من توسعه الاستراتيجي في مملكة البحرين. وتضمنت الصفقة على نقل قروض وسلف العملاء وودائع العملاء والعلاقات التجارية المرتبطة بها. كما تم نقل بعض موظفي إتش إس بي سي إلى البنك.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمـــــة)

31 ديسمبر 2025

51 الاستحواذ على محفظة الخدمات المصرفية للأفراد لبنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط (تتمة)

الموجودات المستحوذ عليها والمطلوبات المفترضة

تم الإفصاح عن القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة لمحفظة الخدمات المصرفية للأفراد التابعة لإتش إس بي سي كما في تاريخ الاستحواذ على أساس مؤقت، وسيتم الانتهاء منها خلال فترة 12 شهراً تاريخ من الاستحواذ. ووفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 – بشأن دمج الأعمال، يسمح بإجراء تعديلات لمدة سنة واحدة بعد تاريخ الاستحواذ إذا توفرت معلومات جديدة بشأن الحقائق والظروف التي كانت قائمة في ذلك التاريخ.

	القيمة العادلة المثبتة عند الاستحواذ مليون دينار بحريني
الموجودات المستحوذ عليها	
رصيد نقدي	194.0
قروض وسلف العملاء	54.5
موجودات أخرى	2.8
	251.3
المطلوبات المفترضة	
ودائع العملاء	256.5
مطلوبات أخرى	1.0
مجموع صافي الموجودات المحددة المدرجة بالقيمة العادلة	257.5
مجموع صافي الموجودات المحددة المدرجة بالقيمة العادلة	(6.2)
الشهرة وموجودات غير ملموسة ناتجة عن الاستحواذ	33.9
مجموع المقابل المدفوع للمحفظة المستحوذ عليها	27.7
الشهرة والموجودات الملموسة	
الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها	6.9
الشهرة	27.0

تكبدت المجموعة رسوم مهنية وتكاليف أخرى متعلقة بعملية الاستحواذ، بما في ذلك المصروفات القانونية والاستشارية ومصروفات التقييم ومصروفات تكامل الأنظمة، وذلك فيما يتعلق بتحويل محفظة الخدمات المصرفية للأفراد لإتش إس بي سي. وقد تم احتساب هذه التكاليف ضمن بند مصروفات تشغيلية أخرى في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر للسنة.

تمثل الموجودات غير الملموسة البالغ قيمتها 6.9 مليون دينار بحريني الناتجة عن الاستحواذ القيمة المخصصة للمنافع المتوقعة من الودائع الأساسية المتعلقة بالموجودات غير الملموسة. وقد تم تحديد الأعمار الإنتاجية لكامل الموجودات غير الملموسة عشر سنوات.

تحليل اضمحلال قيمة الشهرة

تم إثبات الشهرة الناتجة عن الاستحواذ والبالغة 27.0 مليون دينار بحريني، وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3. وتماشياً مع معيار المحاسبة الدولي رقم 36، لا يتم إطفاء الشهرة ولكنها تخضع لفحص الاضمحلال سنوياً. وقد تم تخصيص الشهرة للوحدة المنتجة للنقد المحددة باسم "الخدمات المصرفية للأفراد - البحرين".

يتم إجراء فحص الاضمحلال سنوياً على الأقل أو أكثر من المعتاد إذا كانت هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة القابلة للاسترداد قد تكون مضمحلة. تقوم المجموعة سنوياً بتقييم ما إذا كانت هناك مؤشرات، استناداً إلى مصادر معلومات داخلية أو خارجية، تدل على أن الشهرة قد تكون مضمحلة. نظراً لأن عملية الاستحواذ تمت بتاريخ 27 نوفمبر 2025، فقد قامت الإدارة بتقييم ما إذا كانت هناك أي مؤشرات للاضمحلال خلال هذه الفترة القصيرة، بعد عملية الاستحواذ. ولم يتم تحديد أي مؤشرات لاضمحلال الشهرة، وبناء عليه لم يتم تسجيل أي اضمحلال للشهرة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

إفصاحات رأس المال التنظيمي لاتفاقية بازل 3

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

1 الملخص التنفيذي

تم إعداد هذا التقرير وفقاً لمتطلبات إفصاحات العنصر الثالث المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي. وقد تم تصميم هذا التقرير لتزويد الأطراف ذات العلاقة في بنك البحرين والكويت ش.م.ب. (بنك البحرين والكويت أو "البنك") وشركاته التابعة (المشار إليهم معاً "بالمجموعة") بمعلومات مفصلة حول نهج البنك في إدارة رأس المال والمخاطر، مع الأخذ في الاعتبار بيئة العمل التشغيلية.

يطبق البنك إطار عمل اتفاقية بازل في قياس ملاءة رأسماله، وفي استراتيجيته لإدارة رأس المال وإطار عمل إدارة المخاطر. وقد أصبحت قواعد وتوجيهات رأس المال بموجب اتفاقية بازل 3 الصادرة عن مصرف البحرين المركزي نافذة اعتباراً من 1 يناير 2015 باعتبارها إطار العمل المشترك لتنفيذ إطار عمل إتفاقية بازل 3 لملاءة رأس المال الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية (لجنة بازل) للبنوك المؤسسة في مملكة البحرين.

إن الإفصاحات الواردة في هذا التقرير هي بالإضافة إلى الإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 التي تم عرضها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي. وقد تم تقديم الإفصاحات المتعلقة بحوكمة الشركات والمكافآت في الأجزاء ذات الصلة من التقرير السنوي للمجموعة.

2 مقدمة حول إطار عمل اتفاقية بازل 3

يستند إطار عمل اتفاقية بازل 3 الصادر عن مصرف البحرين المركزي إلى ثلاثة عناصر تتوافق مع إطار عمل اتفاقية بازل 3 الموضوع من قبل لجنة بازل، على النحو التالي:

- العنصر الأول: احتساب الموجودات الموزونة للمخاطر ومتطلبات رأس المال.
- العنصر الثاني: عملية المراجعة والتقييم الإشرافي، بما في ذلك عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال.
- العنصر الثالث: قواعد الإفصاح عن إدارة المخاطر ومعلومات حول ملاءة رأس المال.

العنصر الأول

يصف العنصر الأول أسس احتساب نسبة ملاءة رأس المال التنظيمي. يوضح العنصر الأول تحديد واحتساب الموجودات الموزونة للمخاطر ومصدر رأس المال التنظيمي. يتم احتساب نسبة ملاءة رأس المال التنظيمي بقسمة رأس المال التنظيمي على مجموع الموجودات الموزونة للمخاطر.

تركز إتفاقية بازل 3 على زيادة كمية وجودة رأس المال للبنوك. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن يكون رأس المال فئة 1 هو المكون الرئيسي لرأس المال، ويجب أن تكون العناصر الغالبة في رأس المال فئة 1 هي الأسهم العادية والإحتياطيات. تم تطبيق الخصومات من رأس المال بشكل عام على مستوى الأسهم العادية. يجب أن يتكون الجزء المتبقي من قاعدة رأس المال فئة "1" من أدوات ثانوية ولها توزيعات أو كوبونات غير متراكمة تقديرية بالكامل، وليس لها تاريخ إستحقاق ولا حوافز للاسترداد. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع قيود على أدوات رأس المال فئة 2 والحد من مساهمته في إجمالي رأس المال التنظيمي. وعلاوة على ذلك، قدمت اتفاقية بازل 3 عدداً من المخازن الإحتياطية لرأس المال لتعزيز الحفاظ على رأس المال (المخزون الإحتياطي للحفاظ على رأس المال) وإنشاء مخازن إحتياطية كافية فوق الحد الأدنى المطلوب من رأس المال خلال فترات الظروف الاقتصادية الجيدة بحيث يمكن سحبها في فترات الضغوطات المالية (المخزون الإحتياطي لرأس المال لمواجهة التقلبات الدورية) والمخزون الاحتياطي لاستيعاب الخسارة المرتفعة للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية.

يبلغ الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي لنسبة ملاءة إجمالي رأس المال (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للحفاظ على رأس المال) 12.5 بالمائة، مقارنة بنسبة 10.5 بالمائة الموصى بها من قبل لجنة بازل. وعلاوة على ذلك، تم إدخال قيود وحدود دنيا من قبل مصرف البحرين المركزي بموجب إطار عمل إتفاقية بازل 3 مثل الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأسهم العادية فئة 1 البالغة 9 بالمائة (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للحفاظ على رأس المال) والحد الأدنى لنسبة رأس المال فئة 1 البالغة 10.5 بالمائة (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للحفاظ على رأس المال). في حالة هبوط نسبة ملاءة رأس المال لما هو أدنى من 12.5 بالمائة، فإنه يتطلب تطبيق متطلبات تقارير التدابير الإضافية، ووضع خطة عمل رسمية لاتخاذ كافة المقاييس لاستعادة نسبة أعلى من مستوى الحد الأدنى المطلوب، ويتم صياغتها وتقديمها لمصرف البحرين المركزي. تم تصنيف بنك البحرين والكويت باعتباره أحد البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية من قبل مصرف البحرين المركزي. وبالتالي، يتطلب من بنك البحرين والكويت الحفاظ على نسبة حد أدنى فعالة لإجمالي ملاءة رأس المال أعلى من 14.0 بالمائة بما في ذلك 1.5 بالمائة كمخزون إحتياطي باعتباره أحد البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية.

يلخص الجدول أدناه الأساليب المتاحة لاحتساب الموجودات الموزونة للمخاطر لكل نوع من أنواع المخاطر وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل 3 الصادر عن مصرف البحرين المركزي:

مخاطر الإئتمان	مخاطر السوق	المخاطر التشغيلية
الأسلوب الموحد	الأسلوب الموحد	أسلوب المؤشر الأساسي
	أسلوب النماذج الداخلية	الأسلوب الموحد

فيما يلي الأسلوب المطبق من قبل بنك البحرين والكويت لكل نوع من أنواع المخاطر:

1) مخاطر الإئتمان

لأغراض إعداد التقارير التنظيمية، يستخدم بنك البحرين والكويت الأسلوب الموحد لمخاطر الإئتمان. تشكل مخاطر الإئتمان ما يقارب 90 بالمائة من المخاطر الكلية للبنك. يتمتع البنك ببنية قوية لإدارة المخاطر الإئتمانية والتي تم توضيحها بتفصيل أكثر في الإيضاحين رقم 30 و31 من التقرير السنوي. يتم تحديد الموجودات الموزونة بالمخاطر الإئتمانية عن طريق مضاعفة قيمة التعرض الإئتماني بعامل وزن المخاطر الذي يعتمد على نوع الطرف الآخر والتصنيف الخارجي له، كلما توفر ذلك.

2) مخاطر السوق

تطبق المجموعة الأسلوب الموحد لاحتساب رأس المال لمخاطر السوق والتي تمثل رأس المال المطلوب لتغطية التعرضات الناتجة عن عوامل المخاطر في محفظة المتاجرة ومراكز صرف العملات الأجنبية. يتم احتساب متطلبات رأس المال بشكل منفصل لمخاطر أسعار الفائدة (باستخدام طريقة المدة) ومخاطر صرف العملات الأجنبية ومخاطر الأسهم، ومن ثم يتم تجميعها لتحديد إجمالي متطلبات رأس المال لمخاطر السوق للمجموعة.

3) المخاطر التشغيلية

يتطلب من جميع البنوك المؤسسة في مملكة البحرين تطبيق أسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية، ما لم يتم الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي باستخدام الأسلوب الموحد. ولا يسمح إطار عمل رأس المال لمصرف البحرين المركزي حالياً باستخدام أسلوب القياس المتقدم للمخاطر التشغيلية. لأغراض إعداد التقارير الرقابية، يستخدم بنك البحرين والكويت حالياً أسلوب المؤشر الأساسي حيث يتم احتساب التعرضات الموزونة بالمخاطر التشغيلية ومتطلبات رأس المال التنظيمي بتطبيق معامل ألفا بنسبة 15 بالمائة على متوسط إجمالي الدخل للسنوات المالية الثلاث السابقة بعد تعديله لاستبعاد الدخل الاستثنائي، وذلك لتحديد التعرضات الموزونة بالمخاطر التشغيلية للبنك. وبالإضافة إلى احتساب رأس المال وفقاً لأسلوب المؤشر الأساسي، يحتفظ بنك البحرين والكويت بإطار عمل شامل لإدارة المخاطر التشغيلية، يتضمن على تقييم المخاطر والضوابط والإبلاغ عن الحوادث وعمليات المراقبة لضمان التحديد الفعال والتخفيف من حدة المخاطر التشغيلية على مستوى المجموعة.

إفصاحات رأس المال التنظيمي لاتفاقية بازل 3 (تتمـــــة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2 مقدمة حول إطار عمل اتفاقية بازل 3 (تتمة)

العنصر الثاني

يحدد العنصر الثاني عملية المراجعة الإشرافية لإطار عمل إدارة مخاطر المؤسسة وبصورة أساسية ملاءة رأسمالها.

بموجب توجيهات العنصر الثاني الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، فإنه يتطلب من جميع البنوك المؤسسة في مملكة البحرين الحفاظ على نسبة إجمالي ملاءة رأس المال بنسبة لا تقل عن 12.5 بالمائة، باستثناء تلك التي تم تصنيفها كبنوك محلية ذات أهمية نظامية، حيث يكون الحد الأدنى لرأس المال 14.0 بالمائة.

يشتمل العنصر الثاني على عمليتين:

- عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال؛ و
- عملية المراجعة والتقييم الإشرافية.

تتضمن عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال على مراجعة وتقييم إدارة المخاطر ومخاطر رأس المال ذات الصلة التي يتعرض لها البنك. قام بنك البحرين والكويت بوضع وثيقة لعملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال ويتناول جميع مكونات إدارة مخاطر بنك البحرين والكويت بدءاً من الإدارة اليومية للمخاطر الجوهرية وصولاً إلى الإدارة الإستراتيجية لرأس المال على مستوى المجموعة. ويتم تقدير النمو المتوقع للموجودات المعرضة للمخاطر والأرباح التشغيلية وأموال المساهمين ومتطلبات رأس المال المقابلة من قبل البنك كجزء من إستراتيجيته لمدة 3 سنوات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك أيضاً بتوقع قاعدة رأس المال في حال حدوث أي انخفاض محتمل في مكونات رأس المال، ويتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الامتثال باللوائح التنظيمية. علاوة على ذلك، يعتمد البنك سياسة لتوزيع الأرباح كجزء من إستراتيجية إدارة رأس المال.

يستخدم البنك نموذج العائد المعدل حسب المخاطر على رأس المال في قراراته الإئتمانية من أجل تقييم مصفوفة المخاطر والمكافآت لكل تعرض من التعرضات الإئتمانية. وقد اعتمد البنك إطار تحمل المخاطر الذي يتم مراجعته بشكل دوري. كما اعتمد البنك استراتيجية إدارة المخاطر على أساس سنوي والتي تغطي جميع أنواع المخاطر ذات الصلة.

تمثل عملية المراجعة والتقييم الإشرافية مراجعة مصرف البحرين المركزي لإدارة رأس المال الخاص بالمجموعة وتقييم الرقابة الداخلية وحوكمة الشركات. تم تصميم عملية المراجعة والتقييم الإشرافية للتأكد من قيام المؤسسات بتحديد مخاطرها الجوهرية وتخصيص رأسمال كافٍ لها، وتوظيف عمليات إدارية كافية لدعم مثل هذه المخاطر. كما تقوم عملية المراجعة والتقييم الإشرافية بتشجيع المؤسسات بوضع وتطبيق تقنيات متقدمة لإدارة مخاطر لقياس ومراقبة المخاطر، بالإضافة إلى مخاطر الإئتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية التي تمت معالجتها ضمن إطار عمل العنصر الأول الأساسي. تتضمن على الأنواع الأخرى من المخاطر التي لم يتم تغطيتها من قبل الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال في العنصر الأول على كلٍّ من مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة في المحفظة المصرفية والمخاطر الإستراتيجية ومخاطر التركز ومخاطر السمعة والمخاطر المتبقية. لقد تمت تغطية هذه المخاطر إما عن خلال رأس المال أو من خلال عمليات إدارة المخاطر وعمليات التخفيف من آثارها بموجب العنصر الثاني.

يقوم بنك البحرين والكويت بإجراء فحص الضغوطات على محفظته الإستثمارية كجزء من عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال وذلك تماشياً مع متطلبات مصرف البحرين المركزي من وقت لآخر.

العنصر الثالث

يتناول العنصر الثالث إرشادات انضباط السوق الصادرة من الجهة التنظيمية لضمان الإفصاح الكافي عن ممارسات إدارة المخاطر ومعايير حوكمة الشركات ومعلومات ملاءة رأس المال. يقوم البنك بنشر الإفصاحات التنظيمية بشكل دوري على موقعه الإلكتروني وفي تقريره السنوي.

تشتمل الإفصاحات على معلومات نوعية وكمية مفصلة. يتمثل الغرض من متطلبات الإفصاحات بموجب العنصر الثالث في استكمال العنصرين الأولين وعملية المراجعة الإشرافية المرتبطة بهما. تم تصميم الإفصاحات لتمكين الأطراف المعنية ومشاركي السوق من تقييم مدى تحمل المخاطر وتعرضات المخاطر لدى المؤسسة، وتشجيع جميع البنوك من خلال ضغوط السوق، على الانتقال إلى مستويات أكثر تقدماً لإدارة المخاطر.

بموجب الأنظمة الحالية، تتطلب التقارير نصف السنوية إفصاح جزئي يتكون أساساً من التحليل الكمي، بينما يفرض الإفصاح الكامل ليتوافق مع التقارير الخاصة بنهاية السنة المالية.

3 هيكل المجموعة

يتم إعداد ونشر القوائم المالية للمجموعة على أساس التوحيد الكامل، حيث يتم توحيد جميع الشركات التابعة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي. وللأغراض ملاءة رأس المال، يتم تضمين جميع الشركات التابعة المالية ضمن هيكل المجموعة. ومع ذلك، فإن منهجية ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي تستوعب كلاً من التوحيد الاعتيادي والتوحيد على أساس أوران المخاطر.

فيما يلي الشركات التابعة والشركات الزميلة الرئيسية والمشروع المشترك وأساس توحيدها لأغراض ملاءة رأس المال:

	المقر	الملكية	أساس التوحيد
الشركات التابعة			
كريدي مكس ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	%100.00	التوحيد بالكامل
شركة إنفيتا ذ.م.م.	مملكة البحرين	%100.00	موزونة بالمخاطر
973لابس ذ.م.م.*	مملكة البحرين	%100.00	التوحيد بالكامل
الشركة العالمية لخدمات الدفع ذ.م.م. (جي بي إس) **	مملكة البحرين	%70.00	التوحيد بالكامل
الشركات الزميلة			
شركة إنفيتا ش.م.ك.م.***	دولة الكويت	%40.00	موزونة بالمخاطر
صندوق البحرين للسيولة	مملكة البحرين	%23.52	موزونة بالمخاطر
شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.	مملكة البحرين	%23.03	موزونة بالمخاطر
شركة بنفت ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	%22.00	موزونة بالمخاطر
المشروع المشترك			
شركة بنك بي بي كي جيوجيت للأوراق المالية ش.م.ك.	دولة الكويت	%40.00	موزونة بالمخاطر

* تمتلك كريدي مكس ش.م.ب. (مقفلة) وشركة إنفيتا ذ.م.م. حصة ملكية بنسبة 60% و40% في شركة 973لابس ذ.م.م.، على التوالي.

** المساهمة من خلال الشركة التابعة كريدي مكس ش.م.ب. (مقفلة).

*** المساهمة من خلال الشركة التابعة شركة إنفيتا ذ.م.م.

لا توجد عوائق على تحويل الأموال أو رأس المال التنظيمي ضمن المجموعة، فيما عدا القيود المفروضة على التحويلات لضمان تلبية متطلبات الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي للشركات التابعة.

4 قائمة المركز المالي ضمن النطاق التنظيمي للتوحيد

يوضح الجدول أدناه الصلة بين قائمة المركز المالي في القوائم المالية المعلنة (قائمة المركز المالي المحاسبية) وقائمة المركز المالي التنظيمية.

	قائمة المركز المالي حسب القوائم المالية المعلنة مليون دينار بحريني	قائمة المركز المالي حسب التقارير المالية التنظيمية مليون دينار بحريني	المرجع
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	**586.6**	**586.6**	
أذونات الخزانة	**304.4**	**304.4**	
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**290.6**	**290.6**	
قروض وسلف العملاء	**2,358.5**	**2,358.5**	
من ضمنها الخسارة الإئتمانية المتوقعة (1.25 بالمائة من الموجودات الموزونة بالمخاطر الإئتمانية)	24.4	24.4	أ
من ضمنها صافي قروض وسلف العملاء (إجمالي الخسارة الإئتمانية المتوقعة)	2,334.1	2,334.1	
أوراق مالية استثمارية	**1,190.9**	**1,190.9**	
من ضمنها استثمارات في مؤسسات مالية بموجب رأسمال الأسهم العادية فئة 1	48.3	48.3	ب
من ضمنها الإستثمارات الأخرى	1,142.6	1,142.6	
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	**134.5**	**133.8**	
من ضمنها موجودات الضريبة المؤجلة المستحقة الناتجة من الفروق المؤقتة	0.6	0.6	ج
من ضمنها الموجودات غير الملموسة	9.1	9.1	د
من ضمنها فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	124.8	124.1	
إستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**35.1**	**37.7**	
من ضمنها الإستثمارات في الأسهم الخاصة بالبنك	0.3	0.3	هـ
من ضمنها إستثمارات أسهم حقوق الملكية في المؤسسات المالية	31.0	31.0	و
من ضمنها الإستثمارات الأخرى	3.8	6.4	
ممتلكات ومعدات	**39.8**	**39.6**	
الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى	**33.9**	**33.9**	ز
مجموع الموجودات	**4,974.3**	**4,976.0**	
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	**512.8**	**512.8**	
إقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	**405.9**	**405.9**	
إقتراضات لأجل	**405.3**	**405.3**	
ودائع العملاء	**2,853.5**	**2,857.2**	
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	**136.4**	**135.1**	
مجموع المطلوبات	**4,313.9**	**4,316.3**	
حقوق الملكية			
رأس المال	**181.7**	**181.7**	ح
أسهم خزانة	**(5.5)**	**(5.5)**	ط
علاوة إصدار أسهم	**105.6**	**105.6**	ي
إحتياطي قانوني	**90.8**	**90.8**	ك
إحتياطي عام	**64.2**	**64.2**	ل
تغيرات متراكمة في القيم العادلة	**47.6**	**47.6**	
من ضمنها التغيرات المتراكمة في القيم العادلة للسندات وأسهم حقوق الملكية	47.6	47.6	م
من ضمنها تغيرات القيم العادلة في تحوطات التدفقات النقدية	-	-	ن
إحتياطي تحويل عملات أجنبية	**(17.0)**	**(17.0)**	
من ضمنها ما يتعلق بالشركة التابعة غير الموحدة	-	-	س
من ضمنها ما يتعلق بالشركة الأم	(17.0)	(17.0)	ع
أرباح مبقاة	**137.4**	**136.7**	
من ضمنها خيارات أسهم الموظفين	3.3	3.3	ف
من ضمنها الأرباح المبقاة	134.1	133.4	ص
توزيعات مقترحة	**52.7**	**52.7**	ق
العائد إلى ملاك البنك	**657.5**	**656.8**	
حقوق غير مسيطرة	**2.9**	**2.9**	
مجموع حقوق الملكية	**660.4**	**659.7**	
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**4,974.3**	**4,976.0**	

إفصاحات رأس المال التنظيمي لاتفاقية بازل 3 (تتمـــــة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

المؤسسة القانونية المدرجة ضمن النطاق المحاسبي للتوحيد ولكن تم استبعادها من النطاق التنظيمي للتوحيد:

الإسم	الأنشطة الرئيسية	مجموع الموجودات مليون دينار بحريني	مجموع أسهم حقوق الملكية مليون دينار بحريني
شركة إنفيتا ذ.م.م.	تنفيذ العمليات التجارية بالاستعانة بمصادر خارجية	5.4	4.1

5 مكونات رأس المال – الموحد

وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل 3 لرأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي، يتكون إجمالي رأس المال التنظيمي من رأس المال فئة 1 ورأس المال فئة 2. كما ينقسم رأس المال فئة 1 إلى رأسمال الأسهم العادية فئة 1 ورأس المال الإضافي فئة 1. يتكون رأسمال الأسهم العادية فئة 1 من: (أ) الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة بالكامل التي تستوفي معايير تصنيفها كأسهم عادية لأغراض تنظيمية، (ب) الإحتياطيات المفصح عنها وتشمل: 1) الإحتياطيات العامة؛ 2) الإحتياطيات القانونية / التشريعية؛ 3) علاوة إصدار أسهم؛ 4) إحتياطيات القيمة العادلة الناتجة عن التقييم العادل للأدوات المالية؛ 5) الأرباح المبقاة أو الخسائر (بما في ذلك صافي الربح / الخسارة لفترة إعداد التقرير المالي)، (ج) الأسهم العادية الصادرة من قبل الشركات التابعة الموحدة والمحتفظ بها من قبل الأطراف الأخرى (أي حقوق الأقلية) التي تستوفي معايير إدراجها ضمن رأسمال الأسهم العادية فئة 1، و(د) التعديلات التنظيمية المطبقة في احتساب رأسمال الأسهم العادية فئة 1. يتكون رأس المال الإضافي فئة 1 من: (أ) الأدوات الصادرة من قبل البنك التي تستوفي معايير إدراجها ضمن رأس المال الإضافي فئة 1، (ب) علاوة إصدار أسهم الناتجة عن إصدار الأدوات المدرجة ضمن رأس المال الإضافي فئة 1، (ج) الأدوات الصادرة من قبل الشركات التابعة الموحدة والمحتفظ بها من قبل الأطراف الأخرى التي تستوفي معايير إدراجها ضمن رأس المال الإضافي فئة 1 وغير المدرجة ضمن رأسمال الأسهم العادية فئة 1، و(د) التعديلات التنظيمية المطبقة في احتساب رأس المال الإضافي فئة 1. يتكون رأس المال فئة 2 من: (أ) الأدوات الصادرة من قبل البنك التي تستوفي معايير إدراجها ضمن رأس المال فئة 2، (ب) علاوة إصدار أسهم الناتجة عن إصدار الأدوات المدرجة ضمن رأس المال فئة 2، (ج) الأدوات الصادرة من قبل الشركات التابعة الموحدة للبنك والمحتفظ بها من قبل الأطراف الأخرى التي تستوفي معايير إدراجها ضمن رأس المال فئة 2 وغير المدرجة ضمن رأس المال الإضافي فئة 1، (د) إحتياطي الخسائر الإئتمانية المتوقعة لتعرضات المرحلتين 1 و2)، (هـ) إحتياطيات إعادة تقييم الموجودات الناتجة عن إعادة تقييم الممتلكات والمعدات والإستثمارات العقارية من وقت لآخر وذلك تماشياً مع التغيرات في القيم السوقية، و(و) التعديلات التنظيمية المطبقة في احتساب رأس المال فئة 2. في الوقت الحالي، يتكون رأس المال فئة 2 لبنك البحرين والكويت فقط من إحتياطي الخسائر الإئتمانية المتوقعة لتعرضات المرحلتين 1 و2.

يطبق مصرف البحرين المركزي عدة حدود وحدود دنيا على مكونات رأس المال التنظيمي، كما هو موضح في الجدول أدناه. كما توجد هناك قيود على مبالغ إحتياطي الخسائر الإئتمانية المتوقعة التي يمكن إدراجها ضمن رأس المال فئة 2، بحيث لا تتجاوز 1.25 بالمائة من الموجودات الموزونة بالمخاطر الإئتمانية.

	اختياري	نسبة الحد الأدنى
مكونات نسبة ملاءة رأس المال الموحدة		
رأس المال الأساسي فئة 1		%6.5
رأس المال الإضافي فئة 1	%1.5	
رأس المال فئة 1		%8.0
رأس المال فئة 2	%2.0	
مجموع رأس المال		%10.0
المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال		%2.5
المخزون الإحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية		%1.5
ملاءة رأس المال متضمنة المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال		
رأسمال الأسهم العادية فئة 1 بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي للحفاظ على رأس المال		%10.5
رأس المال فئة 1 بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي للحفاظ على رأس المال		%12.0
مجموع رأس المال بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي للحفاظ على رأس المال		%12.5
مجموع رأس المال بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي للحفاظ على رأس المال والمخزون الإحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية		%14.0

	اختياري	نسبة الحد الأدنى
مكونات نسبة ملاءة رأس المال الفردي		
رأسمال الأسهم العادية الأساسية فئة 1		%4.5
رأس المال الإضافي فئة 1	%1.5	
رأس المال فئة 1		%6.0
رأس المال فئة 2	%2.0	
مجموع رأس المال		%8.0
المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال		%0.0

وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل 3 لملاءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي، يتطلب خصم بعض التعرضات من رأس المال التنظيمي بدلاً من إدراجها ضمن الموجودات الموزونة بالمخاطر. يتطلب إطار عمل اتفاقية بازل 3 تطبيق معظم هذه الخصومات من رأسمال الأسهم العادية فئة 1.

5 مكونات رأس المال – الموحد (تتمة)

يقدم الجدول أدناه بياناً تفصيلياً لمكونات رأس المال التنظيمي للبنك، بما في ذلك جميع التعديلات التنظيمية. كما يقدم الجدول مرجعاً للمقارنة المعروضة في الجدول السابق بين قائمة المركز المالي المحاسبية وقائمة المركز المالي التنظيمية.

	مكونات رأس المال التنظيمي مليون دينار بحريني	المصدر بناءً على الحروف المرجعية لقائمة المركز المالي ضمن النطاق التنظيمي الموحد
رأسمال الأسهم العادية فئة 1: الأدوات والاحتياطيات		
رأسمال الأسهم العادية المؤهلة الصادرة مباشرةً بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة	281.8	ح+ط+ي
الأرباح المبقاة	186.1	س+ص+ق
الدخل والخسائر المتراكمة الشاملة الأخرى (والإحتياطيات الأخرى)	185.6	ك+ل+م+ن+ع
رأسمال الأسهم العادية فئة 1 قبل التعديلات التنظيمية	**653.5**	
رأسمال الأسهم العادية فئة 1: التعديلات التنظيمية		
الشهرة (محسوماً منها: الإلتزامات الضريبية ذات الصلة)	27.1	د+j
موجودات غير ملموسة أخرى بخلاف حقوق خدمة الرهن العقاري (محسوم منها: الإلتزامات الضريبية ذات الصلة)	16.0	
إحتياطي تحوط التدفقات النقدية	-	ن
الإستثمارات في الأسهم الخاصة	0.3	هـ
مجموع التعديلات التنظيمية على رأسمال الأسهم العادية فئة 1	**43.4**	
رأسمال الأسهم العادية فئة 1	**610.1**	
رأس المال فئة 1 (رأس المال فئة 1 = رأسمال الأسهم العادية فئة 1 + رأس المال الإضافي فئة 1)	**610.1**	
رأس المال فئة 2: الأدوات والمخصصات		
المخصصات	24.4	أ
رأس المال فئة 2 قبل التعديلات التنظيمية	**24.4**	
رأس المال فئة 2: التعديلات التنظيمية		
مجموع التعديلات التنظيمية على رأس المال فئة 2	-	
رأس المال فئة 2	**24.4**	
مجموع رأس المال (مجموع رأس المال = رأس المال فئة 1 + رأس المال فئة 2)	**634.5**	
مجموع الموجودات الموزونة بالمخاطر	**3,206.9**	
نسب رأس المال والمخزون الإحتياطي		
رأسمال الأسهم العادية فئة 1 (كنسبة من الموجودات الموزونة بالمخاطر)	%19.0	
رأس المال فئة 1 (كنسبة من الموجودات الموزونة بالمخاطر)	%19.0	
مجموع رأس المال (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	**%19.8**	
متطلبات المخزون الإحتياطي المحدد للمؤسسة (الحد الأدنى لمتطلبات رأسمال الأسهم العادية فئة 1 بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي لمواجهة التقلبات الدورية وإلى متطلبات المخزون الإحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية، كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	%10.5	
من ضمنها: متطلبات المخزون الإحتياطي للحفاظ على رأس المال	%2.5	
من ضمنها: متطلبات المخزون الإحتياطي المحدد للبنك لمواجهة التقلبات الدورية	لا ينطبق	
من ضمنها: متطلبات المخزون الإحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية	%1.5	
رأسمال الأسهم العادية فئة 1 المتاحة لتلبية المخزون الإحتياطي (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	%19.0	
الحدود الدنيا الاعتبارية (في حالة اختلافها عن إتفاقية بازل 3)		
نسبة الحد الأدنى لرأسمال الأسهم العادية فئة 1 لمصرف البحرين المركزي	%10.5	
نسبة الحد الأدنى لرأس المال فئة 1 لمصرف البحرين المركزي	%12.0	
مجموع نسبة الحد الأدنى لرأس المال لمصرف البحرين المركزي	%14.0	
المبالغ دون الحد الأقصى المسموح به لخصم (قبل أوزان المخاطر)		
الإستثمارات غير الجوهرية في رأسمال المؤسسات المالية الأخرى	48.3	ب
الإستثمارات الجوهرية في الأسهم العادية للمؤسسات المالية	31.0	و
الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة من الفروق المؤقتة (مخصوماً منها: الإلتزامات الضريبية ذات الصلة)	0.6	ج
الحدود القصوى المطبقة على إدراج المخصصات ضمن رأس المال فئة 2		
المخصصات المؤهلة لإدراجها ضمن رأس المال فئة 2 فيما يتعلق بالتعرضات الخاضعة للأسلوب الموحد (قبل تطبيق الحد الأقصى)	24.4	
الحد الأقصى لإدراج المخصصات ضمن رأس المال فئة 2 بموجب الأسلوب الموحد	24.4	أ

إفصاحات رأس المال التنظيمي لاتفاقية بازل 3 (تتمـــــة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

6 ملاءة رأس المال

تتمثل سياسة المجموعة في الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية وذلك بهدف الحفاظ على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق واستدامة التطوير المستقبلي للأعمال. كما تولي المجموعة اهتماماً بمدى تأثير مستوى رأس المال على عوائد المساهمين، وكذلك إلى ضرورة تحقيق توازن بين العوائد المرتفعة التي قد تكون ممكنة من خلال زيادة نسبة الرفع المالي وبين المزايا ومستوى الضمانات التي يوفرها وضع رأس المال السليم. تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأسمالها وإجراء تعديلات على الهيكل مع الأخذ في الاعتبار التغيرات في الظروف الإقتصادية وخطط الإستراتيجية للأعمال. ويمكن تعديل هيكل رأس المال، من خلال توزيع أرباح الأسهم والمدفوعات الاختيارية الأخرى وإصدار أسهم جديدة وأدوات رأسمالية أخرى.

وفقاً لعملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال، يهدف بنك البحرين والكويت إلى الحفاظ على حد أدنى لنسبة ملاءة إجمالي رأس المال بما يتجاوز رأس المال المقرر وفقاً لوثيقة عملية التقييم الداخلي (مع الأخذ في الاعتبار المخزون الإحتياطي للحفاظ على رأس المال والمخزون الإحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية). لقد وضع مصرف البحرين المركزي للبنوك المؤسسة في مملكة البحرين حالياً حد أدنى لنسبة إجمالي ملاءة رأس المال وهو 14.0 بالمائة (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للحفاظ على رأس المال والمخزون الإحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية).

الإستراتيجيات والأساليب المتبعة للحفاظ على نسبة ملاءة رأسمال قوية

يعد بنك البحرين والكويت توقعات استراتيجية لسنوات متعددة على أساس سنوي متجدد، والتي تتضمن على إجراء تقييم لمتطلبات رأس المال قصيرة الأجل، بالإضافة إلى توقعات مصادر الرأسمالية طويلة الأجل.

نسب رأس المال - الموحدة والشركات التابعة أعلى من 5 بالمائة من رأس المال التنظيمي للمجموعة

	نسبة إجمالي رأس المال	نسبة رأس المال فئة 1
بنك البحرين والكويت ش.م.ب.– الموحدة	%19.8	%19.0
كريدي مكس ش.م.ب. (مقفلة)	%62.2	%62.2

7 مخاطر الإئتمان - إفصاحات العنصر الثالث

يصف هذا القسم تعرضات بنك البحرين والكويت لمخاطر الإئتمان، ويقدم إفصاحات مفصلة حول مخاطر الإئتمان وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل 3 الصادر عن مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بمتطلبات إفصاحات العنصر الثالث.

تحديد فئات التعرضات

لدى بنك البحرين والكويت محفظة إئتمانية متنوعة للبنود المدرجة وغير المدرجة في الميزانية، ويتم تقسيم هذه التعرضات إلى فئات تعرض الطرف الآخر المحددة من قبل إطار عمل اتفاقية بازل 3 لملاءة رأس المال، الصادر عن مصرف البحرين المركزي للأسلوب الموحد لمخاطر الإئتمان. وفيما يلي وصف عالي المستوى لفئات تعرضات الطرف الآخر، ويشار إليها كمحافظ موحدة ضمن إطار عمل اتفاقية بازل 3 لملاءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي والمعالجات العامة لها، على سبيل المثال أوزان المخاطر المستخدمة للحصول على الموجودات الموزونة بالمخاطر:

محفظة الحكومات

تشتمل محفظة الحكومات على تعرضات الحكومات ومصارفها المركزية المعنية. وزن المخاطر هو صفر بالمائة للتعرضات بالعملة المحلية ذات الصلة، أو أي عملة لتعرضات حكومات دول مجلس التعاون الخليجي. إن المطالبات بالعملات الأجنبية للحكومات الأخرى هي موزونة للمخاطر على أساس تصنيفاتها الإئتمانية الخارجية.

بعض بنوك التنمية المتعددة الأطراف والمحددة من قبل مصرف البحرين المركزي يمكن إدراجها ضمن محفظة الحكومات ويتم معاملتها كتعرضات موزونة بالمخاطر بنسبة صفر بالمائة.

محفظة مؤسسات القطاع العام

تشمل المطالبات على مؤسسات القطاع العام في مملكة البحرين والمطالبات على مؤسسات القطاع العام بالعملة المحلية – والتي تم تعيين وزن مخاطر لها بنسبة صفر بالمائة من قبل الجهات التنظيمية في البلد المعني بهم، يمكن تعيين وزن مخاطر لهم بنسبة صفر بالمائة. جميع مؤسسات القطاع العام الأخرى هي موزونة للمخاطر وفقاً لتصنيفاتها الخارجية.

محفظة البنوك

يتم وزن مخاطر مطالبات البنوك على أساس تصنيفاتها الإئتمانية الخارجية. توجد معاملة تفضيلية لوزن مخاطر التعرضات قصيرة الأجل المؤهلة. تعرف التعرضات قصيرة الأجل بأنها تعرضات بتواريخ إستحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل. كما تتضمن محفظة البنوك مطالبات من بعض شركات الإستثمار، والتي يتم وزن مخاطرها على أساس تصنيفاتها الإئتمانية الخارجية، ولكن من دون أي خيار للحصول على معاملة تفضيلية للتعرضات قصيرة الأجل.

محفظة الشركات

يتم وزن مخاطر مطالبات الشركات على أساس تصنيفاتها الإئتمانية الخارجية. يتم تعيين وزن مخاطر بنسبة 100 بالمائة لتعرضات الشركات غير المصنفة. توجد معاملة تفضيلية لوزن مخاطر بعض الشركات المملوكة من قبل حكومة البحرين، كما هو محدد من قبل مصرف البحرين المركزي، والتي تم تعيين وزن مخاطر لها بنسبة صفر بالمائة.

محفظة التجزئة التنظيمية

يتم وزن مطالبات محفظة التجزئة بنسبة 75 بالمائة باستثناء المحفظة التي فات موعد إستحقاقها. وكجزء من الإجراءات التيسيرية التنظيمية التي يتطلبها مصرف البحرين المركزي استجابة لجائحة كوفيد - 19، تم خفض وزن المخاطر للشركات الصغيرة والمتوسطة البحرينية من 75% إلى 25% وذلك حتى إشعار آخر.

محفظة الرهن العقاري

يجب أن تحمل المطالبات المضمونة بالكامل برهون عقارية من الدرجة الأولى على عقارات سكنية يشغلها أو سيشغلها المقترض أو تلك المؤجرة وزن مخاطر بنسبة 75 بالمائة. تم وزن مخاطر مطالبات الرهن العقاري الممنوح بموجب برنامج الإسكان الاجتماعي لمملكة البحرين بنسبة 25%. تخضع مطالبات المضمونة برهون على عقارات تجارية بوزن مخاطر بحد أدنى 100 بالمائة. إذا تم تصنيف المقترض بأدنى من درجة BB-، فيجب تطبيق وزن مخاطر مماثل لتصنيف المقترض.

محفظة الأسهم

تشتمل محفظة الأسهم على إستثمارات الأسهم في الدفتر المصرفي. يتم تعيين وزن مخاطر بنسبة 100 بالمائة للأسهم المدرجة، في حين يتم وزن مخاطر الأسهم غير المدرجة بنسبة 150 بالمائة، ما لم تكن تخضع لمعالجات تنظيمية محددة. يخضع الإستثمار جوهرياً في شركة تجارية (يعرف بأنه إستثمار يعادل أو يتجاوز 10 بالمائة من أسمال الأسهم العادية الصادرة للشركة التجارية) لأوزان مخاطر أعلى. أي جزء من هذه الإستثمارات يتجاوز 15 في المائة على أساس فردي أو60 في المائة بشكل جماعي من رأسمال البنك ("حدود الأهمية النسبية لإجمالي رأس المال") يجب أن يكون موزون للمخاطر بنسبة 800 بالمائة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون الإستثمارات الجوهرية في الأسهم العادية للمؤسسات المالية غير الموحدة موزونة للمخاطر بنسبة 250 بالمائة.

بالإضافة إلى المحافظ الموحدة، يتم تعيين التعرضات الأخرى للفئات التالية:

إستثمارات في الصناديق

سيتم استخدام وزن المخاطر للمطالبات على الشركات لتحديد وزن مخاطر الإستثمارات في الصناديق المصنفة. سيتم تعيين وزن مخاطر للصناديق غير المصنفة بنسبة 100 بالمائة إذا كانت مدرجة وبنسبة 150 بالمائة إذا كانت غير مدرجة.

تعرضات فات موعد إستحقاقها

يشمل ذلك المطالبات المتأخرة عن السداد لمدة تسعين يوماً أو أكثر. يتم تطبيق وزن مخاطر لهذه القروض إما بنسبة 100 بالمائة أو 150 بالمائة اعتماداً على مستوى المخصصات المحتفظ بها مقابل هذه القروض.

العقارات المملوكة

تخضع جميع العقارات المملوكة من قبل البنوك (المملوكة بصورة مباشرة أو خلال الإستثمارات في شركات عقارية أو شركات تابعة أو شركات زميلة أو من خلال الترتيبات الأخرى مثل صناديق الأمانة أو صناديق أو صناديق الإستثمار العقاري) يجب أن تكون موزونة للمخاطر بنسبة 200 بالمائة. الممتلكات التي يشغلها البنك ستكون موزونة للمخاطر بنسبة 100 بالمائة.

الموجودات الأخرى وشرائح التورق المملوكة

يتم وزن مخاطر الموجودات الأخرى بنسبة 100 بالمائة، كما يتم وزن مخاطر تعرضات التورق بنسبة 20 بالمائة إلى 1.250 بالمائة، وذلك اعتماداً على التصنيف الإئتماني الخارجي.

جميع التورقات المحتفظ بها من قبل بنك البحرين والكويت إن وجدت، يتم تقديمها كجزء من المحفظة الإستثمارية للبنك.

التعرضات الكبيرة

المبلغ الفائض لأي تعرض يتجاوز 15 بالمائة من رأس المال التنظيمي للبنك لأي طرف آخر أو مجموعة من الأطراف الأخرى ذات صلة وثيقة يجب أن يكون موزون للمخاطر بنسبة 800 بالمائة، إلا إذا كان تعرض معفى وفقاً لمتطلبات الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي.

وكالات التصنيف الخارجية

يستخدم بنك البحرين والكويت التصنيفات الصادرة عن موديز وفيتش وإس آند بي لاشتقاق أوزان المخاطر بموجب إطار عمل اتفاقية بازل 3 لملاءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي. عندما تختلف التصنيفات بين وكالات التصنيف العالمية، يتم استخدام أعلى نسبة تصنيف من أدنى درجتي التصنيف لعرض التصنيفات المستخدمة لأغراض ملاءة رأس المال التنظيمي.

عرض مخاطر الإئتمان بموجب اتفاقية بازل 3

تعرضات مخاطر الإئتمان بموجب هذا التقرير تختلف عن تعرضات مخاطر الإئتمان الواردة في القوائم المالية الموحدة. تنتج الفروق نتيجة لتطبيق منهجيات مختلفة، كما هو موضح أدناه:

- بموجب إطار عمل اتفاقية بازل 3 الصادر عن مصرف البحرين المركزي، يتم تحويل تعرضات قائمة المركز المالي إلى ما يعادلها من التعرضات الإئتمانية من خلال تطبيق عامل تحويل الإئتمان.يتم مضاعفة تعرضات البنود غير المدرجة في الميزانية من خلال عامل تحول الإئتمان ذو الصلة القابل للتطبيق لفئة تعرضات البنود غير المدرجة في قائمة المركز المالي. وبالتالي، يتم معاملة التعرض وفقاً للمحافظ الموحدة كما هو مذكور أعلاه في هذا التقرير بنفس الطريقة المتبعة لتعرضات البنود المدرجة في قائمة المركز المالي.
- في حالة عقود المشتقات غير المدرجة، بالإضافة إلى متطلبات مخاطر رأس المال الافتراضية لمخاطر إئتمان الطرف الآخر، يجب على البنك إضافة رسوم رأس المال لتغطية مخاطر خسائر القيد للقيمة السوقية على المخاطر المتوقعة للطرف الآخر (هذه الخسائر التي تعرف بأنها تعديلات قيمة الإئتمان).
- يتم عرض تعرضات مخاطر الإئتمان وفقاً للعنصر الثالث من خلال المحافظ الموحدة حسب نوع الطرف الآخر. تم عرض القوائم المالية على أساس نوعية الموجود بدلاً من الطرف الآخر ذو الصلة. على سبيل المثال، سيتم تصنيف قرض البنك في المحفظة الموحدة للبنوك ضمن إطار عمل ملاءة رأس المال بالرغم من تصنيفها كقروض وسلف في القوائم المالية الموحدة.
- يتم تطبيق بعض الضمانات المؤهلة لتقليل التعرضات وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل 3 لملاءة رأس المال، في حين لا توجد اتفاقية مقاصة للضمانات قابلة للتطبيق في القوائم المالية الموحدة.
- استناداً إلى توجيهات اتفاقية بازل 3 الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، إما أن يتم تضمين أو خصم بعض التعرضات من قاعدة رأس المال التنظيمي بدلاً من معاملتها كموجودات كما في القوائم المالية الموحدة.

8 متطلبات رأس المال للتعرضات الموزونة بالمخاطر

	إجمالي التعرضات الائتمانية (قبل تقليل المخاطر) مليون دينار بحريني	الضمانات المالية المؤهلة مليون دينار بحريني	مخاطر الإئتمان بعد تقليل المخاطر مليون دينار بحريني	الموجودات الموزونة للمخاطر مليون دينار بحريني	رأس المال التنظيمي المطلوب 14.0 بالمائة مليون دينار بحريني
حكومات	1,670.3	-	1,670.3	96.2	13.5
مؤسسات القطاع العام	19.0	-	19.0	9.4	1.3
بنوك	526.0	-	526.0	317.5	44.5
شركات	1,946.7	135.8	1,810.9	1,535.3	214.9
التجزئة الرقابية وشركات صغيرة ومتوسطة	588.5	3.4	585.1	428.7	60.0
الرهن العقاري	180.6	0.1	180.5	127.9	17.9
أوراق مالية استثمارية #	123.9	-	123.9	177.5	24.9
تعرضات فات موعد إستحقاقها	23.8	0.1	23.7	24.8	3.5
عقارات	67.0	-	67.0	115.6	16.2
موجودات أخرى والبنود النقدية	114.8	-	114.8	90.6	12.7
مجموع مخاطر الإئتمان	**5,260.6**	**139.4**	**5,121.2**	**2,923.5**	**409.4**
مخاطر السوق	-	-	-	9.4	1.3
مخاطر التشغيل*	-	-	-	274.0	38.4
مجموع التعرضات الموزونة للمخاطر	**5,260.6**	**139.4**	**5,121.2**	**3,206.9**	**449.1**

* بلغ متوسط إجمالي الدخل المعدل لسنة 2025 مبلغ وقدره 146.1 مليون دينار بحريني.

فيما يلي التأثير الكمي على رأس المال التنظيمي الناتج عن تطبيق وزن للمخاطر على منشأة تأمين، مقارنة بنهج الخصم:

مدرجة ضمن الأوراق المالية الإستثمارية فئة إستثمارات هي منشأة تأمين موزونة المخاطر بدلاً من خصمها من رأس المال المؤهل، وإذا تم خصمها ستخفض رأس المال المؤهل إلى 630.3 مليون دينار بحريني.

المنشأة	بلد المنشأ	نسبة الملكية	الموجودات الموزونة بالمخاطر	رأس المال التنظيمي المطلوب 14.0 بالمائة
الشركة البحرينية الكويتية للتأمين ش.م.ب.	البحرين	%6.82	4.2	0.6

سياسة تقليل مخاطر الإئتمان وتقييم الضمان

يستخدم بنك البحرين والكويت مجموعة من التقنيات لتقليل المخاطر في محفظته الإئتمانية. يتضمن تقليل مخاطر الإئتمان على التقييم الموضوعي لقدرة الطرف الآخر واستعداده على الوفاء بالتزاماته ضمن الأعمال الاعتيادية. يسعى البنك إلى تحسين هيكل التسهيلات والضمانات واتفاقيات الإقراض والشروط والأحكام المرتبطة بها.

يحتفظ البنك بسياسات وإجراءات شاملة تحكم تقييم قيمة الضمانات والأوراق المالية المؤهلة الأخرى التي تدعم التسهيلات الإئتمانية. يتم تقييم الضمانات سنوياً أو أكثر من المعتاد عند الحاجة، بما في ذلك الحالات التي تنتقل فيها التعرضات إلى المرحلة 2 أو المرحلة 3 أو عندما تستدعي تقلبات السوق أو الاتجاهات السلبية تحديث التقييمات. وقد يسمح بإجراء تقييمات أقل من المعتاد اعتماداً على مستوى تغطية الضمان وبيان المخاطر الإجمالي. يجب أو تكون الضمانات المؤهلة قابلة للتنفيذ قانونياً وقابلة للاستحواذ أو التصفية من قبل البنك، أو تكون مدعومة بقيمة قابلة للتخصيص والتحقيق بوضوح. يجب أن تستوفي جميع الضمانات المقبولة هذه المعايير الأساسية، بما في ذلك الرهن من الدرجة الأولى (حسب مقتضى الحال)، وقابلية التنفيذ بموجب الولاية القضائية المعنية، وترتيبات التأمين المناسبة، وملاءمتها للتقييم الدوري. قد تشمل الضمانات والدعم المقبول العقارات والرهون العقارية والضمانات الشخصية وضمانات الشركات وضمانات الحكومات والبنوك والمخزون سواء كان داخل البحرين أو خارجها، وضمانات تمكين. كما تحدد سياسات البنك أساس لكل نوع من أنواع الضمانات، بما في ذلك أدوات أسهم حقوق الملكية والعقارات.

كما يتم النظر في إجراء تقييمات أكثر من المعتاد إذا استدعت ذلك تقلبات السوق أو ملاحظة اتجاهات تنازلية في التقييمات. كما تحدد السياسات بوضوح أساس تقييم الأنواع المختلفة من الأوراق المالية مثل الأسهم وسندات الدين والعقارات بوضوح في السياسات.

9 مجموع متوسط تعرضات مخاطر الائتمان الممولة وغير الممولة

مجموع إجمالي التعرضات الإئتمانية	مجموع التعرضات الإئتمانية الممولة مليون دينار بحريني	مجموع التعرضات الإئتمانية غير الممولة مليون دينار بحريني	متوسط التعرضات الائتمانية الربع السنوي مليون دينار بحريني
حكومات	1,666.5	3.8	1,660.5
مؤسسات القطاع العام	19.0	-	18.5
بنوك	484.5	41.5	442.7
شركات	1,662.4	284.3	1,700.8
التجزئة التنظيمية وشركات صغيرة ومتوسطة	588.5	-	539.0
الرهن العقاري	180.6	-	163.0
أوراق مالية استثمارية	123.9	-	112.7
التعرضات الفائت موعد إستحقاقها	23.8	-	26.0
عقارات	67.0	-	63.2
موجودات أخرى والبنود النقدية	114.8	-	119.1
مجموع مخاطر التعرضات الإئتمانية	**4,931.0**	**329.6**	**4,845.5**

إفصاحات رأس المال التنظيمي لاتفاقية بازل 3 (تتمـــــة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

10 تركز مخاطر الإئتمان حسب المنطقة (التعرضات الخاضعة لوزن المخاطر)

	دول مجلس التعاون الخليجي مليون دينار بحريني	أمريكا الشمالية مليون دينار بحريني	أوروبا مليون دينار بحريني	آسيا مليون دينار بحريني	أخرى مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	582.6	-	-	4.0	-	**586.6**
أذونات الخزانة	302.4	-	-	2.0	-	**304.4**
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	124.9	156.5	4.8	4.4	-	**290.6**
قروض وسلف العملاء	2,093.5	0.1	124.4	76.1	87.7	**2,381.8**
إستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	34.1	-	-	-	-	**34.1**
أوراق مالية استثمارية	882.9	10.2	166.4	49.9	81.5	**1,190.9**
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	136.2	-	1.7	4.7	-	**142.6**
مجموع التعرضات الممولة	**4,156.6**	**166.8**	**297.3**	**141.1**	**169.2**	**4,931.0**
ارتباطات والتزامات محتملة غير ممولة	279.7	0.1	28.4	17.2	4.2	**329.6**
مجموع مخاطر الإئتمان	**4,436.3**	**166.9**	**325.7**	**158.3**	**173.4**	**5,260.6**

11 تركز مخاطر الإئتمان حسب القطاع الاقتصادي (التعرضات الخاضعة لوزن المخاطر)

	تجاري وصناعي مليون دينار بحريني	بنوك ومؤسسات مالية أخرى مليون دينار بحريني	إنشائي وعقاري مليون دينار بحريني	حكومي وقطاع عام مليون دينار بحريني	أفراد مليون دينار بحريني	أخرى مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	18.9	-	567.7	-	-	**586.6**
أذونات الخزانة	-	-	-	304.4	-	-	**304.4**
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	290.6	-	-	-	-	**290.6**
قروض وسلف العملاء	434.1	324.4	475.8	171.3	674.8	301.4	**2,381.8**
إستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	34.1	-	-	-	-	**34.1**
أوراق مالية استثمارية	120.9	210.4	12.8	760.4	-	86.4	**1,190.9**
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	-	-	-	-	-	142.6	**142.6**
مجموع التعرضات الممولة	**555.0**	**878.4**	**488.6**	**1,803.8**	**674.8**	**530.4**	**4,931.0**
ارتباطات والتزامات محتملة غير ممولة	157.6	60.7	67.4	-	0.6	43.3	**329.6**
مجموع مخاطر الإئتمان	**712.6**	**939.1**	**556.0**	**1,803.8**	**675.4**	**573.7**	**5,260.6**

12 تركز مخاطر الإئتمان حسب الإستحقاق (التعرضات الخاضعة لوزن المخاطر)

	خلال شهر واحد مليون دينار بحريني	من 1 إلى 3 أشهر مليون دينار بحريني	من 3 إلى 6 أشهر مليون دينار بحريني	من 6 أشهر إلى 12 شهراً مليون دينار بحريني	من 1 إلى 5 سنوات مليون دينار بحريني	من 5 إلى 10 سنوات مليون دينار بحريني	من 10 إلى 20 سنة مليون دينار بحريني	أكثر من 20 سنة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	473.9	-	-	-	-	-	-	112.7	**586.6**
أذونات الخزانة	11.1	12.1	138.3	142.9	-	-	-	-	**304.4**
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	287.9	2.2	-	0.1	0.3	0.1	-	-	**290.6**
قروض وسلف العملاء	336.8	249.5	123.5	193.3	989.6	344.4	84.0	60.7	**2,381.8**
إستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشاركة	-	-	-	-	-	-	-	34.1	**34.1**
أوراق مالية استثمارية	26.5	17.3	66.0	20.2	456.1	258.1	294.9	51.8	**1,190.9**
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	32.0	0.2	0.4	0.5	70.1	10.9	1.4	27.1	**142.6**
مجموع التعرضات الممولة	**1,168.2**	**281.3**	**328.2**	**357.0**	**1,516.1**	**613.5**	**380.3**	**286.4**	**4,931.0**
ارتباطات والتزامات محتملة غير ممولة	7.4	2.8	11.9	11.0	263.8	29.1	0.8	2.8	**329.6**
مجموع مخاطر الإئتمان	**1,175.6**	**284.1**	**340.1**	**368.0**	**1,779.9**	**642.6**	**381.1**	**289.2**	**5,260.6**

13 قروض مضمحلة ومخصصات

	(رصيد) القروض المضمحلة مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً والمرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: صافي إعادة قياس مخصص الخسارة للسنة مليون دينار بحريني	مبالغ مشطوبة خلال السنة مليون دينار بحريني
تجاري وصناعي	41.5	29.5	10.4	0.7	3.2
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	0.3	(0.4)	-
إنشائي وعقاري	14.1	7.8	2.9	4.0	0.1
حكومي وهيئات عامة	-	-	0.1	0.2	-
أفراد	15.2	10.2	5.5	3.8	3.3
أخرى	0.7	0.2	4.1	(0.4)	7.8
المجموع	**71.5**	**47.7**	**23.3**	**7.9**	**14.4**

14 التحليل الزمني للقروض الفائت موعد استحقاقها والمضمحلة حسب الإقليم

	دول مجلس التعاون الخليجي مليون دينار بحريني	أوروبا مليون دينار بحريني	آسيا مليون دينار بحريني	أخرى مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
من 3 أشهر إلى سنة واحدة	14.5	-	-	-	**14.5**
من سنة واحدة إلى 3 سنوات	38.1	-	0.2	-	**38.3**
أكثر من 3 سنوات	18.7	-	-	-	**18.7**
مجموع القروض الفائت موعد استحقاقها والمضمحلة	**71.3**	**-**	**0.2**	**-**	**71.5**
المرحلة 1: الخسائر الإئتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً والمرحلة 2: الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة إئتمانياً	(22.6)	(0.2)	(0.1)	(0.4)	**(23.3)**
المرحلة 3: الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة إئتمانياً	(47.5)	-	(0.2)	-	**(47.7)**

15 التحليل الزمني للقروض الفائت موعد استحقاقها والمضمحلة حسب القطاع الصناعي

	تجاري وصناعي مليون دينار بحريني	بنوك ومؤسسات مالية أخرى مليون دينار بحريني	إنشائي وعقاري مليون دينار بحريني	حكومي وقطاع عام مليون دينار بحريني	أفراد مليون دينار بحريني	أخرى مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
من 3 أشهر إلى سنة واحدة	4.3	-	7.0	-	2.9	0.3	**14.5**
من سنة واحدة إلى 3 سنوات	28.3	-	6.5	-	3.2	0.3	**38.3**
أكثر من 3 سنوات	8.9	-	0.6	-	9.1	0.1	**18.7**
مجموع القروض الفائت موعد استحقاقها والمضمحلة	**41.5**	**-**	**14.1**	**-**	**15.2**	**0.7**	**71.5**

16 قروض معاد هيكلتها

	مليون دينار بحريني
قروض معاد هيكلتها خلال السنة	**47.2**
تأثير التسهيلات والقروض المعاد هيكلتها على المخصصات	**2.7**

لم يكن لعمليات إعادة الهيكلة المذكورة أعلاه أي تأثير جوهري على الأرباح الحالية والمستقبلية، وهي بصورة أساسية تمديدات لمدة القرض وتعديلات على سعر الفائدة والضمانات الإضافية المستلمة.

17 إفصاحات مخاطر السوق للبنوك التي تستخدم الأسلوب الموحد لمحافظ المتاجرة

قامت المجموعة بتطبيق الأسلوب الموحد لاحتساب رسوم رأس المال التنظيمي. يعرض الجدول الوارد أدناه رسوم رأس المال كما في 31 ديسمبر 2025:

	رسوم رأس المال		
فئة الموجودات	المبلغ مليون دينار بحريني	الحد الأقصى مليون دينار بحريني	الحد الأدنى مليون دينار بحريني	المتوسط مليون دينار بحريني
مخاطر صرف العملات الأجنبية	0.33	0.51	0.09	0.16
سعر الفائدة	0.36	0.68	0.09	0.36
أسهم حقوق الملكية	0.06	0.12	0.00	0.01
مجموع الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لمخاطر السوق	**0.75**			
المضاعف	12.50			
التعرض الموزون لمخاطر السوق بموجب الطريقة الموحدة	**9.43**			

يحتفظ بنك البحرين والكويت بمنهجية حكيمة لإدارة تعرضات مخاطر السوق ويسترشد بسياسة وإجراءات مخاطر السوق، ويتم مراقبة حدود المراكز، غير المتوقفة وحدود القيمة المعرضة للمخاطر من قبل مكتب مساندة العمليات (وهو جزء من إدارة المخاطر والإئتمان أي مستقلة عن مجموعة الأعمال) ويتم تقديم تقرير يومي عن المخاطر إلى الإدارة العليا.

بالإضافة لما ذكر أعلاه، يتولى مكتب مساندة العمليات أيضاً تقييم المحفظة الإستثمارية بشكل مستقل وفقاً للسياسات والإجراءات الداخلية. كما يقوم بنك البحرين والكويت بإجراء فحص الضغوط والاختبار المرجعي لمراكز مخاطر السوق.

18 تركز المخاطر بالنسبة للأفراد عندما يتجاوز مجموع التعرضات عن الحد الإلزامي للفرد وهو 15 بالمائة

	مليون دينار بحريني
حكومات	1,509.0
بنوك	137.1
شركات	113.4
المجموع	**1,759.5**

19 تعرضات المشتقات المالية الإئتمانية

لم يكن لدى البنك أي تعرضات للمشتقات المالية الإئتمانية كما في 31 ديسمبر 2025.

20 مركز الأسهم في الدفتر المصرفي

	مليون دينار بحريني
التداول العام للأسهم	75.2
الأسهم المحتفظ بها في شركات خاصة	25.6
المجموع	**100.8**
رأس المال التنظيمي المطلوب 14.0%	**14.1**

21 صافي مكاسب من أدوات الأسهم

	مليون دينار بحريني
مكاسب محققة في الأرباح المبقاة (صافي)	**-**
مكاسب غير محققة في رأسمال الأسهم العادية فئة 1 (صافي)	**11.7**

22 نسبة المديونية

نسبة المديونية هي نسبة بسيطة تستخدم كمقياس تكميلي لمتطلبات رأس المال القائم على المخاطر. وهي تهدف إلى تقييد تعزيز نسبة المديونية في القطاع المصرفي، وتعزيز المتطلبات القائمة على المخاطر من خلال اتخاذ إجراءات دعم بسيطة غير قائمة على المخاطر، وتكون بمثابة مقياس واسع النطاق للمصادر المدرجة وغير المدرجة في الميزانية لنسبة المديونية في القطاع المصرفي.

يتم قياس نسبة المديونية باعتبارها رأس المال فئة 1 مقسومة على مجموع التعرضات. ويتكون مجموع التعرضات من التعرضات المدرجة وغير المدرجة في الميزانية والمشتقات المالية وتعرضات معاملات الأوراق المالية. وفقاً لأنظمة مصرف البحرين المركزي، يتعين على البنوك البحرينية تلبية متطلبات الحد الأدنى لنسبة المديونية بنسبة 3 بالمائة في جميع الأوقات، باستثناء البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية حيث تكون نسبة الحد الأدنى أعلى عند 3.75 بالمائة. وبناءً على ذلك، باعتبار البنك أحد البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية، فإن الحد الأدنى لنسبة المديونية لبنك البحرين والكويت هو 3.75 بالمائة. بلغت نسبة المديونية لبنك البحرين والكويت 11.38 بالمائة كما في 31 ديسمبر 2025.

القسم الرابع
محضر الاجتماع

113 محضر اجتماع الجمعية العامة العادية

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية
لبنك البحرين والكويت

رقم الجلسة: 2025/1	**التاريخ:** الأربعاء 25 مارس 2025
الوقت: 01:30 ظهراً	**المكان:** فندق الفورسيزونز، قاعة المنامة - مملكة البحرين

إنه في التاريخ والوقت والمكان المشار إليهم أعلاه، ترأس السيد طارق جليل الصفار بصفته رئيس مجلس الإدارة الجمعية العامة العادية للمساهمين.

وينعقد هذا الاجتماع بالاستناد إلى المواد 198، 199، 200، 201 من قانون الشركات التجارية الصادر بمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001 وتعديلاته والمواد من 46 إلى 51 من النظام الأساسي للبنك، إذ تمت الدعوة له بالإعلان في الموقع الإلكتروني لشركة بورصة البحرين والموقع الإلكتروني للبنك وكذلك صحف الأيام وأخبار الخليج والـ GDN في 4 مارس 2025، وشمل الإعلان الدعوة وجدول أعمال الاجتماع. وتم إخطار الجهات المعنية المتضمنة كل من وزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي وشركة بورصة البحرين والمدقق الخارجي أرنست ويونغ.

وحضر الاجتماع كل من:

- مساهمون يبلغ مجموع أسهمهم الحاضرة أصالة ووكالة 1,447,015,048 سهما من جملة أسهم البنك البالغ عددها 1,816,590,310 سهم أي بنسبة 88.47% (بعد استقطاع أسهم الخزينة من مجموع الأسهم)، حسب السجلات المعتمدة لدى مسجل الأسهم المساند والتي أعلنها قبل البدء في الاجتماع.
- أعضاء مجلس إدارة التالية أسماءهم:
  - السيد طارق جليل الصفار - رئيس مجلس الإدارة
  - السيد خالد حسين تقي - نائب رئيس مجلس الإدارة
  - السيد عارف حيدر رحيمي - عضو مجلس الإدارة
  - السيد ناصر خالد الراعي - عضو مجلس الإدارة
  - السيدة دانه عقيل رئيس - عضو مجلس الإدارة
  - السيد خالد ناصر الشامسي - عضو مجلس الإدارة
  - السيد خالد محمد العصفور - عضو مجلس الإدارة
  - السيدة نور نائل الجاسم - عضو مجلس الإدارة
  - الدكتورة غنية محسن الدرازي - عضو مجلس الإدارة
  - السيد منذر عبدالعزيز الكوهجي - عضو مجلس الإدارة

كما حضر الاجتماع كل من:

- السيد ياسر الشريفي - الرئيس التنفيذي للمجموعة
- السيد أحمد عبدالقدوس أحمد - رئيس أمانة سر المجموعة
- الأستاذ عادل بوعلامه - المستشار القانوني لدى البنك
- السيد أحمد سلمان أحمد - مندوب وزارة الصناعة والتجارة
- السيدة فاطمة عبدالرحمن - مندوب مصرف البحرين المركزي
- السيد نادر رحيمي - ممثل المدقق الخارجي ارنست ويونغ
- السيد سنان الشروقي - ممثل شركة بورصة البحرين
- السيد محمد الأسود - ممثل شركة ك. فينتك تكنولوجيز - مسجل الأسهم المساند

استهل السيد طارق جليل الصفار رئيس مجلس إدارة البنك الاجتماع بالترحيب بالأصالة عن نفسه ونيابة عن السيدات والسادة أعضاء مجلس الإدارة بالحضور من المساهمين الكرام ومندوبي الجهات الرسمية المختصة والصحافة، ثم عرض على السادة الحضور جدول الأعمال والذي اعتمد كالتالي:

1. المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية الذي انعقد بتاريخ 2024/03/27م.

بين السيد الرئيس بأن التقرير السنوي للبنك يتضمن المحضر المذكور أعلاه، بما يلغي الحاجة لتلاوته.

قرار رقم 1-1-2025:
" صادقت الجمعية العامة العادية على محضر الاجتماع السنوي السابق الذي انعقد بتاريخ 2024/03/27 كما هو".

ملاحظة: أثناء المصادقة على المحضر، رحب المساهم الكريم السيد على الطريف برئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي الجديدين ونوه بأن السيد الرئيس ذكر النسبة المئوية لنصاب الحضور دون ذكر العدد الإجمالي للأسهم الحاضرة بالأصالة وبالوكالة. وأكد السيد الرئيس أن ذلك سوف يثبت في محضر اجتماع الجمعية العامة وتلا أمين سر الجلسة العدد الإجمالي للأسهم الحاضرة بالأصالة وبالوكالة.

1. مناقشة وإقرار تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المنتهية في 2024/12/31م وعرض موجز من الرئيس التنفيذي للمجموعة لأهم الأعمـال وإنجازات البنـك خلال العام.

قام الرئيس التنفيذي للمجموعة بتقديم عرض موجز تناول فيه أمور من أهمها البيئة التشغيلية الإقليمية والعالمية، التطورات المؤسسية والاستراتيجية، الأداء المالي للمجموعة، ودور المجموعة في المسؤولية الاجتماعية. والعرض الذي قدمه الرئيس التنفيذي هو جزء لا يتجزأ من محضر هذا الاجتماع.

قرار رقم 2-1-2025:
"أقرت الجمعية العامة العادية التقرير."

ملاحظة: تم طرح عدد من الأسئلة من جانب المساهمين الكرام والحضور تم تناولها في الجزئية الخاصة بذلك في المحضر.

2. الاستماع لتقرير مدققي الحسابات عن أعمال البنك للسنة المنتهية في 2024/12/31م.

استمعت الجمعية العامة العادية لتقرير مدققي الحسابات ولم يكن للسادة المساهمين ملاحظات على ذلك.

3. مناقشة البيانات المالية للسنة المنتهية في 2024/12/31م والمصادقة عليها.

قرار رقم 3-1-2025:
" اعتمدت الجمعية العامة العادية القوائم المالية لعام 2024م وصادقت عليها".

4. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإقرار التخصيصات التالية:

- أرباح نقدية: 35% من القيمة الاسمية للسهم، أي ما يعادل 35 فلساً للسهم الواحد ما يقارب مجموعه 63,189,173 د.ب.* (تتضمن الأرباح النقدية المرحلية 12.5% المدفوعة للمساهمين بما مجموعه 22,614,348 د.ب).
- تحويل مبلغ 4,814,100 دينار بحريني إلى الاحتياطي القانوني.
- اعتماد مبلغ 2,200,000 دينار بحريني للمسئولية الاجتماعية فيما يخص البنك وشركاته التابعة.
- ترحيل مبلغ 1,758,008 دينار بحريني إلى الأرباح المستبقاة.

قرار رقم 4-1-2025:
"وافقت الجمعية العامة العادية على التوصيات المذكورة أعلاه".

* حسب عدد الأسهم القائمة (صافي أسهم الخزينة) كما في 31 ديسمبر 2024.

6. التبليغ عن العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 مع أيٍ من الأطراف ذات العلاقة كما هو مبين في الإيضاح رقم (26) من البيانات المالية تماشياً مع المادة 189 من قانون الشركات التجارية.

أخذت الجمعية العامة العادية علماً بالموضوع دون إبداء ملاحظات عليه.

7. مناقشة تقرير حوكمة الشركات للبنك عن عام 2024م ومدى التزام البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي في شأنه.

ذكر السيد الرئيس بأن التقرير منشور في التقرير السنوي للبنك لعام 2024م.

قرار رقم 5-1-2025:
" اعتمدت الجمعية العامة العادية تقرير حوكمة الشركات للبنك عن عام 2024م ولم يكن للسادة المساهمين ملاحظات عليه".

8. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإقرار مبلغ 660,000 دينار بحريني مكافأة عضوية لمجلس الإدارة لعام 2024م.

قرار رقم 6-1-2025:
"وافقت الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة بخصوص مكافأة عضوية مجلس الإدارة لعام 2024م بمبلغ إجمالي هو 660,000 دينار بحريني".

9. تعيين مدقق حسابات البنك للسنة المالية 2025م بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

ذكر رئيس الجلسة بأن مجلس الإدارة قد رفع توصيته بإعادة تعيين السادة ارنست ويونغ مدققي البنك الخارجيين الحاليين للقيام بالمهمة، وذلك بتوصية من لجنة التدقيق والالتزام التابعة للمجلس.

قرار رقم 7-1-2025:
"وافقت الجمعية العامة العادية على إعادة تعيين شركة ارنست ويونغ للسنة المالية 2025م للقيام بالمهمة وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم."

10. إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة من كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المنتهية في 2023/12/31م.

قرار رقم 8-1-2025:
"اقرت الجمعية العامة العادية الموضوع أعلاه".

11. ما يستجد من أعمال طبقا للمادة (207) من قانون الشركات التجارية

لم توجد مواضيع للمناقشة تحت هذا البند.

مناقشات السادة المساهمين:

هنأ المساهم الكريم السيد علي الطريف البنك على تحقيق نتائج جيدة وعلى تعيين رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي الجديدين وعلى زيادة تمثيل السيدات في مجلس الإدارة البنك والشركات التابعة. ثم سأل عن الانخفاض في صافي الأرباح مقارنة بالعام المنصرم وكذلك الارتفاع في مخصصات الديون.

إجابة الرئيس التنفيذي للمجموعة: ذكر السيد ياسر الشريفي الرئيس التنفيذي للمجموعة بأنه في حالة لم يتخذ البنك المخصصات المذكورة لكانت الربحية أفضل، ولكن البنك يأخذ المخاطر الاعتبار بشكل جدي ويحتسب المخصصات احتياطيا.

سؤال: تابع السيد علي الطريف تساؤله عن المخصصات وإذا ما كانت هناك مبالغة فيها؟

إجابة الرئيس التنفيذي للمجموعة: شرح الرئيس التنفيذي للمجموعة أن المخصصات تحتسب بشكل دقيق ويتم ذلك بالاتفاق مع المدقق الخارجي ويتم الحصول على موافقة الجهة التنظيمية على ذلك.

سؤال: سألت السيدة الكريمة شيماء التهامي عن الزيادة في نسبة الديون غير المنتظمة وهل يتعلق ذلك بانتقال الحسابات من تصنيف إلى أخر.

إجابة الرئيس التنفيذي للمجموعة: ذكر الرئيس التنفيذي للمجموعة بأن بعض الحسابات قد تنتقل من تصنيف إلى آخر حسب وضع الحسابات.

سؤال: سأل السيد على الطريف عن استحواذ البنك على محفظة ال HSBC وأوضح أنه في السابق لم يكن هناك نمو غير عضوي، الأمر الذي كان يناقش في اجتماعات الجمعية العامة وأضاف بأن هذا الأمر إيجابي، ولكن لم يتم الإفصاح عن تفاصيل الصفقة، وعلى سبيل المثال كم كلف شراء المحفظة والأثر المالي يجب أن يكون واضحا لأنه يؤثر على المساهمين.

إجابة الرئيس التنفيذي للمجموعة: شكر الرئيس التنفيذي للمجموعة السيد علي على السؤال وذكر بأن مجلس الإدارة قدم الدعم والتوجيه للإدارة التنفيذية الأمر الذي أسهم في نجاح هذا الاستحواذ. وفيما يتعلق بالإفصاحات يتم التنسيق مع مصرف البحرين المركزي. أما بالنسبة للتأثير الإيجابي يمكن الإجابة بإيجاز بأن الحصة السوقية للبنك زادت، بالإضافة الى الارتفاع في محافظ القروض والودائع، فضلا عن زيادة الربحية المتوقعة والعائد على الملكية.

وأكد السيد علي الطريف أهمية مواصلة هذا النهج وبأن هناك فرص أخرى في السوق، وأضاف أن هناك أسواق خارجية ممكن النظر فيها لمحدودية السوق المحلي، خاصة أن للبنك تواجد في أسواق خارج المملكة.

إجابة الرئيس التنفيذي للمجموعة: ينظر البنك في التوسع داخل مملكة البحرين وخارجها.

سؤال: سألت السيدة شيماء التهامي عن التوزيع الجغرافي لأعمال البنك والذي يركز على دول مجلس التعاون الخليجي.

إجابة الرئيس التنفيذي للمجموعة: إن مملكة البحرين هي السوق الرئيسي للمجموعة، ولكننا ننظر بشكل مستمر في النمو في الأسواق المكملة لأعمال المجموعة.

وأضاف السيد طارق الصفار رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجلسة بأن المملكة فيها فرص للنمو وللمجموعة تواجد في دول أخرى فيها فرص للنمو أيضا ويتدارس المجلس هذه الفرص ويوازن بينها وبين التعرض للمخاطر.

سؤال: استفسر السيد علي الطريف عن مشروع الاندماج المحتمل مع البنك النظير وهل يأخذ في الحسبان تقديم قيمة إضافية للمساهمين مثل بعض الإستحواذات الأخرى في السوق المحلي؟

ذكر السيد رئيس الجلسة بأن هذا سؤال مهم، وشرح بأن مجلس الإدارة ناقش المشروع بشكل مكثف مع المستشارين للدراسة والتخطيط وكيفية العمل لتحقيق قيمة إضافية للمساهمين.

وفي نفس السياق ذكرت السيدة شيماء بأن الإفصاحات من قبل البنك تشير فقط إلى مواصلة الدراسة. وسألت عما إذا كانت هناك تواريخ يمكن الإفصاح عنها.

رد السيد الرئيس بأن الموضوع قيد الدراسة وأية افصا حات أخرى سوف يتم إعلانها في المستقبل.

سؤال: فيما يخص الأرباح السنوية سأل السيد علي الطريف لماذا لم يتم اقتراح أسهم منحة من ضمن التوزيعات؟

ذكر السيد الرئيس بأنه سيتم أخذ هذا المقترح في الاعتبار في المستقبل.

كما اقترح السيد علي الطريف النظر في توزيع أرباح مرحلية ربع سنوية بدلا من النصف سنوية. ثم ذكر بأن للبنك الريادة في عدة مجالات منها العرض المرئي خلال اجتماع الجمعية العامة من قبل الرئيس التنفيذي وعقد مؤتمر المستثمرين بشكل ربع سنوي واقترح أن يتم ذلك أيضا للربع الأخير من كل عام وذلك قبل اجتماعات الجمعية العامة.

مداخلة من المساهم الكريم السيد أحمد فخرو: ذكر السيد أحمد فخرو بأن لديه ملاحظة وشرح بأنه متقاعد ويفترض أن يعفى من الرسوم ورفع هذه الشكوى للقسم المختص في البنك وكان يفترض أن يصله الرد خلال 4 أيام، ولكنه تلقاه بعد أسبوعين وطلب النظر في رفع مستوى التعاون من قبل الدائرة المختصة.

إجابة الرئيس التنفيذي للمجموعة: شكر الرئيس التنفيذي للمجموعة السيد أحمد فخرو على اهتمامه بتطوير خدمات الزبائن لدى البنك وأكد على أخذ ملاحظات الزبائن بكل جدية وبأنه شخصيا مسؤول عن كل زبون مهما كانت حجم أعماله لدى البنك، وأضاف أن البنك يعمل على وضع هيكل تنفيذي جديد وسوف تكون هناك دائرة مختصة جديدة معنية بمعالجة ملاحظات الزبائن. وذكر السيد أحمد فخرو بأن ذلك يجب أن ينطبق أيضا على الشركة التابعة كريدي مكس.

ثم شكر السيد الرئيس الجميع على الحضور والمشاركة في الاجتماع. وبهذا اختتمت الجمعية العامة العادية اجتماعها في تمام الساعة 02:30 من ظهر نفس اليوم الموضح تاريخه بصدر هذا المحضر.

والله ولى التوفيق،،،

أحمد عبد القدوس أحمد
رئيس أمانة سر المجموعة

طـارق جليل الصفار
رئيس مجلس الإدارة
رئيس الجلسة